

أحمد صادق سَعْدُ

صفحات من

اليسار المصري

في أعقاب الحرب العالمية الثانية

١٩٤٥ — ١٩٤٦

مع مقدمة تحليلية

بقلم

الدكتور عبد العظيم رمضان

اهداءات ٢٠٠٣

أسرة أ.د/رمزي ذكي

القاهرة

أحمد صادق سعيد

صفحات من

اليسار المصري

في أعقاب الحرب العالمية الثانية

١٩٤٥ — ١٩٤٦

مع مقدمة تحليلية

بقلم

الدكتور عبد العظيم رمضان

مكتبة مدبولي

رقم الإيداع ٧٦ / ٢٠٢٧

مقدمة تحليلية

بقلم

الدكتور عبد العظيم رمضان

تاريخ التيار اليساري الوطني في مصر تاريخ جديد لم يكشف عنه النقاب حديثاً ، رغم أنه تيار أصيل في الشعب المصري . وقد كانت هناك شبه مؤامرة بين المؤرخين البورجوازيين على تجاهل هذا التيار عند تسجيل تاريخ الحركة الوطنية ، حتى بدأ وكأن هذا التيار لم يكن له وجود . ولكن منذ أن ظهرت مدرسة تاريخية جديدة في مصر تستعين بالمنهج المادي الجدلي في تفسير التاريخ ، أخذت حجب الظلام التي تكتشف هذا التيار تتكشف شيئاً فشيئاً ، فيبرز كما لو كان قارة جديدة بمحولة في محيط الحركة الوطنية العظيم .

على أن الجهود العلمية التي بذلت لكشف الحجب عن هذا التيار لم تكن بالجهود السهلة . وذلك لأن طبيعة النظام الإقتصادي والإجتماعي والسياسي في مصر ، يفرض السرية على قادة هذا التيار ، لأن نشاطهم طبقاً للدستور والقانون يعد نشاطاً غير مشروع . وبالتالي فإن مصادر البحث والتنقيب لم تكن مدله بالنسبة للباحث في تاريخ مصر ، فضلاً عن أنها تعتمد على الجزء الظاهر أو العلني من النشاط . أما الجزء السري ، فإنه مجهول مدفون في صدور أصحابه ، حتى تناح لهم الفرصة لإبرازه في صورة مذكرات أو محاضر نقاش أو غيرها . وحق هذا أيضاً لا يمكن أن يتيسر إلا في نظام حكم إشتراكي أو يتجه نحو الإشتراكية ويسود مناخ ديمقراطي يوفر الضمانات لصاحبه فلا يوج به في الاعتقال .

من هنا كان تمحسب حيث طرح على المعاضل الماركسي القديم أحمد صادق سعد فكرة جمع ما يخصه عن تراث الحركة الشيوعية المصرية في الأربمنيات في

كتاب يشتمل على جزئين . الجزء الاول ، ويضم ما هو مكتون في صدره من ذكريات النشاط اليسارى السرى في تلك الفترة . والجزء الثانى . ويتناول النشاط العلنى الذى قام به شخصياً ، ويتمثل فى المقالات التى يشارك فيها بالرأى فى معالجة قضايا بلده والى نشرت على صفحات مجلة « الفجر الجديد » فى عام ١٩٤٥ — ١٩٤٦ ، وبعضها نشر حينذاك بدون توقيع أو بتوقيع مستعار لأسباب صحفية

وقد كان مبعث تحمسى أن الذكريات التى سوف يرويها سوف تكون هامة دون ريب ، لأنها ستسجل قطعة من تاريخ مصر لا يعرفها إلا القليل ، أما المقالات ، فإنها ستكون مزدوجة الأهمية ، لأنها سوف تبرز مشا كل مصر الإقتصادية والإجتماعية والسياسية بعد الحرب العالمية الثانية ، كما تظهر رأى فريق من اليسار فى معالجتها . فهى على هذا النحو « صفحة ساخنة » من تاريخ مصر المعاصر سوف تشوق للقارئ المثقف أو الباحث المتخصص .

ولست أنوى أن أتحدث عن أحمد صادق سعد ككاتب وباحث . فإن تاريخه الطويل فى هذا المجال يجعله فى غنى عن التعريف . كما أنوى أن أتحدث عن وطنيته الدافقة ، فسوف يجد القارئ شاهداً عليها فى مقالاته المنشورة فى هذا الكتاب . وإنما أنوى أن أتناوله فى إطار الكتاب .

فى تلك الفترة كان أحمد صادق سعد هو المسئول تسيامى لتلك الحلقة الماركسية التى لم يكن لها اسم بعد ، ولكنها هيمنت على إصدار مجلتي « الفجر الجديد » و « الضمير » ، وفى سبتمبر ١٩٤٦ تحولت هذه الحلقة إلى تنظيم شيوعى باسم « الطليعة الشعبية للتحرر » ، ثم تغير اسمها إلى « طليعة العمال » ، ثم إلى « حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى » ، عام ١٩٥٧ ، أى بعد قيام الثورة بخمس سنوات .

وقد أتت « الفجر الجديد » بعد فترة استزاد فيها المثقفون الماركسيون بالمطالعات

النظرية الكثيرة عن طريق حلقات الدرس العديدة والفوايد العلمية والخلايا ،
التي انتشرت أثناء الحرب العالمية الثانية انتشاراً كبيراً ، وساعد على انتشارها
مخالف إنجلترا ، دولة الاحتلال ، مع الإتحاد السوفيتي ، ودخول كثير من
الكتب والمجلات الماركسية إلى مصر .

وقد سبق إصدار الفجر الجديد نقاط لها في « لجنة نشر الثقافة الحديثة » ،
وإصدار بعض الكتب « مثل : « مشكلة الفلاح » ، لصادق سعد ، وترجمة كتاب
المانوريرنز من الإستعمار البريطاني في مصر » لأحمد رشدي صالح . ولذلك
فالفجر الجديد تمثل خطوة ثانية خروجاً من التفكير النظري البحت إلى الدخول
في الحركة الوطنية السياسية العامة .

وتعتبر « الفجر الجديد » ثالث تنظيم ماركسي رئيسي يظهر في مصر منذ قيام
الحرب العالمية الثانية . فقد سبقها ظهور تنظيمين في عام ١٩٥٢ هما : « الحركة
المصرية للتحرر الوطني » و « إيسكرا » وكانت الصيغة الغالبة على تنظيم « الحركة
المصرية للتحرر الوطني » هي الصيغة البرجوازية الصغيرة ، كما اتصلت بالكثير
من العمال وميكانيكية الطيران والسودانيين والنوبيين . أما الصيغة الغالبة في
تنظيم « إيسكرا » (أمم الشرارة) ، فكانت هي الصيغة الأرستقراطية والأجنبية
فقد كان فيها من أمثال محمد سيد أحمد ، وإلهام حمدي سيف للعصر ، ونبيل الهلالي
والدكتور شريف حتاته وشهدى عطية الشافعي . وكان التنظيم الأول تحت
قيادة هنري كوربييل . كما كان التنظيم الثاني تحت قيادة هليل شوارتز . ولا
يغض هذا من شأن تلك التنظيمات وغيرها في تلك الفترة وذلك بسبب الصفة
العالمية أو الأمية للحركة الشيوعية ، فضلاً عن أن الكتب الماركسية كانت نادرة
وكانت الحالة الثقافية للأجانب تسمح لهم بقيادة حلقات الدرس والدخول بها
إلى تنظيمات ، وقد كان الأجانب في ذلك الحين يعايشون المصريين ويتحدثون
العربية كأهلها ولم يكن التطور القومي حاداً .

وقد استطاعت جماعة الفجر الجديد الاستقلال عن القيادة الأجنبية والتوجيه الأجنبي منذ وقت مبكر . وقد ساعدها ذلك على مزيد من التفهم للأوضاع وعلى إدراك أن « الدرب المصرى نحو الاشتراكية له خصائصه وميزاته التى تجعله يختلف عن ظروف النضال فى البلاد الأخرى » ، وهو ما تمثل فى الدراسات الماركسية التطبيقية على مصر فى مجلات « الفجر الجديد » والضمير ، وبعض الكتب التى أصدرتها مثل « أساسة التموين » ، اصادق سعد .

وربما كان ذلك هو السبب فى موقف الفجر الجديد بموقفها التحالى فى النقدى من الوفد ونشاطها بين الطلبة الوفديين ومع الطليعة الوفدية ، والمساهمة فى تحرير جريدة الوفد « صوت الأمة » . بينما وقفت موقفا هجوميا من الإخوان المسلمين ومصر الفتاة . وهذا الموقف يختلف عن موقف التنظيمات الشيوعية الأخرى ، مثل الحركة الديمقراطية للتححر الوطنى ، والحزب الشيوعى المصرى ، التى كانت سياستها تقوم على الهجوم على الوفد . واستدراج الإخوان المسلمين وحزب مصر الفتاة الإشتراكي إلى التحالف معها . وفى ذلك كانت الفجر الجديد أنضج سياسيا من ريب من التنظيمات الماركسية الأخرى ، لادراكها الدخلى الصحيح للنفاذ إلى الجماهير الشعبية العريضة التى تدين بالوفاء الوفد ، حزب الأغلبية ، والذى كان تجاهله سببا دائما فى انعزال التنظيمات الماركسية من هذه الجماهير لحد كبير .

إن نظرة فاحصة على صفحات « الفجر الجديد » فى تلك الفترة ، تستطيع أن تكتشف على الفور أنها كانت صفحة ناعمة مجعدة لنضال المثقفين المصريين الثوريين ، وتكذبا مدويا للقرية المسموعة التى رددتها دوائر رجعية كثيرة فى مصر من أن الماركسيين هم عملاء موسكو ! فتشيد سطور المجلة بالوطنية الرفيعة والإخلاص النقي للشعب المصرى الكادح . لقد كانت الأفكار التى تضمنتها المجلة فى مجموعها بلورة حقيقية لأهداف الحركة الديمقراطية الوطنية التقدمية فى ذلك الوقت ، وأصبحت شعارات لها . وقد رأى بعضها تجسيدا لها

في الجانب الأكبر من انجاز الثورة البورجوازية فيما بين ١٩٥٢ و ١٩٦٦ .

لقد كان منها - على سبيل المثال - أن هزيمة الاستعمار يأتى بالكفاح ضده ، لا بمهادنته . وعلى الشعب المصرى أن يعتمد فى ذلك على المساندة الأساسية للحركات المكافئة فى البلاد الأخرى ، لا على أجنحة استعمارية مختلفة . وأن الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية ليسا فقط حليفا ثابتا للنضال، التحررى المصرى ، بل مثالا للمنجزات الاشتراكية . وأبرزت تلك المقالات دور الجماهير الشعبية ، وعلى رأسها الطبقة العاملة ، فى انجاح الحركة الوطنية الديمقراطية كنقيض لفكرة الاعتماد على حركة الزعماء والتقليديين . كما أظهرت الربط الوثيق بين الاستعمار والرجعية الممثلة لكبار الملاك والرأسماليين ، وبالتالي ، التلازم بين المطالب الوطنية والمطالب الديمقراطية .

وتعتبر مقالات أحمد حادق سعد المنشور فى هذا الكتاب صورة ونموذجا هاما للآراء التقدمية التى أشرنا إليها ، والتى نرى أن تقديم تحليل لها سوف يكون أمراً مشوقاً للقارىء الآن ومدعاة له على التأمل فى ضوء الكثير من مشاكل الحالية . حتى أن بعضها يبدو كما لو كتب هذه الأيام !

فى مقال له بعنوان : « تعديل المعاهدة المصرية الإنجليزية » ، يقول : « أن الضمان الوحيد لتحقيق غاياتنا الوطنية هو أن تتوفر الديمقراطية بشقيها - السياسى والاجتماعى - فى بلادنا . فيرفع مستوى المعيشة للطبقات الكادحة - الفلاحون والعمال وسائر المنتجين وصغار الموظفين - ويحارب الغلاء محاربة جدية . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يجب أن تكون الأداة التى توجه الكفاح الوطنى - الأحزاب السياسيه والبرلمان والحكومة - وثيقة الإتصال بالطبقات الشعبية ، أى تستجيب لمطالب هذه الطبقات بدلا من أن تحقق أغراض ذوى المال والنفوذ من الفئات الحاكمة . ثم يطالب بوجوب استيلاء الدولة على احتكارات المرافق

العامة التي يسيطر عليها الاستعمار وتأسس بنك مركزي مصرى لتحرير الجنيه
المصرى من الاسترلينى ، ثم انهاض صناعاتنا على أسس سليمة وعدم اخضاعها
لمصاحبة الرأسمالية الأجنبية ،

وفى مقال بعنوان : « التحرر من الاستعمار البريطانى والمفاوضات الحالية
فراه يربط ربطاً ذكياً بين الاستعمار والاحتكارات ، فيقول : « أن الاستعمار
هو الذى أفقر الطبقات الشعبية المصرية . فالاحتكارات الكبرى فى بلادنا جميعها
فى أيدي الرأسمال الأجنبى ، وهى تمصص مجرودنا وتسلبه للمصارف الانجليزية
المنغمة مثل بركليز والبنك الاهلى . وتلك الاحتكارات الكبرى وهذا الرأسمال
الأجنبى إنما جاءت إلى بلادنا باحثه عن الربح ، الربح الطائل فتعصر شعبنا
وعرق جبينه ، وتحرمه من الخيرات التى أوجدها يديه . . . والاستعمار
البريطانى هو المسئول الرئيسى عن تأخر حياتنا الإقتصادية كلها بتحكمه فى
مرافقها الأساسية (الأرض ، التجارة الخارجية ، البنوك . . الخ) وفشله
الدائم لنهضتنا الصناعية .

وفى هذا المقال يربط بصدق بين الاستعمار واستبداد القصر وتأخر حياة
مصر السياسية ، فيقول : « وحتى لانفلات الطبقات الكادحة المصرية من قبضته ،
جعل الاستعمار البريطانى يحطم نمو ديموقراطيتنا تحطياً دائماً . ولذلك فهو
المسئول الرئيسى أيضاً عن تأخر حياتنا السياسية . فقد صدر الدستور فى ظل
الاحتلال الانجليزى الرسمى معطياً حقوقاً واسعة للسلطة التنفيذية (كحل البرلمان
وتعيين نصف أعضاء مجلس الشيوخ) .

وفى مقال بعنوان : « لامركز ممتاز للاستعمار ، يربط صادق سعد الكفاح
ضد الاستعمار بالكفاح ضد الرجعية المصرية فيقول : أن كبار الرأسماليين
المصريين هم أصحاب المصالح فى انجلترا ، بحكم الترابط المالى الذى بين الرأسمال
المصرى والانجليزى الكبير . وهنا ما يجب الانتباه ! أما مكان مصالح الشعب

المصري الكادح من كل هذا ، فهو شوء آخر . بل أن هذه المصالح تعارض مصالح كبار الرأسماليين المصريين وتناقضها على خط مستقيم . . . فهذا يفهمنا أن الكفاح ضد الاستعمار البريطاني ليس بكاف ، وأنه يجب أن يرتبط أشد الارتباط بالكفاح ضد شريكته الرسمية المصرية ، أى فى سبيل ديموقراطية حقيقية تسود بلادنا .

على هذا النحو تمثل مقالات صادق سعد فكرياً مترابطة من قضايا التحرر الوطنى وقضايا التحرر الاجتماعى . وهو يقف هذا الموقف من القضايا الأخرى الوثيقة الصلة بها . فى مقال له بعنوان : « يجب أن تقبل الرأسمال الأجنبى بشروط » يقول : « أن مصر فى أشد الحاجة إلى تشييد اقتصادها القومى ، إلى تحسين زراعتها وبناء صناعاتها وتوسيع شبكة مواصلاتها . وهذا كله يتطلب رأسمالاً ضخماً تستطيع إيجاد بعضه فى مصر ذاتها ، ولكننا سنضطر إلى استيراد البعض الآخر من الخارج . هذا أمر لا جدال فيه . بيد أن نقاشاً كبيراً حول وسائل استيراد المال . وشروط الاستيراد يثار عادة بين الوطنيين المصريين — والتقدميين منهم خاصة — فالبعض يفضل الاستيراد رأسمالاً على الإطلاق لأنه يربطنا بالبلاد الاستعمارية من جهة ، ولأننا نستطيع أن نوجد الرأسمال اللازم لنا عن طريق الضرائب التصاعدية الثقيلة من جهة أخرى . ولكن هؤلاء ينسون أن مسألة توفير رؤوس الأموال مسألة مباشرة ، تواجهنا الآن ، ولا يمكن أن نهرب منها بإجابة نظرية ، بل علينا أن نحدد موقفنا منها فى الوقت الحاضر . ثم يقول : « وطبيعى لنا أن نقبل الرأسمال الأجنبى بدون أن نقرض شروطاً دقيقة على هذا الاستيراد ، إذ أن النجارب القاسية قد علمتنا أن استيراد الرأسمال الأجنبى معناه زيادة استغلال الرأسماليين للطبقات الشعبية وتأخر وضعها السياسى واستناد الرجعية المصرية على حراب الاستعمار ، وتكاتف الاستعمار والرجعية المصرية على كبت الحركة الشعبية فى بلادنا . وعليه فما هى الشروط التى يجب

أن تفرضها على الرأسمال الاجنبي ؟ ، . وبعد أن يقدم دراسة لحالة الرأسمال الاجنبي في مصر، ينتهي إلى ضرورة أن يتجه اتجاهها غير طفيلي ، أى أن يستغل بنسبة عالية في إقامة اقتصاد قوى في الصناعة المبرية ، وأن يقترن بتحديد أهار البضائع المصنوعة التي ستأتى من البلاد التي يستورد منها الرأسمال حتى لا تكون عبئا على المستهلك المصرى ، وأن توضع الاشتراطات المختلفة على الرأسمال الاجنبي ، مثل المراقبة الحكومية على الانتاج والأرباح ، حتى لا يفنى المنتجون الصغار والمتوسطون ، كما أن العلاقات بين أصحاب تلك المصانع والعمال الذين يشتغلون فيها يجب أن تحدّد على أساس حساسية العمال من الجشع الرأسمالى وضرورة ضمان الايؤثر هذا الرأسمال الاجنبي على حياة مصر السياسية ، فيتحول من رأسمال اقتصادى إلى رأسمال سياسى . ثم يقول أن كل هذا لن يمكن تحقيقه ، إلا إذا كانت الحكومة القائمة ترمى حقاً إلى دفع الخطر الاستعمارى عن مصر وإلى حماية الطبقات الشعبية من الاستغلال وإلى تطوير الاقتصاد القومى في وجهته السلمية - أى إذا كانت حكومة ديموقراطية صحيحة ا ، .

وفى خلال ذلك تمنحى مقالات صادق سعد له لكشف مؤامرات الرجعية فى مقال بعنوان : د وأين قضية استقلالنا ؟ ، يكشف فى ذكاء الأسباب الحقيقية وراء إثارة القصر - ا دث ٤ فبراير ، فىرى أن الغرض منها أن تشغل الرأى العام عن قضيتنا الوطنية أن وقوعها بعد حوادث ٢ نوفمبر ، ومنع المظاهرات احتفالاً بعيدنا الوطنى فى ٣ : نوفمبر ، ليوحى لنا بأن هناك مصالح خاصة تسوى وراء الستار ، وأن هذه المصالح تتعارض مع مصالح الشعب المصرى ، فيجب إذن إثارة الضجة حول حوادث قديمة تجعل الشعب المصرى لا يفكر فى حاضره أو مستقبله ا

وفى مقال بعنوان : د هل تلغى الاحزاب ؟ ، يتصدى للدعوة الرجعية التي كانت ترددها الدوائر الرجعية العميلة بوجوب إلغاء الاحزاب ، فيقول أنها

دعوة قديمة جديدة تجد بعض الاستجابة في الاوساط الشعبية . فالعمال قد رأوا من تجاربهم المرة أن حالتهم لا تختلف كثيراً إذا تولى الحكم هذا الحزب أو ذاك . والافراد الذين ينتمون إلى الطبقات الوسطى والصغيرة ولاسيما المثقفون ، يلاحظون أن الحافظ الحزبي لم يختلف جوهرياً في مصر منذ زمن بعيد ، وأنه كثيراً ما يكون مسيراً نحو الشكليات والقشور دون الباب . ولذلك فقد تميل بعض البيئات ، وخصوصاً غير الواعية منها ، إلى تطهير الجو السياسي في البلاد حتى تتوحد الجهود في سبيل التحرر الوطني من الاستعمار . أما نحن ، وإن كنا نرى أيضاً صورة رفع المستوى السياسي للمناقشات الحزبية ووجوب أخذها شكلاً أكثر جدية وجوهرية ، إلا أننا نرى الضرر كل الضرر في إلغاء نظامنا الحزبي من حياتنا السياسية مهما كانت انتقادات الصحيفة أو الخاطئة التي قد توجه إليه جهاز الدولة الحالي يخضع للطبقات الحاكمة ، وتبذل الطبقات الشعبية أن يكون لها نصيب فيه عن طريق الكفاح السياسي والكفاح الحزبي ، وعليه فإن إلغاء الأحزاب يعني إبقاء الحالة الاجتماعية والسياسية كما هي ، وإخضاع الشعب بالقوة ١ .

ثم يقول : « اننا نريد إصلاح نظامنا البرلماني والدستوري الحالي ، ولكن على شرط أو يوسع من حقوق الشعب المصري ، وفي المقام الاول على شرط أن يفسح أمام الطبقات الشعبية مجال التأثير القوي الفعال في حياتنا السياسية . ومن العاريف أن هذه المناقشة تتجدد بعد ثلاثين عاماً بمناسبة تقيضة وهي : هل نعيد الأحزاب ؟ »

والإلى جانب ذلك نرى صادق سعد يرفع شعارات الحركة الديمقراطية التقدمية في ذلك الوقت عالياً . فهو يدعو إلى تقوية الجيش في مقال بعنوان : « يجب أن نصلح الجيش على أسس وطنية ديموقراطية » وفيه يربط بين أمراض الجيش ووجود الاحلال ويقول : « أن لدينا اليوم جيشاً مستقلاً

— رسمياً — عق رغبات الاستعمار البريطاني ومطامعه ، غير أن الأساس الإلهامى الذى تكون عليه ذلك الجيش القديم الذى كان قوامه ٦٠٠٠ رجل لا يزال موجوداً إلى اليوم ، ثم يقول : أننا نرى وجوب إصلاح الجيش إصلاحاً وطنياً ديموقراطياً يحوله إلى أداة قومية صحيحة تحافظ على كرامة مصر وتدفع عنها الإعتداء الإستمغارى ، ويقدم برنامجاً لإصلاح الجيش يقوم على إجبارية الخدمة العسكرية والغاء البدلية وشروط الإعفاء ، وتخفيض مدة الخدمة ، ورفع مستوى المعيشة للجنود وضباط الصف ، وتسهيل الترقية من الجندية إلى رتب الضباط ، مع تحسين أحوال صغار الضباط ، والغاء البعثة العسكرية البريطانية ، وتطهير هيئة أركان الحرب وكبار الضباط من العناصر الفاشية ؟

وفى مقال بعنوان « البنوك فى مصر والاقتصاد القومى » ، وهو دراسة هامة ، يدعو صادق سعد فى وضوح تام إلى تأميم البنوك ، فهو يوجه النظر إلى التركيز الإحتكارى فيها ، ويقول أن بنك مصر والبنك الأهلى يجمعان رأسمالاً يساوى ٤ ملايين من الجنيهات ، أى ٧٠ فى المائة من مجموع رؤوس الأموال المصرفية التجارية ، والسكرىدى ليوينيه يستغل رأسمالاً يساوى ١٥ مليوناً ونصف مليون من الجنيهات — أى ٧٠ فى المائة أيضاً من مجموع رؤوس الأموال المصرفية العقارية فى البلاد .

ثم يتضح تركيز تلك السلطة المالية الهائلة وضوحاً أكبر إذا لاحظنا اجتماع البنوك كلها ذى هيئة واحدة — هى الإتحاد المصرى للصناعات ، الذى من أعضائه نواب وشيوخ فى البرلمان — تشرف بهذا الشكل على حياة الإقتصاد المصرى بأكمله . وكذلك يزداد ذلك الوضوح إذا أضفنا إلى الصفة الإحتكارية التى وصفناها من قبل ، « الاتحادات الشخصية » التى تربط المنشآت المالية المختلفة ربطاً يزيد من قوة احتكارها فى تداول المنتجات ... أن التركيز القوى الذى يبناه يوسع أمام الدولة فرصة فرض إشرافها — إشرافى الشعب المصرى

— على تلك المجموعة الصغيرة من الاحتكارات المالية ، ومن ثمة ، التجارية والصناعية الكبرى .

في ذلك الحين كانت قد ظهرت فكرة تحديد الملكية الزراعية ، بمناسبة عرض مشروع خطاب بك على مجلس الشيوخ ، وبمناسبة ظهور كتاب مريت غالى ، « الاصلاح الزراعى » . وقد أبرز صادق سعد فى مقال بعنوان « ملاحظات على تحديد الملكية الزراعية » ، أن . معظم هؤلاء الملاك لم يحصلوا على أراضيهم بعملهم وجهدهم ، بل أنها أنت لهم عن طريق الوراثة ، وهى فى أصلها هبات وزعها محمد على باشا وخلفاؤه ، أو أنها وصلتهم عن طريق إقرار الحلة الاقطاعية التى كانت تسود مصر فى أوائل القرن الماضى .

ثم بنى سعد صادق على ذلك نقده لمشروع محمد خطاب الذى رأى أنه لا يمثل أكثر من خطوة متواضعة فى سبيل تحديد الملكية الزراعية ، إذ أنه لا يهدف إلا أن يضع فى المستقبل المالكين الذين فى حيازتهم أكثر من ٥٠ فداناً من أن يشتروا أرضاً جديدة . . . وأنه لن يغير شيئاً جوهرياً عظيماً من الوضعية الحالية لتوزيع الملكية فى مصر ، مع أن بلادنا أحوج ما تكون إلى هذا التغيير فى سبيل رفع مستوى الفلاحين الفقراء من جهة ، وفى سبيل إلغاء نفوذ كبار الملاك الاقطاعيين ، وبالدرجة الأولى نفوذهم السياسى ، من جهة أخرى .

كذلك عاب صادق سعد على كتاب مريت غالى . الاصلاح الزراعى — فى مقال له بعنوان ، « الاصلاح الزراعى — بقلم مريت غالى » ، أنه فى خوفه التمرض لأمور سياسية فاشلة ، وامتناعه دائماً عن الوقوف موقفاً واضحاً من تطورنا الاجتماعى ، قد صرف نظره عن عناصر فى غاية الأهمية تلعب فى المشكلة الفلاحية دوراً جوهرياً . فقد نظر إلى الحالة الحاضرة لتوزيع الأرض

على أنها توزيع سوء للملكية ، وليس احتكاراً لوسيلة من وسائل الإنتاج .

على أننا نلاحظ أنه في الوقت الذي يرحب صادق سعد بمشروع خطاب على أساس أنه رغم عدم جديته ، يمثل كما قلنا خطوة إلى الأمام ، لأنه يبرهن للطبقات الشعبية المصرية أن الوضع الاحتكاري الحالي ليس وضعاً منزلاً من السماء — فانه يستقبل كتاب مريت غالى استقبالا سيئاً ، فيرى أنه ، جاء كتاباً هز بلا نحيباً ينقصه حب الشعب العميق وقد دفعه عدم التحيز لمذهب اجتماعي لذاته إلى عدم التحيز للديمقراطية نفسها . فقد يهت القاريء عن هذه الكلمة طوال الصفحات المائة للكتاب ، ولكن عبثاً ودون جدوى . ولربما يرجع هذه التفرقة إلى صلة محمد خطاب بدار الأبحاث العلمية لشهدى عطية الشافعى ومحمد عبد المعبود المعبود الجبيلي !

في ذلك الوقت كانت مشكلة التمويل تطفو على سطح المجتمع المصرى في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وأخذت الحكومة تشكل اللجان الفنية ، لحل هذه المشكلة وقد عالج صادق سعد هذه المشكلة في مقال بعنوان « في التمويل » فقد فيه هذه اللجان التي وصفها بأنها تمثل المنتجين والإداريين فقط ولا تمثل المستهلكين تمثيلاً مباشراً ، وقال أن الحلول الجاسمة الناجمة لن تأتي من هذه القرارات الفنية لتلك اللجان الفنية ، بل ستأتي بتوسيع الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلادنا ، ستأتي باستيلاء الدولة على إنتاج كبار المنتجين استيلاء كاملاً ، وبتخفيف هذا الاستيلاء على متوسطى المنتجين ، ثم بإعفاء صغارهم من الاستيلاء إعفاء كاملاً أيضاً حتى يحموا هؤلاء من الشركات الاحتكارية الكبرى .. وستأتي حلول المشكلة من اشتراك الجماهير الشعبية المستهلكة في لجان مراقبة التمويل ، وبتوسيع الديمقراطية السياسية ، بإلغاء الأحكام العرفية والرقابة خصوصاً ، حتى يتسنى لتلك الجماهير الشعبية المستهلكة أن تعبر عن مطالبنا تعبيراً واضحاً صريحاً .

وقد وقف صادق سعد من البورجوازية الصغيرة الصناعية موقفاً مؤيداً ومسانداً . ففي مقال له بعنوان : يجب أن نحمى صغار المنتجين . عاب على مشروع البنك الصناعى ، غموض أغلب فقراته فيما يختص بحماية الطبقات الكادحة والمتوسطة . وقال أن هناك شركات صناعية متوسطة عديدة قد تحتاج إلى المال من وقت لآخر وهباك آلاف من المنشآت الصناعية الصغيرة جداً التى يقل رأسمالها عن ٥٠ جنيه (بأسعار ما قبل الحرب) والتى تستخدم عاملاً واحداً أو عاملين .

وهذا النوع الأخير من المؤسسات للصناعية هو الذى يكون أبداً فى أشد الاحتياج إلى المال بفائدة منخفضة ، لأن تنافس المنشآت الصناعية الكبيرة يمسحه ، وهذا النوع الأخير أيضاً هو الذى يتكون أغلبه من رأسمال مصرى صرف . وأخيراً فهذا النوع الأخير هو الذى ينتج بضاعة بأسعار معقولة . لأنه بعيد كل البعد عن احتكار السوق . وختم كلامه بالمطالبة ، بأن يوجه البنك إلى حماية الإنتاج الصناعى الصغير الحالى .

وقد عبر صادق سعد عن رأى فريق كبير من اليسار المصرى بعد الحرب العالمية الثانية فى مسألة السودان . ففي الوقت الذى كانت تحدد كثير من الفرق السياسية المصرية — خصوصاً مصر الفتاة والحزب الوطنى — الفكرة الإمبراطورية كان اليسار المصرى يتفهم المسألة بشكل أفضل .

وقد عبر صادق سعد عن رأى هذا الفريق بمناسبة المذكرة التى رفعها أحمد حسين إلى القصر بخصوص مطالب مصر القومية ، وقد طالب فيها بأن يقرر البرلمان المصرى إدماج السودان فى المملكة المصرية . وقد هاجم صادق سعد هذا الاقتراح لأن معناه أن يقرر البرلمان المصرى ذلك ، دون استشارة الشعب السودانى . بل رغم أنف الشعب السودانى الذى أكد — عن طريق قرارات

أحزاب — أنه يريد التخلص من الاستعمار الانجليزي ، وأنه — ضمناً — لا يريد التخلص من الاستعمار الانجليزي ليقع في مخالب الاستعمار المصري ، بل ليحافظ على مقوماته ، وليحقق رغباته الدستورية وبرلمانه الخاص ، في اتحاد مع مصر ، ومعنى هذا الكلام أن اليسار المصري كان ضد الإدماج ، ولكن مع ، الاتحاد . .

وقد وقف صادق سعد من القضية الفلسطينية والصهيونية موقفاً يتسم بالوعى الأيديولوجي السليم . ففي مقال له بعنوان : احتضار الصهيونية ، وصف الصهيونية بأنها حركة رأسمالية استعمارية يقوم بها كبار الرأسماليين الاحتكاريين كي يستغلوا موارد فلسطين وشعبها وموقعها الإستراتيجي ، وليستعملوا الطبقات لليهودية الشعبية ككبش الفداء في صراعمهم ضد الطبقات الفلسطينية : وأوضح صلتها بالاستعمار بقوله : ليس جميع الصهيونيين يهودا . فثرومان وآتلي والمارشال سمطس ولويد جورج ولورد بلفور ، كلهم من المسيحيين الانجليز والأمريكان الذين يرون أن فلسطين تنتج البوتاس والمواالح ، وأن أرضها يمكن نزعها من العرب ، وأن أنابيب البترول تنتهي عند شواطئها ، وأن أموالاً باهظة مستثمرة فيها ، والواجب أن تظل كذلك بل أن تزداد . فليس من بد من اختلاق « وطنيتهم » يهودية زائفة يتشبث بها صغار البرجوازيين اليهود ، صغار التجار والحرفيين ، حتى يقتنعوا بأن مهمتهم الأساسية في فلسطين أن يحولوا دون وصول العرب إلى الاستغلال من الاستعمار الانجليزي والصهيوني .

وقد أبدى صادق سعد استبشاراً كبيراً بتكوين اللجنة الوطنية للطلبة والعمال ، وقيادتها لإضراب ٢١ فبراير ١٩٤٦ الوطني بنجاح . وطلب إلى الوطنيين المخلصين أن يحموا هذه الخطوة شخصية صادقة صادرة من أعماق القلوب ، وعليهم أن يحرصوا على أن يعملوا حتى تخطو الحركة الوطنية الخطوة التالية ، فتتضم إليها الطبقات

الكادحة من غير العمال - الفلاحون وهغار المنتجين والموظفين إلخ - وتصبح الحركة الوطنية تعبيراً كاملاً عن الطبقات الشعبية، تصدر عنها وتكافح من أجلها، تكافح ضد الاستغلال سواء كان أجنبياً أم مهنياً، وضد الاستعباد سواء كان المجلزياً أم وصدنياً، أم ونقراشياً، وفكافح في سبيل الفلاح والعامل المثقف، وفي سبيل حرية الصحافة والتنظيم الشعبي . وفي كلّة واحدة تكافح في سبيل الديمقراطية والاستقلال كفاحاً حقيقياً لا لبس فيه ولا مساومة ولا مناورة على حساب مصالح الشعب .

بعد هذا العرض التحليلي لمقالات صادق سعد الهامة في هذا الكتاب ، لا ترى ضرورة للتوغل كثيراً في العرض الذي قدمه بكفاءة للرحلة الجديدة للحركة الوطنية المصرية ، التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية . وإما لدينا بعض الملاحظات التي يهمنا توضيحها فيما يتصل ببعض الحقائق التاريخية وغيرها .

أولها ، ما أورده من أن النظام السوفيتي كان يخيف قيادة الوفد في سنة ١٩١٩ إلى درجة أن رفضت عرض لينين بعد الثورة المصرية بالآ - لمحة عام ١٩١٩ . . . فلا يوجد أي دليل على أن لينين عرض إمداد قيادة الوفد بالأسلحة ، فضلاً عن أن ظروف الثورة السوفيتية ذاتها في تلك الحين لم تكن تمكنها من ذلك ، بسبب الحرب الأهلية والهجوم الأمبريالي الضار عليها وقتذاك . وقد أطلق هذه القصة كل من نخرى لبيب ونحمود المستكاوي ومصطفى بهيج في كتابهم : « الاتحاد السوفيتي ومصر المستقلة » ، الصادر عن دار الديمقراطية الجديدة ، دون إسناد إلى أي مصدر . وكتبوا « أن لينين أرسل برقية إلى سعد زغلول أعلن فيها تأييده التام للثورة المصرية واستعداده المطلق لمساندة الشعب في كفاحه الوطني وتقديم العون والمساعدة المادية إذا طلبت مصر » .

وقد تعرضنا لذلك في دراستنا عن « حزب الوفد بين اليمين واليسار » .

ثانياً - ما أورده من استشهاد على « ذبول » القيادة الوفدية بأن « من قاده من ينادى بالزواج الكاثوليكي (الذي لا طلاق فيه) مع بريطانيا ، « وفي حدود علمنا فإن أحداً من قيادة الوفد في تلك الفترة لم يناد بمثل هذا الزواج الكاثوليكي ! وإذا عدنا إل مقالات صادق سعد نجد أنه أورد في مقاله : « وأين قضية استغلالنا ، على لسان فرغلي باشا هذه القولة . فقد جاء في المقال : « أما فرغلي باشا فقال كلمته التي أصبحت أمثلة بين الوطنيين المصريين ، ، قال « إننا نشعر بأن بروستانت انجلترا ومسلمي مصر يجب أن يتزوجوا زواجا كاثوليكيا لكيلا يقع طلاق فيما بينهم ، . على أن فرغلي باشا لم يكن من قادة الوفد في يوم من الأيام ! وفي حدود علمنا أن مسألة الزواج بين مصر وبريطانيا قد وردت على لسان أمين عثمان باشا في أوائل الحرب العالمية الثانية ، ولكن أمين عثمان باشا لم يكن من قادة الوفد ، وإنما كان مشايخاً للوفد ، ثم أصبح وسيطاً بينهم وبين الإنجليز ، ولكنه لم يدخل إطلاقاً في قيادة الوفد .

ثالثاً - ما أورده عن دور مصر الفتاة في حريق القاهرة . فقد ذكر أن « مصر الفتاة نشطت لتوجيه العناصر القوضوية للبورجوازية الصغيرة في الأعمال الغرغائية (حريق القاهرة) تحت الشعارات البراقة « . ولم يثبت تاريخياً الآن دور مصر الفتاة في توجيه العناصر الغوغائية في حريق القاهرة .

رابعاً - ما أورده من أصول الحلقة السرية التي تشرف على الفجر الجديد ، كانت ترجع إلى « مجموعة من أعضاء الحزب الشيوعي المصري الأول الذين استطاعوا أن يحافظوا على ترابطهم الفكري والتنظيمي بعد حل هذا الحزب ، « فضلاً عن أن صادق سعد لم يؤيد هذا الزعم بأي دليل ، فإن ما أورده عن « جماعة أنصار السلام ، ، وهي الهيئة العلنية التي يذكر أن « بعضهم ، (أعضاء الحزب الأول) قد أسسها في أواخر الثلاثينات ، ينقض ذلك تماماً ، فقد ذكر أن أغلبية أعضائها كانوا من الأجانب ، ولم يذكر اسماً واحداً من أعضائها ينتمي للحزب الشيوعي

المصرى الأول . وفي الحقيقة أنه وإن بقى أفراد من الحزب الشيوعى القديم ، مثل الشيخ صفوان أبو الفتوح ، وحسنى العرابى ، إلا أن الروابط الفكرية والتنظيمية بينهم كادت قد تقطعت إلى غير رجعة بعد حل هذا الحزب ، وقامت الحركة الشيوعية بعد ذلك على عناصر مختلفة كل الاختلاف ومنقطعة الصلة بينها وبين الحزب القديم .

خامساً - لقد انتقد أحمد صادق سعد الحركة الماركسية المصرية فى تلك الفترة ومنها الحلقة التى كان ينتمى إليها ، بأنها رغم كونها جزءاً طليعياً للنضال الوطنى ، و غير أنها لم تستوعب تراثه الخاص وأساليبه التقليدية وأشكال هيئاته . ولقد كانت كتابات ستالين عن القضية الوطنية تقسم تطورها إلى عدة مراحل ، من ظهور القيادة شبه الإقطاعية ثم البورجوازية بقيادة الطبقة العاملة . فلم نستطع أن نرى ، ليس فقط التأثير الضخم للبورجوازية الصغيرة فى الحركة الوطنية المصرية ، بل لم نتوقع إطلاقاً أن تتولى هذه الطبقة قيادة الحركة الثورية بأشكال خاصة (مثل الثورة البائدة من الجيش) . وبالتالي عجزنا بعد ذلك إلى درجة كبيرة عن اتخاذ الموقف الصحيح منها وعلى أنه بهذا النقد يظلم التنظيمات الماركسية الأخرى ويظلم نفسه . فهو يعترف بأن الكتاب الذى أصدره شهدى عطية الشافعى ، ومحمد عبد المعبود الجبيلى تحت عنوان « أهدافنا الوطنية » الصادر عام ١٩٤٥ يريد أن يتخذ العناصر المستنيرة للبورجوازية القومية طريقاً لإشاعة الأفكار الرئسية التى تنقسم بها الحركة الوطنية الجديدة ، وأنه يتضمن محاولة هادفة إلى دفع البورجوازية القومية لى تدرك أن مصالحها الحقيقية تكمن فى الاعتماد على الجماهير لتحقيق الاستقلال والديمقراطية . وكان شهدى والجبيلى ينتميان إلى تنظيم « إيسكرا » ، وقتذاك .

كذلك يعترف بأن الحلقة التى كان ينتمى إليها ، كانت تهتم اهتمام كبيراً بمواقف الوفد ونشاط اللجان الوفدية والارتباط بالعديد من الشباب الوفدى ،

ثم العمل - بعد ١٩٤٦ - خاصة - في الجرائد والمجلات (رابطة الشباب ، البلاغ) وتنظيمات الوفدية (بين الطلبة) . كما يقرر بمسراحة مشيرة أن حلقتنا كانت ترى الجماهير حيثما كانت موجودة في ذلك الوقت ، أى داخل الشبكة الوفدية المانعة والواسعة فكانت تبحث عن التعاون والتحالف مع التنظيمات الوفدية القاعدية واليسارية خاصة ، بغية دفعها إلى الامام من جهة ، ومساعدتها على تمايزها عن القيادة الوفدية التقليدية من جهة أخرى . ويدل على ذلك قائلاً : « وأعتقد أن موقعنا كان أقرب إلى الصواب ، وخاصة أن الجماهير الوفدية تلك كانت أساساً من البورجوازية الصغيرة » .

كذلك فإنه يتحدث عن المنظمات اليسارية الأخرى ، ويقول أنها بشكل أو بآخر كانت تدعو الجناح المستنير للبورجوازية القومية إلى أن يتولى هذا الدور (الطليعى فى قيادة الحركة الوطنية) اعتقاداً منها بأنه مازال يستطيع أن يستكمل مهام الثورة الوطنية الديمقراطية .

ومعنى هذا كله أن التنظيمات الماركسية فى ذلك الوقت ، ومنها التنظيم الذى ينتمى إليه ، كانت تدرك التأثير الضخم للبورجوازية الصغيرة ، لسبب بسيط هو أن الغالبية الساحقة من الماركسيين . فى هذه الفترة - باعترافة هو شخصياً - لم يكونوا د قيادة سياسية ، بل د طليعه فكريه ، ! وأنهم لم يكونوا طليعه فكريه للطبقة العاملة ، بل - كما يقول - د طليعه للبورجوازية الصغيرة الثورية أساساً ، والطبقة العاملة بصورة جزئية فقط .

لهذه الأسباب ، ولهذه الاعترافات أيضاً من أحمد صادق سعد ؛ فلا تستطيع أن تقبل فى سموله ما يقوله من أن إحدى النقاط الأساسية للتباين بين حلقتنا ومعظم المنظمات الماركسية الأخرى ، هو أننا كنا ننادى بتولى الطبقة العاملة الدور الطليعى فى قيادة الحركة الوطنية ، فصحيح أن سعد قد كتب يقول فى مقاله

« التحرر من الاستعمار البريطاني والمفاوضات الجارية » ، « لن يحرر وطننا إلا الطبقات الكادحة المصرية - وفي طليعتها الطبقة العاملة ، ولكن صحيح - أيضاً أنه كتب يصف القيادة الوطنية الصحيحة بأنها القيادة التي تكون متصلة بال جماهير أشد الاتصال وأن تعبر عن مطالب الطبقات الشعبية - أى قيادة بورجوازية - . وكتب يقول فى مقاله : « جلاء اقتصادى أم ديموقراطى » ، نرى وجوب تمكين الطبقات الشعبية من التأثير القوى على دولاب الحكم والدولة حتى تفسح المجال لتحقيق حكم الأغلبية الصحيح . ووصف هذا بقوله (وهذه هى الديموقراطية) . ووضح أن هذا الكلام يدور فى إطار حكم بورجوازى ، وإذا كانت الحلقة التى ينتمى إليها صادق مد ، والى تحولت فيما بعد إلى منظمه باسم (الطليعة الشعبية للتحرر) ثم تحولت إلى (طليعة العمال) قد اتجهت بنشاطها إلى العمال بشكل مكثف ، فلم تكن وحدها فى هذا المضمار ، بل نافستها فيه المنظمات الشيوعية الأخرى .

على كل حال ، فإذا نحينا جانبا هذه النقطة الخلافية ، والملاحظات السابقة عليها ، فمن المحقق أن العرض التحليلى الذى قدمه أحمد صادق سعد للمرحلة التاريخية التى تعرض لها ، يعتبر على أروع جانب من النضج الفكرى ، وهو ليس غريبا على فكر ماركس قديم له باع طويل فى الكتابة والتحليل . وقد استمتعت كثيرا بقراءته .

ويعتبر الجانب الذى روى فيه ذكرياته عن النشاط الشيوعى فى تلك الفترة على جانب كبير من الأهمية التاريخية . فقد تحدث عن بداية هذا النشاط فى « جماعة أنصار السلام » التى تكونت قبل الحرب العالمية الثانية ، وتعرض لما تعرضت له من اتجاومات « تروتسكية » و « صهيونية » و « انسلاخ » « التروتسكيين » منها ليكونوا « الاتحاد الديموقراطى » ثم تحدث عن لقائه مع بول جاكو (ديكومت) السويسرى الأصل وأحد مؤسس الحركة الشيوعية فى مصر ، وتكوين

حلقة دراسية من بعض (جماعة أنصار السلام) . ثم انتقل إلى قيام الحرب العالمية الثانية وحل (جماعة أنصار السلام) وتحويلها إلى جماعة جديدة باسم : (جماعة البحوث) ، وروى كيف اجتمعت الحلقة الدراسية (لبول جاكود يكرمب) وقرارها بتكوين هيكل تنظيمي سري ، وانتخاب قيادة من ثلاثة ، واستمرار هذا التنظيم إلى سنة ١٩٤٢ . كما تحدث عن تأسيس التنظيم جمعية جديدة باسم الشباب للثقافة الشعبية للعمل من خلال فتح فصول محو أمية في المناطق الشعبية مثل (رشة القطن) و (ميت عقبة) ، ثم قرار التنظيم أن تكون القيادة الثلاثية خلية منفصلة عن الأجانب باعتبار عملها قائماً في الأوساط الشعبية المصرية . وروى كيف انفصل الأجانب (تنظيمياً) عن التنظيم بعد هجوم هتلر على الاتحاد السوفيتي ، للعمل في التنظيمات الشيوعية الوطنية لبلادهم ، بينما بقيت التنظيمات الشيوعية المصرية الأخرى ، مثل ايسكرا والحركة المصرية للتحرير الوطني تضم في صفوفها أعضاء من جنسيات مختلفة حتى كادت أقرب إلى نوع جديد من الأمية ، الأمر الذي اعتبر إحدى السمات الهامة التي ميزت هذا التنظيم عن التنظيمات الأخرى . ثم كان دخول القوات الإيطالية والألمانية الحدود المصرية الغربية ، مما أدى إلى مغادرة الأغلبية الساحقة من جماعة البحوث انتظراً إلى فلسطين .

ثم روى أحمد صادق سعد كيف اتصل تنظيمهم الذي أصبح يتكون من القيادة الثلاثية الوطنية الممثلة في يوسف درويش وصالح سعد وريمون دويك ، بجماعة (المجلة الجديدة) ، حيث تعرف على مصطفى منيب ورمسيس يوفان وأسعد حلم وسعيد خيال ، حتى توقف استمرار صدور المجلة الجديدة على أثر خلافات قامت بين محرريها التروتسكيين ومصطفى منيب ، واتفاق التنظيم مع بعض جماعة المجلة الجديدة ، وفيهم سعيد خيال وراول مكاربوس على تأسيس

جمعية ثقافية باسم : (لجنة نشر الثقافة الجديدة) التي أصدرت مجلة (الاسبوع) ونظمت محاضرات وكونت دار نشر سميت (بدار القرن العشرين) .

وروى أحمد صادق كيف عاد الزفاق الذي فوا إلى فلسطين إلى مصر ، فاجتمع الثلاثة مع بول جاكود يكومب ، وأبرزت أننا نحن الثلاثة ظللنا نشط في فترة غيابه ، ثم مدة بعد رجوعه ، دون أن نشعر بالاحتياج إلى توجيهاته وقيادته ، وعلى هذا الأساس اقترحت أن نستقل من التبعي من تلك الحماقة الأم القديمة باعتبارنا مصريين وهم أجانب أو شبه أجانب ، وتمت الموافقة على هذا الاقتراح) . وقد اتجه التنظيم بعد ذلك إلى تكوين خليتين : الأولى تعمل في أوساط المثقفين ، والثانية خاصة بالعمل العمالي . وقد انضم رشدي صالح إلى الخلية الأولى بعد أن تأكد من استقلال التنظيم عن الأصدقاء الأجانب ، فأصبحت تضمه مع صادق سعد وريمون دويك ، وأما الخلية العمالية فكانت تضم يوسف المدرك ومحمود العسكري ، وقد نشطت نشاطاً عمالياً واسعاً خصوصاً بين الجناح الاستقلالي للحركة النقابية الذي يستهدف تخليص النقابات من السيطرة البورجوازية .

ثم أوضح أحمد صادق سعد كيف ترك الثلاثة لجنة الثقافة الحديثه ، بعد إلحاح رفاقهم على ذلك انطلاقاً من موقف عنصري لأنهم يهود ! وكان رشدي صالح قد بدأ استصدار رخصه لمجلة أسمها (الفجر الجديد) ، فانضم إلى التنظيم المستقل ، وبذلك تعتبر مجلة الفجر الجديد امتداداً جزئياً للجنة نشر الثقافة الحديثه ، ومالبثت أن أصبحت مركزاً للجذب ، وقامت بدور طليعي بين المثقفين والعمال ، بفضل صلاتها بالشباب الوفدي اليساري وخليتها العمالية والآخرى الثقافية ، حتى تحولت بعد ضربه صدقي باشا في يوليو ١٩٤٦ إلى منظمة سرية تحت اسم (الطليعه الشعبية للتحرر) ثم (طليعه العمال) ، ثم (حزب العمال والفلاحين الشيوعي المصري) .

وبهذه المذكرات الهامة لأحمد صادق سعد ، وبالعرض التاريخي التحليلي للفترة التي قدمها ، وبمقالاته التي أرفقها بالكتاب ، ويكون قدم إضافة هامة لتاريخ اليسار في مصر ، أرجو أن تلقى ما تستحق من تقدير من جمهورنا اليساري المثقف ، وأن تكون عوناً للباحثين في تاريخ مصر المعاصر ، فزاً لكل من لعب دوراً في الحركة اليسارية أن يقدم شهادته للتاريخ ،

مصر الجديدة في ٢٣ فبراير ١٩٧٦ دكتور عبد العظيم رمضان

الجزء الاول

« الفجر الجديد » والمرحلة الجديدة للحركة الوطنية :

من المعتاد أن يقال أن التاريخ المصرى متكمل الحلقات ، وهذا صحيح ، ولكنه ناقص ، فليست هذه الحلقات شبيهة ببعضها ببعض ، هذا أولا ، وثانياً لانها - فى حقيقة الامر - تدل على حركة ساءة ، وان كانت بطيئة فى بعض الاحيان ، وأكثر إمعاناً فى أحيان أخرى . ويصبح التاريخ علماً عندما يعمل دارسه على اكتشاف اتجاه هذه الحركة ، وينقب عن جذورها الخفية فى فترة البطء ، ثم يتبين ترعرعها بعد ذلك . وحيتئذ يمكن للمرء أن يستخلص الدروس من التاريخ ، فلا يعود فقط بمجموعة من الحوادث بل موجهاً لمن يريد تخليص بلاده وشعبه من الإغلال .

وقد صدرت مجلة الفجر الجديد فى مرحلة غنية من الأحداث تميزت بالحرك الجماهيرى الواسع الذى اشتركت فيه أغلب الفئات الشعبية من العمال واللبنة والمثقفين والحرفيين - بل والفلاحين هنا وهناك - فى جبهة ثورية عريضة ورغم أن الرجعية المصرية والاستعمار نجحوا فى طمسها بحريق القاهرة ، إلا أنه كان طمساً مؤقتاً ، إذ تلت ثورة ١٩٥٢ التى تفتح منجزاتها ونواقيها معاً مرحلة أخرى للحركة الوطنية .

١ - المرحلة الجديدة للحركة الوطنية المصرية :

تناضل مصر ضد الاستعمار الأوروبى منذ فترة طويلة ، وخاصة بعد أن احتلتها القوات الإنجليزية عام ١٨٨٢ ، غير أن هناك فوارق شديدة بين ظروف الحركة الوطنية وخصائصها وبرنامجها وقيادتها قبل الحرب العالمية الثانية ، وبينها بعد هذه الحرب حتى هزيمة ١٩٦٧ .

(١) المرحلة السابقة للاحركة الوطنية المصرية :

وقعت بلادنا في التبعية عندما وصلت الرأسمالية العالمية إلى أعلى مراحلها ،
المرحلة الإمبريالية . وظلت فائدة الاستقلال الحقيقي طوال الفترة التي كان
الاستعمار العالمي خلالها سيدا على العالم بأسره حقا ، لقد كسر ظهور أول
دولة اشتراكية — الاتحاد السوفيتي — عام ١٩١٧ الطوق الاستعماري العام
ولكن قيام النظام الاجتماعي الاشتراكي الجديد لم يكن له سوى تأثير محدود
على الظروف العالمية المحيطة بالأوضاع المصرية في ذات الوقت . ولذلك ففي
هذه المرحلة ، واجهت الحركة الوطنية المصرية عدوا قويا رغم أزماته الداخلية
والاقتصادية والسياسية ، ورغم انقسامه إلى أجنحة متنازعة أشد التنازع . وحتى
نهاية الحرب العالمية الثانية ، ندر أن أفلمت إحدى المستعمرات في العالم من
القبضة الأجنبية وحصلت على الجلاء التام والاستقلال الحقيقي . ولم تشهد مصر
عن هذه الأوضاع العامة ، فكل ما استطاعت الحصول عليه هو نوع من
الاستقلال الإسمي بمعاهدة ١٩٣٦ ، ثم إلغاء الامتيازات الأجنبية . وبمقتضاها
خفت إلى حد البد الانجليز من الناحية الشكلية ، ولكن جيش الاحتلال بقي ،
وان كان باسم التحالف كما ظل الإقتصاد بأسره — زراعه وصناعه وتجارة
— يخدم المصالح الأساسية للاحتكارات الأجنبية المختلفة .

واعتمدت السيطرة الاستعمارية داخلها على الطبقة الحاكمة والسياسة الكبيرة
وعلى رأسها عائلة محمد علي . وهي طبقة ملاك الأرض الزراعية السكبار شبه
الإقطاعيين ، وشركاء الرأسمال الأجنبية والاحتلال ، وتبادل المساعدة معهما .

وكانت هذه الأوضاع تعني الفقر والبؤس والتخلف لملايين الفلاحين ،
ومئات الآلاف من العمال والحرفيين . كما كانت تقف عقبة أمام الرأسمالية
المصرية المحلية في زراعه والصناعه والتجارة فالبرجوازية القومية كانت واقعها

تحت ضغط السيطرة الآتية من تلك الاحتكارات الأجنبية ومن سلطه الطبقة الحاكمة ، الأمر الذى كان يحول دون استغلالها للسوق ودون ربحها منه كما تريد .

وشكلت البورجوازية القومية المصرية قيادة الحركة الوطنية في هذه المرحلة . فند ثوره ١٩١٩ كان الوفد ونشاطه يهبران إلى درجة كبيرة من أغراض الغالبية الساحقة من الأمة في المطالبة بالاستقلال والدستور . وكانت الشبكة الواسعة من اللجان الوفدية في المدن والريف لها اليد الطولى على حركة النضال الشعبي ، فتعبتها حيناً وتسرحها حيناً آخر بحيث لا تخرج كثيراً عن الأهداف السياسية للبورجوازية القومية ، والأساليب التى تراها مناسبة لخدمتها ، بما فيها من المناورات الحزبية ، ومن السكر والفر مع السلطة المزدوجة القمّة : السفير البريطانى والملك .

إذن، فقد كان ثمة تعارض شديد بين مصالح البورجوازية القومية وأهدافها وبير ملك السلطة القائم . ولكنه رغم ذلك ، لم يكن تعارضاً جوهرياً . فالرأسمالية المحلية الضعيفة والساعية إلى النهوض في هذا الوقت هى فى أساسها وجذورها وكنهها من نفس نوع الرأسمالية الأجنبية المسيطرة ، وإن كانت هذه الأخيرة ذات بأس ، ووصلت إلى السكبان الاحتكارى والاستثمارى . وكذلك كان من الصعب على قيادة الوفد أن تقطع تماماً كل علاقة بين مصر وبريطانيا ، وأن تناضل من أجل الاستقلال التام والتخلص التام من سيطرة لندن . وعليه ، كان شعار الوفد هو المفاوضة من أجل التحالف طوال تلك المرحلة . ودعا إلى النضال الوطنى فى هذه الحدود فقط .

وكذلك كان :-، الأجزاء الغالبة من تلك البورجوازية القومية مرتبطة بصورة أو بأخرى بمصالح أمثباء الإقطاعيين والرأسمالية المصرية الجميلة (الكوبرادورية)

ففى جميع الميادين، كانت العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الطرفين تكون نسيجا كثيفا من تبادل المنفعة التى تؤخذ منها الطبقة السائدة نصيب الأسد . ولذلك أيضا ، لم تدع القيادة الوفدية إلى إقامة نظام جمهورى ولا إلى الإصلاح الزراعى أو تأميم الرأسمال الكبير ، بل حرصت دائماً على التحرك فى إطار النظام الدستورى القائم الذى كانت مقاليد الامور فيه بيد السراى . واكتفت تلك القيادة بالمطالبة بالحماية الجبركية والقانونية لمصالح الرأسمالية المحلية فى نطاق الاقتصاد الحر ، أى اقتصاد المنافسة الرأسمالى .

بل كان مستحيلا على القيادة الوفدية فى تلك المرحلة أن تتبع خطأ ثورياً وشاملا ، لأنها كانت تخشى أن تفلت الامور تماماً فى هذه الحالة ، وتنقلب الثورة ضد جذور الاستغلال العميقة أى ضد النظام الرأسمالى نفسه . وكان أمامها ماثلا النظام السوفييتى يخيفها إلى الدرجة أن رفضت عرض لينين بمد الثورة المصرية بالاسلحة عام ١٩١٩ ، وقامت بحل أول حزب شيوعى مصرى عام ١٩٣٠ . وقد زاد هذا الخوف ازاء الثورة الشعبيه من تقيد القيادة الوفدية فى حركتها بالمحافظة على الحدود القممة للنظام الاجتماعى والسياسى الموجود حينذاك .

وعلى هذا الاساس المزدوج والمتناقض ، كان الوفد يدعى أنه يمثل الامه المصرية بأسرها ، لا طبقه اجتماعيه محدودة . بل كان الوفد يمثل الامه فعلا طوال الفترة من ١٩١٩ إلى ١٩١٦ على ، لان التخلف الذى أبقى الاستعمار مصر عليه ، كان قد جعل التمايز الطبقي ضعيفاً فيها . فالطبقه العامله المصريه صغيرة عدداً ووعيا بذاتها مائع ، وارتباطاتها بالريف شديدة . ثم الجانب الاكبر والاعظم من كتله عمال المدن يعمل لدى نفس الشركات الاحتكارية الاجنبية التى تقف فى سبيل النهضة البورجوازية القومية . وجماهير الفلاحين الصغار والمعدمين،

وكذلك الحرفيون وصغار التجار سائرون فكرياً وراء البوجوازية القومية ويرون في الوحدة معها طريق الخلاص .

غير أن ضعف التمايز الطبقي لا يعنى عدم وجود الإقسام الطبقي . وتيام القيادة الوفدية لم يكن يعنى أيضاً سيطرتها الكاملة والمطلقة على الحركة الجماهيرية الشعبية . فالواقع أن نشاطات هذه الحركة هي التي فرضت على السلطة السياسية القائمة في مصر أن تتراجع في فترات وتبدى تنازلات إصلاحية هامة . وهكذا أجبرت ثورة ١٩١٩ الإنجليز به والملك على الاعتراف بالاستقلال الاسمى وإعلان الدستور ، ثم استفادت القيادة الوفدية من الضغط الشعبي لتصل إلى مساومه مع الاستعمار سجلتها معاهدة ١٩٣٦ وإلغاء الامتيازات الاجنبية .

وكان من ضمن الإصلاحات الناتجة من هذا كله أن صدرت سلسلة من القوانين الخاصة بالعمل والحماية الجركيه على الصناعات المحلية الناشئة إلخ . ومن الملفات للنظر حقاً أن توازن القوى الداخلية كان من الاحتلال بحيث أن السلطة المزدوجه اضطرت — لكي تستمر — إلى أن تفرض فترات طويلة من الاحكام العرفيه والحكومات الاستبدادية خلال تلك المرحلة . وإذا كان الجانب الاعظم من الحركة الجماهيرية قد نشط تحت مظله الوفد أو لصيقه به ، فليس من شك في أن الوفد عمل المره بعد الأخرى على ركوب الموجه ثم كسر مدها حتى يبقى النضال في حدود الإطار القائم . ونرى في هذا الامر الاسباب الاساسيه التي ساعدت السلطة كل مره على استرجاع قوتها وتفريغ تنازلاتها وإصلاحاتها من مضمونها إلى حد كبير .

(ب) المرحلة الجديدة للحركة الوطنية المصرية :

انتهت الحرب العالميه الثانيه بسحق الفاشيه والإندحار التام لمحور برلين روما طوكيو . وظهر للكافه أن الاتحاد السوفييتي لعب الدور الاساسي في هذا

النصر المجيد . وتسكون في أوروبا الشرقية كتلة من الدول الاشتراكية ثم للحد
التغير الاجتماعي الأساسي إلى مناطق واسعة من آسيا . وبهذا جرى تحول
جوهرى في الأوضاع الدولية ، فتقدت الاستعمارية مركزها المسيطر السابق
ونما أمامها النظام الاشتراكي المعتمد على سلطة العمال والفلاحين .

واقترن هذا بتغير هام آخر ، وهو تفكك السيادة الاستعمارية على البلدان
المتخلفة بفضل الثورات والحركات الوطنية في المستعمرات السابقة . وأنهارت
الإمبراطورية البريطانية التي لم تكن تغيب عنها الشمس ، وكذلك الإمبراطوريات
الفرنسية والبلجيكية والهولندية إلخ .

وهكذا أسباب الضعف والإنيهار والتمزق ذلك العدو — الاستعمار
البريطاني — الذي واجهته الحركة الوطنية المصرية من قبل ، فأوضحت الظروف
العالمية موالية لكي تحقق هذه الحركة انتصارات لم تبلغها فيما سبق . وزاد من
موالاة هذه الظروف أن وجود العسكر الاشتراكي واشتداد الحركة الوطنية
في المستعمرات فيها أمام النضال الوطني المصري لأول مرة إمكانية أن يخرج
من مجرد اللعب على التناقضات الاستعمارية إلى الاستناد على الجبهة العالمية المعادية
للاستعمار والتعاظم قوة وتأثيرا وحسب الأمور ، والحقيقة أن النجاحات التي
أحرزتها مصر كانت من أولى الانتصارات لحركة التحرر الوطني في المستعمرات ،
فلعبت القاهرة دوراً قيادياً في هذه الحركة مدة طويلة .

وإذا كانت الاستعمارية العالمية تضطر إلى التراجع ، فقد لجأت هي الأخرى
إلى أساليب جديدة للإبقاء على سيطرتها الفعلية ، وإن كانت تحت أشكال أخرى .
وظهر الاستعمار الأمريكي كقائد طبيعي لها ، فعمل على إقامة شبكة من الاحلاف
العدوانية ، وأنشأت دولة إسرائيل ليستعملها كعصا غليظة ضد الحركة الوطنية
في البلاد العربية . وبهذا لم تواجه الشعوب العربية — ومنها المصري — عدوا

جديداً فحسب ، بل أصبحت القضية الفلسطينية والوقوف في وجه العدوان الإسرائيلي الدائم عاملاً من العوامل الدافعة إلى الترابط والتضامن العربيين . وهو أمر كان باهتاً بالنسبة إلى مصر في المرحلة السابقة .

وفي الوقت نفسه جرت تحولات هامة أيضاً على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي الداخلي . فقد مكنت ظروف الحرب البورجوازية القومية من أن توسع نشاطها وتزيد من قوتها ونموها ، الأمر الذي أثار شهيتها وأطماعها في المزيد من الربح والغنى وفي الوصول إلى المراكز المسيطرة الأعلى . وحينئذ اشتد هجوم البورجوازية القومية على الأوضاع القائمة ، ولعب الجانب المستنير منها دوراً في فتح التعفن والفساد والهزال الاقتصادي والتخلف السياسي للطبقة المسيطرة . ومن جهة أخرى ، تدهورت أحوال الشعب وبين اندلاع الاوبئة (مثلاً) اندلاعاً واسعاً مدى البؤس الذي ردت فيه ملايين الفلاحين والعمال والبورجوازيين الصغار بسبب السياسات التي تتبناها السلطة شبه الإقطاعية والمتحالفة مع الاستعمار .

وكان النمو الرأسمالي الذي وقع في مخلف الميادين قد ضخم من صفوف الفلاحين المعدمين والعمال الزراعيين وكصناعيين بصورة مغايرة عن ذي قبل . فبدأ التمايز الطبقي يمتد في المدينة والريف أيضاً ولم تعط هذه الأوضاع الجديدة دفعة قوية فحسب الحركة الوطنية فجعلتها تتصاعد بسرعة وباتساع منقطع النظير ، بل جعلتها في جوهرها تكتسب مضموناً جديداً أيضاً . فلم تعد القضية التي تسكاه من أجلها فقط هي جلاء القوات البريطانية ووضع حدود لسلطات الملك الدستورية . ولا بقيت الشعارات المرفوعة في المظاهرات والإضرابات والبيانات تدور فحسب في حدود الضغط على الانجليز لكي يقبلوا التفاوض ، ولا على السراي حتى تأتي بوزارة تمثل الاغلبية الوفدية . بل أصبح المطلوب — وإن كان بصورة غامضة في أحيان كثيرة — هو التخلص من الارتباط

بالاستعمار البريطاني وإحلال السيطرة المصرية محل الاجنبيه على مفاتيح الاقتصاد ، وضرب مركز الملك و (الباشوات الرأسماليه) . وفي كله ، أضحت حقوق الطبقة المالكة الكبرى المزدوجه في الملكيه والحكم السياسى موضع منازعة . وبانت أهداف اشتراكيه — ضبايه وخياليه نعم ، وامكنها بهذه التسميه على أية حال — تجسد أمانى الحركة الوطنيه اندفعه التى الامام . وبما يوضح مدى جده الحركة في مضمونها أن هذه المرحله شهدت اشتراك شتى الفئات الاجتماعيه في النضال : فن هجوم الفلاحين على قصور الباشوات في بهوت وكفور نجم — لاضد الانجليز فقط كما كان في ١٩١٩ — إلى خاضها عمال الصناعة ، ثم تشكيل أنواع جديدة من التنظيمات القيادية المستقلة عن الوفد بدرجة أو بأخرى (اللجنة الوطنية للعمال والطلبة ، تنظيم الضباط الاحرار ، المجموعات الفدائية والإرهابية) .

ثم لا يفوتنا من بين السمات الجديدة تكوين عدد من التنظيمات الماركسية والشيوعية ، وكان لأغابها وأهمها تعبيرات علميه على شكل النوادى الثقافية والمجلات الدورية ودور النشر والتنظيمات العمالية والنسائية والطلابيه أو الفتويه . وهى ظاهرة كادت أن تكون معدومه في المرحله السابقه منذ القضاء على الحزب الشيوعى الاول .

وأخيراً ، فن العلاقات المميزه لهذه المرحله الجديدة ذبول للقيادة الوفديه وفقدانها الكثير من تمايزها الاجتماعى والسياسى عن القيادات البرجوازيه وشبه الاقطاعيه قائمه . ففى المرحله السابقه كانت جميع الانقسامات عن الوفد لانقسامات يمينيه (السبعه ونصف ، السعديون ، ثم الكتله) . أما الآن ، فقد دخل صفوف الوفد ووصل إلى قيادته عدد متزايد من أبناء العائلات الكبرى ومن أصحاب الاموال الصناعيه والتجاريه الضخمه . وبات من قادته

من ينادى « بانزواج الكاثوليكى » (الذى لا طلاق فيه) مع بريطانيا ، وصارت القيادة الوفدية تتوحد إلى « الاعتقاد الملكية » . وأصبح عبود وحافظ عفيفى راسما لهما وسطاءها لدى السراى ، ووقعت اتفاقية النقطة الرابعة مع الاستعمار الأمريكى . وتقدم بعض نواب الوفد باقتراح قانون المشبوهين السياسيين الرجعى الخ . وفى الوجه المقابل تشكل شيئا فشيئا جناح وفدى يسارى كان يأتى أفراده من الشباب الوفدى وخاصة الطلبة .

كانت هذه الظواهر وغيرها جميعا تدل على انقسام تلك « الامة » الموحدة السابقة إلى جبهتين بينهما تعارض شديد . وحيث أن السلطة التقليدية كانت ضعيفة (ولا تنسى الازمات الوزارية المتتالية قبل ثورة يوليو) ، فقد وسعت المجال أمام التنظيمات الفاشية والمنابر الرجعية للصارخة (الإخوان ومصر الفتاة واخبار اليوم) قاصدة بها أن تجمع الجماعات والشرائح الاجتماعية التى لم تعد ترى فى السياسة القديمة خلاصا ، دون أن تعى مع ذلك ما هو الطريق الصحيح للتقدم والحل .

طبعاً ، لم يكن هذا يعنى أن قيادة الوفد للحركة الوطنية قد انتهت ، بدليل أن الانتخابات — حينما كانت تجرى حرة — كانت تأتى بأغلبية وفدية ساحقة ولكن لا بد للمتأمل فى هذه الفترة التاريخية — وخاصة بعد مرور أكثر من ثلاثين عاما عليها — من أن يرى بوضوح أنها كانت فترة انتقال من التحرك الوطنى تحت قيادة البورجوازية القومية إلى التحرك تحت قيادة أخرى . وكان الجمود العقائدى يدفعنا ساعتئذ ورفاقى إلى الحزم بأن هذه لا يمكن إلا أن تكون قيادة الطبقة العاملة وهناك شيوعيون آخرون رأوا تجسيد القيادة المنتظرة فى اللجنة الوطنية للعمال والطلبة . ولسكننا كنا نعارض هذا الاعتقاد . وقد حسم

التاريخ المصرى هذا التساؤل بظهور قيادة البرر وازية الصغيرة فى صوره الثورة عام ١٩٥٢ ، وهو أمر لم يكن الماركسيون المصريون يتوقعونه .

ومهما كان الأمر ، فقد لعبت التنظيمات الشيوعية دورا أساسيا فى توضيح الأرضية الاجتماعية والسياسية الجديدة لهذه المرحلة الهامة من الحركة الوطنية ، وخاصة فى إبراز الطبيعة الطبقية لأهدافها . فبدلا من المفاوضة مع المحتلين ، قدمت تلك التنظيمات مطلب تدوال القضية المصرية ورفض الاحلاف والاعتماد على مساندة المعسكر الاشتراكي وفى وجه خضوع الحكومات العربية لمشيئة الاستعمار فى فلسطين ، قدمت فكرة التضامن مع الحركة الوطنية العربية والكفاح ضد الصهيونية . وبدلا من الأهداف الوطنية المجردة من المضمون الاجتماعى أبرزت ضرورة تأمين الممتلكات الأجنبية الاحتكارية فى مصر والاستقلال الاقتصادى إلى جانب السياسى ، وربط مطالب الجماهير المعيشية بالكفاح ضد الاستعمار . وبدلا من المناداة بالوحدة التقليدية بين الزعماء ، قدمت فكرة الجبهة الوطنية الشعبية تحت قيادة ليست الوفدية . ودافع الماركسيون عن الحركة النقاوية المستقلة عن السيطرة الادارية والبورجوازية وخاصة الوفدية . وكذلك لمحت بوضوح إلى المطالبة بإقامة نظام جمهورى ديمقراطى ، ونادت بالنضال ضد الاقطاع وباجراء اصلاح زراعى جذرى وتكوين الجمعيات التعاونية الانتاجية الخ . هذا إلى جانب اشتراك عناصرهم فى الحركة الجماهيرية وفى النضالات اليومية للعمال والمهنيين والطلبة والنساء الخ ،

ومع هذا كله ، نشط الشيوعيون المصريون فى مجال نشر الفكر الماركسى النظرى والتطبيقات بصورة لم تحدث من قبل . فالكديد من مؤلفات ماركس وانجلز ولينين وستالين ترجمت إلى العربية ، وأغلبها تم طبعة وتوزيعه . بطرق

سرية . وكذلك صدرت دراسات اقتصادية وتاريخية وسياسية للاوضاع المصرية . وعن الاتحاد السوفييتي والحركة الاشتراكية العالمية الخ . وما من شك في أن هذه الأعمال ألقت بذورا لتكوين تيار فكري يساري جديد في مصر ، تطور بعد ذلك بحيث أصبح الآن حقيقة واقعة وجزءا من الحياة السياسية والاجتماعية والفكرية والفنية في بلادنا .

وتكبد الشيوعيون بسبب هذا النشاط الآلام والتضحيات والسجن والتشريد ، إذ كانوا الهدف الأول للهجمات الارهابية التي شنها الاستعمار والرجعية على الحركة الوطنية . ولكن الواقع انهم ساهموا مساهمة فعالة في تربية النضال الشعبي الوجهة التي اثمرت بانجازات الناصرية فيما بعد ، بما لها من

وقبل أن ننهي هذا الجزء ، يجدر بنا أن نعود إلى نقطة ضعف سبقت الإشارة إليها . فمن الملفت للنظر أن الرجعية المصرية استطاعت في نهاية هذه المرحلة أن توجه الضربات القاصمة للمنظمات الماركسية وتصني أغلبها ، وإن فترة صوينة من البلبلة الفكرية والافتقار والانحيار التنظيمي والانعزال من الجماهير سادت بعد ذلك على تلك الحركة . ويفسر البعض هذه الظاهرة بأن الحركة الماركسية كانت طبيعته فكرية دون أن تكون قيادة سياسية بالمعنى المتكامل (طارقي البشري . مثلا) وهذا صحيح إلى حد كبير . ولكني أود أن انقب عن أسبابه في اقتضاب .

الواقع أن الحركة الماركسية نشأت في الاوساط المثقفة ثقافيه غربية ، وظلت محصورة فيها وفي مراكز صغيرة من الفئات العمالية المتقدمة فكريا ، هي إلى فئة الصناع المهرة أقرب ، أي محصورة في شريحة اجتماعية خاصة —

وحقيقة نفسيا - من البورجوازية الصغيرة المصرية نعم ، لقد كانت للحركة في أوقات علاقات فضالية مع بعض الأوساط القلاحية الصغيرة والعمال الزراعيين ، وطلبة الأزهر وسكان الأحياء الشعبية في مناطق معينة أو بعض المدن الريفية . ولكن الحقيقة أن هذه العلاقات كانت واهنة وانقطعت بسرعة . ومع ادراكنا أن قيام طليعة سياسية و جماهيرية جديدة ليس بالأمر الذى يمكن أن يتم في أيام قليلة ، الا أننا لا نعتقد أن عامل الوقت كان العنصر الأساسى في ذلك الجانب السلبى الخطير ، وخاصة أن مصر كانت تحتاز وقتشدة فترة مد ثورى عظيم . وفى رأى أن الجمود العقائدى كان الجدر العميق للاغلبية الكبرى من النقص والتصور التى كفت في الحركة الماركسية المصريه ، وأن هذا الجمود وجد أرضيه خصبه في طبيعته البورجوازية الصغيرة المصرية ، وخاصة القسم منها الذى استوعب الثقافه الغربيه للعلمانيه . وظل الماركسيون يشعرون بشكل غامض مدة بأن هناك حائلا ضخمما ما بينهم وبين الجماهير الشعبيه الواسعه من الفقراء والمعدمين في المدينه والريف . وليس من الصدف ، بل هو أمر يرتبط منطقيا بهذا الشعور ، أن جميع المنظمات الماركسيه في تلك الفترة ظهرت كمنظمات وحلقات ولم تشكلن حزبا أو احزابا ، بل صرحت مرارا انها تقصد هذا الوضع باعتبار تأسيس الحزب مرحلة أخرى تأتى بعد توافر شروط معينه - غامضا - لنمو المنظمه أو الحلقة .

وليسمح لى القارىء الكريم بأن استطرد بعض الشئ في هذه النقطه لأهميتها . ففي تلك الفترة كنا ندرس الكتابات الكلاسيكيه ويحفظ بعضنا فترات منها عن ظهر قلب . ورغم أن هذا ساعدنا كثيرا على النظر إلى الأوضاع المصريه على ذلك الاساس الجديد الذى سبق الإشارة اليه ، الا أنه منعنا من الادراك العميق للخصوصيه المصريه . فقد فهمنا بعض الشئ الدور الطليعى

تاريخيا الذى يقع على الطبقة العاملة ، ولكننا لم ننتبه لتلك السكتة الضخمة من الشعب — الفلاحون — التى كانت الطبقة العاملة ومازالت مرتبطة بها بحبل سرى قوى . ونظرنا كذلك إلى البورجوازية الصغيرة فى المدن — ومنها الطلبة والمثقفون والمهنيون — باعتبارها قنطرة لوصولنا إلى الطبقة العاملة ، ودون أن ندرك دورها الاجتماعى والسياسى والمكرى الضخم فى الحياة المصرية . وفى جملة ، فرغم أن الحركة الماركسية الناصرية كانت جزءا طبيعيا للنضال الوطنى ، غير أنها لم تستوعب تراثه الخاص وأساليبه التقليدية وأشكال هباته . ولقد كانت كتابات ستالين عن القضية الوطنية تقسم تطورها إلى عدة مراحل ، من ظهور القيادة شبه الاقطاعية ثم البورجوازية بقيادة الطبقة العاملة . فلم نستطع أن نرى ليس فقط التأثير الضخم للبورجوازية الصغيرة فى الحركة الوطنية المصرية بل لم نتوقع إطلاقا أن تتولى هذه الطبقة قيادة الحركة الثورية بأشكال خاصة (مثل الثورة البائدة من الجيش) . وبالتالي عجزنا بعد ذلك إلى درجة كبيرة عن اتخاذ الموقف الصحيح منها ، وأن نسير فى خط يساعد على استمرار التقدم الثورى ومنع الردة .

وفى هذا الضوء ، فمن يراجع الكتابات والمواقف الماركسية فى تلك المرحلة ، لا يتكشف فقط عمق الجمود العقائدى ، بل يرى فى الواقع أن الأغلبية الساحقة من الماركسيين كانوا فعلا طليعه فكرية ، ولكنها طليعة البورجوازية الصغيرة للثوريه أساسا ، وللطبقة العاملة بصورة جزئية فقط . ورغم ما كتب وقيل حينذاك عن النظرية الماركسية اللينينية وعن الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية — وكان بلا شك مفيد للغاية فى مسيرة مصر — غير أنه ظل إلى درجة كبيرة أمرا منفصلا عن الطريق الخاص الذى يمكن أن تسلكه مصر نحو الاشتراكية .

٢ - « الفجر الجديد » :

رغم أن هيئة تحرير مجلة الفجر الجديد ظهرت كمجموعة مستقلة من المثقفين، إلا حقيقة أن وراءها كانت حلقة ماوكسية صغيرة لا تشرف عليها لحسب ، بل نشاطات علنية وسرية أخرى أيضاً ، وخاصة في بعض الأوساط العمالية . ولذلك يجب علينا أن نلقى على تلك الحلقة نظره شامله ، وأن كانت سريعة .

(أ) تاريخ الحلقة :

ترجع أصول الحلقة إلى مجموعة من أعضاء الحزب الشيوعي المصري الأول الذين استطاعوا أن يحافظوا على ترابطهم الفكري والتنظيمي بعد حل هذا الحزب . يذكر يوسف درويش أن بعض وثائق هذه المجموعة مرت به يوماً . . . وفي أواخر الثلاثينات ، أسس بعضهم في القاهرة والاسكندرية هيئة علفية هي جماعة أنصار السلام ، ، وأغلبية أعضائها من الأجانب . وكان نشاط أنصار السلام موجهاً ضد الحروب العدوانية التي تثيرها الفاشية وخاصة الإيطالية والالمانية . وأذكر أني حضرت في الاسكندرية مؤتمراً عقد في نادي الموظفين ضد الغزو الإيطالي للحبشة ، واشتركت اشتراكاً متواضعاً في نشاط الجماعة بالقاهرة تأييداً لمقاومة الجمهورية الأسبانية الباسلة ضد الغزو الفاشي الإيطالي والالمان الذي نحول إلى الحرب الأهلية المعروفة وانتهى باستيلاء فرانكو على الحكم في مدريد .

ولقد كان اتصال ضد الخطر الفاشي في العالم فضلاً تقديمياً ، جمع مختلف الاتجاهات السياسية والفكرية في أوروبا الغربية وأن كانت جماعة أنصار السلام في مصر قد نجحت في القيام ببعض النشاطات في هذا السبيل بالاشتراك مع مصريين (وإليها يرجع الفضل في الاتصال الأول بين نهرو والنحاس باشا مثلاً)

غير أنه كان من الطبيعي أن عملها ظل في دائرة محصورة من الاجانب في هذا الوقت . فعند مصر كان الاستعمار البريطاني ، وكان من الصعب على الوطنيين العاديين أن يهتموا بعدو آخر . بل كثيرا ما كان يميل بعضهم إلى النظر لدول المحور كحليف للنضال الوطنى تتمه للتراث السابق الذى حاول الملعب على التناقضات بين الدول الاستعمارية . كانت بعض الاتجاهات الثورية الوطنية المعارضة لأسلوب المفاوضات ترى فى الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأسلوب الرئيسى - وقد يكون الوحيد - "ناجح لطرد المستعمرين . ولذلك لم يكن التيار الوطنى يرتاح إلى المناداة بالسلام ويفهمها على أنها تجبذ الأساليب السلمية فقط وتعتبرها استسلاما للاستعمار .

ويرجع اتصالى بالشخص بجماعه أنصار السلام فى الاسكندرية إلى السيدة دانا كايونكو ، التى كانت تدرس التاريخ فى مدرسه اليسيه التابعة للطائفة اليهودية وكنت طالبا فيها فى المرحلة الثانوية . فجذبني تفسيرها المادى للثورة الفرنسية التى كانت مقررة علينا ، وبدأت أطلع على بعض المؤلفات الماركسيه الصادرة بالفرنسيه . وأذكر خاصه البيان الشيوعى لماركس وانجلز الذى ألهمنى حماسا لترابطه البنائى والمنطقى المحكم ، وباعتباره يقدم إدارة علمية رائعه لتحليل للتاريخ وشتى الاتجاهات السياسيه .

وعندما التحقت بكلية الهندسه فى القاهرة ١٩٣٨ ، أصبحت أتردد على مقر الجماعه فيها ، وتعرفت فى هذه الفترة على د. بول اكو ديكومب ، (ه) الذى كان يعمل مهندسا ، وعلى الشاعر القبرصى ثيودوسى بيريس وزوجته الكسنهرا وريمون دويك ، ويوسف درويش وجورج حنين وآخرين . وانضمت إلى حلقه

(ه) كتب البعض هذا الاسم خطأ على أنه "جاكوب" (فتحى الرمل ورفعت السعيد وآخرون) مما يوحي بأنه يهودى . والواقع أنه من أسرة سويسرية بروتستانتية .

دراسه كونها البعض منهم ، وتجتمع أسبوعياً لقراءة كتاب في الاقتصاد السياسي ومناقشته. وقد أفادتني هذه الحلقة فائدة كبرى، ويرجع إليها الفضل الأول في إرساء المبادئ الماركسية الأساسية للاقتصاد السياسي في ذهني . وكذلك درسنا كتاباً هاماً معادياً للصهيونية ، وهو الذي ألفه الشيوعي الألماني « أوتو هيلر » واسمه « نهاية اليهودية » . ألحق أن هذا الكتاب كان أساسياً في تربيقتنا الفكرية المعارضة للصهيونية معارضة تامة .

وبعد قليل ، شهدنا نوعين من الخلافات تشتد بين الأغلبية الساحقة من مجلس إدارة الجماعة ومجموعتين من الأعضاء . وكان الخلاف الأول مع عدد صغير من التروتسكيين (وعلى رأسهم راول كورييل) الذين أرادوا تحويل هذه الهيئة من حركة لانصار السلام ذات أرضية علمية واسعة ولا شأن لها بالمعتقدات المذهبية والسياسية لأعضائها إلى مجرد لافقة تستر قنطرة للنشاط التروتسكي الضيق ، مما يتناقض تماماً مع الأهداف المعلنة لحركة أنصار السلام ومبادئها وقائدها . والواقع أن المجموعة التروتسكية هذه كانت في الوقت نفسه دون نشاط وتهمل الجمعية . وعندما هزمت في الانتخابات السنوية لمجلس الإدارة ، أرسل أفرادها استقالتهم مشفوعة باتهامات باطلة ، فرد مجلس الإدارة عليهم برفض الاستقالة وفصلهم على أساس خروجهم على اللائحة وعدم تسديد اشتراكاتهم مثلاً مدة طويلة . واشترك بعضهم بعد ذلك في تأسيس « الاتحاد الديمقراطي » . كما أصدر جورج حنين وآخرون مجلة بالفرنسية اسمها « دون كيشوت » شذت هجوماً ضارياً على الاتحاد السوفييتي . . وقد علمتني تجربة الخلاف مع هذه المجموعة التروتسكية الأولى أن الأساس الأول لتقييم الأفراد والاتجاهات ليس كلامهم والقدرة على التعبيرات الجذابة ، بل النشاط العملي الفعلي . كما علمتني ضرورة التقيد بأهداف الهيئات العلمية التي تؤسس محافظة على استمرار نشاطها ،

وعدم الزج بها في متاعمات النزاعات الشخصية والمذهبية لأعضائها حتى يكون العمل أوسع ما يمكن .

وقام الخلاف الثاني مع بعض المتعاونين مع الاتجاهات الصهيونية . وأذكر اننى كنت في أحد مدرجات كلية الهندسة عندما دخل نفر من الطلبة يقودهم أحد أعضاء مصر الفتاة ، وأخذوا يهتفون ضد اليهود (وكان مؤتمر لندن منعقداً في ذلك الوقت) . فاعتليت المنبر المخصص للأستاذ المحاضر طالباً الكلمة . وشرحت الفرق بين اليهودية كدين والصهيونية كأتجاه سياسى استعمارى ، وطلبت من الحاضرين أن يهتفوا بعدى . لتسقط الصهيونية . . . وتسكونت بعد ذلك لجنة من طلبة الهندسة لمناصرة القضية الفلسطينية ، فكنت عضواً فيها ، ولكن لم يكن لها نشاط يذكر ، وعلى الأثر ، اتصل بى طالب يهودى بالكلية ورجانى بمقابلة شخص اسمه د يوسف سقال ، الذى طلب منى كتابة تقرير عن الاتجاهات المعادية للسامية فى الجامعة ، فلم أفعل بعد استشارة الأصدقاء فى جماعة أنصار السلام وعلمت بعد ذلك أن محاولة مماثلة تمت مع يوسف درويش الذى رفض أيضاً الاستجابة لطلباته . ال رفضاً ملبساً بالإباء والإهانة للصيوني . . . ونما إلى أيضاً أن أحد زعماء الطائفة اليهودية المصرية - قطاوى باشا - د أقنع ، بعض قادة الطلبة بعدم إثارة العنصرية فى الجامعة ، واستعمل مع بعضهم د حججاً ومالية .

والواقع أن كبار اليهود فى مصر كانوا ينجشون انتشار الحركة المعادية للسامية ، ورأوا مساندة بعض الماركسيين باعتبار الحركة الديمقراطية أحسن درع ضد العنصرية . غير أن أغلب هؤلاء الكبار كانوا يعملون فى الوقت نفسه على محاولة استغلال النشاط الماركسى بين اليهود كفرس يجرى مع الفرق الصهيونية . وقد وقف زملائى فى جماعة أنصار السلام ضد هذه المحاولات تماماً ، لا لأنهم كانوا معادين للسامية ، بل لاعتبارهم عن حق الحركة الصهيونية استعمارية معادية للشعوب العربية ، ومنها الشعب المصرى . وأذكر أن هذا لم يكن موقف بعض

الماركسين الآخرين ، ومنهم د ايلي ميزان ، الذى كان نابيا بارزا وقتذاك فى جمعية طلابية أسسها د الاتحاد الطلابى العالمى لمكافحة اللاسامية ، بالقاهرة ، فغمض عينه عن النشاط الصهيونى الذى كان يجرى فى هذه الجمعية الطلابية وحوادثها .

وعلى نقىض ذلك ، كان الموقف الرسمى لاتحاد أنصار السلام فى العالم اداة الصهيونية . وقام يوسف درويش بتوزيع عددا من المنشورات الصادرة باللغة العربية من جماعة القاهرة ضد الصهيونية وتناصر الشعب العربى الفلسطينى . والتقى بعض المسئولين فى جماعة السلام بموسى الخالدى عند مروره بالقاهرة معلنين استنكارهم لمشروعات التقسيم فى ذلك الوقت . وعلى كل ، فقد كان هذا الخلاف أول صدام بينى وبين الصهيونية ، وأعطى لموقفنا ضدها جذورا اشد رسوخا .

وفى سبتمبر ١٩٣٩ اندلعت الحرب العالمية الثانية ، هادئة بين ألمانيا هتلرية من جهة وفرنسا وانجلترا من جهة أخرى . وكانت فى أول الأمر تشبه الحرب العالمية الأولى فى كونها إلى درجة كبيرة خلافاً بين الدول الاستعمارية فبعد أن كانت الطبقات الاحتكارية الحاكمة فى لندن وباريس قد تراجعت أمام أطماع هتلر آملة أن توجهه ضد الاتحاد السوفيتى ، بذلت جهودها فى الفترة الأولى من الحرب لى تتفق وتتحد معه للقيام بالهجوم المشترك على الدولة الاشتراكية ولذلك كان موقف الامة الثالثة (الكومنترن) هو الدعوة إلى قلب الحرب ضد الحكم الرأسمالى فى أوروبا . وأذكر فى هذه المناسبة أن الاتحاد الديمقراطى ، الذى سبق الإشارة إليه اتخذ موقفاً مخالفاً ، ونشر فى الصحف الأفرنجية بياناً يؤيد فيه انجلترا وفرنسا .

ومع قيام الحرب ، لم يكن ثمة معنى لاستمرار جماعة أنصار السلام ، وتقرر حلها ، وأن تؤول ممتلكاتها إلى جمعية جديدة أسسها نفس الأعضاء تقريباً وسميت بجماعة البحوث ، :

وفى نفس الوقت دعيت إلى اجتماع نمل الحلقة الدراسية التى كنت أحرصها، وزملاء آخرين، أغلبهم من الأجانب، وفيه قرأنا مؤلف لينين «موضوعات أبريل، المكتوب فى ٤ ٩»، والذى يشرح فيه الموقف الواجب اتخاذه من الحرب العالمية الأولى الاستعمارية، وهو قلبها إلى الثورة الاشتراكية. وبعد مناقشة، قررنا تكوين هيكل تنظيمى سرى، وافتخبنا قيادة من ثلاثة. واستمر هذا التنظيم إلى ١٩٤٢. ولكنى كنت قليل النشاط فيه لإشغالى بالإستعداد فى الكلية. ولكنى كنت أحضر بانتظام فى الحلقة الدراسية التى ظلت تقرأ بعض المؤلفات الماركسية وتناقشها. وكنت التقى فيها خاصة بـ يمون دويك ويوسف درويش. وأذكر من بين الموضوعات الهامة التى درسناها واستقرت فى أذهاننا ما نسميها بقواعد السرية والأمان أى المبادئ الأساسية التى تحمى التنظيم من تسرب البوايس إليه، والمواقف التى يجب اتخاذها أمام النيابة والقضاء الخ. وفى ذلك الوقت، قامت جماعة البحوث بسلسلة من الدراسات التاريخية والسياسية والاقتصادية عن مصر باللغة الفرنسية، أفادت بعضها فائدة كبرى فى رسم سياسته الفجر الجديد والضمير فيما بعد.

وكنا نبحث عن الطرق والأساليب لإيجاد ارتباط كفاحى مع الفئات الشعبية. وفى حوالى ١٩٤٠ اتصلنا ببعض الشبان الذين فتحوا فصولا دراسية لمحو الأمية وتقوية طلبه المرحلة اثنانوية فى حى السبكيه بالقاهرة، وتعاوننا معهم فترة. ولكننا وجدنا عملهم قليل الجدية، غير أن الفكرة جذبتنا كوسيلة للاتصال بالشعب، فأسسنا بدورنا جمعية جديدة هى «جماعة الشباب للثقافة الشعبية» التى فتحت فصولا لمحو الأمية فى عديد من الأماكن، وخاصة بمنطقة «ورشة القطن» بحى بولاق، وهى منطقة عمالية عريقة سكن فيها يوسف درويش بعد زواجه، وكانت الدروس تقدم فى بعض غرف مسكنه. والآخرى فى قرية ميت عقبة من نواحي امبابية التى كان يقيم فيها أحد أصدقاء ريمون دويك.

وكانت هذه الجمعية على اتصال بجمعيات واتجاهات ديمقراطية مماثلة اذكر منها واحد في طنطا . وفي هذه الايام كتبت أول مقال لي ، وكان يدور حول أهمية نحو الامة ، ونشرتها مجلة إقليميه صدرت في طنطا هي « الحضاوة المصرية » .

ومنذ هذه الفترة قرر التنظيم أن يكون - ثلاثتنا - خلية منفصلة عن الأجانب ، باعتبارنا قائمين بنشاط في الأوساط الشعبية المصرية وأعطانا عملنا فرصة لمعرفة عدد من المثقفين والعمال والفلاحين ، وربطنا ببعضهم أو اصر الصداقه.

وفي صيف ١٩٤١ ، شن هتلر هجومه على الاتحاد السوفيتي الذي غير دخوله الحرب من مجراها ومضمونها وأهدافها ، فأصبحت حرب الشعوب الديمقراطية ضد الفاشية العالمية . وحينئذ تحول النشاط الذي يقوم به أغلب أعضاء التنظيم في خدمة المجهود الحربي أو التحريرى الجارى بين أبناء وطنهم ، وانفصلوا تنظيميا بالتالى وبصورة طبيعية دون أن يكون هذا الانفصال على أساس خلافات مذهبيه . فعمل الإيطاليين منهم مثلاً لمساعدة المقاومة ضد موسوليني ، وانضم اليونانيون إلى التنظيمات التابعة للحزب الشيوعى اليونانى إلخ . ولم يعودوا يترددون على جماعه البحوث . واعتبر هذا التحول المبدئى إحدى السمات الهامه التى ميزت مجموعتنا عن بعض التنظيمات الشيوعيه المصريه الأخرى - مثل ايسكرا والحركة المصريه للتحرر الوطنى ثم الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى - التى ظلت تضم فى صفوفها أعضاء من جنسيات مختلفه بل مكونة من كل جنسيه خليه أو عدداً من الخلايا تخرج عن الولاية الطبيعیه لكل حزب شيوعى على أعضائه من مواطنى دولته . وزاد من هذه المخالفة للمنطق السياسى الماركسى بعد أن تم حل الامة الشيوعيه فى أواخر الحرب ، إذ أصبح كل حزب مستقلاً فى دولته رغم وجود روابط الأخوة النضاليه مع الأحزاب الأخرى . وعلى النقيض ، فظلت بعض المنظمات الماركسيه التى تأسست فى مصر أقرب إلى نوع

جديد من الأمية . ولها علاقات خاصة حلقة بأبناء جنسيات مختلفة .

وفي منتصف ١٩٤٢ وقعت سلسلة من الأحداث الكبيرة والصغيرة كان لها تأثير حاسم على تطور الحلقة . فقد دخلت القوات الألمانية والإيطالية الحدود الغربية المصرية ، وبدأ وكأن مصر قرب السقوط في قبضة المحور . فغادرت الأغلبية الساحقة من زملاء جماعة البحوث القطر إلى فلسطين . واجتمعنا ثلاثتنا فناقش موقفنا ، ونحن أيضاً (٥) وشيوعيون نتعرض للخطر الشديد لو استولت الفاشية على القاهرة . ولكننا رأينا من الخطأ الجسم أن نترك بلادنا ، وأن علينا — على العكس — واجب النشاط ضد الاحتلال الفاشي إذا وقع . فقررنا البقاء وانتقمنا على هروب كل منا في ناحية من العواحي والاختباء فيها مع إجراء وسائل سرية للاتصال بيننا . وأذكر أنني كنت سوف أذهب إلى إحدى قرى الصعيد ، وريمون إلى الاسكندرية ، أما يوسف فيختبئ بالقاهرة ، وأما كنا سوف نراسل عن طريق الكتابة في الاعلانات المبرومة بجريدة الأهرام طبقاً لشفرة اتفقنا عليها . . . غير أن معركة العلين أنقذت مصر فلم ننفذ خططنا .

كانت أروضيتنا العسكرية توجهنا إلى البحث عن العمل الجماهيري بين الفئات الشعبية ، وخاصة العمال والفلاحين . مما جعلنا نتحين الفرص أو نوجدتها . وفي هذه الفترة عرضت على يوسف فرصة الدفاع عن إحدى القضايا العمالية الصغيرة ، وأستطاع عن طريقها الاتصال ببعض الزعماء العمال في نقابة النسيج الميكانيكي بشبرا الخيمة فأخذ نشاطه يتسع في هذا الاتجاه وتعرف على محمود العسكري وطه سعد عثمان ومحمد يوسف المدرك . وأصبح شيئاً فشيئاً يقطع عن جماعة الشباب للثقافة الشعبية .

(٥) نحن الثلاثة اسلمنا بعد ذلك . يوسف دويش في ١٩٤٧ ، وأنا

وريمون دويك عام ١٩٥٧ .

وقد تعاون بعض الماركسين في هذا الوقت لاعادة صدور المجلة الجديدة التي كان يملك ترخيصها سلامه موسى . وقد قررنا أن أنصل بهم ، فتعرفت على مصطفى منيب وومسيس يونان وأسعد حليم وسعيد خيال : ونشرت لي المجلة مقالا إقتصادياً بتوقيع (ص . س .) وأذ كر أن خلاقات ما قامت بين بعض المحررين التروتسكيين ومصطفى منيب أنتمت بالخيولة دون استمرار المجلة الجديدة . ثم تعرفت على عصام الدين حفي ناصف الذي كان في بادىء الأمر يريد أن يؤسس جمعية لسكافة الفاشية ، ومعه بعض الأصدقاء . ولكن المناقشات معهم لم تؤد إلى نتائج عملية . وحينئذ أنفق بعضنا — وكان معنا سعيد خيال وريمون دويك وأول مكاريوس — على تأسيس جمعية ثقافية أسميناها (اللجنة نشر الثقافة الحديثة) . واتخذنا مقرا لها إحدى الغرف في الشقة المتواضعة التي يسكنها سعيد خيال في شارع قصر العيني ، وقامت هذه الجمعية بتنظيم عدد من المحاضرات الوطنية التقديمية ، وأذكر منها محاضرة ألقاها زكي هاشم عن ضرورة الإصلاح الزراعي ، وأخرى لأحمد رشدي صالح عن الاستعمار البريطاني في مصر . وعن طريق أول مكاريوس أستجرفنا مجلة نسكرة اسمها (الأسبوع) التي كانت تنشر أخبار الأعيان في الأقاليم . فاتفقنا — مقابل جنيهاً قليلة جمعناها من اشتراكنا — أن تصدر عدداً بمعرفتنا كل أسبوعين ويصدر صاحبها الثاني وهكذا . وكانت مجلتنا الأولى التي تحتوي على تحليل تقدمي عن الحوادث الخارجية والداخلية ومنها ما كتبت فيها عن الأفلام المصرية وما كتبه ريمون عن نشاط البرلمان أخ . وكانت تباع بالاتصال بالأصدقاء ، والقليل منها عن طريق مكتبة الأنجلو المصرية .

وقررت الجمعية أيضاً تكوين دار نشر سميت بدار القرن العشرين ، وأدارها ريمون دويك ، وأصدرت ترجمته أحمد رشدي صالح لكتاب الينورييرنو (الاستعمار البريطاني في مصر) ، ثم دراسته كرومر في مصر (

وكتاني « مشكله الفلاح » وعندما صدرت لمجله الفجر الجديد ، أتخذت دار القرن العشرين مقرها في نفس الشقة الجديدة في حي القوالة ، وأصبحت مركزاً لتوزيع الكتب والمجلات الماركسيه العربيه (العراقيه والبنانيه ، في مصر ، وتوزيع الكتب المصريه في البلاد العربيه . والقصد أن نشاطنا في أوساط المثقفين اتسع نسبياً بصورة خصبه ، فقررنا ثلاثتنا حل جمعيه الشباب للثقافه الشعبيه .

وخلال هذه الفتره كان رفاقنا قد عادوا من فلسطين إلى مصر . وعقدنا نحن الثلاثه اجتماعات في بيت بول جاكو . وأذكر أنني أبرزت لنا — نحن الثلاثه — ظللنا فنشط في فتره غيابه ، ثم مدة بعد رجوعه ، دون أن نشعر بالاحتياج إلى توجيهاته وقيادته . وعلى هذا الاساس اقترحت أن نستقل عن المتبقى من تلك الحلقه الام القديمه باعتبارنا مصريين وهم أجانب أو شبه أجانب ، دون جنسيه محددة وذوو ثقافه فرنسيه) .

وقمت الموافقه على هذا الاقتراح دون مناقشه تقريباً ، وأستملت خليتنا دون خلاف سياسي او فكري ، بل ظللنا أصدقاء . وعندما أسسنا التنظيم عام ١٩٤٦ تحولت المجموعه الباقيه من هؤلاء الزملاء إلى مجموعه مساعدته بغير أن تكون عضوة . وسميت هذه المجموعه (بالممر) بمعنى أن الفرد منهم الذي يتعلم ويبدع في الاوساط المصريه يمكن أن يكون عضواً بعد ذلك . ولكن الواقع أن هذا لم يحدث ، إلى أن هجروا البلاد جميعاً : وفي رأيي أن قرار الاستقلال ذاك كان هاماً للغاية ، وفريداً بالنسبه للحركه الشيوعيه المصريه لمدة طويله ، إذ ظل بعض الاجانب يلاعبون دوراً قيادياً في تنظيمي حمتو وايسكرا ثم حدثوا ، بما أثر في سياستها في تقديري .

وعلى أثر قرار الاستقلال ، عقدنا — نحن الثلاثه أيضاً — اجتماعاً آخر

لناشنا فيه سياستنا المقبلة وخطه نشاطنا. وأذكر أننا اتخذنا نوعين من القرارات النوع الأول خاص بالسياسة التي ستتبعها الخلية، ورأينا أن يكون هدفها مزدوجاً. فمن جهة علمنا أن نفهم الأوضاع المصرية من شتى النواحي حتى يتمكن من رسم الأسس للفكر الماركسي المصري، مما يستلزم القيام بدراسة الواقع في ضوء النظرية، كما يستلزم القيام بنشاط جماهيري بالارتباط بالتنظيمات الموجودة العلمية مع تأسيس تنظيمات أخرى عند الضرورة. وهذا اتجاه يظهر كالخيط الواضح في كل تاريخنا اللاحق، إذا كنا مقتنعين تماماً أن المعلومات المستقاة من الكتب والمراجع لا يمكن أن تشكل وحدها جذوراً للمعرفة، بل يجب أن يجرى باستمرار الربط الحي بينها وبين نتائج العمل المباشر مع الناس، وأن الدرب المصري نحو الاشتراكية له خصائصه ومميزاته تجعله يختلف عن ظروف النضال في البلاد الأخرى.

وكان هذا القرار هو الذي دفعنا إلى نشر سلسلة من الدراسات الماركسية التطبيقية على مصر وأغلبها ظهر في مجلات الفجر الجديد والضمير وبعض الكتب (مأساة التموين، وعدو جديد الاستعمار الأمريكي، وفلسطين في مخالب الاستعمار إلخ). كما ظهر في نشاطنا بين الطلبة ومع الطليعة الوفدية، وفي المساهمة في تحرير جريدة الأمة، والاشتراك في لجنة العمال والطلبة وتأسيس لجنة العمال للتحرير القومي، ومؤتمر نقابات عمال مصر إلخ.

وكان النوع الثاني من القرارات خاصاً بالنواحي التنظيمية فرأينا عدم إنشاء تنظيم متكامل (عدم تجنيد أعضاء جدد) على أساس أن هذا سيقع علينا أعباء تمنعنا عملياً من التركيز على الهدف الأول. ولسكننا في الوقت نفسه قررنا تأسيس خليتين. الأولى تعمل في أوساط المثقفين وتضمني مع رشدي وريمون. والثانية خاصة بالعمل العمالي وتضم يوسف المدرك ومحمود العسكري (ولا أعتقد أن طه سعد كان فيها عند البداية). وفي الوقت نفسه قررنا تكوين لجنة تنسيق بين

الخليتين يتكبرن مني يوسف . وقلنا وقتذاك أن تطور النشاط نفسه سوف يشير فيما بعد تطوير الأشكال التنظيمية .

وفي هذه الخطة اختلاف بيننا عن التنظيمات الماركسية الأخرى في تلك الفترة . وسوف أعود إليها في القسم الأخير للنظر إليها بعين عصرية نقدية . ولكي أود أن أبرز اللون المصري الوطني والديمقراطي والعمل الذي اتخذته نشاطنا . وخاصة الدعائي في الميدانين الثقافي والعمالي ، والذي لعب دوراً هاماً في تشكيل الأفكار الأولى للتراث الماركسي المصري . هذا في حين أن الجانب الغالب للنشاط الدعائي للمنظمات الأخرى كان أقرب إلى دراسة النظرية البحتة كما تظهر في المؤلفات الكلاسيكية لماركس وإنجلز ولينين وستالين وآخرين من القادة على المستوى العالمي ، على الأقل في تلك المرحلة التي نحن بصدددها . واعتقد أن هذا الذي أوقع تلك التنظيمات في أخطاء معينة ، منها موقف غير صائب من الوفد .

وكذلك اختلفنا من ناحية الخط التنظيمي عن الماركسيين الآخرين الذين قام أغلبهم بنشاط تجنيدى واسع نسبياً في مختلف الأوساط منذ البدايه ، وخاصة في أوساط البورجوازية الصغيرة والطاibe . وفي رأي أن خطتنا كان لها جزئياً بعض النتائج الإيجابية بالنسبة لتلك المرحلة ، وأهمها تكوين نواة متماسكة فكرياً وسياسياً مما وفر الوحدة الكبيرة التي اتصف بها تنظيمنا فيما بعد وجعلته لا يعرف تقريباً الإقسامات التي تفشت في التنظيمات الأخرى . كما أن وجود تلك النواة السالبة فكرياً حي النشاط من التسرب الواسع للعناصر الاستفزازية والثائرة والبوليسية وحصر الضربات التي تمكنت منا في حدود ضيقة نسبياً .

ولكي نعود إلى تسلسل الحوادث ، أذكر أن أحمد رشدي صالح انضم إلى خلية المثقفين بعد أن نأكد من استقلالنا عن الإصدقاء الأجانب . وفي ١٩٤٥

قام خلاف بيننا وبين بعض الأصدقاء البارزين في لجنة نشر الثقافة الحديثة بسبب اعتراضهم على وجودنا - اليهود - فيها ، وألحوا على انسحابنا من الجمعية . وفي الوقت نفسه كان رشدي بدأ الاجراءات لاستصدار ترخيص مجلة أسماها « الفجر الجديد » فتركنا لجنة الثقافة الحديثة آملين على ذلك الموقف العنصري الصادر من شباب قهجي . وصدرت مجلة الفجر الجديد في ١٥ مايو ١٩٤٥ كمجلة نصف شهرية ثم تحولت إلى أسبوعية بعد ذلك . وتعاون في التحرير معنا علي الراعي ونعمان عاشور وعبدالرحمن الشرقاوي ثم تفرغ لها أبو يوسف أبوسيف دون أن يكون بعد عضوا في تنظيمنا (٥) .

ومن مميزات الفجر الجديد أنها لم تكن مجلة فقط ، بل مركزاً للجذب . فقد اهتمت بنشر رسائل القراء والإتصال بهم ، وخاصة في غير القاهرة ، ودعمهم

(٥) يلاحظ أن بعض المؤرخين لم يدققوا النظر في هذا الشأن . وعلى سبيل المثال ، نجد كاتباً سوفيتياً هو ب . ج . سيراينان في مؤلفه باللغة الروسية « مصر في الكفاح من أجل الاستقلال بين ١٩٤٥ و ١٩٥٢ » (الصادر في موسكو عن دار ناوكا للنشر عام ١٩٧٠) يقول في الصفحة ٧٢ ما يأتي :

« كانت المنظمات الشيوعية والديمقراطية المائلة تصدر جملة من الصحف والمجلات . وكانت الحركة المصرية للتحرر الوطني بالاشتراك (الأبرار من عندنا : أ.ص.س.) مع لجنة العمال للتحرر القومي واللجنة التحضيرية تصدر في عامي ١٩٤٥ - ١٩٤٦ صحيفة شعبية هي صحيفة « الضمير » ، ومجلة « الفجر الجديد » ، (انتهى للنص) .

والواقع أن الحركة المصرية للتحرر الوطني (حتمو) لم يكن لها يد إطلاقاً في إصدار مجلتي الضمير أو الفجر الجديد ، كما هو ثابت من الوقائع ومن الخلافات بين هذين الطرفين : حلقتهما وحتمو ثم حدثتو .

كانت حلقتنا تعنى بصورة خاصة بإبراز الدور الطبيعي للطبقة العاملة في الفضال الوطني الديمقراطي . وبهذا يختلف اتجاهها اختلافاً واضحاً عن ذلك الذى عبر عنه شهدى عهايه الشافعى وعبد العبود الجبيلى - المنتمون إلى منظمة أيسكرا وقتذاك - فى كتابهما (أهدافنا الوطنيه ، الصادر أيضاً عام ١٩٤٥) . فى هذا الكتاب محاولة هادفه إلى دفع البورجوازية القومية لى تدرك أن مصالحها الحقيقية تكمن فى الاعتماد على الجماهير لتحقيق الاستقلال والديمقراطيه فكأن الكتاب أراد أن يتخذ العناصر المستنيرة للبورجوازية القومية طريقاً لإشاعه الافكار الرئيسيه التى تقدم بها الحركة الوطنيه الجديدة .

وقد اشتركت عناصر من لجنة العمال للتحرير القومى - باعتبارها مندوبه عن النقابات - فى اللجنه الوطنيه للعمال والطلبه التى نظمت يوم ٢١ فبراير ١٩٤٦ والاضراب العام فى ٤ مارس من نفس السنه . ولسكنا نجد فى مجله الفجر الجديد (عدد ١٢ أبريل ، وفى المذكرة التى قدمتها اللجنه التحضيرية لمؤتمر نقابات عمال مصر إلى اللجنه الوطنيه للعمال والطلبه نقداً للفكرة التى بدأت تنتشر فى صفوف المنظمات ، المار كسيه الاخرى والقائله أن اللجنه الوطنيه هى الشكل المصرى للحركة الثورية الجماهيرية التى ستقود إلى الاشتراكية ويتقدم هذا النقد الفكر المقابل الذى يتلخص فى ضرورة إنشاء جبهه وطنيه ديمقراطيه تجمع المنظمات والأحزاب الجماهيريه وتقودها الطبقة العاملة .

وإذا كانت لجنة العمال للتحرير القومى قد أعتبرت نفسها (الهيئه السياسيه للطبقة العاملة) غير أنها حافظت هى أيضاً على نفس الخطه التنظيميه التى أقرتها الحلقه فى اجتماعها التأسيسى عام ١٩٤٢ . أى عدم إقامه هيكل تنظيمى متكامل . وبالفعل ، لم ينظم العمال المؤيدون لبرنامجها بشكل حزبى بل أبقي على علاقات كفاحية منع بعضهم سرعان ما ذبلت فى أغلبها .

تقدمى صاغته الخلية ، كما صاغت البرنامج الذى تم الترشيع على أساسه لعامل النقل محمود مصطفى بالاسكندرية .

ثم أعدت الخلية العمالية لتأسيس جماعه عماليه سياسيه . وأثناء انعقاد المؤتمر للاتحاد العالمى للنقابات ، أعلن فى مصر تأسيس لجنة العمال للتحرير القوهى من ثمانية من الافراد منهم محمد يوسف المدرك ومحمود العسكرى وطه سعد عثمان ويوسف دوريش . ووزعت اللجنة بياناً بلغ عدد نسخه ٢٥٠٠٠ ، كما تم توزيع ١٥٠٠٠ نسخه من برنامجها . وكانت داخل البرنامج استمارة تأييد وقع عليها وأرسلها إلى اللجنة آلاف من العمال . وفى الوقت نفسه أصدرت اللجنة مجله عماليه هى « الضمير » استأجرتها من صاحبها محمد السكرى . وكانت المجله ، مثل هاتين الوثيقتين توضح الدور الطليعى الذى يجب أن تقوم به الطبقة العامله المصريه فى النضال الوطنى والديمقراطى بشرط أن تحافظ على استقلالها من الاحزاب البورجوازيه المختلفه .

وأثار تأسيس لجئه العمال للتحرير القوى رد فعل الاوساط الحاكمه أيضاً ، إذ اتخذت منذ البدايه خط نضاليا واضحا . فعند تكوين وزارة النقراشى وإلقاء رئيسها الخطاب التقليدى أمام البرلمان (خطاب العرش) وزعت اللجنة نقداً له بعنوان « رد على خطاب العرش » . واستدعى النقراشى أعضاءها وحاول أن يثنىهم عن نشاطهم أو يطويه تحت جناح الطبقة الحاكمه ، فأبوا . وفى أواخر السنه ، ألقى القبض على المدرك والعسكرى كطه وصاحب المجله بتهمة التحريض على قلب النظام الاجتماعى بالعنف ، وظلوا شهوراً ثم أفرج عنهم ماعدا طه سعد الذى حكم عليه بالسجن « للتحريض ضد الاقطاع » . وأذكر أن عبد الرحمن الرافعى - المؤرخ الوطنى - المعروف - كان من ضمن المحامين الذين تولوا الدفاع عن هؤلاء المناضلين .

إلى تكوين جماعات وأصدقاء الفجر الجديد ، تقوم بتوزيع الجله باليد وإرسال الأخبار والمقالات الخ . وفي بعض الأحيان عملت هيئة تحرير المجله كمجموعة سياسية من المثقفين ، فأوجدت صلات وثيقة بالشباب الوفدى اليسارى واشتركت فى الإعداد لندوة من أجل فلسطين مع دار الأبحاث العلمية ، وهى الندوة التى منع البوليس انعقادها .

ومن جهة أخرى ، نشطت الخلية العمالية نشاطا نقابيا واسعا ، ثم سياسيا أيضا بعد ذلك . وكانت صلاتها المكفاحية تركز بشكل خاص على الجناح الاستقلالى للحركة النقابية ، أى ذلك التيار الذى يستهدف تخليص النقابات من السيطرة البرجوازية (الوفد أو السراى) . وكان يضم أساسا للحركة النقابية ، وتبرز فيه منطقتا شبرا الخيمة والاسكندرية . ونجح هذا النشاط فى تأسيس اتحاد نقابى سمي لأسباب قانونية « اللجنة التحضيرية لمؤتمر نقابات عمال مصر » ، وضم مائة نقابة .

على أن ايسكرا وحتمو كانت لهم صلات بجناح نقابى آخر ، يتكون أساسا من عمال الخدمات (البنوك والمواصلات) . وتأسس على يد حدتو اتحاد منافس هو « مؤتمر عمال الشركات الأهلية » . وقامت خلافات شديدة بين الاتحاد أدت إلى ارسال وفدين عن النقابات المصرية إلى المؤتمر التأسيسى للاتحاد العالمى للنقابات ١٩٤٥ .

ومن أبرز النشاطات التى قامت بها الخلية العمالية ، قيادة المعركة الانتخابية لترشيح فضالى عبد الجيد عبد الجواد عن العمال فى شبرا الخيمة عام ١٩٤٤ ، وكانت من المعارك الشعبية الهامة ، إذا اعتمدت فى تمويلها على القروش التى تبرع بها العمال ، كما اعتمدت فى تنظيمها على اللجان الانتخابية العمالية التى تكونت فى المصانع والأحياء . وكان فضالى يتقدم ببرنامج انتخابى وطنى وديمقراطى

وفي يوليو ١٩٤٦ أوقف إسماعيل صدقي باشا عددا من المجلات التقدمية ، ومنها الفجر الجديد والضمير ، عن الصدور . وأغلق النوادي والجمعيات التي كان ينشط فيها الماركسيون وحلها ، ومنها جماعة أصدقاء الفجر الجديد ، ولجنة العمال للتحرير القومي . فرأت الحلقة أن مرحلة جديدة ابتدأت تستدعي إنشاء تنظيم سرى . وأعدنا بعض الوثائق الأساسية ، منها الخط السياسي والخط النقابي واللائحة . وكنا قد وثقنا علاقاتنا مع عدد من الذين تعاونوا معنا في النشاط العلني ، فقبلوا الانضمام إلى التنظيم ، وتكونت بهم خلايا انتخبت مسئوليتهم ، وعقد بهم مؤتمر تأسيسي في سبتمبر ١٩٤٦ . وانتخبت مسئوليتهم ، وعقد بهم مؤتمر تأسيسي في سبتمبر ١٩٤٦ . وانتخب هذا المؤتمر بدوره لجنة مركزية لائتية كذت فيها المسئول السياسي ويوسف المسئول التنظيمي ومحمود العسكري المسئول الجماهيري . واتخذت المنظمة في أول الأمر اسم «الطليعة الشعبية للتحرير» ثم تغيير هذا الاسم إلى «طليعة العمال» (٥) وفي أوائل ١٩٥٧ عقد مؤتمر ثان قرر تحويل المنظمة إلى «حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى» (ع.ف.) . وبمؤتمر سبتمبر ١٩٤٦ تبدأ مرحلة أخرى ليس هنا مجال مناقشتها .

(ب) فكر الفجر الجديد

أن التسلسل التاريخى السابق يعطى لنا نظرة عامة عن سياسة الفجر الجديد والحلقة الماركسية التي كانت توجهها . ولكن لابد من أن يبرز بعض نقاطها الإيجابية والسلبية . وينبغي أن ننبه القارىء ابتداء إلى أننا لا تقدم في السطور التالية دراسة متأنية تفصيلية لواقع كان شديد التركيب والتعقيد . بل نقصد فقط أن نرسم خطوطا عامة كما نراها لذلك الواقع الذى مضت عليه ثلاثون سنة . وجهت إلى هذه الحلقة أنواع من التهم بالانحراف عن الماركسية ، ولكن أغلبها باطل كما يتضح من الوقائع والأحداث .

(٥) اشتهرت طليعة العمال بنظريتها عن تطور مصر نحو الاشتراكية عن طريق الديمقراطية الشعبية (مثل الصين) وكثيرا ما اختصر اسمها لذلك إلى الحرفيين (د.ش.) وسمى أعضاؤها بال«لاشنة» وفي نزاليات المنظمات الانخري.

وأولى هذه التهم أنها لم تكن ماركسية ، بل وفدية . وذلك لاهتمام الحلقة الكبيرة بمواقف الوفد ونشاط اللجان الوفدية والارتباط بالعديد من الشباب الوفدى ، ثم العمل — بعد ١٩٤٦ خاصة — فى الجرائد والمجلات (رابطة الشباب ، البلاغ) والتنظيمات الوفدية (بين الطلبة) . ولكن المقالات التى ظهرت فى الفجر الجديد والضمير أحتوت على نقد متكامل للوفد وفشله فى قيادة الحركة الوطنية . ومن جهة أخرى ، فالبيان والبرنامج اللذان أعلن بهما تأسيس لجنة العمال للتحرير القومى ، وتأكيدهما على ضرورة استقلال الطبقة العاملة ، وارتباط عناصر هذه اللجنة بالحركة الاستقلالية النقابية (عن الوفد والأحزاب البورجوازية الأخرى) ، أقول أن هذا كله يدحض تهمة الوفدية الموجهة إلى حلقتنا القديمة .

وثانى التهم أنها حلقة نقابية لا ماركسية سياسية . وذلك لاهتمامها الكبير بمطالب الطبقة العاملة وال جماهير الكادحة عموما ، وتوجيه أعضائها والعاطفين عليها باستمرار إلى النشاط فى التنظيمات النقابية المختلفة . ولكن من يطلع — ولو بصورة سريعة — على المجلات والكتب التى أصدرتها ، وإلى تكوين لجنة العمال للتحرير القومى باعتبارها الهيئة السياسية للطبقة العاملة ، يرى أيضاً أن الحلقة لم تكن نقابية بل سياسية بمعنى أنها تضع نشاطها على أساس الإطار العام للأهداف القومية ، وضرورة تغيير الهيكل الأساسى للمجتمع — مع المهرى بواسطة الحركة الجماهيرية العامة والسياسية أولاً ، وليس عن طريق الكفاح النقابى فقط .

والتهمة الثالثة هى أنها لم تقم بعمل جماهيرى ، وأنها منعزلة . وكان هذا الكلام مستوحى من السرية الكبيرة التى أحاطت أعمال الحلقة ونشاطها وارتباطها ، على خلاف التقاليد الموجودة فى التنظيمات الماركسية الأخرى . ويكفى أن نراجع الصفحات السابقة لكي نقتنع بأن هذه التهمة أيضاً باطلة .

فالنشاط الذى أستطاع أن يحرك عشرات الآلاف من العمال فى المراكز الصناعية المتقدمة ، وأن يلعب دوراً إيجابياً فى لجنة العمال والطلبة ، وأن يؤثر تأثيراً عميقاً على الجناح الوفدى اليسارى لا يمكن ألا أن يعتبر نشاطاً جماهيرياً . وسبق الإشارة إلى النتائج الإيجابية التى ترتبت على تمسك الحلقة بقواعد السرية والأمان المستنبطة من تجارب الحركة الثورية فى العالم (٥) غير أن حركات المد والجزر فى التأثير الجماهيرى للحلقة ترجع إلى بعض الأسباب المتعلقة بتغير الظروف ، كما ترجع خاصة إلى أسباب فكرية سنعود إليها فيما بعد .

وكانت تلك الحلقة جزءاً لا يتجزأ من الحركة الوطنية الجديدة . وفى حين أن القيادة الوفدية كانت تنجذب أكثر فأكثر إلى قطب السراى والاستعمار الأجنبى ، وأن الإخوان المسلمين عملوا على تأييد الحكومات الرجعية (صدقى) وتحطيم الحركة النقابية المستقلة (شبرا الخيمة) . . . وفى حين أن مصر الفتاة نشطت لتوجيه العناصر الفوضوية للبورجوازية الصغيرة فى الأعمال الفوغائية (حريق القاهرة) تحت الشعارات البراقة وانتهت إلى المطالبة بإقامة الأحكام (العرفية) . . . كانت حلقتنا تبرز أن العمل من أجل الاستقلال لا بد من أن يرجع فى الوقت نفسه ضد الطبقة الحاكمة من أشباه الإقطاعيين والرأسماليين الكبار ، وأن الاستقلال المطلوب هو ذلك الذى يحقق فى الوقت نفسه معيشة أفضل وحرية أوسع للجماهير ويقم التحالف مع الحركة التحريرية العالمية وعلى رأسها المعسكر الإشتراكى . وفى جملة ، خلقتنا كانت جزءاً لا يتجزأ من الحركة الوطنية الجديدة لأنها ضغطت باستمرار على الطبيعة الطبقيّة لهذه الحركة أى أنها شكلت من أشكال الاعتراع الشعبى ضد كتلة المستغلين .

(٥) مثال ذلك أن الرفيق يوسف درويش كان بدأ نشاطه منذ سنة ١٩٢٤

ومع ذلك فلم يكن له ملف لدى أرشيف البوليس السياسى حتى عام ١٩٤٧ .

وكانت الحلقة جزءاً لا يتجزأ أيضاً من الحركة الشيوعية في ذلك الوقت .
وليس هذا فقط لإستعمالها الألفاظ والجل المعهودة الماركسية ، والاستشهاد
بالعديد من النصوص المستخرجة من مؤلفات ماركس وإنجلز ولينين وستالين .
وليس فقط أيضاً لتأييدها العام بالمعسكر الإشتراكي والحركة العالمية الثورية
والعالمية . لكنها خاصة أشتركت مع الحركة الشيوعية المصرية في ذلك الوقت
في بلورة ثلاثة أفكار هامة وضعت المنظمات الماركسية عموماً في طليعه الحركة
الوطنية الجديدة ودفعتها إلى الأمام ، وأنضجت الظروف التي مكنت ثورة يوليو
١٩٥٢ من تحقيق ما حققته .

والفكرة الأولى هي عجز القيادة التقليدية (الوفدية) عن تحقيق أهداف
الحركة الوطنية . وكان الإدراك لهذا العجز يتعمق شيئاً فشيئاً في أذهان الجماهير
الشعبية . وتحاول الرجعية المرتبطة بالاستعمار أن توجه نحو اليأس والسلبية
برفع شعار إلغاء الأحزاب (أخباز اليوم) . كما رفع الإخوان المسلمون
شعارات إسلامية تحت ستار الدين بغية الحيلولة دون تقدم الصراع الإجتماعي
خطوات جديدة . أما المنظمات الماركسية — ومنها حلقتنا تلك — فقد تقدمت
بشعار إقامة قيادة جديدة ، شعبية ، تعبر عن وحدة المصالح الأساسية للكادحين
في التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي والديمقراطي ورفع مستوى المعيشة .
واحبت المنظمات الماركسية دوراً طليعياً بالوقوف في حزم في وجه التخريب
الرجعي للحركة الوطنية الجديدة

والفكرة الثانية هي أن التحرك الجماهيري والنضال الشعبي النابعين من
مكامن قوى مصر عبارة عن السلام الأساسي للحركة الوطنية . ففي حين أن
النحاس كان يقول للشعب (دعونا نعمل في هدوء) وتحدث القيادات الحزبية
التقليدية عن وحدة الزعماء ، كانت المنظمات الماركسية — ومنها حلقتنا —
تدعو الشعب مباشرة إلى التحرك والدفاع عن حقوقه الوطنية والديمقراطية .

والفكرة الثالثة هي وضع مصر عالمياً بجانب المعسكر التحرري وضد المعسكر الاستعماري ولقد كانت مناورات انقيادات التقليديه تساوم على تكوين وفد المفاوضات مع بريطانيا وعلى الامتيازات المعطاة (الحليفه) الإنجليزيه بدخول مصر في حلف عدواني بشكل من الاشكال . أما الحركة الماركسيه — ومنها حلقتنا — فهي التي دفعت الحركة الوطنيه إلى المطالبه بعرض القضية علي مجلس الأمن ورفض الاحلاف والنقطه الرابعه أخ .

وأخيراً ، فقد كانت حلقتنا أيضاً جزءاً لا يتجزأ من الحركة الماركسيه المصريه في ذلك الوقت من حيث عيوبها وقصورها . فاذا كانت الحركة قد أدركت عجز القيادة التقليديه السابقيه للحركة الوطنيه ودعت إلى قيادة جديدة ، إلا أنها كانت تشعر شعوراً غامضاً بأن ثمة أمراً يجعل القيادة الجديدة في مصر تختلف عن تلك التي وردت في الكتب الماركسيه التي كنا نعرف بعض أجزاءها . خاصه وأن الجمود العقائدي كان يدفعنا إلى فهم الماركسيه على أنها مجموعته من القواب الجاهزة ، الأمر الذي أبعدها عن إدراك بعض جوهرها العلمي الحقيقي ولقد كانت مصر تنقسم وقتذاك — بل ما زالت إلى درجه كبيرة بتميز طبق مترايد الحدة من جهة ، وتختلف اجتماعي من جهة أخرى . وهو تختلف يعطى للبورجوازيه الصغيره السيادة الفكريه على الجماهير ، بما فيها الغالبية الساحقه من الطبقة العامه التي كانت لا تزال صغيره عددياً وشابه فكرياً . ومع فقد أن البورجوازيه القوميه — المتزايدة — لنموذها على الجماهير ، كانت تصعد قيادة جديدة زمامها في أيدي البورجوازيه الصغيره . وهذا هو الذي لم نستطع الماركسيون جميعاً تقريراً — أن نراه . وفي رأي أن هذا أيضاً هو الجذر العميق الذي دفع بالحركة الماركسيه إلى تقسيم كفاحها التنظيمي إلى مراحل سابقيه لتأسيس الحزب ، وإلى تخطيط رسم وهي مسار مصر نحو الاشتراكيه .

غير أن حلقتنا كانت في حقيقة الأمر جناحا يساريا للحركة الماركسية المصرية في ذلك الوقت ، وظلت كذلك مدة طويلة إلى أن غلبها المناخ العام لهذه الحركة . وليس هذا الوصف تقريرا ، بل قصد به تقييما موضوعيا ، وتحديد وضع الحلقة في مروحة الاتجاهات السياسية والفكرية المختلفة التي ضمتها الحركة الماركسية .

ولقد شاع وقتا طويلا الاعتقاد أن الخلافات المستمرة بين المنظمات الماركسية في تلك المرحلة تعود إلى أسباب « حلقية » ، أي إلى الشعور بالترابط « الشللي » بين أفرادها . وإذا لا أنكر وجود هذه الحلقة النابعة من ضيق الأفق والانعزالية في طبيعة البرجوازية الصغيرة — والغالبية الكبرى من ماركسي تلك الفترة من أبناء هذه الطبقة — غير أنني لا أعتقد أن ذلك هو السبب الرئيس لتلك الخلافات ، وإن كان هو شكها الخارجي أو الثوب الذي ترتد به ، أما الجوهر ، فهو سياسي .

وقد سبق الإشارة إلى إحدى النقط الأساسية للتباين بين حلقتنا ومعظم المنظمات الماركسية الأخرى ، وهو أننا كنا ننادى بتولى الطبقة العاملة الدور الطبيعي في قيادة الحركة الوطنية ، أما المنظمات الأخرى ، فهي — بشكل أو بآخر — كانت تدعو الجناح المستنير للبرجوازية القومية إلى أن يتولى هذا الدور . اعتقادا منها بأنه مازال يستطيع أن يستكمل مهام الثورة الوطنية الديمقراطية وهذا المعنى ، كانت حلقتنا يسار الحركة الماركسية .

وكذلك كانت أغلب المنظمات الماركسية الأخرى تعمل على خلق حركة جماهيرية خلتها ، مما جعلها في كثير من الأحيان تأخذ موقفا معاديا للجماهير الوفدية ، وموقفا آخر متعاوننا مع الإخوان ومصر الفتاة ، أما حلقتنا فكانت ترى الجماهير حينها كانت مرجودة في ذلك الوقت أي داخل الشبكة الوفدية

المائعة والواسعة . فكانت تبعد عن التعاون والتحالف مع التنظيم الوفوية
الاعدية واليسارية خاصة ؛ بغية دفعها إلى الأمام من جهة ، ومساعدتها على تمايزها
عن القيادة الوفوية التقليدية من جهة أخرى . وأعتقد أن موقفنا كان أقرب
إلى الصواب وخاصة أن الجماهير الوفوية تلك كانت أساسا من البورجوازية
الصغيرة . وبهذا المعنى أيضاً ، كانت حلقتنا يسار الحركة الماركسية .

وأخيراً ، فكانت حلقتنا تتمصف بجمود تنظيمي وفكري أشد من أغلب
المنظمات الأخرى . وبهذا المعنى السوء أيضاً كنا يسارها . وسبق الإشارة إلى
بعض النواحي الإيجابية لفكر الحلقة التنظيمي ، غير أنه ليست صدفة أن تكون
هذه الحلقة قد أسست تنظيمها بعد المنظمات الأخرى ، بسنوات ، ولا أنها لم تخصص
شمار عملها الواسع حصداً تنظيمياً . ومن الناحية السياسية أيضاً ، يظهر المعنى
السلبى ليساريتنا في موقفنا من ثورة يوليو عندما قامت . . فبدأنا باتخاذ موقف
الترقب ، في حين أن إحدى المنظمات (منظمة الحزب الشيوعى المصرى) رأت
فيها الفاشية ، وأخرى (حدتر) أكدت أنها وصلت إلى السلطة ، ثم أخذنا
نفسر ثورة يوليو بالتناقضات التى بين الدول الاستعمارية فقط ، الأمر الذى
أصاب نشاط المنظمة بالانعزال الذى أدى إلى انهيارها فى النهاية .

الجزء الثاني

وتألق: مقالات من الفجر الجديد

في قضايا التحرر الوطني والديمقراطية
تعديل المعاهدة المصرية الانجليزية

يدهشني أن أرى الحديث حول المعاهدة - إبقاؤها أى تعديلها أو إلغاؤها -
يدور دائماً حول بنودها المسجلة حبراً على ورق .

يدهشني هذا الحديث لأنه يتجاهل أساسياً أن المعاهدة التي أبرمت بين مصر
وانجلترا لم تكن مبنية على قواعد عدل سامية عليا ، بل أنها كانت تعبر
- في المقام الاول - عن علاقات نسبية بين قوتين كانتا تتصارعان وقتئذ
ولا تزالان كذلك إلى الآن : الأمة المصرية الهادفة إلى الحرية والاستقلال ،
والاستعمار الهادف إلى الاستغلال والاستبعاد . ولاشك أن هذه العلاقة
النسبية كانت تتشكل في صالح مصر لخرج الظروف الدولية المحيطة بانجلترا آنذاك ،
ولضغط المقاومة الوطنية المصرية التي انتظمت بشكل ضخم كان يمكن أن يأتي
بنتائج عظيمة ، أعظم بكثير مما حصلنا عليه في ذلك الوقت ... اضطرت انجلترا
أن تتنازل عن بعض مكاسبها ، ولكنها تمكنت من أن تحتفظ بمركز ممتاز في
وطنا : مركز استراتيجي (نقطة عسكرية وإبقاء قوات الاحتلال) ، ومركز
اقتصادي (البنك الأهلي ، إبقاء الجنيه المصري في الدائرة الاسترلينية) ، ومركز
سياسي (مثلاً أن مصر تعلن الأحكام العرفية إذا طلبت ، الخليفة ، ذلك) .

وكما قلنا ، فيما سبق ، لم يكن هذا المركز الممتاز نتيجة تطبيق مبادئ سامية
لأنه كان تسجيلاً لحوادث ماضيه لم تعرف من المبادئ السامية الجامدة كثيراً
ولا قليلاً ، إذ كان نتيجة التخريب التي قامت به الرأسمالية الأجنبية للمالية

المصريه ، ثم غزو مصر وإلغاء الدستور فيها ، والقضاء على الجيش المصرى ، وإبقاء الشعب فى مستوى من الفقر والمرض والجهل ينقده كثيراً من اليقظة وسرعة العمل .

وهذا ما يحدث دائماً وأبداً فى القانون الدولى : يحدث اتزان مؤقت فى القوى التى تتصارع على المسرح الدولى ، فيسجل هذا الاتزان فى معاهدة أو يسميه ذلك ، ثم تتطور هذه القوى ، بعضها يصعد وبعضها يهبط ، فيسجل اتزان جديد فى معاهدة جديدة . وهكذا دواليك . وما أكل معرفتنا — نحن الشرقيين — بهذه الحقيقه : المصريون يذكرون أنه فى اليوم الذى وقعت فيه معاهدة عدم اعتداء بين سلطان تركيا وانجلترا سنة ١٨٨٩ كانت الجيوش البريطانية تحتل القاهرة ، والعرب يذكرون أن بريطانيا قطعت على نفسها عهداً لإبان الحرب العالمية الماضيه للشريف حسين يناقش عهداً آخر قطعت لفرنسا ، وهذان يناقضان عهداً ثالثاً : قطعت للصهيونيين فى ذات الوقت .

هذا كله يظهر أن الأمر ليس مجرد مناقشه لبنود القانون الدولى . هى ذاتها ومن تتطور الأوضاع . إذن لننظر إلى القوتين اللتين تتصارعان حول المعاهدة : أما الاستعمار فقد نالته ضربة عنيفه بعد أن قنخى قضاء عسكريا على الفاشيه فى أوروبا . وأبلغ دليل على ذلك اتجاه أوروبا إلى اليسار ، ونمو الحركات الوطنيه فى الشرق العربى والهند والصين ، وإحراز بعض انتصارات محققه : سوريا تستقل وتشيانج كاي شيك يترك رئاسة الوزارة ، والولايات المتحدة تعترف باستقلال الفيليبين .

وأما الحركة الوطنيه المصريه — وهى القوة التى عليها أن تجاهه الاستعمار البريطانى وأن تقهره فلان يجدى كثيراً تحفيظها بنود المعاهدة ومبادئ القانون

الدولى ، إنما الذى يتقوى ساعد الحركة الوطنية أن تكون شعبية بمعنى الكلمة ، أن تحرك الجماهير المصرية ، ولا سبيل إلى ذلك إلا إذا كافح المصريون الواعون لتوفير الجانب الآخر من مطالبنا القومية مطالبنا الديمقراطية . أى أن النضال الوحيد لتحقيق غايتنا الوطنية هو أن تتوفر الديمقراطية بشئها — السياسى والاجتماعى — فى بلادنا ، فيرتفع مستوى المعيشة للطبقات السكادحة — الفلاحون والعمال وسائر المنتجين وصغار الموظفين — ويحارب الغلاء بحاربة جدية ، هذا من جهة . ومن جهة أخرى يجب أن تكون الأداة التى توجه الكفاح الوطنى — الأحزاب السياسية والبرلمان والحكومة — وثيقة الاتصال بالطبقات الشعبية أى أن تستجيب لمطالب هذه الطبقات بدلاً من أن تحقق أغراض ذوى المال والنفوذ من الفئات الحاكمة .

والشئ الثانى الذى تفتقر إليه الأحداث الجارية حول المعاهدة انساع النظرة السياسية التى ننظر بها إليها . فأغلب ساستنا الذين يطالبون بتعديل المعاهدة — بل إلغائها فى بعض الأحيان — يطالبون بهذا التعديل أو الإلغاء دون إضافة قول جديد ، أى أنهم ينظرون إلى المعاهدة على أنها تحقق مركزاً ممتازاً حريياً فقط ، فينسبون أن إنجلترا ، إذا كانت تطالب بهذا المركز الحربى الممتاز ، فليس هذا فقط لضمان مواصلاتها الامبراطورية ، مع المستعمرات الأخرى بل أيضاً أن الطبقات الحاكمة الإنجليزية ذات مصالح اقتصادية عظيمة فى مصر ، يجب المحافظة عليها عسكرياً إذا اقتضى الأمر باستعمال طرق أقوى من النصيح أو الاستناد إلى بنود المعاهدة — وقد يأتى هذا الاعتبار فى المقام الأول . فمصر تورد القطن الذى يحتاجه كبار تساجى القطن فى لانكاشاير ومصر سوق مفتوحة لسكبار الانجليز الذين يبحثون عن استغلال أموالهم فى البلاد المتأخرة ، ومصر سوق مفتوحة لمنتجات الصناعة الإنجليزية . ولا يمتنا فى هذا الصدد إلا أن نذكر القراء بالصعاب السكاداء التى نلاقها الآن فى محاولتنا استيراد البضائع من

الولايات المتحدة ، تلك الصعاب التي تقام لمحافظة على أرباح حاضرة فبريطانيا لا نستطيع أن تمدنا بالسلع الآن بل محافظة على أرباح مستقبلية ١.

فنتحقق مطالبنا الوطنية يتطلب تحطيم ذلك المركز الاقتصادي الممتاز الذي يتمتع به الاستعمار في مصر . ومعنى هذا وجوب استيلاء الدولة على احتكارات المرافق العامة التي يسيطر الاستعمار عليها ، وتأسيس بنك مركزى مصرى لتحرير الجنيه المصرى من الاسترلين ، ثم انهاء صناعتنا على أسس سليمة وعدم إخضاعها لمصلحة الرأسمالية الأجنبية ،

وتحطيم هذا المركز الاقتصادي الممتاز ليس معناه فقط مساعدتنا على إجماع القوات العسكرية الأجنبية ، بل معناه أيضاً مساعدتنا على رفع مستوى الطبقات الكادحة المصرية ، التي يشترك الاستعمار في استغلالها اشتراكاً فعالاً . بل أكثر من ذلك ، معناه مساعدة الطبقات الكادحة الانجليزية نفسها على رفع مستواها لأن كبار المالىين والصناعيين والتجار الذين يعتصرون موارد مصر اعتصاراً يعتصرون أيضاً موارد إنجلترا - وشعبها - ذات الاعتصار ١.

وخلاصة القول ، أننا نرى ضرورة ربط مطلبنا الوطنى الأساسى - تعديلاً لا يترك أى مركز ممتاز لبريطانيا فى مصر - بمطلبين آخرين ، أولهما رفع مستوى الطبقات الشعبية وثانيهما تحطيم المركز الاقتصادي الممتاز الذى يتمتع به الاستعمار فى بلادنا .

صادق سعيد

(السنة الأولى - العدد السادس - ١/٨/١٩٤٥)

وهذا صوت مصر الفتاة

يسود التردد الحكومة والأحزاب الرسمية إزاء حقوقنا الوطنية ولقد استفادت الرجعية المصرية المتطرفة من هذا التردد فعاد حزب مصر الفتاة يرفع رأسه من جديد ويستأنف نشاطه وهو الذي لم يتبرا إلى الآن من تأييده السابق للفاشية الإيطالية والألمانية واليابانية.

نشرت جريدة الوفد المصري بتاريخ ٢١ أغسطس نص المذكرة التي رفعها أحمد حسين إلى السراى بخصوص مطالبنا القومية ، والمذكرة محشوة بالمغالطات والديماغوجية الخلاية التي أعتدناها من حزب مصر الفتاة ، وهي بالمثل تحتوي على آراء رجعية متطرفة تكشف عن احتقار أحمد حسين للشعب المصري ومنظماته الديمقراطية وكفاحه الدستوري الطويل ، فضلا عن أنها تنتهى باقتراح عمليه فى منتهى الخطورة ، لو طبقت لآقت بمصر وشعبها فى مهب الفوضى المخربة ولاذت إلى تقديم البلاد ضحية مستسلمة للاستعمار .

فأحمد حسين يحرص على ترديد ما يطالب به الشعب المصري من تخلص من الاستعمار ومن إصلاح اجتماعى عميق ، ويحرص على ترديد هذا تعلقاً للشعب وبمجاراة لموقف الوفد . فيطالب هو الآخر بإلغاء الأحكام العرفية وبإعادة الانتخابات النيابية فى ظل حكمه عليه . ولكنه إذ يطالب بإلغاء الأحكام العرفية يطيل الحديث عما تقوم به الصحافة من مقاعب بسبب الحكم العسكرى ويتناسب أن الأحكام العرفية قد مكثت الحكومة من أكثر من مضايقة للصحافة الوفدية . مكنتها من تعطيل بعض النقابات واعتقال الزعماء النقابيين ووضع القوات المسلحة داخل المصانع وخارجها ، ثم مكنتها أيضا من فض الاجتماعات الثقافية التقدمية بالقوة .

ولكن أحمد حسين حقيق بأن يتجاهل استبداد الأحكام العرفية بالشعب فهو لا يفكر إلا فى الأداة الحكومية العليا فيقول :

فقد وجب إجراء انتخابات جديدة ليعلن الشعب رأيه فيمن يختار القيادته في هذه الفترة من حياته . كأن صوت الشعب لا يرتفع إلا لاختار من يقوده ، وكأن الشعب المصرى ما زال في أوضاعه السابقة التى كان يقبل فيها أن يقاد كالغنم ، وكأن الأوضاع الدولية باقية كما كانت ، تسودها الفاشية التى تستبد بالشعوب وتسوقها . ولكن هل غريب أن يأبى أحمد حسين أن يقود الشعب نفسه بنفسه ؟

والمذكورة ، كما قلنا ، محشوة بالكلمات الديماغوجية الرنانة التى تخفى جملاً حقيقياً نارية وتهرباً خطراً نارية أخرى ، فهى تؤكد أنه (لا بد أن تتحول الحكومة إلى أداة حكيمة للشعب تسير به فى معارج الرقى والكمال لا أداة تمويق واضطهاد ، ولكنها لا تذكر شيئاً عن كيفية هذا التحويل ولا تتحدث عن تمثيل الشعب نفسه فى الأداة الحكومية ... والمذكورة تطالب بإحداث (ثورة ولكنها لا تشير إلى مشكلة الفكر والمرض والجهل إلا إشارة تبدو تافهة جداً أزاماً بأقوى كلامها (الممطوط) وهى لا تذكر كيف يجب أن تعالج هذه المشكلة وضد من يجب أن تقام تلك الثورة التى يريدونها ؟ ولا يخفى عن أحد أن ثورة ليست موجهة ضد مستعبدو الشعب الأجانب والمصريين ، هى ثورة نخشاهما كل الخشية لأنها تكون ثورة تقودها الطبقات الحاكمة ضد الطبقات الشعبية ، أى معناها انقلاب رجعى .

ويهتم قارئ المذكرة رائحة الأفكار الاستعمارية عند أحمد حسين حين يتحدث عن السودان وعن ضرورة ضمه لمصر فيقول ، (بل لأن سكان مصر الذين يتضاعف عددهم فى نمو مطرد أما أن يموتوا جوعاً وأما أن يستثمروا بلادهم الواسعة فى السودان ، فيتجاهل ما فى فقر المصريين من أسباب طبقية هى المسئول الأول عن جوعهم ويتجاهل فى المرتبة الأولى أن السبب الرئيسى الذى

نجعلنا مطالب بخص السودان من الاستعمار الانجيزى ليس سبباً استعماريا استغالياً ، بل أنه سبب دفاعى ، أى أنه بدون هذا لن يستطيع السودان ولا مصر أن ترد هجمات الاستعمار .

غير أن هناك ما هو أهم من هذا أو ذاك من المظاهرات التفصيلية ، هناك مظاهرات كبرى يجب أن تبرزها ونتمهم أحمد حسين بها . فالمذكرة تتحدث عن المطالب الوطنيه وعن تحريرنا من الانجليز ، ومع ذلك فهى خالية خلوا كاملا من الحديث عن ضرورة تقوية الجيش أو زيادته أو تحويل قانون التجنيد الطبق الحالى إلى قانون عام يشمل جميع الطبقات ومع أن مجلة مصر الفتاة تضع كله الجيش على غلافها ، فهذه الكلمة لا ترد على الاطلاق فى المذكرة التى يرفعها الحزب لان الكتابة على الغلاف هو من قبيل الدعاية ، أما المذكرة فعلى جدى يحسب له حساب .

والمذكرة — إلى هذا — تخلو خلوا كاملا من تأييد الدستور وكفاح مصر الديمقراطية بل تخلو من كلمة الديمقراطية ذاتها وهى إذ تقول عن ثورة سنة ١٩١٩ ، هبت البلاد حكومة وشعبا تطالب بالاستقلال وإجلاء الانجليز عن وادى النيل جملة (فهى تشوه معنى هذه الثورة لانها لا تذكر مطالبه الشعب بالدستور والاستقلال معا . ولكن احتقار مصر الفتاة للدستور والنظم الديمقراطي امر قديم مشهور ، فهل نعجب له الآن ؟

إنما العجيب ان يدعى أحمد حسين أنه يقدم حولا عملية للحالة ، فإذا بهذه الحلول تسمى (فوضوية تعرضنا لاعظم الاخطار . يقول أحمد حسين :

وعندنا أن الطريق العملى لتحقيق مطالب مصر القومية هو أن تمارس مصر استقلالها بالفعل دوا أن تلقى بالها لاي قيد من القيود على هذا الاستقلال . . .

فعلى البرلمان المصرى أن يقرر أن ملك مصر هو ملك مصر والسودان . وأن
السودانى مصر له كل ما للمصرى من حقوق ... وبهذا تحمل قضية السودان
فإذا جاءت إنجلترا أن تعترض علينا فإنها بعيدة متغصبة نحكم وإياها إلى المحاكم
والهيئات الدولية ... وعلى مصر أن تنذر الانجليز بوجوب الجلاء عن داخلية
البلاد على الفور . . . فإذا أحتجت إنجلترا احتكنا وإياها إلى هذه المجالس
الدولية التى يقال أنها تحمى الامن ... وإذا شاء الانجليز أن يمسوا جام فضهم
علينا فليفعلوا ومهمتنا ألا نجبن أو نراجع أو نتردد . إذن ، فأحد حسين
يطلب بالثورة الوطنية ، دون تقوية الجيش ودون تنظيم التأييد الشعبى ، بل
أنه يكتفى ويرضى بأن نعلن أن إنجلترا (مغتصبة) وأن نحكم وإياها أمام محاكم
دولية ؟ حقاً ، أنها مهزلة كبرى بل أنه خطر عظيم يستعديه علينا أحد حسين ،
لأن ما يطلب به معناه أحداث قلقلة فوضويه فى البلاد ، والهجوم على الانجليز
فى فوضى تامة وارتجال مطلق ، معناة تقديم المصريين لقمة سائغة لاقواء
المدافع الانجليزية ! ولنا أن نسأل هل يفيد تحقيق تلك الحلول (العملية) سوى
الانجليز أنفسهم ؟

وما من شك أن هذه الاقتراحات (العملية) الفوضويه تحمل أفكاراً
استعماريّاً واضحة المعالم والمقاصد . فأحد حسين يريد أن تجعل مسألة السودان
بان (يقرر) البرلمان المصرى إدماج السودان فى المملكة المصرية وهذا دون
استشارة الشعب السودانى بل رغم أنف الشعب السودانى الذى أكد — من
طريق قرارات أحزابه — أنه يريد التخلص من الاستعمار الانجليزى ، وأكيد
ضمنياً أنه لا يريد "التخلص من الاستعمار الانجليزى ليقع فى مخالب الاستعمار
مصرى بل ليحافظ على مقوماته وليحقق رغباته الدستورية وبرلماناه الخاص فى
اتحاد مع مصر (ولكن أحمد حسين لا يهتم برغبات الشعب السودانى متغالب
ذرة ، وغايه ما يريده ، أن يحل مسألة السودان حلاً (عملياً) وأن يفتح زعاته
الاستعماريه باقتراحات براقه خادعه ...

غير أن أحمد حسين لا يتجاهل الشعب السوداني ورغباته الواضحة فقط، ولا يتخطى الشعب المصري ومطالبه الديمقراطية وحسب ، بل ويشكك في الاتجاهات التحريرية التي تعبر عن نفسها في الموقف الدولي . وتحتكم وإياها إلى المجالس الدولية التي يقال أنها تحمى الأمن ، يقال ... يقال أن الشعوب متيقظة وأنها تساند بعضها بعضاً ، ولكن هذا ليس حقيقياً ، ويقال أنها عقدت النية على ألا تفسح المجال أمام المستعبدین والفاشيين لاستحداث حرب جديدة ، ولكن هذا ليس حقيقياً ، ويقال أن الشعوب ستؤيدنا تأييداً قوياً في مطالبنا الوطنية الديمقراطية ... ولكن هل هذا حقيقى ؟ وبهذا الشكل يحاول أحمد حسين أن يوحى إلى الشعب المصري أنه منعزل في كفاحه ، لا يؤيده أحد ، حتى يئأس الشعب المصري ويقوم بتلك الحركات الفوضوية المخربة التي يريدنا أحمد حسين .

وأخيراً فهذه المذكرة ذات مغزى كبير ليس فقط للأسباب التي ذكرناها آففاً ، بل لأن جريدة الوفد المصري قد نشرتها ، وهذا النشر حلقة أخرى في سلسلة التحالف القائم الآن بين مصر الفتاة والوفد المصري ، ذلك التحالف الذي بدأ أيام الانتخابات الأخيرة بتأييد الوفد لمرشحي الفاشية المصرية . وقد جاء هذا التحالف مناقضاً للعداء القديم بين الوفد ومصر الفتاة وهو العداء الذي عبر عن نفسه تعبيراً قوياً يوم أن اعتدت مصر الفتاة على النحاس باشا سنة ١٩٢٦ . ويوم أن صرح النحاس بما مضى أنه لا حرية لأعداء الحرية . ولا شك أن الوفد — بتحالفه مع مصر الفتاة — يقوم بمناورة سياسية في منتهى الخطورة تعرض الأمة — وتعرضه هو نفسه — إلى تغليب صوت الرجعية المصرية المتطرفة على ميول الوفد الشعبية الأصيلة ...

ونحن إذاً قارنا بين ذلك التحالف وبين الوفد لفضالى مرشح العمال في شبرا الخيمة لاحظنا مرة أخرى ما في موقف البورجوازية الليبرالية المصرية — التي

يمثلها الوفد — من تردد وتناقض . وقد نقد الفجر الجديد في مقال سابق
مذكرة الوفد الضعيفة التي قدمها للسفارة البريطانية ، فجاء نشر مذكرة مصر
الفتاة تأييداً جديداً لهذا الذي فلاحظه من تردد البرجوازية الليبرالية إزاء
مسائلنا الكبرى . بل جاء هذا النشر اثباتاً بأن هذا التردد لم يقد إلا الرجعية
المصرية المتطرفة — حزب مصر الفتاة وغيره من الجماعات والهيئات المناهضة
لليبرالية — ذلك بأنه أفسح المجال لهذه الأحزاب الرجعية بأن تعمل .
وهيأ لها منبرا بارزا تمثل له بصحف الوفد . غير أن في مصر قوى سياسية
ناهضة تنبعث من صميم الشعب ، من عماله وفلاحيه ومتقفيه الأحرار . وهذه
القوى الناهضة هي التي تفهم جيداً أن المطالبة بالاستقلال يجب أن تكون
مطالبة صريحة وواضحة ، وأن تقتن اقترانا وثيقا بالمطالب الديمقراطية
والدستورية التي تضمن تنظيم القوى الشعبية في الكفاح ضد الاستعمار . وقد
رأينا أخيراً تبلور هذه القوى السياسية الناهضة في برنامج اللجنة التحضيرية
العمالية الفذ وفي تطهير المجموعات التي يقوم بها الآن الشباب المثقف بالقاهرة
من المناورات الرجعية التي حاولت تحطيمها فباءت بالفشل .

صادق سعد

(السنة الأولى — العدد التاسع — ١٦ / ٩ / ١٩٤٥)

واين قضية استقلالنا

فاضت الصحافة المصرية في الايام الاخيرة بالتعليقات على حوادث ١٤ فبراير ١٩٤٢ وكان هذه التعليقات من الاهمية بمكان حتى تشغل الراى العام عن قضيتنا الوطنية . إن وقوعها بعد حوادث ٢ نوفمبر ومنع المظاهرات احتفالاً بعيدنا الوطنى ١٣ نوفمبر ليوحى لنا بأن هناك مصالح خاصة تقوى وراء الستار ، وأن هذه المصالح تتعارض مع مصالح الشعب المصرى ، فيجب إذن إثارة الضجة حول حوادث قديمة تجعل الشعب المصرى لا يفكر فى حاضره أو مستقبله ،

لنتذكر قليلا ما كان يجرى فى مصر إلى أوائل الشهر الحالى . كانت الاجتماعات تقوى الى . فى النوادى والجمعيات والهيئات المختلفة والأحزاب بجميع أنواعها وميولها — اجتماعات تناقش أهدافنا الوطنيه ووسائل تحقيقها وبالرغم من أنه قد ظهر شيء يسير من التميع والتهاون فى البيانات المتعددة التى أصدرتها تلك الهيئات ، إلا أن هذه الاجتماعات كانت تعبر عن إرادة الأمة ، تلك الإرادة التى نجحت فعلا فى الدفع بحكومتنا إلى المجاهرة بأن الجلاء عن وادى النيل شيء ضرورى وأن الوقت الحاضر وقت مناسب للمطالبة بالجلاء . إذن ، قد وجدت الأمة المصرية طريقا من طرق الكفاح السليم فعلت أن الضغط — والضغط المستمر — على الساسة يجبرهم على خدمة الشعب ، هذا حتى ولو حاولوا أن يهربو من مسئولياتهم .

بدأت الأمة تتحرك ، ولكن الاستعمار يخشى هذا أشد الخشية ، فلجأ إلى الاستفزاز وهو الطريقة التى يفضلها ، جعل خادميه وأجراؤه الفاشيين — يظهرون احتجاج الشعب المصرى على الصهيونية تعصبا عنصريا ضد اليهود . وطبق الاستعمار هذه الطريقة فى ليبيا فنجحت ، وطبقها فى لبنان فقتل المناضل

إدوار شاورتوني مدير إدارة مجلة الطريق الوطني ، وأصيب نفر آخر من الأحرار اللبنانيين . وأما في مصر فقد أعلنت حالة الطوارئ على إثر حوادث ٢ نوفمبر ومنعت المظاهرات احتمالاً بعيد الجهاد الوطني عيد جهادنا ضد الاستعمار البريطاني .

وفي هذه الفترة التي كان صوت الشعب مكتوماً فيها ، خطب مستر بيغن في مادبه الغرفة التجارية فأكد أن عهد السلام الكامل لم يأت بعد ، وصرح - بصدد علاقة مصر وبريطانيا - بأن د على أميتنا أن نضحى بجزء من سيادتهما ، وبأنه كان يرغب بأن تفسى الأموال التي لنا عند د الحليفة . فرد عليه سفيرنا بلندن (عبد الفتاح) عمرو باشا) بأن مصر وإنجلترا تستطيعان أن تجتازا هذا العهد الصعب لأن لدينا احتياطاً كبيراً من الصداقة . وعلى إثر هذا خطب أمين عثمان باشا في مادبه العلين بلندن أيضاً فاعترف بأننا مدينون بالشئ الكثير لإنجلترا ، ثم صرح لوكالة الأنباء الغربية بقوله « لنتناسى الآن موضوع الأرضة الاسترلينية ولنفكر في وسيلة تمكنا من الحصول على السلع التي نحتاج إليها فلا يصح أن ندع كيان النمارن الذي قام بين بريطانيا ومصر خلال الحرب يتداعى وينهار ، بل ينبغي أن نشد بذبانه بشئ الوسائل من ثقافية وغير ثقافية .

أما فرغلي باشا فقال كلمته التي أصبحت أمشواته بين الوطنين المصريين ، قال : « إننا نشعر بأن بروستانت إنجلترا ومسلمي مصر يجب أن يتزوجوا زوجاً كاثوليكياً لكيلا يقع طلاق فيما بينهم . »

فكانت هذه الكلمة الأخيرة وصفاً دقيقاً لنوع العلاقات التي يريدان قادة مصر مع د حليفتهما : « علمينا أن نضحى بجزء من سيادتنا وأن تفسى الأرضة الاسترلينية لأننا ندين بالشئ الكثير لإنجلترا وأن ترتبط د بحليفنا ، ارتباطاً لا يفصل عراه ، أي دين لإنجلترا علينا ؟ نحن لا نملك ندين لها بالفقر الذي

أنهك قوى شعبنا ، وبالأعراض التي تفك بأبناء وطننا وبالجوع الذي يهرا بطونهم . أمدينون لها بغلاء الأسعار وتحطيم نهضتنا الصناعية وبتصدع حياتنا الديمقراطية والدستورية وبضعف جيشنا ؟ علينا أن نستهلك ذلك الاحتياطي الكبير من الصداقة التي تحدث عنها سفرتنا عمرو باشا ، حتى تنسى الجيوش التي تحتل أراضى الوطن العزيز ، علينا أن ننسى هذا كله وأن نصادق بريطانيا . في مصلحة من تكون هذه الصداقة ؟ لا شك أنها بوضعها السابق في مصلحة الرأسمالية المصرية . كتبت الجرائد تقول . أشار فرغلي باشا إلى قول مستر بيغن بأنه يأمل أن المادبة التالية تكون مادبة اتحاد العمال ، فقال : (أى فرغلي باشا) أن قول مستر بيغن هذا هو مجرد إعراب عن أمنيه في ذهنه ، لأننا لن ندع العمال يخدمون اضطرابات في مصر . . . والعمال المصريون لم يبلغوا بعد درجة العمال البريطانيين ، . وفي كلمة أخرى يريد فرغلي باشا أن يظل تقرير مصيرنا في يد القيادة الرأسمالية المصرية والاستعمار البريطاني . هكذا يتضح أن الطبقات التي تقول بمخزونات الود والتزاوج بين مصر والاستعمار تزواجاً كاثوليكياً لا طلاق معه هي بعينها التي تعتبر اشتراك عمالنا في تقرير مصيرنا اضطراباً لن تسمح بوقوعه — هي بعينها التي تهادن الاستعمار وتدعونا إلى أن نقنأ ديننا عليه — وهو الذي قاله اعتصاراً لعمل الكادحين منا وكضيقاً لقوت شعبنا هذه السنوات الطوال .

لقد تحدث هؤلاء وخطبوا عن مخزون احتياطي الصداقة والتزاوج الكاثوليكي بين الشعبين ولم يقولوا شيئاً عن حرياتنا المراقبة ومكثراتنا الوطنية المستحقة .

ولقد كادت الأمة أن تقول كلمتها لولا هذه المبرعة الضاربة وهذه المجهودات التي تبذل لصرفها عن غاياتها . فواجب علينا أن نعيد ضغطنا على

ساستنا وحكومتنا — أن نطالب بصوت أعلى فأعلى بجلاء الاستعمار جلاء
اقتصاديا وسياسيا وثقافيا . أن تؤيد الطبقات الشعبية — العمال والفلاحين
والبورجوازيين الصغار — في نضالها الديمقراطي — لأنها هي التي حققت
انتصاراتنا الوطنية والديموقراطية المختلفة وهي التي تخلص لكفاحنا التحريري
ضد الاستعمار وقد بدأت راية الكفاح تنتقل إلى يدها .

صادق سعد

(السنة الأولى - العدد الرابع عشر - ٦ / ١٢ / ١٩٥٠)

لنتحرر من الاستعمار البريطاني ارفضوا المفاوضات الثنائية

عرفت حركتنا الوطنية ازدهاراً مجيداً يفتخر به المصريون جميعاً وكان ذلك حينما تولى قيادة الحركة الوطنية زعماء مثل مصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول، ولا يدخل في حديثنا اليوم بحث الأسباب التي أدت إلى نهضتنا الوطنية الكبرى، ولكننا نود أن نبرز هنا جانباً من أهم الجوانب التي امتازت بها تلك الفترات اللامعة من تاريخنا، ألا وهو محاولات مصر في كامل ومحمد فريد وسعد زغلول الدائمة المستمرة في أن يحطموا قيود الكيان التي كان الاستعمار البريطاني يبذل كل جهده لفرضها عليهم، وأن يخرجوا بها أبداً إلى الرأي العام العالمي. فمصطفى كامل ومحمد فريد كانا يسافران إلى أوروبا بجولان بلادها وعراصمها ويحضران مؤتمراتها الشعبية — وخاصة الاجتماعات التي كانت تنظمها الأحزاب الاشتراكية الأوروبية — ويكتبان في الجرائد والمجلات اليسارية ليشرحوا حقوق مصر وليفضحوا مناورات الاستعمار البريطاني ومظالمه النازلة بالامة المصرية وأعمال السلب والنهب العدوانية التي يقوم بها، وكان مصطفى كامل ومحمد فريد يجدان استجابة واسعة النطاق لمرغباتها المدوية في البيئات الأوروبية — وفي منظمات العمال وأحزابهم بشكل خاص، بل كانا يجدان استجابة حتى في الأوساط الإنجليزية. وإنما نعرف جميعاً كيف هاجم الكانگ الانجليزى دبلن، سياسة كرومر التبغيضة وكيف أدت الحركة الوطنية المصرية — مؤيدة من الرأي العام اليسارى الأوروبى — إلى إقالة كرومر من منصبه عقب حوادث دنشواى المشهورة.

وكذلك كانت الحركة الوطنية التي قادها سعد زغلول بعد الحرب العظمى الأولى ١٩١٠ لم تسك تدأ في مصر حتى اختلط أثرها بالنهضة الشعبية التي اكتسحت

أوروبا وآسيا سنة ١٩١٩ . وبعدها . وكما أن الدولة السوفيتية الفتية شجعت وعاونت الحركة الوطنية التركية يومئذ فكذا سجل تاريخ البشرية المضطهدة المظلومة أن لينين أيد حركتنا الوطنية تأييداً عظيماً وأن الاتحاد السوفيتي كان البلد الوحيد الذي تنازل عن نصيبه من الامتيازات الأجنبية في مصر من تلقاء نفسه .

كان ذلك في الربيع الأول من القرن الحالى حينما كانت الطبقة الرأسمالية المصرية — طبقة متوسطة الملاك الرأسماليين والتجار وأصحاب المنشآت الصناعية الجديدة — تقود حركتنا الوطنية حتى لا ينفرد الاستعمار دونها في اعتصار شعبنا واستغلاله . حينذاك كانت تلك الطبقة تسكفح بشكل جدى العناصر الاقطاعية الباقية في بلادنا والتي لم تتمكن من الحكم السياسى إلا بتأييد الاستعمار المسلح وتأييدها له اقتصادياً وسياسياً ، وحينذاك أيضاً كانت تلك الطبقة الرأسمالية الناهضة لا تدوس النهضة الشعبية بل كانت تجد فيها عوناً عظيماً في محاربتها للاستعمار ، ولذلك لم تتردد القيادة البورجوازية لحركتنا الوطنية أن تمد يدها للنهضات الشعبية التي كانت تغمر العالم ، فكان التأييد العالمى عاملاً من العوامل المهمة التي ساعدت قضيتنا القومية .

أما الآن . فقد انحصرت مطالبنا الوطنية الرسمية في علاقات ثنائية جامدة لا يرجى لها النجاح على الإطلاق ، فالحكومة الحاضرة التي اتلفت فيها الأحزاب الاقطاعية القديمة مع ممثلي المصالح الرأسمالية والمالية الكبرى وبعض معترفي السياسة — هذه الحكومة لا تمثل طبقاتنا الشعبية رغم ادعائها . والأحزاب والبيئات السياسية للطبقات الحاكمة لا تتحدث إلا عن مفاوضة الحكومة البريطانية التي برهنت الحوادث على أنها حكومة استعمارية تبطش بالحركات الوطنية والتحريرية حينما تستطيع ، وقد اقترن التطور السياسى

الذى أصاب مصر — والذي أدى إلى انفصال طبقتنا الحاكمة عن الطبقات الشعبية الواسعة — نقول اقترن بالتطور الذى أصاب العالم أجمع وأوروبا بشكل خاص ، ففي أوروبا الآن حركات شعبية قوية في طبيعتها الحركة العمالية ، وفي أوروبا الآن حكومات تشترك فيها الأحزاب الاشتراكية والشيوعية . فإلى من تمهد يدها الحكومة المصرية الحاضرة ؟ هل تستطيع أن تتعاون مع رأى الشعبى والعمالى لتكافح معه المناورات والألاعيب التى تقوم بها بريطانيا قلعة الاستعمار العالمى فى الوقت الحاضر ؟ لا شك أن هذا التعاون فى حكم المستحيل وهذا ما يهدف إليه الاستعمار البريطانى بالذات : أنه يهدف إلى فصلنا عن رأى العام العالمى وعن العلاقات الدولية السليمة . فقواته المسلحة لا يمكن أن تبقى فى مصر إذا طالبت هذه الأخيرة بتطبيق ميثاق الأمم المتحدة الذى يتنافى مع العلاقات الثنائية الاستعمارية ، ولا يمكن أن يتحكم الاستعمار البريطانى فى تجارتنا الخارجية بما يتنافى مع العلاقات التجارية السليمة التى تنطبق مع روح منظمة الأمم المتحدة ومع اتفاق بریتون وورز . ولكن هيات أن تسعى طبقتنا الحاكمة إلى التعاون وأن تطلب أمام رأى العام الدولى بالجملاء والتحرر الاقتصادى والسياسى . فالقوات المسلحة البريطانية هى التى ستكلف بإرجاع الأمن إلى نصابه إذا تحركت الطبقات الشعبية المصرية ، واعتصار مصر الاقتصادى يدر الأرباح الجزيلة التى تنالها الاحتكارات الكبرى فى بلادنا ومواد الدستور التى تسمح بالحكم السياسى المتعسف إنما يتنافى تماما مع مقومات الدستور والحياة البرلمانية الصحيحة ولذلك كله لا تخرج علاقتنا مع إنجلترا عن الدائرة الثنائية — ولن تخرج — فيكون مصيرها الفشل وإرجاءها إلى الوقت المناسب أى الوقت الذى يناسب الاستعمار البريطانى . ويستحيل أن يناسبنا بحال من الأحوال .

لأن الحركة الشعبية المصرية التى تنهض الآن تطالب برفض المفاوضات

الثنائية الفاشلة حتما وتلح ألا يكون تمثيل مصر في منظمة الأمم المتحدة - ومن أولى عضويتها في مجلس الأمن - تمثيلا صوريا لا يفيد إلا الاستعمار البريطاني والرجعية العالمية . وأن الطبقات الشعبية الصاعدة تطالب بكشف المناورات الاستعمارية البريطانية ووقفها ، المناسب ، أمام الرأي العالمى الحر .

صادق سعيد

(السنة الأولى - العدد السابع عشر - ١٩٤٦ / ١ / ١٩)

يجب ان نصلح الجيش على وطنى و ديمقراطى

إن وقوع مصر تحت الاحتلال البريطانى أكثر من ٦٠ عاماً لم يكن من الحوادث التى مست حياتنا القومية مساساً طويلاً حتى نطالب اليوم بحلاء القرات البريطانية دون غيره من المطالب الوطنية المباشرة ، حقيقة الأمر أن الاستعمار البريطانى قد توغل فى وطننا من جميع النواحي وسير حياة مواطنينا من جميع الوجوه . أن الاستعمار يتحكم فى اقتصادنا عن طريق قانون المطبوعات الذى لا يزال نافذاً منذ صدوره . ويتلاعب بحياتنا النيابية عن طريق بعض مواد الدستور التى وسعت من حقوق السلطة التنفيذية . بل إن فى مقدور الاستعمار اليوم — أن يحطم مقاومتنا وذلك لأنه يمثل نهضتنا العسكرية والوطنية .

وقد يحتاج بعض وجود النفوذ الاستعمارى فى مصر إلى أبحاث طويلة متشعبة لإثباته وإيضاحه ، أما تأثيره فى جيشنا فهو جلى كالشمس : كان لنا جيش وطنى كبير دافع عن بلادنا وحمل رايتها إلى المشرق وجنوب السودان قبل الاحتلال الانجليزى وكانت الثورة العراقية المجيدة قد اعتمدت على العناصر الوطنية المخلصة فى صفوف الضباط . ولذلك هدف الاحتلال البريطانى — أوله ما هدف — إلى انتزاع سلاح الجيش من أيدي المصريين وتقليل عدد جنوده إلى ٦٠٠٠ وفرض ضباط بريطانيين عليه حتى يضمن خضوعه التام للسياسة الاستعمارية الانجليزية .

صحيح أن كل هذا قد تطور كثيراً وأن لدينا اليوم جيشاً مستقلاً — رسمياً — عن رغبات الاستعمار البريطانى ومطامعه ، غير أن الأساس الاستعمارى الذى تكون عليه ذلك الجيش القديم الذى كان قوامه ٦٠٠٠ رجل لا يزال موجوداً إلى اليوم . فالقارىء الكريم يعرف جيداً أن هناك مبدءاً خطيراً مفروضاً على القواعد العسكرية ، وهو مبدءاً البذل للنقدى . ويقضى هذا المبدأ

بأن يدفع كل شخص ٢١ جنياً عندما يقدم إلى الخدمة العسكرية . ويعنى من هذا البديل أشخاص وفئات كثيرة (أولاد العمد والمشايخ وطلبة الجامعات والمدارس الفنية . . الخ) أى أنها تنصب على الطبقات الفقيرة فى الأغلبية ولقد تقرر هذا المبدأ بأمر عال صدر فى ٩ يونيو ١٨٨٦ ، أى بعد الاحتلال بقليل . وكان هذا لم يكن كافياً لتصبح الخدمة العسكرية شيئاً بغضاً فى عيون المصريين جميعاً ، شيئاً يباع ويشترى ويعنى منه بعض المصريين ويفرض فرضاً على آخرين مما جعل الناس ينظرون إلى الخدمة العسكرية على أنها عبء ثقيل لا على أنها واجب وطنى محتوم الأداء . وكان هذا لم يكن كافياً فى نظر الاستعمار لتحويل الجيش إلى أداة مشوهة ناقصة حتى تقرر مدة الخدمة العسكرية بخمس سنوات وبهذا الشكل يذهب الفلاح الفقير والعامل المعدم إلى الخدمة العسكرية فيحزن الأمل وتقام فى بعض الأحيان مأتم لأن قطعة الأرض الصغيرة التى يعمل عليها الفلاح ستحرم من كده خمس سنوات طوال ولأن عائلة العامل ستحرم من كده سنوات خمس طوال .

على هذا الأساس الطبقي والاستعماري يسير جيشنا إلى اليوم ، يهرب من الخدمة من يستطيع الهروب — وهو كثير — ويعنى من الخدمة من يثبت عدم صلاحيته الصحية للعسكرية — وهو كثير أيضاً يبلغ ٧٥ ٪ من مجموع المقترعين . أما الذى يخدم وطنه ، فيعامل أسوأ معاملته ، يمرن بالسوط ويتقاضى شهرياً ٤٥ قرشاً . والجندى متزوج — لأن فلاحينا يتزوجون فى سن مبكرة — وله أطفال عليه أن يعولهم بذلك القدر التافه من النقود . فكيف بعد ذلك لا تتكرر حوادث السطو والسرقة التى يقوم بها الجنود وتشرها الصحف بين الحين والحين .

ولا يقف الأمر عند هذا الحد ، فالضباط يتخرجون من كلية الحرية بعد

مصر لهم على الشهادات الثانوية أو الجامعية . وهذا معناه أن ضباطنا من طبقة اجتماعيه غير طبقة الجنود وصف الضباط .

أما القيادة العسكرية فتأخذ بالشدة الجناة دون أن تفكر لحظه واحدة أن الحل الدائم الصحيح للمنازعات بين الجنود والضباط هو تحسين حالة الجنود ورفع مستواهم وتسهيل الترقية من وصفوف الجنود إلى صفوف الضباط .

ثم أن نظام القرعة العسكرية — من جهة أخرى — قد جعل من جيشنا أداة عقيمه تشبه المصلحة الحكومية أو الديوان للكتان أكثر مما تشبه جهازاً عسكرياً حديثاً . وللأسف قدحات الحرب دون إذاعه عدد جنودنا وضباطنا . غير أن الإحصاءات فيما قبل الحرب تدل على أن الضباط يزدون بكثير عن حاجة الجيش الحالى ، إذ كان هناك ضابط واحد لكل ٤ جنود تقريباً ، هذا عدا ضباط الصف .

وان وجود تلك النسبة العاليه من الضباط ليدكرنا بالجيش الرجعيه والإقطاعيه مثل الجيش الأسباني الحالى . وقد رأينا فعلاً أن بعض كبار ضباطنا — مثل عزيز المصرى وصالح حرب — يقومون بدعاية رجعيه صريحه أو يحاولون الالتحاق بالحركات المواليه للمحور فى العراق أو تركيا ، ورأينا ضباطا آخرين يحاكمون لأنهم خدموا القوات العسكريه الفاشيه عند هجومها على مصر .

وقد زاد الطين بلة وجود البعثه العسكريه الانجليزيه ، ونصائنها وإرشاداتها التى عملت على إبقاء الجيش المصرى ضعيفاً عدأً وعتاداً والتقى عملت على تزويده .. بالعتاد البريطانى الحربى القديم .

وخلاصة القول أننا نرى وجوب إصلاح الجيش إصلاحاً وطنياً ديموقراطياً يحوله إلى أداة قومية صحيحه تحافظ على كرامة مصر وتدفع عنها الاعتداء .

الاستعماري ، وقد وعدت الحكومة في خطاب العرش أن تتقدم بقانون خاص بالخدمة العسكرية ، فهذه المناسبة ترى ضرورة التمسك بالمبادئ الآتية :

- ١ - جعل الخدمة العسكرية إجبارية وإلغاء البدلات وشروط الإعفاء .
 - ٢ - تخفيض مدة الخدمة .
 - ٣ - رفع مستوى المعيشة للجنود وضباط الصف .
 - ٤ - تسهيل الترقية من الجندية إلى رتب الضباط مع تحسين أحوال صفار الضباط .
 - ٥ - إلغاء البعثة العسكرية البريطانية وإذا اقتضت الضرورة فيجب الاستعانة ببعثة عسكرية تنتمي إلى الأمم المتحدة .
 - ٦ - تطهير هيئة أركان الحرب وكبار الضباط من العناصر الفاشية .
- ولا ريب أن إصلاح الجيش بهذا الشكل سيحولنا - في كثير - من أمة ضعيفة مغلوب على أمرها إلى أمة قوية تستطيع أن تنهض وتطرد الغزاة المستعمرين .
- ولا ريب أيضاً أن مسألة الجيش ليست منفصلة عن مشاكلنا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الأخرى وأن إصلاح الجيش إصلاحاً وطنياً ديمقراطياً يقتضى أن يرتبط بإصلاح حياتنا القومية بأكملها إصلاحاً وطنياً ديمقراطياً أيضاً للجنود من فلاحى مصر وعمالها ومصيرهم مقرون بمصير فلاحى مصر وعمالها .

صادق سعد

(السنة الأولى - العدد التاسع عشر - ٣٠ / ١ / ١٩٤٦)

هل تلغى الأحزاب

تردد في بعض الأوساط الآن نغمة جديدة قديمة وهي وجوب إلغاء الأحزاب ، وتبرر تلك الأوساط موقفها باستيائها من الحملات الشخصية التي تملأ صحفنا الحزبية في الوقت الحاضر ، فالصحف الوفدية توجه نقدها إلى هذه الشخصية السياسية أو تلك والصحف الحكومية تهتم زعماء الوفد في الاستثناءات التي يذنب بها الأقارب والمتقربون .

والحقيقة أن هذه الدعوة القديمة الجديدة تجد بعض الاستجابة في الأوساط الشعبية ، فالعمال قد رأوا من تجاربهم المرة أن حالتهم لا تختلف كثيراً إذا تولى الحكم هذا الحزب أو ذاك . والأفراد الذين ينتمون إلى الطبقات الوسطى والصغيرة ولا سيما المثقفون — يلاحظون أن الحافظ الحزبي لم يختلف جوهرياً في عصر منذ زمن بعيد وأنه كثيراً ما يكون مسيراً تحت الشكليات والقشور دون اللباب ، ولذلك فقد تميل بعض الهيئات — وخصوصاً غير الواعية منها — إلى تطهير الجو السياسي في البلاد حتى تتوحد الجهود في سبيل التحرر الوطني من الاستعمار .

أما نحن وإن كنا نرى أيضاً ضرورة رفع المستوى السياسي للمناقشات الحزبية ووجوب أخذها شكلاً أكثر جدية وجوهرياً ، إلا أننا نرى الضرر كل الضرر في إلغاء نظامنا الحزبي من حياتنا السياسية مهما كانت الانتقادات الصحيحة أو الخاطئة التي قد توجه إليه ،

ونود أن نلفت الأنظار إلى أن الحملة الحاضرة في سبيل إلغاء الأحزاب ليست فجائية ومنفصلة عن بقية التيارات الظاهرة والخفية في المسرح السياسي المصري ، فهذه الدعوة تتكرر دائماً عندما تكون الحالة السياسية في البلاد

متوترة أشد التوتر ، كما هي الآن . وتكتسب قوة خاصة إذا كانت مقابليد الحكم في أيدي حكومة رجعية لا تمثل الشعب في كثير أو قليل — كما هي الحال الآن أيضاً .. إننا لا نسمع نغمة إلغاء الأحزاب لحسب في الوقت الحاضر ، بل نسمع نغمات أخرى أوضح في رجوعيتها وأشد ضرراً على ديموقراطيتنا ومع أمثال هذه النغمات تلك التي ترددها شخصيات من الأوساط المحايدة والتي تقول بإصلاح النظام الانتخابي إصلاحاً لا يعطى حق الانتخاب للمتعلين دون غيرهم من المواطنين أو إصلاحاً آخر يحول الانتخابات العامة إلى انتخابات ذات دورين أو ثلاثة . وواضح جداً أن هذا الإصلاح لا يرمى إلا إلى حرمان الطبقات الشعبية الواسعة من الممارسة السياسية التي تضايق تلك الأوساط البريئة المحايدة وتمنعها من فرض ديكتاتوريتها السافرة على العمال والفلاحين والطبقات الوسطى .

وهناك انتقاد آخر يوجه دائماً إلى نظامنا الحزبي ، ذلك بأنه يقال أن الأحزاب المصرية ليس لها برامج واضحة لا تشبه الأحزاب الموجودة في غالبية بلاد العالم ، وهذا صحيح في كثير إلا أن البرامج ليست كل شيء في نظر الطبقات الشعبية وهي لا تقيد الأحزاب إذا أرادت أن تتخلى عنها ، لحزب العمال البريطاني بذل الوعود الكثيرة للشعب الإنجليزي وللشعوب الأخرى التابعة للإمبراطورية البريطانية . ومع ذلك نراه وقد تولى الحكم لا ينفذ شيئاً مما وعد به بل ينسكل بالشعوب المادفة إلى الحرية أشد التنكيل .

إنها الطبقات الشعبية تتبع الأحزاب وتؤيدها متى عملت في صالحها ، ولا تسكتني أبداً بالوعود والبرامج . مثلاً وعدت حكومة الائتلاف الحاكمة بالكساء والغذاء غير أنها لم تفعل شيئاً واحداً في هذا السبيل ، ووعدت بإيجاد حل سليم لقضيتنا الوطنية إلا أنها لم تتقدم خطوة واحدة في هذا الطريق . أما بعد ذلك كله ، فلها أن تعد وأن تولى البرامج الهراقة إذا شاءت فإن الشعب المصري باجمعه واقف لها بالمرصاد يطالب بسقوطها سقوطاً سريعاً لأنها

لم تفعل شيئاً . ثم أنه ليس صحيحاً أن الأحزاب المصرية جميعاً لا تسير وفق برامج واضحة مكتوبة . ألم يكتب الوفد على رأس جريدته المسائية (الوفد المصرى) أنه يهدف إلى استقلال وادى النيل والديموقراطية السياسيه والعدالة الاجتماعيه ، ؟ ألم يعلن (لجنه العمال للتحرير القوى) — الهيئه السياسيه للطبقه العامه المصريه — برنامجاً حافلاً دقيقتاً ؟ هذا واقع ، سواء أرادت تلك الاوساط والمحايده ، أم لم ترد .

إن نظرة سريعة إلى النظام الحزبى فى مصر تظهر بجلاء . تام أن الأحزاب الحالية تمثل الطبقات الاجتماعيه المصريه . فحزب الاحرار الدستوريين يعبر عن وجود كبار الملاك نصف الاقطاعيين والوفد يمثل فئات واسعه من الطبقات الوسطى المصريه ولجنه العمال تنوب عن الطبقة العماليه نيابة سياسيه .

وجهاز الدولة الحالى يخضع للطبقات الحاكمة وتحاول الطبقات الشعبيه أن يكون لها نصيب فيه ، عن طريق الكفاح السياسى والكفاح الحزبى ، وعليه فإن إلغاء الأحزاب يعنى إبقاء الحاله الاجتماعيه والسياسيه كما هي وإخضاع الشعب بالقوة .

إننا نريد إصلاح نظامنا البرلمانى والدستورى الحالى ، ولكن على شرط أن يوسع من حقوق الشعب المصرى ، وفى المقام الاول على شرط أن يوسع أمام الطبقات الشعبيه المصريه مجال التأثير القوى الفعال فى حياتنا السياسيه .

أحمد سعيد

(السنه الاولى - العدد العشرين - ٦ / ٢ / ١٩٤٦)

اطلقوا الحريات

قيل لنا الان أصبحتم تتمتعون بالحريات الدستورية ...
واليوم نعمتم بوزارة وطنيه تغار على مصلحتكم . فلماذا إذن تدبر
التدابير لإبعاد الطلبة عن الحركة الوطنيه ولماذا إذن تقام المحاولات
لصرف نظر السكتل الشعبيه عن الاشتراك الجدى فى الحركة السياسيه
وذلك بصرفها إلى مطالبها الاقتصاديه ؟ .

قرأنا منذ أيام تحذير النيابة العموميه إلى الصحف بأن نشر الاخبار عن
حركات الطلبة واضراباتهم الخ يقع تحت طائل القافرون وهذا القانون هو الامر
العسكرى الخاص بتحركات الطلبة الذى حولته الحكومه الحاضره إلى مرسوم
بقانون : حتى تظل أحكامه نافذه بعد إلغاء الاحكام العرفيه كما يقول مندور.

إذن فهذا الوضع المشين هو الذى تريده الحكومه الحاضره : فليس بكاف
أن تقبل تطبيق الاحكام العرفيه تطبيقاً رسمه الاستعمار البريطانى عندما كان تحت
الحمايه ، الاجنبيه بل يراد لنا أن تبقى تلك الروح الاستعماريه حتى بعد أن
زالت الاخطار الحريه وأعلن للناس أننا أصبحنا نستمتع بالاستقلال والسياده.

ماذا يقصد المرسوم إن لم يقصد به عزل الطلبة ومنع تأثيرهم عن حركتنا
الوطنيه وهى أحوج ما تكون إليهم الان — بل إنها استنكار صارخ للأعمال
المجيده التى قام بها طلبة الجامعة والمعاهد المختلفه فى ثورتنا الوطنيه سنة ١٩١٩
وفى التيار الجارف الذى أجبر الاستعمار البريطانى على معاهده ١٩٣٦ . لأن
هذه الحكومه الرجعيه إذ تمنع الصحف عن نشر أية أخبار عن حركه الطلبة إنما
لا تقصد ألا تتكرر حوادث ١٩١٩ ، ١٩٣٦ مرة أخرى ، إنما تقصد ألا
تتكرر تلك القومات الكبرى التى يفتخر بها كل مصرى — ما عدا الحكومه
النقراشيه . لأن قيام الحركة الوطنيه عند الطلبة معناه انضمام المثقفين الى التيار

الشعبي الصاعد وهذا ما تخشاه الحكومة الحاضرة ، والفئات العليا التي تمثلها أشد الخشية . . بل أنها تمنع الطلبة من الاشتراك في الحركة الوطنية بعدما حاولت أن تمنع الطبقات الشعبية الأخرى وبعد ما راحت تنفرها بشتى الطرق. وما تزال ذكرى الاضرابات العمالية راسخة في الأذهان والتي كانت نتيجة أن أصحاب الأعمال راخوا يستفزون الطبقة العاملة بشتى الطرق ولا سيما بإقفال المصانع أو محاولة نقلها إلى جهة أخرى . والزعماء النقابيون لا يزالون في السجن ، ينتظرون المحاكمة لأنهم تحدثوا عن الاضرابات وعن غبن الرأسماليين للعمال ، والفلاحون يرون أن مستوهم يتدهور أكثر من ذي قبل ويبحثون عن المشاريع الإصلاحية فيجدونها قد قتلها الحكومة تأخيراً وتعطيلاً وإلغاءً . والفئات الدنيا من الطبقات المتوسطة — التجار والصناع وصغار الموظفين يشعرون بشكل متزايد أن الضرائب المختلفة إنما تثقل كواهلهم دون غيرهم وأن تضيق الاستعمار الخناق على اقتصادنا إنما يشل اقتصادياتهم دون المساس بالفئات العليا . لعل هذا يقيض ما أرادت الحكومة وما يراد للطبقات الشعبية — إذ هانحن أولاء نرى السخط العميق ينفجر هنا وهناك ونراهم يحاولون أن يحطموا الصلة بين حركات الطلبة والمثقفين الوطنية وبين جمهور الشعب ، يحاولون هذا باسم المحافظة على الأمن ، وحتى تعمل الحكومة في هدوء على الإصلاح الداخلي ، كما تقول القايمس ! .

إنما نفهم أن الانتصارات الوطنية العديدة التي حصلت عليها مصر خلال تاريخها لم تأت بالمفاوضات المقررة باضطهاد الحريات وتفتيت الأمة ، إنما تؤمن إيماناً راسخاً بشعبنا بقواه الكامنة وبإمكانياته الخالقة الواسعة ونرفض القول أن مطالبة العمال بتحسين مستوهم ومطالبة الفلاحين بحياة إنسانية لائقة بهم ، ومطالبة الفئات الصغيرة من الطبقات المتوسطة بفتح المجال أمامهم ، أي هذا كله يضر قضيتنا الوطنية بأي شكل من الأشكال ، ونرفض كذلك أن

يسمى الطلبة والمثقفون مشاغبين وأن يرصد البوليس لضربهم والقبض عليهم :
نرفض هذا ولا ننسى أن مشاغبات ٢ نوفمبر لم تحدث إلا بتأثير الهيئات الرجعية
والفاشية التي تغاضت الحكومة الحاضرة عن نشاطها . ولا يخل بالأمن إلا
الاستفزازات الحكومية المتكررة للعامل والطلبة بكونها ترسل الدبابات إلى
شبرا الخيمة وقوات البوليس المسلحة بالعصى حول الجامعة ، ونؤمن أن هذا
الرسوم بقانون الذي يمنع نشر أخبار حركات الطلبة ، آخر بدعه أضافتها
الحكومة إلى نظام السكت العنيف لأصوات الأمة . ففي مصر قانون يخنق
الصحافة وتشريع خاص بالتجمهر والاجتماعات والغالبية العظمى من هذه
التشريعات من وضع المستعمر بشكل مباشر أو غير مباشر ، وإن يرضى الشعب
المصري الأبى الكريم به أبداً ، وسيجعل المثقفون الأحرار كل ما في وسعهم لإفهام
الرأى العام بضرورة إلغاء تلك التشريعات الرجعية . إننا نطالب بحرية الصحافة
من كل قيد الأقيود الوطنية الشريفة وبحق الطبقات الشعبية بما فيها المثقفين
والطلبة في أن يجتمعوا أينما شاءوا .

(صادق سعد)

(السنة الأولى — العدد ٢١ — ١٣/٢/١٩٤٦)

الشعب ضد انقصار حركتنا الوطنية

بدأت الجماهير الشعبية تتحرك ، وعلينا أن نعمل على توحيد صفوفها ، على إقحامها أن مصالح العمال هي مصالح الفلاحين ومنتقفي الأحرار وصغار المنتجين بعينها ، علينا أن نحقق ربط المطالب الوطنية السليمة بالمطالب الديمقراطية الصحيحة ربطاً أصيلاً يقوم على مادة الأمة وجوهرها ، الجماهير المسكفة وعندئذ ستقتصر الحركة الوطنية لا محالة .

آن الوقت لنلقي نظرة وطيفة عليّة إلى الحوادث الجارية ودلالاتها . فلظواهرات الشباب في القاهرة والأقاليم وللهنقات المختلفة التي كانت تتجاوب خلال هذه المظاهرات . ثم لبطش الحكومة النقراشية بأبناء الأمة البررة الشرفاء ولجئ صدق باشا إلى الحكم . لذلك كله ولا شك مغزى علينا أن ندرکه بوعى تام ، لاسيما أن تولى إسماعيل صدق الوزارة رئاسة الوزارة يمثل خطراً عظيماً على قضيتنا الوطنية وعلى مصالح شعبنا السكادح الجائع ، فلدولة صدق باشا تاريخ معروف يمثل في إلغاء الدستور وكبت الأفواه بيد من فولاذ ومواجهة حركات الطلبة والعمال بقسوة أشد وأعنف من قسوة النقراشي ، فإن قيام حكومة صدقية جديدة يعبر عن رغبة الرجعية المصرية في أن تستعد لسحق الحركة الشعبية الناهضة في مصر الآن سحقاً مريعاً ، وبين التوتّر الذي لا يزال شديداً في الجو الشعبي ، إن شعبنا يدرك هذا الخطر تمام الإدراك فعلياً أن نسهل له طريق الوحدة الشعبية التي لا تقهر .

أنا إذا تأملنا الاضطرابات الأخيرة والحالية ، نراها لم تحدث لأن الشباب المصري يطالب بالجلالة ووحدة وادي النيل ، إنما حدثت لأن الشباب تظاهر . فقد قامت هيئات وطنية عديدة في الحريف الماضي تتقدم بهذه المطالب بشكل

ونرسل بها المذكرات إلى السلطات التنفيذية ، ولكن الحكومة النقراسية لم تستعمل القسوة الوحشية التي استعملتها في صد سير الشباب في الأيام الأخيرة وقد لمح النقراشى باشا ذاته إلى هذا في بيان له بالبرلمان حين ذكر أن طلبة جامعة فاروق وجهوا مظاهراتهم إلى كرموز أحد أحياء العمال بالاسكندرية .

حدث هذا لان اتحاد الطلبة مع العمال يمثل خطراً بالغاً ليس بعده من خطر على الرجعية المصرية ، فقد روت الجرائد أنباء الاستياء الشديد الذى عم الطبقة العمالية بسبب انتشار البطالة في صفوفها وضغط مصلحة العمل — المتعاون مع الاتحاد المصرى للصناعات — على الفتاتيات والنقايين ، والاستفزازات المفضوحة المتكررة التى يقوم بها أصحاب الاعمال لشل الحركة العمالية المصرية . ولذلك فانضمام المثقفين المصريين إلى العمال معناه زيادة وعى العمال وتوسيع أفقه والارتقاء به إلى مستوى قومى عام ، مستوى القضايا الوطنية الكبرى ، ومعناه أيضاً ميل القومى العمالية الهائلة إلى كفة تحررنا من الاستعمار البريطانى ويجب ألا ننسى أن السبب الرئيسى للنهضة الوطنية المباركة سنة ١٩١٩ مثلاً كان انضمام العمال والفلاحين والمثقفين الوطنيين وهذا ما دفع بالنقراشى وبأعوانه إلى إطلاق الرصاص فى حق كرموز .

وعلىنا أيضاً ألا ننسى دروس ما علينا الوطنى ، علينا أن نوجه حركتنا الوطنية توجيهاً يمكنها من الوصول إلى الوحدة الشعبية الصميمة ومن قهر الاستعمار والرجعية المصرية قهراً نهائياً ، غير أن المجتمع المصرى قد تطور كثيراً منذ ثورتنا الوطنية الكبرى فلا يمكن أن ترجع ببساطه إلى الشعارات المصرية القديمة التى استطاعت أن توحد صفوف المصريين سنة ١٩١٩ ، وقد شرحت المجلة على صفحاتها مرات عديدة هذا التطور وفسرت الفشل الذى أصاب الرأسمالية الوطنية المصرية — بسبب تطورها فى قيادتها للحركة الوطنية وأن الخطوة القادمة يجب أن تكون خطوة شعبية خالصة . ولذلك لا يمكن أن

يطالب الشباب اليوم بجلاد القوات البريطانية المسلحة عن أرض وطننا . إننا نعلم تمام العلم أن الاستعمار البريطاني يتمكن من استغلال أبناء شعبنا عن طريق الرأسمال الاجنبي والاحتكارات الرأسمالية الكبرى ، وأنه يتمكن من حماية تلك المصالح المادية بتحالفه مع عناصر معينة تضرها الديمقراطية أشد الضرر فيجب أن تربط شعاراتنا الوطنية بتوسيع الديمقراطية . يجب أن نربط تحررنا من الاستعمار بجميع مظاهره العسكرية والاقتصادية والسياسية وبين تحررنا من الرجعية . وهذا معناه التمسك بوحدة الديمقراطية والاستقلال ، فالشعب المصري لا يريد أن يتحرر من الاستعمار الاجنبي حتى تشدد عليه القبضة ويعصف بحرياته .

فعلينا أن نطالب بالتحرر الكامل من الاستعمار وبالديموقراطية الصحيحة ، وبالديموقراطية التي لا تجوع الفلاحين ولا تفقر الموظفين الصغار ، بالديموقراطية التي لا ترسل المتخفين الاحرار إلى غياهب السجون ولا تواجه الحركات العمالية الشريفة بالدبابات والقوات المسلحة .

علينا أن نشق بشعبنا وبقواته الكامنة الواسعة ويادراكه العميق لمصلحه ومصالح الأمة وتوجد الآن إمكانيات واسعة للنضال في سبيل الانقراض من قبضة الاستعمار وفي سبيل إيجاد حياة لائمه كريمة لشعبنا العزيز ، فلنمد إليه يدنا في كفاحه .

(صادق سعد)

(السنة الأولى - العدد الثاني والعشرين - ٢٠ / ٢ / ١٩٤٦)

سياسة شعبية

إننا لا نهاجم هذا السياسى أو ذاك ، وإنما نهاجم هذا الحكم أو الآخر ، ونهاجم الحكم الحاضر لأنه لا يمثل الطبقات الكادحة المصرية ، ويجب أن نستبدل السياسة الحاضرة بسياسة تخدم الطبقات الشعبية ، سياسة يشترك فيها الشعب ، سياسة شعبية .

قال صدق باشا : « إنسوا صدقى القديم ولا تحكموا إلا على أفعالى ، ولعبت سياسة السكواليس دورها فى مجلس النواب لحصلت الوزارة الصديقة على ثقة البرلمان ، واثبت المأجورون فى صفوف الشعب يقولون أن الوزارة الحالية لها برنامج عظيم وستأخذ على عاتقها أن يرفع من مستوى الشعب بمختلف الأساليب ، على أننا ننكر فى أن يكون فى هذه الدعاية المغرضة ذرة من الصحة أو ذرة من إمكانية التحقق ، وليس هذا لأننا نكره صدق باشا شخصياً ونفضل غيره من الزعماء الرسميين عليه وإنما ننكر على الحكم الحالى الإخلاص لشعبنا ونحكم عليه بالقتل فى تحرير بلادنا من نير الاستعمار الأجنبى ومن الاستغلال الداخلى ، ذلك لأن تاريخ مصر الطويل وفضائلها الوطنى — سواء كان ضد الأتراك أو الفرنسيين أو الانجليز — يظهر بكل وضوح أن النشأت العليا من الطبقات الحاكمة انحازت إلى المستعمر وعاونته فى استغلال شعبنا حتى ازدادت أجباها من عرقه وكده . ولذلك قد وصل كفاحنا الوطنى إلى درجة من النضوج لا نعود نتوقع معها حلاً للمأزق الحاضر على أيدي الحكم الحاضر أو ماشابهه .

إنما على الطبقات الشعبية المصرية أن تعتمد على نفسها وكفاحها فى الحصول على حرياتها . وليس هذا أيضاً بجديد على تاريخنا فالطبقات الشعبية — الفلاحون وصغار التجار والصناع وصغار رجال الدين — هى التى قاومت الاحتلال الفرنسى والطبقات الشعبية هى التى ولت عمداً على الحكم وقاصرتة ضد المالك ،

وهى التى طردت الإنجليز سنة ١٨٠٤ ، وهى — والطبقة العمالية على رأسها هذه المرة — التى كانت جوهر ثورتنا الكبرى سنة فقدمت من أبنائها الضحايا على قرابين التحرر . وقد كان نصيب الطبقات الشعبية — الفلاحون والعمال والمثقفون الأحرار — نصيباً متزايداً دائماً وذا اثر أثقل أبداً فى حركتنا الوطنية منذ عراى إلى مصطفى كامل وسعد زغلول ، واليوم يجب أن تلعب الدور الرئيسى فى التحرر الوطنى .

يجب على الحركات الشعبية أن تقوم اليوم بالدور الرئيسى فى حركتنا الوطنية ، لأن الطبقات الحاكمة الحالية تتعاون مع الاستعمار مع مرور الأيام لأن الرأسمالية المصرية — التى قادت الحركة الوطنية المصرية إلى سنة ١٩٣٦ — متخاذلة الآن ، ينضم ، ثلوها واحداً واحداً إلى صفوف المستغلين والمستغلين بالشعب ، إلى صفوف حلفاء الاستعمار ، ألم نر أغلب أصدقاء سعد يقلبون القضية الوطنية ظهر المجن ويوجدون بأيديهم الأسباب والظروف والوسائل متى تجميع الطبقات الشعبية — ولكن تغنيهم وترفعه عن طبقاتهم ؟ ألا نرى عناصر الحركة الوطنية يعاب عليها اشتراك العمال — « الدهماء والغرغاء » فيها ؟ ولا تعنى أية حركة وطنية شيئاً إذا كانت موجهة ضد الطبقات الشعبية ، فالوطن وطن الجماهير قبل أن يكون وطن الخاصة والأغنياء .

ولا تقولوا : إذن ، فلا فائدة من الكفاح الوطنى مادام قادتنا — « أصدقاء » سعد وذوو النفوذ والجاه والسلطان — مادام كل هؤلاء قد تركوا الكفاح بل انقلبوا إلى أعداء له ، لأن الشعب هو الذى يخلق الزعماء والقادة من جانبيه ، ونراه الآن يقوم قومه قويه مباركة جديرة بأرفع تقاليدنا الوطنية وخلقنا بترائنا الكفاحى الطاهر ، فكما زاد وعى الطبقات الكادحة وقوى استعدادها للنضال واشتد انصافها بالقضية الوطنية الكبرى ، كلما انفصلت

الطبقات العليا عن المصالح الوطنية . ولذلك أصبحت الآن القضية الوطنية ، قضية الملايين العديدة من الكادحين ومن المثقفين الذين انضموا تحت لوائها فتلك الملايين الكادحة أضحت اليوم محور قضائنا ورأس رمحه .

وهنا يتضح ما تعنيه بالسياسة الشعبية ، فالطبقات الشعبية الكادحة إذ تتحرك لتحرير الوطن من الاستعمار البريطاني إنما تستهدف أولاً وقبل كل شيء آخر تحرير بني الوطن السبعة عشر مليوناً ، تستهدف تحرير نفسها والانتفاض من قيود الاستبداد والاستغلال التي تثقل كواهلها وتعوق رقيها وثقة مناس وسعادتها . فالسياسة الشعبية هي السياسة التي تطالب بها الطبقات الكادحة في مصر . سياسة ترفع من مستواها المادى والثقافى وتدفع بها في طريق الازدهار .

وهي سياسة لا تتحقق بعد الآن إلا إذا كان نصيب الطبقات الكادحة في الحكم نصيباً فعلاً متزايد القوة حتى يضمن سحق الرجعية والاستعمار معا . ولذلك على الوطنيين المخلصين أن يحموا الخطوة الأولى في هذا السبيل — تكوين اللجنة الوطنية للطلبة والعمال وقيادتها للاضراب الوطنى الأخير — تحية صادقة صادرة من أحماق القلوب ، وعليهم أيضاً أن يعملوا حتى تخطوا الحركة الوطنية الخطوة التالية فتتضم إليها الطبقات الكادحة من غير العمال — الفلاحون وصغار المنتجين والموظفين الخ — وتصبح الحركة الوطنية تعبيراً كاملاً عن الطبقات الشعبية ، تصدر عنها وتكافح من أجلها ، تكافح ضد الاستغلال سواء كان أجنبياً أم مصرياً وضد الاستعباد سواء كان انجليزياً أم رديفياً ، أم رديفياً ، وتكافح في سبيل الفلاح والعامل والمثقف وفي سبيل حرية الصحافة والتنظيم الشعبى وفي كفة واحدة تكافح في سبيل الديمقراطية والاستقلال كفاحاً حقيقياً لا لبس فيه ولا مساومة ولا مناورة على حساب مصالح الشعب .

صادق سعد

(السنة الأولى - العدد الثالث والعشرون - ٢٧ / ٣ / ١٩٤٦)

حق التظاهر للطبقات الشعبية من الحقوق الديمقراطية الاولى

أعلن رئيس الوزراء أن الأمة قد عبرت عن شعورها الوطني بما فيه الكفاية ، فقرر منع المظاهرات حق . تعمل الوزارة القائمة على استكمال الاستقلال في جو هادئ . ونحن نرى في منع المظاهرات الوطنية اعتداء صارخا على الديمقراطية في بلادنا وتهديدا بالغ الخطورة على القضية المصرية ، فقد أصدر صدقي باشا قراره باعتبار أنه يقدر أين يجب أن تقف الطبقات الشعبية في تعبيرها عن شعورها بتقديرها أصح وأسلم من تقدير الشعب ونحن نستنكر هذه العقلية الرجعية استنكارا كاملا . أن الحكم الديمقراطي يعني حكما شعبيا يحقق رغبات الشعب ، ويحققها بشكل مستمر ، لا بشكل منقطع متذبذب متردد ، وقد رأى الشباب المثقف والعمال أن الحكم الحاضر حكم متخاذل أمام الاستعمار البريطاني ، فقام يطالب بأن تقف الوزارة موقفا صلبا حازما من الاعتداءات الاستعمارية المتكررة على استقلالنا ومستقبلنا . أما الوزارة فقد تألفت على أساس نظام الحكم النقراشي ، وقبلت مبدأ المفاوضات على أساس المذكرتين الشهيرتين ، فإن الخطأ وأين الصواب :

وإذا كانت الوزارة الحاضرة تسلك سبيلا خاطئا في القضية الوطنية وإذا كان مجلس النواب الحاضر يقف موقفا مؤيدا لها - ثم إذا كانت الوزارة الحاضرة تصدر الجرائد لأنها تنشر الأخبار الصحيحة عن النضال الوطني ، فكيف يمكن أن تفهم الطبقات الشعبية الواعية - الطلبة والعمال - الرأي العام المصري أن موقف الوزارة الصديقة غير الذي يريده إلا بالتظاهر ؟

أن الطبقات الحاكمة والأحزاب الحاكمة والشخصيات الحاكمة لها جميع الإمكانيات متوفرة إذا أرادت أن تعبر عن آراءها واتجاهاتها وتفكيرها، لها الجرائد ذات ورق التموين الغزير ، ولها الأموال التي تمكنها من استئجار قاعات

الاجتماع ولها النواب والشيوخ في البرلمان الذين يستطيعون أن يضغطوا على الوزارة ، ولها كبار الوظائف في الدولة الذين يحيطون بالوزارة فيتفاهمون معهم . أما الطبقات الشعبية فمحرومة من هذا كله علاوة على افتقارها إلى أبسط من هذا كله - إلى القوت اليومي والصحة السليمة والعلم المضىء - وإذا كانت لها صحف ومجلات فقليلة العدد فقيرة الورق ، معرضة باستمرار إلى الهجوم الذي لا رد عليه ولم يبق للطبقات الشعبية ولطليعتها إلا - الطلبة والعمال - ذير طريق واحد للتعبير عن رأيها وهو التظاهر والسير في الشوارع وهما وسيلتان لا تكلفان شيئاً من المال ولا تحتاجان إلى ورق أو طباعة أما الآن فسلبت الحكومة الحاضرة الطبقات الشعبية هذه الوسيلة وفرضت عليها أن تصمت مهما أضرت بهما السياسة الصدقيه .

وينطوى أمر المنع على معنى مهن اكرامتنا الوطنية ، فقد أحاط هذا الأمر استنكار الوزارة لبعض الأعمال التخريبية التي قام بها المتظاهرون بعد أن استفزهم الاستعمار أشد الاستفزاز . وسبق قرار المنع وذيل بإشـارات واضحة عن الغوغاء والأيدي الخفية والعناصر الغير متعلقة التي رجع إلى وجودها رد فعل المتظاهرين فكان الوزارة الحاضرة إذ تمنع المظاهرات إنما تلجأ إلى أنها مظاهرات لصوص الشغب والسرقه والانلاف وكان هذا التليح لا يصدر عن مصريين يحبون مصر وأبناءها بل يصدر عن مستعمرين بريطانيين يكرهون مصر ويرصدون لأبناءها الظلم والاستعباد . ولا يسع الوطنيين المخاضين إلا أن يتبرأوا من هذا التليح ، فحب مصر لا يمكن أن يعنى إلا حب الشعب المصرى والثقة بمصر لا يمكن أن تعنى إلا الثقة بالشعب المصرى الذى يعتز الطلبة والعمال من أشرف أبناءه ومن أخلاصهم لقضية تحرره .

ليس قرار منع المظاهرات باعتداء على حرياتنا الديمقراطية الأولية لحسب

بل أنه تهديد خطر لقضيتنا الوطنية ومستقبلها . فدولة رئيس الوزراء يقول أنه يريد جواً هادئاً ليستكمل استقلالنا ، ونحن نقول أنه لا يعكر صفو الجو ويخل بالآمن والنظام ، إلا استقرار الاستعمار البريطاني . فالمظاهرات التي دعت إليها اللجنة الوطنية للطلبة والعمال كانت من أحسن المظاهرات تنظيماً وسلاً وصحة منذ ثورتنا الوطنية الكبرى سنة ١٩١٩ . وأتينا لمرة واحدة في تاريخ نضالنا الوطني الطويل سواء كان ضد الأتراك أم ضد الفرنسيين أم ضد الإنجليز أننا قد نلنا استقلالاً صحيحاً أم سيادة كاملة عن طريق المفاوضات المقرونة يكبت أفواه الشعب وقتل أبنائه بأيدٍ مصرية . فالوزارة المصرية لا ثقل لها في ميزان الكفاح ضد الاستعمار إلا بقوة الشعب ، قوة جماهير العمال والطلبة والفلاحين :

ولا تقولوا لنا اليوم أن الاستعمار البريطاني مخلص النية الحسنة لمصر وأنه يريد استقلالها فلا تزعجوه بالمظاهرات والحركات الشعبية ، إذ أننا نرى الاستعمار البريطاني يقوم في جميع أنحاء العالم بمهمة الجلاذ الذي لا تهدأ المجاملة بل تقهره قوة الشعوب ولذلك فنح الجماهير الشعبية من الاشتراك في الكفاح الوطني بشكل مباشر وقوى يعنى أضعاف جانب القضية الوطنية أمام الاستعمار اتخاشم ويعنى تشويه استقلالنا وشل سيادتنا ، وأن إلغاء الرقابة الشعبية المباشرة القوية المنظمة يعنى إفساح المجال أمام المناورات الخائنة والمساومات الخفية على حساب شعبنا وتحرره .

وأخيراً فقرار منع التظاهر يصيب قضيتنا الوطنية في الصميم بالنسبة إلى موقفنا الدولي . فلا توجد الآن في أي قطر من الأقطار الديمقراطية قوة حاكمة تستطيع أن تمنع المظاهرات الشعبية . وهذا يعنى أن الرأي العام العالمي — رأي الشعوب الحرة الديمقراطية — يستنتج من هذا القرار أن مصر قطر غير ديمقراطي تحكمه ديكتاتورية مقنعة ، وهذا يعنى أيضاً أن هذه الشعوب الحرة

وذلك الرأى العام العالمى ستقتنع بأن مصر راضية عن علاقاتها مع الاستعمار البريطانى كل الرضى ما دام لا يحتج أحد عليها وأن الشعب المصرى شعب لصوص ومجرمين ما دام رئيس الوزارة المصرية — الوطنى الكبير — يرى ضرورة منع الغوغاء من التعبير عن شعورها الوطنى . والاخرى ، فهذا يعنى أننا سنفقد تأييد الشعوب عندما سنقتنع باستحالة التفاهم مع الاستعمار البريطانى وهذا حادث لا محالة .

وانا سنفقد من ضمن التأييد الشعوب العربية المناضلة التى لا ترى انها غوغاء لا تستحق ان تتظاهر وتطالب بالجلاء وسقوط الاستعمار .

اننا نطالب بحق التظاهر للطبقات الشعبيه باسم الديمقراطية التى كلفنا — وكافح العالم اجمع — فى سبيلها ، وباسم قضيتنا الوطنية واستقلالنا الذى يهددهما الاستعمار البريطانى .

صادق سعد

السنة الاولى — العدد الرابع والعشرون — ١٩٤٠/٦

١١ إذا نطالب بإجراء انتخابات

يطالب الحزب الوفدى بمحل مجلس النواب الحالى وبإجراء انتخابات جديدة ثم قبل الوفد فى بيانه أن يرجأ هذا الحل وأن يشترك فى وفد المفاوضات على شرط أن تكون له الرئاسة والأغلبية فيه ولم يقبل صدق باشا شروط الوفد ، قرأنا فى صحف الأيام الأخيرة أشياء من هذا القبيل ، ولم يجد الساسة الرسميون فى هذا الكلام شيئاً شاذاً أو أمراً غير مقبول ، ذلك أنهم اعتادوا أن يحل مجلس النواب أو أن يبقى حسب مشيئة رئيس الحكومة أو أن تتكون الهيئات الرسمية — وشبه الرسمية — التى تمسك بمصير الوطن فى أيديها تكويناً يتناسب مع مشيئة رئيس الحكومة أيضاً أو مع الظروف والمقتضيات وأما الطبقات الشعبية الواعية وأما الوطنيون المخلصون لبلادهم فقد استاءوا أشد الاستياء ، أهكذا تكون الحياة النيابية والدستورية ، أهكذا يكون تمثيل الشعب ؟ انتخب مجلس النواب منذ سنة وشهور قليلة وكان مفروضاً أن يمثل الأمة ويعبر عن مطالبها ، بل أن تحكم الأمة خلاله ، ومع ذلك فمجلس النواب وتمثيل الأمة وأهدافها القومية هذه جميعاً لعبة فى أيدي رئيس الوزراء أو الساسة الرسميين والشخصيات الحاكمة ، يعرض حلها أو يرفض ثمنها للمساومات الحزبية والمناورات السياسية القذرة : تباع إرادة الأمة لمن سيدفع مقابلها سعراً مناسباً فى هذا المازاد العلنى الفاضح .

عندئذ ينس بعض الوطنيين المخلصين من تلك الحياة النيابية ومن قيمة الدستور وراحوا يقولون أن الانتخابات الأخيرة لم تسفر عن التعبير عن إرادة الأمة ، غير أنه ليس من المتوقع أن تختلف النتائج كثيراً إذا كانت ستجرى انتخابات جديدة على يد وزارة محايدة أو وزارة وفدية ، حينذاك سوف نشهد المساواة الآلية التى نراها الآن وسنساوم الحكومة الجديدة أيضاً مع أحزاب أخرى أو مع الاستعمار نفسه وسيكون ثمن هذه المساومة — مرة أخرى —

إرادة الشعب ومطالبه ، إذن فلتترك الانتخابات جانبا وانهم بقضيتنا الوطنية الكبرى التي سيتقرر حلها الآن وإذا كان صدق باشا سيتمكن من استكمال استقلالنا بدون انتخابات فلنعطه الثقة مؤقتاً . أما بعد جلاء الانجليز عن مصر فعندئذ سننتجبه إلى مشا كلنا الداخلية وسنطالب بالإصلاح .

هذا نوع من التفكير الذي بدأ ينتشر الآن ونحن نرى فيه خطأ أصيلاً وضيقاً في الأفق سببه عدم تقدير الشعب تقييراً صحيحاً وعدم الثقة به ثقة كاملة مطلقة . فهؤلاء الوطنيون المخلصون لا يزالون يقيمون الأحوال السياسية على الأساس القديم باعتبار أن المناورات الحزبية والمساومات الشخصية تقرر الحوادث السياسية كما كان في الماضي القريب . هم لا يعون أن القوى السياسية قد بدأت تتغير كما ومضمونا في بلادنا وأن تفكيرنا — إذا أخلصنا لمصر ولبنها — يجب أن يتغير أيضاً مضمونا واتجاها .

في الماضي القريب كانت الأحزاب الرسمية وقادتها يوجهون الأمة ويشتركون في معركتها ، أما الآن فقد انفصلوا عن الطبقات الشعبية وبدأت هذه الأخيرة تضغط عليهم ضغطاً متزايداً .

في الماضي القريب كانت على المسرح السياسي هيئات وأحزاب تمثل طبقات كبار الملاك والرأسماليين دون غيرها .

أما الآن فقد ظهرت المنظمات والهيئات السياسية التي تمثل الطبقات الكادحة وتصدر عنها وبدأت تتدخل في النضال السياسي تدخلا أعمق فأعمق ، لم توجد في الماضي القريب النقابات العمالية القومية ولا لجنة العمال للتحرير القومي ولا لجنة الطلبة والعمال الوطنية . أما الآن فهذه اللجان موجودة تقود في كثير من الأحيان كفاحنا الوطني والديمقراطي .

علينا أن نطالب بإفساح المجال أمام هذه القوى الجديدة النامية من جميع النواحي وبشق الطرق لأنها قوى الطبقات الكادحة والطبقات الكادحة لا تسام في قضية الوطن لأنه وطنها ، ولا تتنازل عن مطالب الوطن لأنها مطالبها ولا تخاف الضغط والإرهاب لأنها لا تملك شيئاً فإنها لن تخسر شيئاً في الضغط والإرهاب ، هذا هو السبب الذي يجعلنا نطالب بإجراء انتخابات جديدة اليوم ، وهذا ليس متعلقاً بالوفد — وإن كان شبيهاً بما طالب الوفد به قبل أن يصدر بيانه الأخير .

فالانتخابات تمثل في نظرنا شيئين رئيسيين نحن متمسكون بهما أشد التمسك الآن ، إنها تمثل إمكانية كبرى للطبقات الكادحة أن تشارك في الحياة السياسية اشتراكاً واسعاً أولاً . فقد رأينا أثناء الانتخابات الأخيرة أن مرشحين جدد قد تقدموا على أساس جديد للانتخاب وكان من أهم هؤلاء المرشحين الجدد حاملان من عمال مصر — محمود مصطفى وفضالي عبد الحميد عبد الجواد — اللذان تقدموا ببرنامج واضح إلى ناخبهم العمال ، ببرنامج يطالب بتحريرهم — وبتحرير باقي الطبقات الشعبية — من الاستعمار والاستغلال ، ورأينا إلى أية درجة قد حرك هذا الترشيح فئات واسعة من الطبقة العمالية وإلى أية درجة زاد وعيهم السياسي ، إننا نطالب بالانتخابات الجديدة حتى يتكرر هذا الحادث الوطني الحميد ويبدل التحرك الموجود الآن في الطبقات الشعبية المصرية على أن التناقص حول برنامج سياسي واضح سيكون هذه المرة أوسع وأعمق وأقوى مما كان عليه في الماضي القريب .

ونطالب بانتخابات جديدة حرة ، لأنها قد تؤدي إلى فوز بعض المرشحين الشعبيين بالنيابة ، وهذه إمكانية لا يمكن أن نهملها كما لا يمكن أن نهمل أية إمكانية أخرى في رفع صوت الأحرار الوطنيين المخلصين في أي وقت وفي

جميع الظروف . وأن وجود قواب يمثلون الطبقات السكادحة تمثيلاً صحيحاً ويصدرون عنها د ويطالبون بإصافها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً أمام ذلك المنبر العام الفسيح الذي يمكن أن يكونه البرلمان ، هذا كله يمثل مكسباً كبيراً للطبقات الشعبية من حيث أنها تستطيع أن تسمع صوتها إلى الرأي العام أكثر مما فعله الآن ، ومن حيث تثبيت أركان الديمقراطية في بلادنا وتقويتها . إننا نطالب بالانتخابات الجديدة حتى يتحقق هذا الفوز للطبقات الشعبية المصرية .

غير أننا نطالب بانتخابات جديدة محاطة بظروف جديدة أيضاً د سيؤدي تحقيقها إلى إفراح المجال مرة أخرى أمام الطبقات السكادحة ومنظماتها السليمة : إننا نطالب بأن تكون هذه الانتخابات الجديدة على أساس برنامج شعبي واضح الملامح نظيف الإحساس وأن يكون المرشحون صادرين عن الطبقات الشعبية — وعن العمال بدرجة خاصة . وأن تكون مراقبه تلك الطبقات على مرشحها وعملية الانتخاب مراقبة مباشرة فعالة . وقد علمتنا التجارب التي مرت بها البلاد الديمقراطية الأخرى بأن هذا كله ليس مستحيلاً . ففي فرنسا وإنجلترا ويوغسلافيا وبولاندا أيضاً كانت الانتخابات مزورة في الماضي وكانت لا تسفر عن نتائج تعبر عن إرادة الشعب تعبيراً صحيحاً ، ولكن الطبقات الشعبية — والطبقة العاملة بدرجة خاصة — كلفت في هذه البلاد كفاحاً طويلاً حتى تشتد قبضتها على الحكم ، ونجحت في هذا السبيل نجاحاً كبيراً د وعلمنا الآن أن فكافح أيضاً إلى أن تصل ديموقراطيتنا إلى مستوى شعبي سليم .

هنا يتضح الفرق بين ما نطالب به نحن وما يطالب به الوفد : فالوفد يتنازل عن التمثيل الشعبي في البرلمان إذا وجد في هذا كسباً له في جهة أخرى ، ونحن

نقول بضرورة تمثيل الشعب وطبقاته الكادحة في جميع الظروف وفي جميع الأحوال ، ونرفض رفضاً باتاً أن يكون في هذا التمثيل أى تناقض مع القضية الوطنية أو أى تأخير لحلها ، بل على تقيض ذلك نرى أنه كلما زادت قوة الطبقات الشعبية في الكفاح السياسى - والانتخابات جزء منه - كلما أسرع مصر نحو الاستقلال الصحيح والتحرر الكامل من الاستعمار .

والوفد حينما كان يطالب بالانتخابات الجديدة في الماضى القريب - إنما كان يطالب بالانتخابات الجديدة له لأنه لا يذكر شيئاً عن المراقبة الشعبية الضرورية على المرشحين وبرامجهم ، أما نحن فنطالب بالانتخابات الجديدة للطبقات الشعبية المصرية ولهيئاتها ومنظماتها السياسية التى ظهرت الآن في العراك السياسى الحاضر ، وواضح أن صدقى باشا إذ يرفض إجراء هذه الانتخابات اليوم إنما يرفضه لأنه يخاف دخول هذه المنظمات والهيئات في الحياة السياسية الرسمية دخولا نهائياً . أما الوطنيون المخمسون فهم يرحبون به ويكافحون في هذا السيل .

أما التملص من الانتخابات الجديدة مع الاعتراف بعدم تمثيل البرلمان الحاضر للشعب المصرى ومطالبه - بعذر المفاوضات الوطنية ، - فإنه ليس الا متأورة أخرى في سلسلة المناورات التى تقوم بها الأحزاب الرسمية الحالية في سبيل تخفيف الضغط الشعبى على الحكومة حتى تجرى المفاوضات على أساس المذكرتين المشهورتين أى حتى لاتتحرر مصر أبداً من الاستعمار البريطانى - أليس هذا تفسيراً واضحاً ؟ هل نستطيع أن نتصور لحظة واحدة أن الحكومة التى تمثل أشد العناصر الرجعية والاقطاعية والرأسمالية والتى تطلق النار على الشعب وتكبت

صوته -- تستطيع أن تحصل بطريق المفاوضات على حقوق شعبنا التي طمسها الاستعمار ؟ أم ترانا نكسب من مفاوضات تقوم بها هذه الحكومة التي لا تمثل الشعب مكاسب أهم من المكاسب الديمقراطية ان نضالنا ضد الاستعمار وكفاحنا من أجل الحياة الديمقراطية وحدة واحدة لا تقبل التجزئة .

صادق سعد

(السنة الأولى - العدد ٢٥ - ١٣ / ٣ / ١٩٤٦)

التحرر من الاستعمار البريطاني والمفاوضات الحالية

في شعبنا طاقة هائلة فعلينا أن لا نترك الرجعية تصرفها سدى
وبغير طائل .

لنلق — مرة أخرى — نظرة سريعة إلى قضيتنا الوطنية ، فنسأل
ما الذى يدفعنا إل المطالبة بالتحرر من الاستعمار البريطانى ؟ وكثيراً ما يجاب
على هذا السؤال أننا نريد الجلاء لأن رؤية الجنود الأجانب تؤذى شعورنا أو
بأن أفراد الجيوش البريطانية ، الخليفة ، يعتدون علينا ويستفزوننا ، ولعترف
أن فى هذين السببين صحة كبيرة ، إلا أننا نعتقد أن هناك أسباباً أعمق منهما بكثير
أسباباً تتصل بكياننا القومى أشد الاتصال ، هى التى تجعل الطبقات الشعبية المصرية
تقوم عن بكرة أبيها فى وجه الاستعمار البريطانى وتطالب بالتحرر منه ..
فواضح أن الاستعمار يستطيع أن يبقى الاحتلال ويحترم — مع ذلك — شعورنا
وأحاسيسنا بعض الشيء بأن يرسل قواته المسلحة إلى أماكن بعيدة عن المدن
الكبرى ، غير أننا لم نكف عندئذ عن المطالبة بالجلاء وواضح أيضاً أن
الشباب والعمال قد قاموا بمظاهراتهم — فى أول الأمر — قبل أن يطلق
البريطانيون النار عليهم وأن شعارهم — الجلاء عن وادى النيل — لم يكن متعلقاً
باعتهاد مسلح سابق استفزهم .

إذن فعلينا أن نبحث فيما هو أعاق من هذا كله وأبعده أثراً على الطبقات
الشعبية المصرية التى تكون الآن الغالبية الكبرى من العناصر التى تشترك فى
جهادنا الوطنى أو تريده .. وأتينا نجد تلك الأسباب العميقة المتصلة بشعبنا الصق
الاتصال فى أن الاستعمار هو المسئول الرئيسى عن أوضاعنا الداخلية والخارجية
السيئة المختلفة المزيج .

إن الاستعمار الذى أفقر الطبقات الذميمة المصرية ، فالاحتكارات الكبرى فى بلادنا جميعها فى أيدي الرأسمال الأجنبي وهى تمتص مجهودها وتسلبه للمصارف الإنجليزية الضخمة مثل بركليز والبنك الأهلى ، وتلك الاحتكارات الكبرى وهذا الرأسمال الأجنبي إنما جاءت إلى بلادنا باحثه عن الربح ، الربح الطائل فتعصر شعبنا وعرق جبينه ، وتحرمه من الخيرات التى أوجدها يديه .

والاستعمار هو الذى اتبع خطة محكمه ترمى إلى إبقاء شعبنا فى الجهل الأسود فن أساليب كرومر - الذى هدف بها إلى شل التعليم الثانوى والعالى - إلى نظم التعلم المستعملة الآن فى بلادنا - والتى لا تأبه بمحاربة الأمية إلى تضيق الافاق أمام الطلبة - بل وإلى طريقة تدريس اللغة الإنجليزية فى مصر - تلك الطريقه التى تفرض كتباً إنجليزية مكتوبة خصيصاً للمستعمرات والبلاد التابعة - فى هذا كله سلسله مترابطه الحلقات ، تحرم أبناء شعبنا الكادح من ضوء العلم والثقافة ، هذا كله حتى لا يحس الكادحون أن لهم حقوقاً مسلوبة وحرىات مضاعه وكرامة أذلها الاستعمار .

والاستعمار البريطانى هو الشئ الرئيسى عن تأخر حياتنا الاقتصادية كلها بتحكمه فى مرافقها الأساسية (الأرض ، التجارة الخارجية ، البنوك ، الخ) وبشله الدائم لنهضتنا الصناعية (كهربية خزان أسوان) ،

وحق لانفلات الطبقات الكادحة المصريه من قبضته جعل الاستعمار البريطانى يحطم نمو ديمقراطيتنا تحطياً دائماً ولذلك فهو المسئول الرئيسى أيضاً عن تأخر حياتنا السياسيه ، فقد صدر الدستور فى ظل الاحتلال الانجليزى الرسمى معطياً حقوقاً واسعة للسلطة التنفيذية (كعمل البرلمان وتعيين نصف أعضاء مجلس الشيوخ) . وما يزال الموظفون البريطانيون منبثين فى البوليس (رسل ، فيتزهاترك ، جايس) وفى الجيش (البعثة البريطانية) وفى الإدارة (الاستشاريون الفنيون فى الوزارات المختلفة) .

والاستعمار البريطاني هو أيضاً الذى يحمى المنظمات الفاشية المختلفة حتى يبقى الطبقة الوسطى تحت سيطرته ويستعملها ضد الطبقات الكادحة وهو بالمثل الذى يحاول أن يحطم المنظمات الشعبية المكافئة فيدعو نقاباتنا إلى تلقي الدروس النقاية في إنجلترا .

والاستعمار البريطاني هو المسئول أيضاً عن عزل بلادنا وحرمانها من أن تتعاون مع الشعوب الحرة أو المتحررة ، أنه الذى أيد الجامعة العربية بشكلمها الحالي وناور — وما يزال — حتى تتحالف مع تركيا الفاشية ، ولئن كان الاستعمار البريطاني قاوم أعداء الديموقراطية في مصر مرة واحدة — أيام العلمين — فإننا نجده الآن يؤيدهم تأييداً كبيراً ولا يعارض أن يكونوا من البارزين في المفاوضات . هذا ما فعله ويفعله الاستعمار البريطاني . وأما الحركة الوطنية في مصر ، فهي تستهدف في الأساس اقتلاع تلك الحال التي أوجدتها في بلادنا ، تستهدف أن تقهر العدو الرئيسي للطبقات الشعبية وسعادتها وارتقاها ، وتزيل عن أكتافه المحطم الرئيسي بيننا وبين الشعوب الحرة والمكافئة الأخرى .

هل تستطيع المفاوضات الحالية — والوزارة القائمة هي وزارة صدقي باشا ووفد المفاوضات هو الوفد الذى عمل على إيجاد صدقي باشا — هل تستطيع أن تحقق تلك الأهداف الرئيسية للشعب المصرى في كفاحه الوطنى ؟ إننا نجب على هذا السؤال بالنفى ونحكم مقدماً على المفاوضات التي يجريها صدقي باشا بالفشل المحتوم .

لماذا ؟ لأن الوزارة الصديقية الحاضرة تمثل أشد العناصر رجعية في حياتنا السياسية ، ففيها حزب الاحرار الدستوريين — الذى اشتهر رئيسه السابق باليد الحديدية — وفيه أعضاء اشتركوا في الحكم في وزارات عادت الطبقات الشعبية أشد العداء (مثل وزارات علي ماهر وحسين سرى ومحمد محمود) فكان

لهؤلاء جميعاً لصيب وافر في السياسة الرجعية المختلفة التي أفادت كبار الملاك
لصف الإقطاعيين وأفادت كبار الرأسماليين المصريين وأفادت الرأسمال الأجنبي
ولسكنها لم تفد في شيء الفلاحين ولا العمال ولا صغار الموظفين والتجار والصناع
وأنا لا تؤمن بالمعجزات في الشؤون السياسية فلا يمكن أن نتصور لحظة واحدة
أن تلك السياسة الرجعية وغير الديمقراطية التي تمثل الوزارة الحاضرة والتي
استغلت الطبقات الكادحة واستبدتها في الماضي تستطيع اليوم أن تنقذها وتنصرها
بتحريرها من الاستعمار البريطاني .

وأما وفد المفاوضات ذاته فهو أيضاً لا يبشر بأية إمكانية صادقة في عمله
على تحرير وطننا من الاستعمار الأجنبي ، ففيه ثلاثة ممثلين للبنك الأهلي ،
(شريف صبري باشا ، حسين سرى باشا ، علي الشمسو باشا) ، وفيه ممثلان على
الأقل للرأسمال الأجنبي (صدقي باشا وحافظ عفيفي باشا) وفيه وزراء سابقون
من وزارة سرى باشا التي مدت امتياز البنك الأهلي إلى سنة ١٩٨٠ ، وفيه
أخيراً شخصيات بارزة دلت مواقفها على رجوعيتها وعدائها للديمقراطية .

أما بعد . فهل غريب إذن أن نقول أن المفاوضات الحالية فاشلة لا محالة ؟
إننا نقول ذلك لأن الحكم الحالي وأعواله وظروفه وأسبابه وعناصره ، هذا
جميعاً فاشل لا محالة في تحرير مصر - من الاستعمار الأجنبي - والبريطاني على
وجه خاص ، ولن يحرر وطننا منه إلا الطبقات الكادحة المصرية
- وفي طليعتها الطبقة العاملة - التي تنطبق مصالحها مع مصالح الوطن ولا تعارضها
- ولن تعارضها - في شيء . فالسبيل الوحيد إلى حل قضيتنا الوطنية حلاً
لا مساومة فيه ولا بمأطلة ولا تسويق ولا تشويه - هي أن تحكم الطبقات
الشعبية نفسها بنفسها وذلك بأن يكون حكمنا حكماً ديمقراطياً صحيحاً .

(صادق سعد)

(السنة الأولى - العدد السادس والعشرين - ٢٠ / ٣ / ١٩٤٦)

معاهدة ١٩٣٦

إذا تنادى بالفضائل

أكدت المذكرة البريطانية الأخيرة إلى الحكومة المصرية أن المبادئ الأساسية التي قامت عليها معاهدة ١٩٣٦ مبادئ سليمة أثبتت التجارب صحتها وأظهرت الحوادث نتائجها وقبلت الحكومة النقرات من بعدها الصديقة أن تتفاوض على أساس هذه المعاهدة وفي نفس الوقت قالت أنها ستتدخلان في المفاوضات حرتين . فهل يعني هذا الكلام شيئاً ؟ وهل تصلح معاهدة ١٩٣٦ أساساً لهذه المفاوضات بحيث تحقق رغبات شعبنا ؟ لقد أجبتنا على هذه الأسئلة مراراً في الفجر الجديد - وقلنا أن أية مفاوضات تجري على أساس الأوضاع القائمة ستنتهي إلى الفشل الذريع وأن إعلان الحكومة أنها تدخل المفاوضات حرة من كل قيد (هراء) يخفي وراءه أنها تدخل المفاوضات مقيدة بالحدود الصارمة التي نصت عليها معاهدة ١٩٣٦ وستواجه الحقيقة المرة التالية . أن معظم نصوص المعاهدة طبقت بما يفيد الاستعمار وحده بحيث اكتسب الاستعمار وحده حقوقاً قانونية لم تكن معترفين لها بها قبل ذلك - وها نحن نزيح النقاب عن بعض النصوص التي تفيد الاستعمار .

حسن التفاهم :

تقول مقدمة المعاهدة : بما أن الجانبان يرغبان في توطيد الصداقة وعلاقات حسن التفاهم بينهما والتعاون على القيام بالتزاماتهما الدولية لحفظ سلام العالم وبما أن هذه الأغراض تتحقق على الوجه الأكمل بعقد معاهدة صداقة وتحالف لمصلحتهما المشتركة على التعاون الفعال ... الخ ، ومعنى هذا أنه في ١٩٣٦ كانت أحسن طريقة لحفظ سلام العالم أن تعقد بريطانيا معاهدات صداقة ، للبلاد التي تحتلها . ولنا أن نقسم هل ينسجم هذا الوضع الآن مع وجود منظمة

الأمم المتحدة التي ينص ميثاقها على إلغاء جميع المعاهدات التي تعارض مبادئها ومنها المعاهدة المصرية الإنجليزية . لأن هذه المعاهدة تضع مصر في مرتبة الدولة المستعبدة بينما هي كعضو في منظمة الأمم المتحدة - دولة ذات سيادة حرة بل المفروض أنها متساوية مع غيرها تماماً - بل مع إنجلترا ذاتها ؟.

سخرية :

نصت المادة الأولى على أنه قد انتهى احتلال مصر عسكرياً بواسطة قوات صاحبة الجلالة والامبراطور ، ، ولا نظن أننا بحاجة إلى إطالة الشرح في أن هذا النص لم يطبق ، فالجيوش البريطانية لم تستمر فقط على ما كانت عليه قبل عقد المعاهدة ، إنما تضخم عددها - ثم هي اليوم تعلن عن وجودها - فتستعرض في شوارع العاصمة وتطلق للرصاص على المتظاهرين المسالمين الواقع أن هذا أقرب إلى السخرية منها إلى الجد . بيد أن هناك (طرفة) أخرى هي أن ملحق المادة الثانية يقول : أن الحكومة تأذن للقوات الجوية البريطانية في الطيران حيثما ترى ضرورة لذلك من أجل التدريب ويكون لقوات الطيران المصرية مثل هذه المعاملة في الأراضي البريطانية ، ولسنا نعلم - فيما وقع لنا من معرفة - أن سلاح الطيران المصري قد تدرب في أرض إنجلترا - أو سافر إلى أستراليا أو كندا مثلاً .

السودان :

وتنص المادة ١١ على أن الطرفين المتعاقدين متفقان على أن الغاية الأولى لإدارتهما في السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين ، . والواضح أن هذه المادة لاغية هي الأخرى لأن الاستعمار البريطاني انفرد باستغلال الشعب السوداني يؤيده شركاؤه من المصريين فانشأت الشركات الاستغلالية كشركة U. K. C. C. واستنزفت دماء الشعب السوداني وأبقىها الأحكام العرفية

المغروضة على السودانيين منذ ٥٠ عاماً تقريباً ١١ وما تزال الحالة العامة هناك تسوء يوماً بعد يوم .

تطبيق معكوس :

وأما ما تقوله المذكرة المصرية الملحقة بالمعاهدة من أن الحكومة المصرية تنوى إلغاء إدارة الأمن العام الأوربية فوراً ولكنها ستبقى لمدة خمس سنوات (تنتهى فى سنة ١٩٤٦) عنصراً أوروبياً معيناً فى بوليس المدن . . هذا الكلام قد طبق بالمعكوس ، فإدارة الأمن والقلم السياسى وقعا تحت توجيه الاستعمار — وأما الضباط الانجليز فى البوليس — مثل رسل باشا وجايلز وفيترياتريك ، فما يزالون يسرون دقة البوليس المصرى .

قيود :

وتنص المادة الخامسة على أنه ويتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بأن لا يتخذ فى علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفاً يتعارض مع المحالفة وأن لا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية ، ومعنى هذا عملياً إخضاع علاقاتنا السياسية الخارجية لمصلحة الاستعمار — أضف إلى هذا القيد قيداً آخر هو ما نصت عليه المذكرة المصرية من أنه وبالنظر لمعاهدة الصداقة والتحالف مستفضل الحكومة المصرية على العموم البريطانيين عندما تستخدم خبراء من الأجانب ، ... ثم قالت « وستختار الحكومة المصرية المدربين الأجانب (فى الجيش) ... من الرعايا البريطانيين وخدم ، وقالت كذلك « ولا يختلف طراز أسلحة القوات المصرية من برية وجوية ومعداتها عن الطراز الذى تستعمله القوات البريطانية ، .. ومعنى هذه القيود جميعاً إخضاع الجيش المصرى والإدارة للاستعمار إخضاعاً مباشراً .

هذه بعض النصوص التى تظهر لنا مدى صلاحية معاهدة ١٩٣٦ لأن تكون

أساساً لنوالنا الاستقلال والحرية .. وتظهر لنا أن الوزارة إذ تتخذها قاعدة للتفاوض إنما تلغى كل أمل في الظفر بشيء من الاستعمار في الإدارة والجيش وأكسبت الاستعمار حقوقاً قانونية لم تكن له — فهي قد ضيقت المجال أمامنا وحددت كفاحنا الوطني بهذه القيود الثقيلة التي يكون التحرر منها — لا بمجرد إعلان الوزارة أنها حرة من كل قيد — ولكن يكون بمحشد شعبنا ضد الاستعمار وبتنظيم كفاحه وربطه بكفاح الشعوب المناضلة الأخرى .

(أحمد سعيد)

(العدد الأول — العدد ٢٧ — ٢٧/٣/١٩٤٦)

سياسة ايجابية ازاء الكادحين

كونت الحكومة الصديقه الحاضرة لجنة لدراسه ومشكله الفقر ، والمرض والجهل حتى تستنير الحكومة باقتراحاتها ، وتحقق منها ما استطاعت إليه سبيلا ولم يسبب هذا التكوين الجديد القديم — والحق يقال — حماساً كبيراً عند الوطنيين المخاضين ، وإذا كان صدقي باشا ناجحاً بعض النجاح في دعايته الوطنية وفي تضليل السذج حول مسألة المفاوضات ووفدها ، إلا أن «مسألة الفقر والجهل والمرض ليست بمسألة جديدة ، في الأدب الاجتماعى المصرى المعاصر ولا بموضوع عجيب على صفحات جرائدنا وبالمثل ليست الوعود المعسولة — معسولة القشور ولكن مسمومة اللب — باختراع غريب لم يسبق حدوثه في خطب العرش الماضيه ، هذا أن أغلب الصحف والمجلات المصرية أصبحت تنظر الى هذه المسألة كأنها موضوع طريف يتلى القراء فتراهم يبتسمون ويضحكون إذ هم ينظرون إلى «ابن البلد ، يشكو مصائبه إلى رئيس الوزراء .

حقاً أن «مسألة الفقر والمرض والجهل قد درست فيما مضى في مؤلفات اختلافت في الحجم وفي الاقتراحات العملية التى تقدمها لإزالة هذه العواقب الثلاث التى تحول دوننا ودون طريق المجد ، كما يقال ، وإتنا ، إذا ما خطونا في مناقشة هذه الاقتراحات لن ننتهى في سرعة ولذلك يحذر بنا أن نسللك في هذا سبيلا جديدا ، وبدلاً أن نفرق في الإحصاءات والأرقام والتقارير العلية أن نتوجه إلى من ذا الذى يشكو ويتألم ولسأله . لم تشكو؟ وهل تستطيع أن تدلنا على سبب شكواك .

يحذر بنا أن نتوجه إلى الطبقات السكادحة والشعبية ونسألها عن سبب فقرها ومرضاها وجهلها ، وأن يكون هذا التوجه في سبيل مبدئى وإن سلمنا بضرورة الإحصاءات والأرقام والتقارير العلية لايجاد الخطه فيما بعد ذلك .

وإننا نعلم جيداً أن دولة رئيس الوزراء لن يوافقنا على ذلك ، لقد عبر فيا ماضي بقليل عن مبلغ ثقته بالدهماء والغوغاء ، ومع ذلك فإننا نثق بالشعب المصري ونحبه حبا خالصاً فتوقع منه الذكاء والنباهة في هذا الموضوع كما كنا نتوقع منه الوطنية الحققة والاستعداد للتضحية في سبيل الحرية ولم نخطئ التقدير ..

اسألوا الفلاح عن سبب فقره واسألوا العامل عن سبب فقره ، لن يتردد في الإجابة ، سيقول الفلاح أن سبب فقره هو ذلك المالك الكبير الذي يملك من زمام القرية ثلاثة أرباعها أو يزيد والذي يترك له غير قطعة أرض صغيرة ضئيلة تافهة لا تكفيه ولا تنفي قوت عائلته ، ذلك المالك الكبير الذي يضطر الفلاح أن يعمل في أرضه مقابل قروش قليلة أو مقابل قليل من الذرة والبرسيم ، والذي إليه — بطريقة أو بأخرى — عمدة القرية ومشايخها فيقطعون عليه كل سبيل إلى مقاومة الاستغلال المهلك ، ذلك المالك الكبير الذي ينسب إليه — بطريقة أو بأخرى — هذا النائب في البرلمان أو ذلك الشيخ في مجلس الشيوخ أو وزير من الوزراء السابقين أو اللاحقين ، فيؤثرون على المديرية أو موظفي البندر فتحاك حول الفلاحين شبكة منيعة قوية توجههم حسب ما أرادته المالك الكبير .

وسيقول العامل أن أجره ضئيل تافه ولا يكفي قوت عائلته . وأن صاحب المصنع يطيل ساعات العمل ويطرده إذا طالب بتحسينا لحالته ، وأن صاحب المصنع هذا عضو في الاتحاد المصري للصناعات ، ومن بين أعضائه نواب وشيوخ ووزراء سابقون ولاحقون ، ومن الأعضاء في مجلس إدارة الشركة التي تملك المصنع نواب وشيوخ ووزراء ، بل وكبار الموظفين في الإدارة الحكومية ، وسوف نسمع من العامل أن شبكة منيعة قوية تحاك حوله وحول زملائه فتخلق نقاباتهم وتحلبها وتشرد زعماءهم وتسجنهم .

وأفنا — إن استمرارنا في سؤال الشعب عن سبب جهله ومرضه — لن نحصل على إجابات تختلف عن هذه شيئاً كثيراً ، فهذه الدولة بأجمعها — وعلى رأسها الحكومة تلتقى مشروع نحو الأمية ، فهل بعد ذلك يجوز أن نبحث في سبب جهل الشعب المصرى ؟ وهذه الدولة — والحكومة رأس رءسها — ترصد الملايين العشرة لشراء محصول القطن ، فتتخذ حفة صغيرة من كبار الملاك وكبار التجار وكبار المصرفيين وكبار المالىين — من خطر . . . تقليل أرباحهم ، حين أنها تضن وتبخل بقروش قليلة ولا تتخذ آلاف الآلاف من أبناء وطننا من الموت والهلاك التام بسبب الحمى الراجعة والمalaria والبلهارسيا والانكلستوما الخ . أظهروا بعد ذلك ألكم كونتم لجائاً ولجائاً ولجائاً دلهرفة ، كيف يحارب الفقر الجديد القديم إلا وقد هز الشعب كنفه وتحسر على تلك الرواتب الضخمة التى يتقاضاها أعضاء هذه اللجان ، رواتب يدفعها الشعب المصرى من دمه وعرق جبينه وهلاك جسده فتذهب سدى دون فائدة على الإطلاق .

إن الفلاح لن يكون رغد العيش إلا إذا امتلك أرضاً كافية ، سبيل إلى ذلك إن لم تحدد الملكية الزراعية وكان نصيب الفلاحين الفقراء من الملكيات الواسعة الشاسعة الحصة ، ولن يعيش العامل عيشة لائقة بإنسانيته ومصريته إلا إذا كانت أجوره مرتفعة وساعات عمله محدودة معقولة .

وإن الفلاحين والعمال وصغار الموظفين وصغار التجار والصناع لن يكونوا أصحاب أقياء مثقفين إلا إذا كانت عيشتهم لائقة بهم وإلا إذا رصدت الدولة المبالغ الكبيرة الضخمة لبناء المدارس والمستشفيات والعيادات المجانية الكثيرة العديدة — ولن يكون ذلك كله إلا إذا كانت تحت تلك الروابط

للقوى الشديدة بين الدولة وكبار الملاك وكبار أصحاب المصانع ، أى إلا إذا كان الحكم فى مصر حكما شعبيا ديموقراطيا صحيحا نراقبه مراقبة مستمرة دائمة فعالة من المنظمات والهيئات والأحزاب الشعبية ، ولن يكون ذلك كله أيضاً إلا إذا تصدع وانهار ذلك السند القوى الصلب الذى ترتكز عليه المؤسسات والهيئات والمنظمات والشخصيات التى تعادى شعبنا وتستعبده ، ذلك السند القوى الصلب ما هو إلا الاستعمار البريطانى .

صادق سعد

(السنة الأولى - العدد الثامن والعشرين - ٣ / ٤ / ١٩٤٦)

دور الجماهير في الحركة الوطنية والمفاوضات الحالية

تكون وفد المفاوضات البريطاني، وعبرت الاوساط الرسمية عن ارتياحها لسير المفاوضات. ولكن المقصود من المفاوضات أن نتحرر من الاستعمار البريطاني، لا أن تعبر هذه الاوساط أو تلك عن ارتياحها وسرورها.

يجب ألا ننسى شيئاً رئيسياً وجوهرياً في علاقاتنا مع بريطانيا العظمى، وهو أن الاستعمار البريطاني عدو الشعب المصري، وأن الأعمال التي يقوم بها إزاء وطننا أعمال تضر الشره. وقد تكون هذه الحقيقة من البديهيات الأولية ولكننا نرى ضرورة تكرارها الآن، لأن الحوادث الجارية الخاصة بالمفاوضات تحاط بسياج من التطويل والتزمير العالي الشديد لدرجة أنه قد يخيل للوطني المخلص أنه لا تتناقض في الحالة الحاضرة، وأن صدق باشا قد ينجح في قهر الاستعمار بإعبعه الصغير، كما أن الاستعمار البريطاني راض عن هذا التقهقر كل الرضى!! وعليه فنحن أخرج ما نكون في الوقت الحالي إلى المنطق الوطني السليم البسيط الذي يرى أن الاستعمار البريطاني لم يقدم - طيلة احتلاله لبلادنا أي شيء إيجابي للشعب المصري، بل على تقيض ذلك، حاول أن يركز جهده كله في سبيل تحطيم كل ما لشعبنا ولوطننا من إمكانيات واسعة في الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة.

فالحركة الوطنية والاستعمار البريطاني قوتان متناقضتان تماماً، وتاريخ حركتنا الوطنية كلها يبرهن على أنها هدفت إلى مناضلته في جميع الميادين - الدولية والداخلية - وأنها إذا كانت قد حصلت في كل مرة على شيء من

الانتصار فقد حصلت عليه بكفاح عنيد لا هوادة فيه ولا راحة ، ضاربة عرض الحائط بوعود بريطانيا العسولة .. فانجلترا كانت قد حاربت الحركة الوطنية العراقية بحجة المحافظة على النظام في مصر وحماية مصالح المايين الأجانب ، ولكن أخذت الحركة العراقية وهبقت القوات البريطانية .. وقالت بريطانيا « العظمى » أنها لم تسيطر على مصر إلا في سبيل ترقية شعبها . ومع أننا « نتمتع » بحكم دستوري ديموقراطي فإن ذلك الحكم توصلنا إليه بجهد ثورة . ومع ذلك لا تزال انجلترا تقبض على حياتنا القومية بيد من فولاذ .. فلا يمكن لأي وطني مخلص إذن - مهما كانت معلوماته النظرية بسيطة ومهما كانت ثقافته قليلة - أن يثق لحظة واحدة بنيات انجلترا إزاء مصر ، لأن الاستعمار البريطاني ذاته لا يستطيع أن يستهدف خيراً وازدهارنا وإلا لم يكن استعماراً .

غير أن علاقتنا مع بريطانيا قد تغيرت في الواقع خلال الستين سنة التي استغلنا فيها الاحتلال الأجنبي .. وأهم هذا التغير أن الاستعمار البريطاني لم يعد يحكمنا حكماً مباشراً ولم يعد يفرض أحكامه علينا فرضاً استبدادياً لا استئناف فيه ولا مقاومة . فلنا الآن برلمان بمجلسيه نستطيع عن طريقه أن نفصح مقاصد الرجعية والاستعمار البريطاني ، بل نستطيع به - في بعض الأحيان القليلة - تحسين حالتنا الداخلية - إلى حد ما .. ولا شك أن حصول مصر على دستور ديموقراطي يعد انتصاراً على الاستعمار الأجنبي بشكل رئيسي لأنه كان العقبة الأساسية التي تقاوم هذا الاستعمار وتعارضه .

وإذا اعتبرنا حصولنا على هذا الدستور مثلاً من أمثلة البجاح المرقى لحركتنا الوطنية المجيدة فيجوز لنا أن نقسامل : هل كان تحقيق هذا الانتصار بأن زعمائنا تحدثوا إلى الحكومة البريطانية حديثاً لطيفاً وقيقاً ، وأن هذه الحكومة البريطانية استجابت لهذا الحديث استجابة سريعة ؟ كلا .. إن حصولنا على

الدستور لم يحدث إلا بعد أن تحركت الجماهير الشعبية في قومة وطنية واسعة قوية دامت منذ ١٩١٩ إلى ١٩٢٢ وكان زعماءها في طليعة هذه الحركة يضحون بأنفسهم وبذاتهم كما كانت تضحي تلك الجماهير الشعبية بنفسها وذاتها ، وقد وصلت الحركة الوطنية حداً من القوة والاتحاد أقنع الاستعمار البريطاني بأنه لن يستطيع أن يقاوم الشعب المصري رغم القوة العسكرية التي تحت قيادة الانجليز . . . وكان نتيجة اعتراف الاستعمار بعجزه إزاء الحركة الوطنية أن ألغيت الحماية وأعلن الدستور ، وحدث هذا بالضبط ودائماً في جميع مراحل الحركة الوطنية المصرية ، وفي كل غيرة وكبيرة من انتصاراتها المجيدة أو من هزائمها المشهورة .

الذي حدث أن العلاقة بين الحركة الوطنية وتقيضها الاستعمار البريطاني وصلت إلى حالة واضحة من الاتزان وقد سجل هذا في ميثاق أو دستور أو معاهدة تسجيلًا يطابق الواقع في كثير . فقد هزمت الحركة الوطنية العراقية أمام العسكرية الانجليزية وسجل هذا بالاحتلال العسكري ثم الحماية ، ثم نهضت ثانية فكان إلغاء الحماية وإعلان الدستور تسجيلًا وإثباتاً لتغيير الوضع بينها الاستعمار البريطاني . ثم كانت النهضة - الثالثة - التي اقترنت بتهديد الفاشية الإيطالية للمواصلات الامبراطورية فأصبحت المعاهدة معاهدة « الصداقة والتحالف » ! تعبر عن العلاقات الجديدة بيننا وبين الاستعمار تعبيراً لا بأس به .

أين الجماهير الشعبية وأين القيادة الوطنية من هذا كله ؟ لا يختلف الكفاح الوطني للاستقلال والديموقراطية عن الحرب العسكرية بين دولتين مختلفتين كثيراً - في الشكل - بل الواقع أن كثيراً ما يتحول الكفاح الوطني إلى حرب تحريرية مسلحة كالذي يحدث في أندونيسيا الآن . فالجنود هم الذين يلعبون الدور الرئيسي في الحرب ، أما القيادة فهي ترشد وتوجه بحسب قدرتها ومعلوماتها

العلية . وكذلك في الكفاح الوطنى ، تلعب الجماهير الشعبية الدور الرئيسى فيه
فهى التى تتظاهر وهى التى تضرب وهى التى تسكفح الاستعمار كفاحا مسلحا
خاصا ، وإذا وصل النضال إلى هذا الحد من النضوج . ونحن إذ نتحدث عن
القيادة ، فلا نعنى أركان الحرب ، ومجلسها دون غيره ، وإنما نقصد الشبكة
بأجمعها بما فيها من كبار الضباط وصغارهم وصف الضباط الذين يربطون بين
الجنود والقيادة العليا . تلك الشبكة التى تتلقى الأوامر لتنفيذها والتى تنقل تطورات
المعركة إلى تلك القيادة العليا . وإذا جاز أن نستمر فى التشبيه وطبقناه مرة
أخرى على الكفاح الوطنى فذستنتج أن القيادة الوطنية - التى تمثل الحركة ذاتها
فى إمضاء الموائيق وإبرامها - يجب أن تكون مرتبطة بالجماهير الشعبية أشد
الارتباط ، وأنه ينبغى أن يكون هذا الارتباط عن طريق سلسلة كاملة متلاحقة
الحلقات من المجاهدين الكبار والصغار الذين لا يمتازون عن باقى الجماهير
المسكخة إلا بوعى أكبر وأوسع ويقتظه الضج . وواضح كل الوضوح أن
فصل القيادة العليا عن الجنود بظلمهم والاستبداد بهم لا يمكن أن يودى إلى
كسب الحرب ، وكذلك وقوف القيادة الوطنية من الحركة الجماهيرية موقف
الظالم المستبد لا يمكن أن يعنى إلا أن نيات هذه القيادة غير نيات الجماهير ،
والأحرى أن القيادة ستفنى بالحركة إلى الفشل المحتوم .. وخلاصه القول :

(١) أن الاستعمار ، بريطانى عدو الحركة الوطنية المصرية لا صديقها .

(٢) إن المعاهدات القديمة أو الجديدة بين مصر وبريطانيا يجب أن يكون
تعبيراً لكفاحنا لا أن تكون سبباً للضغط علينا والاستبداد بنا .

(٣) إن القيادة الوطنية الصحيحة يجب تكون معصلة بالجماهير أشد الاتصال
وأن تعبر عن مطالب الطبقات الشعبية لا أن تفقدها وتشل منظماتها وهيئاتها .

ولذلك نقول أن المفاوضات الحالية ليست فى صالح الحركة الوطنية فى شىء ،

مهما علا التطبيل والتزمير حولها ومهما كان بروز الشخصيات المصرية أو
الانجليزية التي تشترك فيها .

ولذلك نقول أيضاً انه من الضروريات الأولى للحركة الوطنية أن تغير
الحكومة الحالية بحكومة شعبية تفتح أمام الطبقات المسكلة وسائل للكفاح
وإمكانياته حتى تستطيع مواجهة الاستعمار البريطاني وحق توازرها في سعيها
تلك الطبقات الكادحة متعددة ومرتبطة في اتحاد شعبي صحيح .

صادق محمد

(السنة الأولى - العدد التاسع والعشرون - ١٠ / ٤ / ١٩٤٦)

حل سبر المفاوضات

حضر الوفد البريطاني إلى القاهرة وكان الوطنيون المخلصون يتوقعون أن يفتح حضوره الفرصة للوزارة الصديقة الحاضرة كي تجلو لأسس التي تبني عليها المفاوضات ... لقد أعلن صدقي مراراً وتكراراً أنه يدخل المفاوضات حر من كل قيد ، غير أن هذه الحرية كانت غامضة .. تم أننا رأينا يدخ حراً من كل قيد بما في ذلك قيد الشعب المصري فزادت حيرتنا واشتد الريب في أذهاننا .. ولذلك قلنا أننا كنا نتوقع من الوزارة الحاضرة أن تبدد الشكوك بشيء من الإيضاح في مراميها وأغراضها من المفاوضات ولكن أملنا ذهب مع رياح الشتاء فالتصريحات التي فاه بها ممثلو الوزارة الحاضرة عبارة عن ألفاظ رفاة — لا أكثر ولا أقل — وألفاظ تتشعب بشيء من (المرونة) ... فهذا وزير الخارجية يؤكد — في مجلس النواب بمناسبة حضور الوفد البريطاني — أحقية مطالبنا على قاعدة التمسك بالكرامة القومية والحرية التامة ونبذ كل سيطرة خارجية ، وقد يعنى هذا التصريح الجلاء التام عن وادى النيل كما قد لا يعنى شيئاً لاسيما إذا وضعنا أنفسنا في عقلية رجال الحكم الجاضر الذين يعتبرون سيطرة أجنبية ، كل صداقة مع الاتحاد السوفيتي مثلاً في حين أنهم يعتبرون — في نفس الوقت — قبضة الاستعمار البريطاني علينا د صداقة وود خالصين .

وكذلك تفضل وزيرنا هذا (بتاريخ ١٩ / ٤ / ١٩٤٦) فبعد أن قال بفصل مسألة السودان عن المسألة المصرية في المفاوضات القادمة ، أجاب على سؤال أحد الصحفيين عما إذا كان المفاوض المصري سيطلب الجلاء التام فيما يختص بالسودان فقال : « المفاوض المصري سيضع نصب عينيه ماورد في ميثاق الأطلسي وسان فرانسيسكو ويطالب بتطبيق موادهما على مسألة وادى النيل » . فهذا التصريح أيضاً قد يعنى كثيراً كما أنه قد لا يعنى شيئاً ، إذ تحارب الحركة الوطنية في أندونيسيا واليونان باسم ميثاق الأطلسي وسان فرانسيسكو . وكان الإحدر

بوزير الخارجية المبجل أن يشير إلى كيفية تطبيقها إشارة واضحة ولكنه لم يفعل ... وقس على هذه القاعدة من الغموض والإبهام جميع التصريحات الرسمية التي تصدرها الهيئات الحاكمة في الوقت الحالي .

وليت الأمر عند حد الغموض والإبهام ، لقد كنا نعذر حينئذ وزرائنا بشكل أو بآخر ، ولكن الأيام الأخيرة رأت مناورات استعمارية ورجعية واضحة الملامح تتشكل على المسرح السياسي في مصر ، وتتشكل في وقت تفاوض الوزارة الصديقة للاستعمار البريطاني ، أي في وقت قد يكون مصدر الوطن لمدة طويلة وصدقي باشا قابض على هذا المصير ، ماذا حدث ؟

حدث أولاً أن شكل الوفد البريطاني وفيه ثلاثة رؤساء للقوات البريطانية المسلحة (الجوية والبرية والبحرية) وطلبت الصحافة الاستعمارية البريطانية والصحف المصرية المأجورة على أن مستر بيغن سيرأس هذا الوفد ، وقالت وكالة الأنباء العربية : « سنتناول الناحية الاقتصادية من المفاوضات مسائل أبدى المستر بيغن نفسه اهتماماً بالغاً بها ، ومن المرجح أنها ستتخذ أهمية خاصة حين يتولى المستر بيغن رئاسة الوفد البريطاني » . وعلينا بعد ذلك بقليل أن الصحفي المعروف « فرنون بارتله » كتب في جريدة « نيوز كرونيكل » يكذب قرب زهارة المستر بيغن يقول : أنه سيأتي إلى مصر عند انتهاء المفاوضات وللتوقيع على المعاهدة الجديدة . إذن ، فلم يكن هذا التطييل والتزمير حول زيارة بيغن ورأسته لوفد المفاوضات البريطاني إلا تضليلاً وتغريماً وقد رمى — في حقيقته — إلى أن يضرب عصفورين بحجر واحد ، رمى أولاً إلى إشعار الشعب المصري بأن المفاوضات ناجحة لا محالة — وناجحة على يد صدقي باشا — بما أن مستر بيغن بذاته يرأس الوفد البريطاني ، ورمى أيضاً إلى إبعاد المسائل الاقتصادية عن المناقشة في المفاوضات إلى ما بعد إمضاء المعاهدة الجديدة ،

وهذا يعني أن تجارتنا الخارجية مستظل مشلولة كما هي الآن، وتمويلنا سيظل مثلاً تعوزه البضائع الأجنبية . ومن جهة أخرى تعنى هذه المناورة الفاضحة أن المفاوضات لن تمس سيطرة الرأسمال الانجليزي على اقتصادنا وأن مركز البنك الاهلي مثلاً لن يتزعزع في بلادنا التعمسة وهل في هذا عجب ؟ فشريف صبرى باشا وحسين سرى باشا وعلى الشمسى باشا — وهم أعضاء في وفد المفاوضات المصري — أعضاء في مجلس إدارة البنك الاهلي .

وحدث ثانياً أن الحملة « اللاهزية » ، اشتدت وقويت في الأيام الأخيرة ، لدرجة أن إعلانات تحمل جملة « لا حزبية بعد اليوم » ، ظهرت في مدن مختلفة — منها الإسكندرية ودمهور مثلاً — ويقال أن المرشحين الكتليين لمجلس الشيوخ هم الذين أمروا بوضعها ، أما هدف هذه الحملة فله الواضح ومنه الخفى إذ يقول أصحابها أن مصر أحوج ما تكون الآن إلى اتحاد الرعماء ، ويكتب إحسان عبد القدوس في روزاليوسف يؤكد أن « المرة الوحيدة التي خافت فيها إنجلترا مصر كانت يوم اتحاد زعمائها » ، ولكن تحت هذا الغموض البين — والظاهر كأنه غرض وطني صميم — غرضاً آخر ، فالقول بأن اتحاد الرعماء هو كل شيء يخفى الحقيقة الواقعة وهي أن اتحاد الطبقات المسكافة هو كل شيء وأخفى ما يحشاه رجال الحكم الحاضر ورجاله أن تتحد تلك الطبقات المسكافة المصرية في وجه مستغلها ، .. وبالأحرى أن يقبلور التحالف الذي ربط مرة بين الطلبة والعمال ، وأن يمتد هذا التحالف إلى أن يحتضن العناصر والطبقات الخفية الأخرى وخاصة الفلاحين وصغار المنتجين ، فهذا التحالف العمي المتين هو الذي سيجبر الاستعمار البريطاني إلى الوراء وهو سيجبر الرجعيين المصريين إلى المصريين أيضاً إلى الوراء ، وسيلصقهم الحائط . ولذلك تشتد حملة اللاهزية وتغالط روز اليوسف الشعب المصري فتقول أن إنجلترا قد تعتذر في مجلس الأمن لأنها لا تجلو عن مصر بسبب عدم اتفاق زعماءها : تغالط روزاليوسف لأن

اتفاق زعمائها مسألة داخلية خاصة بنا لا يحق لبريطانيا والمعظمى، أن تشترطها بأى حال من الأحوال ، أما جلاؤها عن وطننا فهذا أمر يهم العالم بأسره لأن بقاء الاستعمار البريطانى فى بلادنا مصدر قلق واضطرابات وحروب فى الشرق الأوسط ومصدر مؤامرات استعمارية ضد الاتحاد السوفيتى . ولكن الرجعية المصرية — من أمثال روزاليوسف وحزب الكتلة الخ — تفهم الوطنية فهما خاصاً تحددده بشكل ضيق المصالح الشخصية الطبقية التى تمثلها وتعبر عنها ولذلك أصبح من الضرورى لها أن تحاول تضليل الشعب وتعمل جهدها حتى تقنعه بأن أمره فى أيدي زعمائه الرسميين ، لا فى يده هو .

وحدث ثانياً أن حكومتنا الحاضرة . . وأن الاستعمار البريطانى بهذا كل ما يمكن بذله من المسمى لتحطيم الحركة الوطنية السودانية وإثارة الشقاق بين الأحزاب المؤتلفة التى شغصت الوفد السودانى إلى مصر . فالانجليز يجمعون التوكيلات لتأييد المجلس الاستشارى للسودان وتذاع الأخبار والإشاعات عن تصدع كيان الوفد السودانى ، وتعترف الأوساط الرسمية (البلاغ ١١/٤/١٩٤٦) بأن المعروف أن هناك تفاهما بين الجانب المصرى والجانب البريطانى على عدم الاعتراف بالوفد السودانى . وتأيداً لهذا التفاهم البغيض بين الاستعمار البريطانى وحكامنا المصريين — تأيداً لهذا التفاهم الاستعمارى تقول روزاليوسف (مرة أخرى) « أن مطالبة السودان بحكومة مستقلة حرة معناها الانفصال التام عن مصر . واقترح عليهم (الوفد السودانى) أن يعدلوا مطالبهم إلى المطالبة بإدارة سودانية حرة ، ١١ أما غرض هذه الحملة على الوفد السودانى . فهو إبقاء السودان تحت سيطرة الاستعمار ولا بأس فى نظر الرجعية المصرية من تعديل الاستعمار البريطانى باستعمار مصرى . ومن جهة أخرى ، ترمى هذه الحملة إلى التقليل من قيمة الوفد السودانى الوطنية فى نظر المصريين . هذا لأن ذلك الوفد أعلن أنه لا يتنازل عن مطالبه الوطنية فى شيء ، فيضرب المثل بجانب وفد

المفاوضات المصرية المتهاون المساوم ، إن الوفد السودانى يطالب بالجلال .
أولا ثم يقبل المفاوضة ، غير أن الحكم المصرى الحاضر يقبل المفاوضة
منذ الآن ، والاحتلال العسكرى والاقتصادى والإدارى والسياسى
والثقافى قائم ، إن الوفد السودانى يمثل قوى الشعب السودانى الحية
فى حين أن وفد المفاوضات المصرى لم يأت لا تمثيلا للبرلمان ، ولا تعبيرا
لنتائج انتخابات عامة حرة ، ولا نيابة عن الحكومة الحاضرة بشكل
مباشر . وكذلك بات محتوماً على الوجهية المصرية — وأس ربحها
الحكومة الصديقة فى الوقت الحاضر — أن تحبط مساعى الوفد السودانى
وأن تذهب فى هذا السبيل إلى درجة التفاهم ، مع الاستعمار البريطانى
للاوقوف فى وجه الشعب السودانى الشقيق .



غير أن هذه المناورات الرجعية والمؤامرات الاستعمارية أغفلت
شيئاً واحداً وإن كان رئيسياً : أغفلت وعى شعبنا الحساس ، رغم
فقره وجهله ومرضه ، ولا يسع الوطنى المخلص إلا أن يثق بشعبه الذى
يكافح حتى يحبط تلك المناورات والمؤامرات ، وإن مواقف بعض مثقفينا
— مثل طه حسين ومحمد مندور — لتزيد ثقتنا بهذا الشعب وبافتصاراته
الأكيدة على أعدائنا . فهذا الدكتور طه يقول عن المفاوضات الحرة :

« إذا قيل له (المصرى) أن المفاوضات ستجرى بين شعبين فدين وستقوم
على أساس من الإنصاف والمساومة لم يستطع أن يرفع كتفيه ويهز رأسه ...

وعندما يأتينا من بينهم وفد يرفع صوت السودان ويكون حاضرا أثناء
المفاوضات التى ستنال بلادهم المحتلة يجب أن فنصت فى خشوع لأنه وفد

الحرية ، ونحن طلاب الحرية لا يمكن إلا أن يستمعوا إلى نشيدها المقدس .

وهذا شبابنا الجامعي يفضح الرجعية المصرية والحكومة الصديقة في حفلة
يوم السودان لا بل كل يوم يمر على الجامعة وهذه النقابات العمالية تتحرك
في سبيل الاتحاد السليم والوطنية الصحيحة ، الوطنية التي لا تظلم أبناء الوطن ..
وأن قواتنا الشعبية المنتصرة حتما على أعدائها ..

(صادق سعد

(السنة الأولى - العدد الحادي والثلاثون - ٢٤ / ٤ / ١٩٤٦)

وسموا الديمقراطية في بلادنا

هل تجولتم قليلا في مدينتكم او قريتكم يوم ٢٨ مارس ؟ إذا كنتم فعلتم ذلك فلا شك أنكم لاحظتم شيئا غاية في الأهمية ، وهو قلة اهتمام الأهالي العاديين - أفراد الشعب - بالنسبة إلى انتخابات مجلس الشيوخ التي كانت جارية في هذا اليوم ، حقا إن الصحف الحزبية - ولاسيما الوفدية منها - قد روت كثيرا من الحوادث ووصفت في (بلاثة) استقبال الشعب لهذا المرشح أو ذاك ، ولكن الذي طاف شوارع القاهرة أحس احساساً قويا بأن الانتخابات اعتبرت مسألة ثانوية جداً في حياة المواطنين العاديين ، لا شك أنه قد ظهر هنا أو هناك اهتمام أكبر من طرف الشعب ، ولكن ها هي ذى الأرقام تتكلم بلغتها القاطعة فمجموع الاصوات التي جمعها المرشحون جميعاً - الفائزون والساقطون على السواء - يزيد على ٦٧٥٠٠٠ صوتاً بقليل ، في حين أن عدد المصريين الذكور الذين تزيد أعمارهم عن ٢٥ سنة يقرب من ٤ ملايين وأن عدد الذين كان في إمكانهم أن يعطوا صوته في انتخابات مجلس الشيوخ الماضية هو مليونان (لأن مجلس الشيوخ يجدد بالنصف كل ٥ سنوات) : إذن فلم يشترك في الانتخابات إلا ما يقرب من ٢٤ ٪ من المواطنين الذين كان لهم هذا الحق ، هذا إذا سلمنا بصحة الأرقام التي تقدمت بها الإدارة ، في حين أننا نعلم علم اليقين أن الانتخابات جرت يحيطها جو من الإكراه الإداري فضلا عن الإكراه والضغط الاجتماعيين - اللذين لم تذكركما الصحف العادية - واللذين يمثلان في قبضة كبار الملاك على الفلاحين ، ولذلك كنا نميل كثيراً إلى استبعاد ١٨٨٠٠٠ صوت من مجموع الاصوات لأن الدستوريين أحرزوا هذا العدد من الاصوات - ولكننا لم نفعل حرصاً على الحياد التام .

إذن فلم ينتخب إلا ٢٤ ٪ من الذين لهم حق الانتخاب ، إن هذا شيء يأسف له كل وطني مخلص أشد الأسف لأن هذا الرقم الصغير يبين إلى أية

درجه تسير حياتنا السياسية في بلادنا محصورة في دائرة ضيقة تكاد تكون مقفلة على عامة الشعب ، تلك العامة التي من المفروض أن تحكم الدولة باسمها ، ولنتذكر - بالتقريب - النسب التي أذيعت عن الانتخابات في الاتحاد السوفيتي - ما يزيد عن ٩٥ ٪ - ويوغسلافيا وفرنسا بل وانجلترا ، ولنتذكر أن الانتخابات في يوغسلافيا مثلاً أجريت في غمار سرور الشعب الذي كان يرقص في شوارع المدن وميادين القرى احتفالاً بتكوين هيئته التمثيلية . لنتذكر هذا جميعاً حتى نعي جيداً خطورة تلك النسبة التافهة - ٧٤ ٪ - بل وخطورها على حياتنا الديمقراطية وعلى مستقبلها السياسي فإنها تدل على أن التيارات والأفكار السياسية - بل والاهتمام بالسياسة عموماً - لا تمس ثلثي الرجال البالغين على الأقل وهذا يعني بدوره أن أعداء الديمقراطية المصرية - من الأجانب والمصريين - يجدون المجال فيسبحاً أمامهم للقيام بمناوراتهم ومؤامراتهم ضد الشعب المصري ورقاهيته ومستقبله .

وإننا نعلم جيداً أن الرجعيين من جميع الأصناف والأنواع والألوان سوف يصبحون فرحاً وابتهاجاً لتلك النسبة المحزنة - ٣٤ ٪ - وسوف يجدون فيها برهاناً إضافياً على براهميتهم العرجاء التي يحاولون بها أن يثبتوا أن الشعب لا حق له في الحياة السياسية - ما دام غير مهتم بها - وأنه من الأفضل كثيراً الاعتراف بالحقائق وإصدار قانون انتخابات جديد لا يعطى حق الانتخاب إلا للمتعلقين من المصريين . إننا نعلم أن الرجعيين سيقولون ذلك ، وأكثر منه أيضاً ، ولكننا نعتقد أن قلة اهتمام الشعب بالحياة السياسية ليست راجعة إلى مميزات أصلية كامنة مثل الخطيئة الأصلية لا يستطيع التخلص منها ، بل على نقائص ذلك ، تدل الحقائق التاريخية على أن شعبنا يستطيع أن يستيقظ ويتحرك كما فعل في سنة ١٩١٩ مثلاً وأن ذات الحقائق التاريخية تثبت أيضاً مسؤولية الاستعمار

الأجنبي والرجعية المصرية في المحاولات الدائمة لإجباط روح للشعب لإبعاد
عن ميدان السياسة . ولكن لماذا نذهب إلى الحقائق التاريخية البعيدة ؟ يكفي
جداً أن تلقى نظرة سريعة إلى الظروف التي أحاطت هذه الانتخابات الأخيرة :

هذه الانتخابات كانت لتجديد نصف أعضاء مجلس الشيوخ . وتنص المادة
٧٤ من الدستور أن خمسي الشيوخ معينون ، أي أن الشعب لاسلطة له - بشكل
مباشر - على هذين الخمسين ، ثم تنص المادة ٧٨ على الشروط المختلفة التي يجب
ان تتوافر للمرشحين لمجلس الشيوخ ، وهذه الشروط كلها تضيق مجال الترشيح
أمام الأفراد المنتمين إلى الطبقات الكادحة والفقيرة ، وليس أدل على النقص
الموجود في هذا الصدد أن هذه المادة وضعت في مستوى واحد النواب الذين
قضوا مدتين في النيابة والملوك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسون
جنيهاً مصرية في العام ، أي أنها سوت بين أمسك الشعب بشخص من الأشخاص
وبين غني شخص آخر .

وزد على ذلك أن الدوائر الانتخابية لمجلس الشيوخ أكبر بكثير من دوائر
مجلس النواب ، ففي الأولى يجب أن يكون عدد أهاليها ١٨٠.٠٠٠ في حين أن
هذا العدد في الثانية ليس إلا ٢٠.٠٠٠ ولا يخفى أن توسيع الدوائر الانتخابية
أمام الإدارة أولاً وأما تغلب المرشحين ذوي المال والنفوذ على المرشحين
الآخرين ثانياً ، اذ ان مراقبة الشعب على أية عملية من العمليات العامة التي تزداد
سهولة كلما حضرت هذه العملية في مساحة أضيق وبين عدد أصغر من الأشخاص .

وعلاوة على ذلك ، فقد نص الدستور في المادة ٧٩ ان مدة العضوية في
مجلس الشيوخ عشر سنين ، ولا شك ان هذا يعني تخفيف مسؤولية الشيوخ امام
ناخبهم إذ لا سبيل امام هؤلاء - إذا تصرف شيخهم تصرفاً لا يرضيهم - إلا

أن ينتظروا عشر سنوات كاملات حتى يعاقبوا هذا الشيخ بعدم انتخابهم لياه مرة أخرى ، ولا شك أيضاً أن هذه الحالة تفسح المجال أمام المناورات السياسية في مجلس الشيوخ بشكل يضر الشعب ومصالحه ، وليس أدل هذا من أن عشرة من النواب ترشحوا - وفازوا ... - لعضوية مجلس الشيوخ حتى يضمنوا بهذا مركزاً يدوم مدة طويلة .

ولذلك كله كان طبيعياً ألا يظفر الشعب أكثراته لانتخابات مجلس الشيوخ ولـ كن هذا لا يعنى وجوب غلق ميدان السياسة دونه ، وإنما يعنى إزالة هذه العراقيل غير الديمقراطية جميعاً ؟ ولا يسعنا في هذا الصدد إلا أن نقتبس الفقرة التالية من برنامج لجنة العمال للتحرير القومي الذي ينص تحت عنوان : « الأمة مصدر السلطات » على الآتي :

١ - تعديل نظام الانتخاب وجعله ديمقراطياً بأن يصبح لكل ناخب الحق في أن ينتخب سواء ناحية السن أو الأهلية وإشراك المنظمات الشعبية بممثليها في كل عمليات الانتخاب .

٢ - توسيع سلطات مجلس النواب وتحويل اختصاصات مجلس الشيوخ إليه وجعل هذا المجلس الأخير هيئة نيابية استشارية .

* * *

ولكن المسألة ليست مجرد نصوص مواد الدستور أو حرفية القوانين التي القوانين التي تطبق ، وإنما المسألة بشكل رئيسي تنصب على علاقة الشعب بالحكم الحاضر وبالنظم الاجتماعي السائد . فهذا صدقي باشا يحكم مصر حكماً رجعياً وتجري الانتخابات في ظل هذا الحكم ، فلا عجب بعد ذلك أن تنفر عامة الشعب من هذه الانتخابات . بل قل أكثر من ذلك ، قل أن هذا الشعب فقير جائع جاهل يعترضه الاستعمار والرجعية اعتصاراً محكما ، فليس عجيباً بعد ذلك ألا تمتسه الحياة السياسية إلا قليلاً وبشكل متقطع .

ولكن هذا كله ، إن دل على شيء . فإنما يدل على ثقل المسؤولية الواقعة على
أكتافنا نحن الوطنيين المخلصين الذين يحبون الشعب ويريدون أن يدافعوا عن
مصالحه ، علينا أن نزيد من جهودنا ومن عملنا ومن إنتاجنا حتى نجعل الحياة
السياسية تتعمق أكثر فأكثر في عامة الشعب الكادح ، فيستيقظ ويتحرك ويبني
لنفسه ديموقراطية واسعة الأركان عميقة الأساس .

صادق سعد

(السنة الأولى — العدد ٣٢ — ٧ / ٥ / ١٩٤٦)

حول مقالات الدكتور مندور « إذن . . . فلنعمل لمصلحة الشعب »

لا يسع أى وطنى غلص إلا أن يلاحظ أن تطورات هامة قد حدثت على المسرح السياسى المصرى. وليس أدل على عمق هذه التطورات من سلسلة المقالات الوطنية القيمة التى تنشرها جريدة الوفد المصرى الغراء بقلم الدكتور محمد مندور يتركها صراحة اتجاها الاشتراكي. وكانت الفجر الجديد قد نشرت منذ مدة خطابا من الدكتور طه حسين بك إلى رئيس تحريرها يتبرأ فيه من الاشتراكية الفائرة، ويقول فيه أنه « يباشر إلى أقصى ما يستطيع ». وقد نظر بعض التقدمين إلى هذه التصريحات والتأكيدات بعين الشك، فكذب أحد قراء الفجر الجديد كلمة صغيرة بإمضاء « باحث » يحاول أن يفند فيها « إدعاءات » الوفديين الاشتراكية. وإننا نرى لزما علينا أن نلقى اليوم نظرة شاملة إلى التطور السياسى للوفد حتى نقدر تلك التأكيدات والتصريحات، تقديرأ صحيحأ، وذلك لأن الوفد قد قاد كفاحنا الوطنى الطويل من ١٩١٩ إلى ١٩٢٦؛ ونفوذ لا يزال قويا، خاصة فى الريف، فلا نستطيع بأى شكل من الأشكال أن نغمض العين عن هذا النفوذ، ونهمل القوة الشعبية الكبيرة التى يمثلها الوفد فى العراك السياسى المصرى الحاضر.

تكون الوفد المصرى سنة ١٩١٩ وتبلور فيه حينئذ المد الوطنى الثورى الذى اجتاحت بلادنا، وقد ضمت القيادة تحت لوائها الغالبية الكبرى من العناصر الثائرة والطبقات السكادحة من فلاحين وعمال، فوجهتها فى الصراع لأجل الدستور والاستقلال. ثم عرف الوفد سلسلة من الاتقاعات الداخلية خرجت بها أحزاب الطبقات المالكة الكبيرة من ملاك كبار نصف اقطاعيين ومن كبار الرأسماليين والمصرفيين المصريين، هذا فى حين أن الطبقات العاملة المصرية كانت تزداد قوة وعددا ووعيا مما أسرع بتوسيع الهيكل الطبقي للمجتمع

المصري ، وقد نجم عن ذلك كفاح الطبقة العاملة المصرية - منذ ١٩٣٩ - في سبيل استقلاليتها السياسية عن الأحزاب الرسمية المصرية . فشهدنا تخلص الحركة العمالية شيئاً فشيئاً من نفوذ الوفد عليها كخطوة أولى ضرورية في طريق إنشاء سياستها الخاصة .

وقد اتضح تطور الوفد السياسي في هذه الفترة وخاصة أثناء الحكومة الوفدية الأخيرة (١٩٤٢ - ١٩٤٤) . فمن جهة تابع الوفد سياسته الحرة التقليدية فيما يخص المشروعات الاجتماعية - التعليم المجاني ، نشر الوحدات الصحية الاعتراف بالانتخابات .. الخ - والمشروعات الاقتصادية مثل الضرائب التضاعدية ، ومن جهة أخرى شهد ما تصلب الوفد لفرض قيادته على الحركة العمالية مثل تنصيب فؤاد سراج الدين باشا رئيساً مدى الحياة لـ مختلف الروابط والجهات العمالية التي أسست في القاهرة والاسكندرية والأقاليم ، وأن هذا الاتجاه الأخير من جانب الوفد لم يرتبط دون شك بإدخال أمين عثمان باشا في الوزارة الوفدية وبتحويل الجزء الأكبر من الديون الأجنبية إلى قرض وطني وباستغلال الأحكام العرفية ضد حركات الطلاب والعمال ، والإفراج عن زعماء الفاشية المصرية من أمثال أحمد حسين ومحمد صبيح .. الخ . أى أن ذلك الاتجاه مرتبط بسياسة كاملة وجهتها الحكومة الوفدية في صالح الرأسماليين المصريين . فكان رد فعل الطبقة العمالية وكثير من العناصر المثقفة الخائفة أن ابتعد عن نفوذ الوفد أكثر .



إلا أن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد امتازت بنهضة وطنية لم يعرفها التاريخ المصري منذ ثورة ١٩١٩ ، نهضة وطنية تحركت فيها الطبقة العمالية والغالبية الكبرى من المثقفين - ممثلون في الطلاب - وفئات واسعة من الطبقات المتوسطة في المدن والأقاليم ، وجدير بالذكر في هذا الصدد أن هذه العناصر والفئات قد

اشتملت على ألوان سياسية واضحة ثلاثة - وإن كان التدرج بينهما موجوداً فعلاً - هي اليسارية والوفدية والاستقلالية ، (ان جاز لنا أن نستعمل هذا التعبير) . فقد كان هناك كثير من المثقفين والقادة العاملين الذين اهتموا بنظرية الكفاح السياسى العلمى ، وهؤلاء لعبوا دوراً فى الحركة الوطنية لأول مرة فى تاريخ مصر . كما أن الشباب الوفدى أظهر يقظة وطنية عميقة أدت به إلى الاشتراك الفعال فى المظاهرات والاضطرابات الوطنية . وعلاوة على هؤلاء وهؤلاء ، فقد كانت الغالبية الكبرى من المثقفين والعلم والعناصر المتوسطة لا تدين بمبدأ سياسى واضح ، وإنما تدرك أهداف الكفاح المباشرة وتلقى بنفسها فى المجمع الوطنية . وقد تبلور هذا بوضوح فى المنظمات الجديدة التى نشأت خلال الكفاح الوطنى ، وخاصة فى اللجنة التنفيذية للطلبة وفى اللجنة الوطنية للطلبة والعلم ، وهما لجنستان كانت العناصر اليسارية والوفدية فيها أقلية بالنسبة إلى الغالبية الكبرى من المستقلين . كما أن البدء بتأسيس الاتحاد العام للنقابات أظهر استعداد النقابات المستقلة للتعاون مع النقابات الوفدية وبعض القادة العاملين ذوى التفكير السياسى الناضج . وحينئذ انعكست اليقظة الشعبية الجديدة على فريق من الوفديين الذين تشكل منهم جناح يسارى للوفد . وظهر اتجاه اشتراكى ليس فى الدكتور مندور والدكتور طه وزملائهما فحسب ، وإنما فى الشباب الوفدى ذى الوطنية السليمة أيضاً . وليس أدل على هذا من موقف هذا الجناح من المنظمات الفاشية المصرية ومن قادتها . فهؤلاء الوفديين اليساريين قد أدركوا خطورتها وحاربوها - ولا يزالون - بالتعاون مع جميع الديمقراطيين الواعين .

وعليه ، فذلك السلسلة من المقالات للدكتور مندور - التى بدأنا بذكرها - إن هى إلا تبلور لذلك الانعكاس ، وتوضيح للخطوط السياسية العامة التى بدأت تظهر فى جناح الوفد اليسارى ، وهى تظهر محاولة قيمة من جانب هؤلاء فى أن يركزوا مواقف الوفد فى نظريه سياسية شعبية عامة ، وفى ألا يقتصر عليها

الكفاح ضد الاستعمار ، وإنما يمدوها إلى الحتمل الدستوري والاجتماعي أيضاً .
ومن أمثلة ذلك شعار جريدة الوفد المصري - استقلال وادي النيل وانديمقراطية
والعدالة الاجتماعية - والمبادئ الثلاثة التي فرق بها الدكتور مندور بين الوفد
وبين الأحزاب الأخرى ، وهي المبدأ الوطني والمبدأ الدستوري والمبدأ
الاشتراكي . ولاشك أن الجماهير الوفدية والمتمتعة حول الوفد سوف تعتبر تلك
النظرية عهداً يقطعه الوفد على نفسه .

وإن دل هذا التطور على شيء ، فإنما يدل على أن إمكانيات واسعة جديدة
تفتحت أمام الحركة الوطنية الشعبية في مصر . فإن اتجاه الوفد - لا اشتراكي
- حسب قول الدكتور مندور - لا يعني أن الطبقة العاملة والعناصر المخلصه
المتمتعة حولها سوف تفقد استقلاليتها الطبقيه من جديد . وإنما يعني أن توثيق
الروابط الكفاحيه بين الطبقة العامله المصريه والاشتقفيين التقدميين من جهة - نقول
أن توثيق الروابط الكفاحية بينهما أمر واجب في الوقت الحاضر . وقد تحقق
فعلاً ، كما ذكرنا ، في كثير من الميادين في الماضي القريب . فعلياً أن نوسع
مداه في سبيل رفاهية شعبنا وعزة وطننا .

صادق سعيد

(السنة الأولى - العدد ٣٨ - ١٢ / ٦ / ١٩٤٦ - ص ١٧٠٤)

حو اجتماع بلودان

د الأمن إلى مجلس بفضيتنا وقضية فلسطين ،

لا شك أن الذين تبعوا التصريحات العديدة التي أحيطت بها اجتماعات الجامعة العربية في بلودان — لم يدهشوا كثيراً عند إطلاعهم على قرارات الجامعة . فقد بينت تلك التصريحات بوضوح أن تيارات مختلفة تنجاذب دول الجامعة ، بل قل أن الجامعة تتأرجح بين السياسة العربية التقليدية البالية وبين السياسة العربية الصحيحة التي تراعى حقاً مصالح الشعوب الشرقية ؟ تتأرجح الجامعة بين التيار الذي يقول وبمصادقة بريطانيا وضرورة مفاوضاتها في هدوء . وبتهديدها ، بوطنية الشعوب العربية . وبين التيار الذي تلقى من احتكاكه بالاستعمار ما يكفيه درساً وعبرة ففهم أن الطريق الوحيد لإنجاح النضال العربية — قضايا الاستقلال الصحيح — هو أن تناضل الاستعمار فاضلاً واضعاً مباشراً وأن تعتمد على تأييد الشعوب المكافئة والحجة للحرية في العالم أجمع .

حقاً قد جاءت القرارات الرسمية تافهة وأشبه بأعمال جمعية خيرية — مثل طوابع بريد إعانة لفلسطين . الخ — لا تليق بكفاح الشعوب العربية السياسية الأبي ، ولكن الصحافة قد أعلنتنا بوجود قرارات أخرى سرية . والتصريحات حول هذه القرارات تدل على أن الجامعة لم تتم ببشكل كامل هذه المرة عن المسئوليات الجسيمة الملقاة على عاتقها وأنها اتخذت بعض الخطوات العملية فيها قليل من الإيجابية .

فعرضت — أخيراً — القضية المصرية على الجامعة العربية ، ونالت مطالبنا الوطنية الكبرى تأييداً رسمياً حاراً ، كما كان يترقبه جميع الوطنيين العرب المخلصين . فقد صرح مثلاً دولة سعد الله الجابري ورئيس الوفد السوري :

نحن جميعاً نعتقد أن قضية مصر بالنسبة للبلاد العربية لها من الأهمية ما لقضية فلسطين . وإننا جميعاً نؤيد مطالبها بجلاء الجيوش الأجنبية عنها واستقلال هذا البلد الراقى .

أما عن قضية فلسطين ، فإن الجامعة العربية قررت — بتخفيضات — سنعالجها فيما يأتي — عرضها على الجمعية العمومية للأمم المتحدة وعلى مجلس الأمن ، وقد صرح أمين الجامعة بأنه « تتخذ الآن الإجراءات اللازمة للدعاية ولإنقاذ الأراضي . وأن قضيتها (قضية فلسطين) ستقدم إلى مجلس الأمن ... إن للبلاد العربية أنصاراً عديدين في الجمعية العمومية لميثاق الأمم المتحدة ، كما أنهم يستطيعون أن يعتمدوا في مجلس الأمن على مصر وروسيا السوفيتية » .

ما هي أهمية هذه التصريحات ؟ أهميتها في اتجاه الجامعة العربية إلى عرض القضية الفلسطينية على هيئة دولية ، أى إلى إخراجها من الدائرة الضيقة — بين الشعب الفلسطيني ومستعمره الانجليز — إلى النطاق الدولى ، إلى حيث تستطيع أن تلتقى تأييد جميع الشعوب المحبة للحرية والسلام الحقيقى ، وفي طبيعتها الاتحاد السوفيتى .. وإن تحققت هذه الخطوة ، فإنها سوف تكون الخطوة الأولى على النطاق الفولاذى الذي يحاول الاستعمار البريطانى أن يعزبه حول الشعوب العربية حتى يعزلها عن حليفاتها الطبيعية التى تتمثل فى الهضات الشعبية التحريرية التى تحتاج العالم الآن ،

وأن هذه التصريحات تدل أيضاً على مدى تأييد الشعوب العربية لقضية مصر الوطنية ولسكناحها المجيد فى سبيل الاستقلال والاعتاق . علينا أن نسجل هذا التأييد الرسمى وأن نعرف تماماً أنه يمثل قوة شعبية جبارة تظاهرننا فى نضالنا ، فعلىنا أن نستفيد منها حتى نكون أشد صلابة فى مواجهتنا للاستعمار البريطانى ، وخاصة على نطاق دولى ، فى مجلس الأمن .

ولكن للميدالية وجه آخر ، كما يقول المثل ذلك بأن تلك الخطوات
"الحماية الإيجابية التي قررتها الجامعة العربية في بلودان قد أحيطت بتحفيزات مختلفة
وبمناورات ، مربية تدل على أن العقلية الرجعية لا تزال تسيطر على بعض الساسة
العرب الرسميين . ومن أهم هذه التحفيزات قرار الجامعة بمفاتحه الحكومة
البريطانية بشأن مفاوضاتها في مسألة فلسطين قبل عرضها على مجلس الأمن . وقد
تذرت الجامعة في هذا القرار بأن المادة ٣٢ من ميثاق الأمم المتحدة تنصح
بالسعي إلى الاتفاق قبل عرض أى خلاف على مجلس الأمن . أى أن هذا القرار
يغمض العين على لجان التحقيق السبعة عشر التي زارت فلسطين منذ ١٩١٩ ،
وعلى الوفود العربية الخالصة التي فاوضت الحكومة البريطانية في شأن قضية
البلد الشقيق . وهو يغمض العين بالمثل على أن العرب قد شرحوا قضية
فلسطين بما يسكن في شهاداتهم أمام لجنة التحقيق المشتركة الأخيرة ، إذن ، فقد
سعى العرب مراراً وتكراراً إلى أن يتفاهموا مع الحكومة البريطانية بشأن
القضية الفلسطينية . ومع ذلك استمرت هذه الحكومة في سياستها الإستعمارية
التقليدية وتمسكت بتأييدها للغزو الصهيوني وتشبثت بحرمان عرب فلسطين من
الحكم المستقل الديمقراطي الذي يطالبون به فقيم مفاوضات أخرى ، والقضية
الفلسطينية واضحة وضوح الشمس في النهار ، وموقف الحكومة البريطانية
لا يقل عنها وضوحاً ؟ أن هذا القرار ، طامة جديدة وتسويق إضافي في القضية
للعربية الوطنية ، وهل لا يمكن أن يفيد العرب ، إنما يفيد الاستعماريين الانجليز
والأمريكي كل الإفادة إذ يمكنهما من أن يستكملا تدابيرهما العسكرية وأن
يحكما المكائد الإستعمارية للبلاد العربية بأن يحولا فلسطين إلى مركز وثوب
ضد الشعوب العربية . زد على ذلك أن الجامعة العربية قد تدخلت في شئون
فلسطين الداخلية تدخلاً سافراً لا يحق لها فيه ، بأن أرادت أن تفرض على
عرب القطر الشقيق لجنة عربية تعين الجامعة أعضائها . والجامعة بتدخلها هذا
إنما تهدد الحركة الشعبية العربية في فلسطين بالتخليم والصدع . إذ أن الخلاف

بين جمال الحسيني ولجنته وبين الأحزاب العربية الأخرى وجهتها ليس خلافاً شكلياً وإنما هو خلاف جوهري — إن جمال الحسيني لا يريد عرض القضية الفلسطينية على أساس شعبي وديموقراطي ، وأن سياسته تسير على الأسس التقليدية البالية التي سارت عليها اللجان العربية العليا إلى الآن والتي أخفقت أخفاقاً مجلجلاً وفشلت فشلاً ذريعاً . ولذلك فإن الجامعة العربية إذ تفرض نفسها فرضاً على الحركة الوطنية في فلسطين تبدو وكأنها تحاول تحطيمها ، ولا يفيد من هذا أحد إلا الاستعمار وأذبابه .



وعلمنا أن نستخلص من اجتماع بلودان درساً نستفيد به في كفاحنا الوطني وفي تأييدنا لنضال العرب جميعاً . ذلك بأن أخطاء هذا الاجتماع وتفاصيل قراراته لم تكن صدفة عجيبة . فقد سبقتها أخطاء وتفاصيل أخرى لابد أن نربطها بها . أعلنت لجنة التحقيق المشتركة توصياتها منذ ٢١ أبريل وطلب بعض البلاد العربية اجتماعاً استثنائياً للجامعة العربية ومع ذلك أصاب هذا الاجتماع التأجيل تلو التأجيل إلى أن وقع منتصف يونيو أي بعد مرور شهر . وكذلك أثر موقف الحكومة المصرية من قضية فلسطين في برلماننا ومع ذلك أجلت المناقشة أسبوعاً . وبالمثل منعت الحكومة الصديقة المظاهرات احتجاجاً على قرار لجنة التحقيق ، وفض البوليس اجتماعاً وطنياً دعت إليه بعض الهيئات الديموقراطية الثقافية في القاهرة . وهذه قرارات الجامعة العربية تأتي — رغم الجزء الإيجابي فيها — تسويقاً جديداً في القضية الفلسطينية .

ومع ذلك يتقرر عرض هذه القضية على منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن . إذن . فلا يمكن أن نعزى هذه الخطوة الإيجابية إلا إلى الاضرابات والمظاهرات الشعبية التي وقعت في العراق وفلسطين وسوريا ولبنان ومصر ، إلى اليقظة التي أخذت تنتشر في الشعوب العربية والتي أجبرت بعض العناصر

الرجعية في الجامعة العربية أن تتقهقر وتتنازل قليلا عن « صداقتها » التقليدية لبريطانيا « الحليفة » وأن تعلن على الملأ سلامة التجربة التي قامت بها سوريا ولبنان بعرض قضيتهما على مجلس الأمن .

وأن الممثلين المصريين - من أمثال عزام وهيكل - يعتبرون رأس الرمح للمناورات الرجعية والسياسة العربية التقليدية الناشئة في الجامعة العربية . ويلقى هذا على الحركة الوطنية المصرية مسئولية خاصة ، مسئولية أجسم عما تتحمله الشعوب العربية الأخرى . حتى تنقلب سياسة الجامعة العربية إلى سياسته عملية سليمة في صالح العرب علينا ألا نكف لحظة واحدة عن تأييد كفاح فلسطين ، وأن نجند شعبنا أكثر فأكثر ضد الاستعمار البريطاني والمناورات التي يقوم بها لعزل قضايا العرب الوطنية عن النطاق الدولي . علينا أن نكافح وأن نجند قوانا الشعبية حتى تقوم مصر بمسئوليتها إزاء الشعوب العربية الشقيقة . لا أن تكون مركزاً للمناورات الاستعمارية ضدها ومحوراً للتسويق والمماطلة من جانب الرجعية العربية . علينا أن نختار ممثلينا في الجامعة حتى يتمشوا مع رغبات الشعوب العربية : إنهم يتحدثون عن « زعامة » مصر و « قيادة » مصر للشعوب العربية ، فلتكن مصر هي التي تعرض قضية فلسطين على مجلس الأمن ! وليكن ممثلوها في الجامعة عوامل تقدم وتحرر ، ولكن في كفاح سوريا ولبنان وفي الاتجاه الجديد في الجامعة العربية إلى عرض قضايا الشعوب العربية على مجلس الأمن ، وليكن في هذا جميعاً مثل لنا نحتذيه فلنعرض قضيةنا على مجلس الأمن .

صادق سعد

(السنة الثانية - العدد ٣٩ - ١٩ / ٦ / ١٩٤٦ ص ٢٢ / ٤)

حول تعطيل المفاوضات

يذكر القراء دون ريب أن الفجر الجديد قد هاجت فكرة المفاوضات الثنائية بيننا وبين المستعمر وأنها وجهت نقدها بعد ذلك إلى المفاوضات الجارية نددت الأشخاص الذين يكوفون وفد المفاوضات المصري ، وطريقة تكوين هذا الوفد ، وطريقة سير المفاوضات ، كما نددت أسلوب إجراءاتها ، وإعطائها المراكز الممتازة الاقتصادية للاستعمار البريطاني وقد تعطلت المفاوضات منذ حين ، فتعطل حل قضيتنا الكبرى بهذا القدر . وعلى ذلك تبرهن الأيام أكثر فأكثر صحة موقفنا القائل بقطع المفاوضات وعرض قضيتنا على مجلس الأمن .

لماذا تأجلت المفاوضات ؟ يعزو بعض الناس هذا التأجيل إلى تصلب موقف الإنجليز الذي جعلهم يقفلون الباب في وجوه مفاوضينا بعد أن فتحوه على مصراعيه ، ويعزو البعض الآخر ذلك التأجيل إلى اين حكومتنا الصديقة وحسن ظنها (بالخليفة) و (تفاؤلها الخاطيء) ولكن هذه التفسيرات لا يمكن أن ترضينا : فلا ينقلب الإنجليز من أصدقاء إلى أعداء بين ساعة وأخرى . وإنما كانت مناوراتهم ضد الوطنية ضد شعبنا ومصالحه ، الصفة البارزة الدائمة للاستعمار بين ساعة وأخرى ، وإنما كان حسن العلاقة ، بينها وبينه شيئاً لم ينقطع منذ ١٨٨٢ إلى اليوم . وكذلك لم تكن العلاقة بين الرجعية المصرية وبين الاستعمار لم تكن يوماً ما من التوتو والشدة بحيث تجبر الاستعمار البريطاني على القيام بما لا يرضاه . وبمعنى آخر ، لا نستطيع أن نجد الأسباب الجوهرية لقيام المفاوضات — أو لتعطيلها وتأجيلها — في الدائرة الضيقة التي تمثلها المفاوضات المصريون والإنجليز ، وإنما يجب أن نبحت عنها خارج هذه الدائرة ، في قوة الحركة الوطنية ، لأن اليقظة الوطنية المباركة التي انتشرت في صفوف الطبقات الشعبية منذ منتصف السنة الماضية ، والى بلغت ذروتها في إضرابات ومظاهرات فبراير ومارس الأخيرة ، — هذه اليقظة الوطنية هي التي

أجبرت الحكومة المصرية على أن تخطو خطوة تظهر كأنها الخطوة التي يطلبها الشعب ، أعنى أن تبدأ المفاوضات مع الاستعمار البريطاني . حقا أن بدء المفاوضات لم تكن استجابة لمطلب الشعب الوطنى ، بل كان تمهيداً وتغطية للمساومات بين الاستعمار والرجعية . ومع ذلك فهى تعبر عن تقهقر الاثنين أمام القوة الشعبية ، عن أحساسهما بهذه القوة .

والآن ، بعد أن دامت المفاوضات بعض الوقت ، وصفت المسائل الرئيسية الصغيرة بين الحكومتين المصريه والبريطانية ، بقى أن تحمل المسائل الرئيسية . وهذا يعنى فى نظر وفدى المفاوضات ضرورة المجاهرة بأن تعطى مصر مرا كز إستراتيجية لبريطانيا (العظمى) وبأن تسمح الحكومة المصرية للاستعمار البريطانى أن تستعمل أرض مصر قاعدة حربية للهجوم على الشعوب العربية الشقيقة . وهذا لا يمكن أن تفعله الحكومة المصرية الآن ، لا لأنها حازمة إزاء المستعمر بل لأنها لا تستطيع أن تواجه رأى العام الوطنى المتوثب الذى لا تزال جميع الدلائل تبين يقظته الشديدة . ولذلك كله لا تستطيع الرجعية أن تصل إلى اتفاق مع الاستعمار البريطانى .

ولكن الرجعية والاستعمار يستطيعان أن يؤجلا المفاوضات وأن يعطلا حل قضيتنا الوطنية . ذلك لأن المد الوطنى قد خف بعض الشيء . ثم أن الحركة الوطنية لم تصل بعد إلى القوة الكافية التى تستطيع أن تدفع الرجعية والاستعمار إلى الوراء بشكل مستمر . ولا ضير كبير على الاستعمار فى ذلك ، فإنه يعنى بالمحافظة على الحالة القائمة لمدة أطول أى بقاء القوات الإنجليزية مبعثرة فى طول وطننا وعرضه ، وهل يمتنى الاستعمار البريطانى أكثر من هذا ؟ ولكن الابقسامه المتفائلة لا تفارق شفتى دولة صدقى باشا . .

وقد كتب الدكتور مندور فى جريدة الوفد المصرى الغراء (يوم ١٦

الجارى (مقالة هعتوان (أشباح مقابل حقائق (يقول فيها) لماذا ينال الإنجليز ما يريدون ونحن ننظر؟ الطيران ، قناة السويس ، أنابيب البترول ، الشركات الضرائب . . . وبين فيها بوعسوح أن الاستعمار البريطانى لا يزال يصل إلى أغراضه الاستغلالية فى حين أن المفاوضات منقطعة والحكومة لا تحرك ساكناً فى قضيتنا . وأدى هذا التفكير بالدكتور مندور إلى توجيه الانتقاد المر إلى صدقي باشا وتفاؤله الخاطى . . ونحن نرى أن تصوير الحالة الراهنة بهذا الوضع يتغاضى عن ناحية مهمة علينا أن نبرزها باستمرار : فليس الاستعمار . البريطانى هو الوحيد الذى يستفيد من اتفاقية الطيران أو من قانون الشركات الجديدة : لأن هناك أيضاً شركة مصر للطيران التى لها مصلحة كبرى فى الاتفاقية . ولأن هناك الشركة المصرية الكبرى التى تحاول هى الأخرى أن تحافظ على أرباحها الطائلة : إذن فليس الإنجليز وحدهم الذين ينالون ما يريدون وإنما هناك حفنة صغيرة من الرجعيين المصريين — وعلى رأسهم الحكومة الحاضرة — تنال ما تريده أيضاً وفى نفس الوقت . وإن التغاضى عن المصالح المشتركة بين الاستعمار والرجعية المصرية يجعل المفكر المصرى لا يجد تفسيراً لوقف المفاوضات إلا فى الاعتبار الأخلاقية والسيكولوجية : (لين الحكومة وتفاؤل صدقي باشا إلى آخر هذه الاعتبار التى لا تسلم بها التحليلات الواعية التى يجب أن يقوم بها كل مفكر وطنى مخلص .

. . .

ذكرنا أن السبب فى تأجيل المفاوضات هو تخفيف الضغط الشعبى على الحكومة المصرية والاستعمار البريطانى . ونحن نعنى هنا الضغط الشعبى الذى يأخذ المطالب الوطنية مدفا له . فان كانت المظاهرات والاضرابات والاحتجاجات والبيانات الوطنية قد تلاشت تقريباً ، إلا أننا نشهد فى الوقت الحاضر تحركاً شعبياً ممثلاً فى إضرابات العمال والموظفين والمهنوسين ، وهذا كله

مصحوب باحتجاجات وبيانات ومطالب أيضاً. وتستهدف هذه الحركة الحاضرة في المقام الأول تحسين الأحوال المادية للطبقات الشعبية وتتجه في بعض الأحيان نحو المطالبة بتغيير الحكومة الحاضرة ، مثل ما حدث أثناء الانتخابات) . وقد أثر هذا في بعض المفكرين ، فبعد أن كانوا يوجهون كفاحهم كله ضد الاستعمار البريطاني ، وكافوا يتغاضون عن المطالبة بالحكم الديمقراطي — أصبحوا اليوم يهاجمون الرجعية المصرية بشكل رئيس ويضعون الكفاح الوطني في المرتبة الثانية ، أى أنهم يتذبذبون بين الكفاح الوطني والكفاح الديمقراطي . وهم في ذلك يعكسون تذبذب الحركة الوطنية نفسها ويسهرون في ذيلها . وفي هذا الخطر كل الخطر على مستقبل شعبنا ، إذ أنه يمكن الرجعية والاستعمار من توجيه الضربات المتتالية إلى جهة ثم إلى جهة أخرى . فالمد بالمطالب أفسح السبيل لقيام الحكومة الصديقة . وكذلك الاضرابات المهنية المختلفة تقهر الحكومة الحاضرة في بعض الأحيان ، ولكنها تتركها حرة في المماطلة والتسويف في قضيتنا الوطنية وفي قبول تعطيل المفاوضات ، ولذلك فن الأهمية بمكان أن يحافظ الوطنيون المخلصون على ثبات موقفهم حتى تصل الحركة الشعبية إلى اعتبار الهدفين وحدة لا تتجزأ . ولذلك لا يسعنا إلا أن نوافق الدكتور مندور اذ يكتب في جريدة الوفد المصري بتاريخ ١٨ الجاري يقول . لقد استحكمت الحلقات ولا بد من أن تنتحل حتى يتجه غضب الشعب في غير الوجهة التي يجب أن تتركز فيها ، فنحن لا نرى في غضب الشعب قوة عمياء عاشمة يجب لمسكات ثأرتها بإرثاءها قبل أن تفجر مثلما تسكت نائرة الحيوان للمفترس . ولا شك أن الدكتور يقصد بهذه الجملة أن غضب الشعب سوف يتجه ضد الرجعية في حين أنه يجب أن يتجه ضد الاستعمار فقط . ولعلنا نرى أن الشعب

محق كل الحق في هذا ، فان الرجعية المصرية مسئولة مسئولية الاستعمار تماماً
سواء في تأجيل الحل الصحيح لقضتنا الوطنية أو في إبقاء شعبنا في حالة
المتأخرة الحالية .

ولن ينجح كفاح شعبنا إلا إذا تخلص من الرجعية والاستعمار معا .

. صادق سعد

(السنة الثانية — العدد ٤٠ — ١٩٤٦/٦/٢٦ : — ص ٦/٥)

(٢)

في قضايا التحرر الاقتصادي والاجتماعي

في التموين

عندى أسباب مشكله التموين تتلخص في أربعة عناصر هي المضاربة بالأسعار والاحتكار وتأخر اقتصادنا الزراعي والصناعي، وبيرقراطية الآداة الحكومية أى انفصال هذه الآداة عن الجماهير الشعبية .

إن نظرة سريعة على أسعار البورصة - ولاسيما بورصة القراطيس المالية - لكافية لترينا أثر المضاربة في خلق حالة الغلاء الحاضر . فتللك الأسعار ليست مستقرة أو منتظمة التصاعد بل أن رقبها القياسي ينقلب منذ سنة ١٩٤٠ بين ٩٠ر٢ - الحد الأدنى و ٢١٠ر٣ الحد الأقصى (٥). أى أنها ترتفع مرة واحدة أو تنخفض مرة واحدة حسب الظروف الخارجية ولاسيما الظروف العسكرية للحرب الحاضرة . فمثلا كان سعر السهم لشركة البحيرة يساوي ١١٢٠ قرشاً في أكتوبر ١٩٤٠ قفز إلى ٢٠٩٠ قرشاً في أكتوبر ١٩٤١ ، إلى ٣٣٠٠ قرشاً في أكتوبر ٤٢ ، إلى ٣٤٥٠ في أكتوبر ٤٣ حتى وصل ٤٧٠٠ في الأسبوع الأول لمارس ٤٤ ثم سقط مرة واحدة إلى ١٩٢٤ قرشاً في الأسبوع الثالث ليونيه ٤٤ أى في أسبوع هجوم الحلفاء على نورمانديا . . وهذا التقلب في الأسعار يظهر لنا بجملاء تام أن الغلاء الفاحش الحاضر ليس سببه نقص السلع المعروضة في السوق بل سببه طمع المضاربين الذين يعتمدون على مدة الحرب ليتلاعبوا بأقوات الشعب . أما إذا اتضح أن الحرب قريبة الانتهاء فيسرع هؤلاء المضاربون إلى البيع خوفاً من أن المنافسة العالمية - التي ستوجد مرة أخرى بعد الحرب -

تجبرهم على البيع بخسارة كبيرة . ويكتب المعلق على شئون البورصة في المجلة المصرية للاقتصاد والمال (٥) .

ولا يعرف المعلق ماذا يستطيع قوله ، الإنتاجية ، الأرباح ، الاحتياطات ، القيمة الذاتية ، هذه كلها قد اختفت . إن الذعر من انتهاء الحرب - هذا المرض الففسانى - قد اختطف الجميع أمامه مثل رياح الشتاء ... ،

والذى يجعل أيضاً من المضاربة بالأسعار سبباً من الأسباب الرئيسية في أزمة التموين هو تسلط المضاربين الأجانب على البورصات المصرية ، فإننا لو عددنا أعضاء اللجان التى تشرف على البورصات المصرية الأربع ، لوجدنا أن ثلاثة من أعضاء هذه اللجان مصريون وأن الـ ٢٧ الباقين أجانب ...

وهذه النقطة الأخيرة - تسلط الأجانب على البورصات المصرية - تظهر لنا مرة أخرى إلى أية درجة ليست قضيتنا الوطنية قضية ضيقة محدودة بعلاقاتنا الرسمية مع الحليفة ، بل إنها قضية مرتبطة بحياتنا الاقتصادية - ومن ثم الاجتماعية والسياسية أشد الارتباط . ومن المعروف مثلاً أن انفراد الزراعة المصرية بإنتاج القطن نتيجة من نتائج السياسة الاستعمارية القديمة إزاء زراعتنا . أما الآن فهذا القطن يكلف ميزانيتنا مبالغ باهظة ويحد من زراعة المحاصيل الأخرى التى نحن فى أشد الاحتياج إليها ، ويستهلك جزءاً كبيراً من السماد الذى نفتقر إليها أراضينا الزراعية . بل ويحد من استقلال مفدوبينا فى المؤتمرات الدولية لأنه يربط تجارتنا الخارجية بانجلترا ربطاً أميناً مما قد نرغب فيه .

وإذا كانت المضاربة والاقتصاد الخاصر بالمستعمرات سببين من أسباب الحالة الحاضرة فى التموين فما لا شك فيه أن الاحتكار فى الزراعة السبب الهام

الثالث ، فهو ناتج من ذلك الحادث المعروف في مصر وهو أن ٥ في الألف من مجموع الملاك يملك ما يقرب من نصف الأراضي الزراعية المصرية ... وأما الاحتكار في الصناعة فلا يمكننا أن نستدل عليه بإحصاء سنة ١٩٣٧ الذي يبين أن ٩٩٥ ٪ من مجموع المؤسسات الصناعية تملك ١٨ ٪ من مجموع الرأسمال الصناعي في حين أن باقي المؤسسات الصناعية - وهي تمثل ٥ في الألف من تلك المؤسسات - تملك ٨٢ ٪ من ذلك الرأسمال ... والذي يوضح لنا تأثير الاحتكار على الغلاء الفاحش الحاضر فهو الإحصاء التالي المبين للأرقام القياسية لأسعار الجملة والقطاعي وتكاليف المعيشة (٥) .

المسنة	الجملة	القطاعي	تكاليف المعيشة
١٩٤٢	١٨٨	٢٠٢	٢٤٣
١٩٤٣	٢٢٨	٢٦٨	٣٠٥
١٩٤٤	٢٨٠	٢١٨	٣٠٩

والذي نفهمه من هذا الإحصاء هو أن هناك سبباً يحول بين تماشي هذه الأسعار الثلاثة تماشياً متوازياً . وأن هناك إرادة خارجية عن قوانين السوق والطبيعة ، إرادة تفرض أسعارها على جماهير المستهلكين ، وهي إرادة المحتكرين ... وواضح جداً أن هذا الاحتكار في المنتجات الزراعية والصناعية المصرية ليس وليد اليوم ولا الأمس بل أنه ثمرة تطور قد استغرق قرناً أو نصف ليصل إلى الحالة الحاضرة . وأن ظروف الحرب الحاضرة لم تخلق شيئاً جديداً بل إنها رفعت الستار الذي كانت المنافسة العالمية تخفي به احتكار إنتاجنا من جانب فئة صغيرة من الطبقات الحاكمة ...

وأخيراً فالذي نراه سبباً رابعاً مهماً في إيجاد هذه الحالة الحاضرة الخاصة

بالتكوين هو بيروقراطية الاداة العسكرية ، أى عدم اعتمادها على الجماهير الشعبية المستهلكة فى تنفيذ قرارات وزارة التكوين المختلفة - وقد بلغت مايزيد عن ٤٠٠ قرار إلى اليوم ١ - وفى مساندة السلطات على الضرب على المضاربين والمحتكرين بجوعى الشعب ، فالحكومة تعتمد على العمدة والمشايخ فى القرى لتوزيع السلع المختلفة ، وهؤلاء كلهم لا يمثلون الطبقات الشعبية تمثيلاً مرضياً فى شيء ، بل كثيراً ما تتعارض مصالحهم مع مصلحة الشعب معارضه مباشرة . أما فى المدن ولاسيما الكبرى منها - فاللجان الفنية ، التى تشكل لحل مشكلة التكوين تفشل كلها فى القيام بمهمتها ، لأن هذه اللجان تمثل المنتجين والإداريين فقط ولا تمثل المستهلكين تمثيلاً مباشراً ، مهما تكن هذه اللجان مشكلة على أسس دقيقة .



وعلاشك فيه أن الحلول الحاسمة الناجمة لمشكلة التكوين ان تأت من القرارات الفنية ، لتلك اللجان ، الفنية ، بل ستأتى بتوسيع الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى بلادنا ، ستأتى باستيلاء الدولة على إنتاج كبار المنتجين استيلاء كاملاً وبتخفيف هذا الاستيلاء على متوسطى المنتجين ثم بإعفاء صغارهم من الاستيلاء إعفاء كاملاً أيضاً حتى يجمعوا هؤلاء من الشركات الاحتكارية الكبرى ، تلك الشركات التى يقول عنها حافظ إبراهيم :

وما الشركات السود فى كل بلدة سوى شرك يلقى به من تصيدا

وستأتى حلول المشكلة من اشتراك الجماهير الشعبية المستهلكة فى لجان مراقبة التكوين وتوسيع الديمقراطية السياسية : بإلغاء الأحكام العرفية والرقابة خصوصاً ، حتى يتسنى لتلك الجماهير الشعبية المستهلكة أن تعبر عن مطالبها تعبيراً واضحاً صريحاً .
بدون توقيع

(السنة الأولى - العدد الأول - ١٦ / ٥ / ١٩٤٥)

البنوك في مصر والاقتصاد القومي

بدأ عهد مصر بالبنوك مع تصدير الرأسمال الاجنبي إلى بلادنا مصاحباً استئدانة الخديوى إسماعيل ، وكان بعض القروض يأتى عن طريق المصارف اللندنية والباريسية الكبرى ، وكان بعض آخر يأتى عن طريق بنوك بنوك تنشأ بنوك للاقراض ثم تختفى . . . وكان البعض الثالث يأتى عن طريق أسست في مصر ثم ترعرعت ، ومنها البنك الإنجليزي المصرى الذى أقرض الخديوى ثلاثة ملايين من الجنيهات والذى ضمّه بنك بركايز فيما بعد . ثم ما لبث أن انتظم ترحيل الرأسمال الاجنبي إلى مصر وذلك نتيجة سببين مهمين ، الأول : تطور الاقتصاد الاوروبى الرأسمالى الحر إلى اقتصاد احتكارى يتسلط عليه عدد صغير من المنشآت الصناعية . وأما السبب الثانى : فهو احتلال مصر . والحقيقة أن السببين مرتبطان ارتباطاً وثيقاً ، إذ أن الاحتلال قد جاء لحماية مصالح الرأسمال المصدر لضمان أن تبقى مصر سوقاً مفتوحة لرأسمال جديد . وإنا نرى - من إحصاء الشركات المساهمة في مصر - أن مجموع رأسمال البنوك العقارية كان ٤ مليون جنيه تقريباً سنة ١٨٠٢ فأصبح ٥٢ مليوناً سنة ١٩١١ ، وأن مجموع رأسمال بنوك الودائع كان مليونين تقريباً سنة ١٨٠٣ فارتفع إلى ما يزيد عن ٥ ملايين سنة ١٩١١ . وقد نظم تصدير الرأسمال الاحتكار المالى في أوروبا : فقد اشترك في رأسمال البنك الاهلى ، سير أرفست كاسل (من كبار المالىين بلندن) ودفع نصف رأس المال ، وأما النصف الآخر فكان لشركة سلفاجو وشركة إخوان سوارس بمصر . وكذلك البنك الإيطالى المسمى ، جاء تأسيسه نتيجة اتفاق مصرفين إيطاليين كبيرين هما ، الكريديتو إيتاليانو ، و البنك فانسوئالى دى كريديتو ، . وكان (الدويتش أوريذت بنك) قد جمع رأسماله بواسطة ثلاثة بنوك ألمانية كبرى هي (فانسوئال بنك فور دويتشلان) و (درزدنر بنك) و (شافن هاوزنجر بالسكس) . وما لبثت هذه البنوك الكبيرة ذات

الرأس مال الضخم والاحتياطي الذي لا يقل ضخامة عنه — لأنه مستمد من القوة المالية التي اشتركت في تأسيسه — ما لبثت هذه البنوك الكبيرة أن اجتاحت البنوك الصغيرة الموجودة في مصر ، أو فروع البنوك الأجنبية : فقد ضم إلى البنك الأهلي مثلاً فروع بنك غرب أفريقيا وبنك كوكس واللويدز ، ضم إلى بنك بركلينز الإنجليزي المصري كما ذكرنا ، واشترك البنك الأهلي في تأسيس البنك الزراعي ، فكان من شروط التأسيس أن يكون مدير البنك الأهلي مديراً للبنك

الزراعي أيضاً . . .

كان الرأس مال الأجنبي يتدفق إلى مصر تحت حماية الاحتلال ، وزراعة القطن تنتشر بسرعة فائقة ، والبضائع المصنوعة تأتي على البواخر التي تنقل القطن إلى إنجلترا . فيزداد نشاط البنوك ويتقدم عدد فروعها تقدماً هائلاً ، فيصبح ٥٨ فرعاً سنة ١٩٢٠ بعد أن كانت ست أفرع فقط سنة ١٨٨٠ ، أما الآن فللبنك الأهلي ٣٧ فرعاً ، ولبركلينز بنك ٢٨ فرعاً ، ولبنك ٢٩ مصر فرعاً . ولبنك مصر قصة تختلف عن تاريخ البنوك الأخرى ، إذ أنه قد جاء نتيجة للنشاط الاقتصادي الذي عرفته مصر إبان وبعد الحرب العالمية الأولى ، فكان تعبيراً لقوة الطبقة المتوسطة المصرية الصاعدة المملكتة نشاطاً ، وقد كان هذا البنك ينافس فعلاً البنوك الأخرى منافسة قوية في أول الأمر ، إلى أن قبلت تلك البنوك الوضع الجديد فهادته وأصبح فرداً من أسرتهما . . .

ولم تحتفظ البنوك بالصفة الاحتكارية التي كونت لإنشاءها لحسب ، بل أن هذه الصفة زادت مع مرور السنين وامتدت إلى نشاطها المتزايد الذي لم يترك فرعاً من فروع حياتنا الاقتصادية كلها إلا والساب فيه . ومن هذه الفروع ما كان طبيعياً أن يتعلق بأعمال البنوك مثل الاستيداع فودائع البنك الأهلي بلغت سنة ١٩٢٤ ما يقرب من ٣٠ مليوناً من الجنيهات بما فيها ودائع البنوك

الآخرن فيه (أى البنك الاهلى) ، كما بلغت الودائع فى بنك مصر ما يقرب من مليون جنيه فى نفس السنة . ولا يخفى أن هذه الأرقام تدل على الأموال الهائلة التى تشرف البنوك عليها وعلى توزيعها وتوظيفها ، فهى تستطيع أن تشجع حركة صناعية أو تجارية تشجيعاً فعالاً ، وتستطيع قتلها أيضاً إذا أرادت ذلك .

ومن الأعمال الخاضعة للبنوك التسليف العقارى .. فالبنوك العقارية تقوم بدور هام فى تسلط الرأسمال الأجنبى على الأراضى المصرية ، و (الكريدى فوانسيه المصرى) كان دائماً - مثلاً - بـ ٢٠ مليوناً من الجنيهات المصرية سنة ١٩١٢ وكان يضم هذه المبالغ ٧٨.٠٠٠ فداناً . أى ما يقرب من ٢٢٪ من مساحة الأرض المصرية التى يمكن رهنها .

أما ميزانية البنك لسنة ١٩٤٢ فهى لا تزال تسجل ديوناً عقارية تبلغ ١١ مليوناً من الجنيهات ، وثمة عمل آخر للبنوك فى مصر هو تقديم السلفيات على البضائع - وخاضع القطن وبذرتة ، والحقيقة أن تقديم السلفيات على البضائع ليس من الأعمال المتعلقة بالبنوك نظرياً ...

ومع ذلك فمن المعروف أن ٩٠٪ من القطن الوارد إلى الاسكندرية سنوياً يكون باسم البنوك ، وكذلك تسجل ميزانية بنك مصر لسنة ١٩١٢ أن كمية الغلال التى دخلت شونه بلغت مليونين ونصف مليون من القناطير . أى أن للبنوك تشرف إشرافاً يكاد يكون كاملاً على تجارة المحاصيل الزراعية المصرية الرئيسية ..

وأخيراً ، فلا ينحصر إشراف البنوك على الرأسمال السائل - الودائع - والأراضى وتجارة المحاصيل الزراعيه ، بل يتعداها ليلبغ الإشراف على الصناعات المصرية الضخمه : فبنك مصر يشرف على مجموعته الصناعية ورأسها يزيد على ثلاثة ملايين من الجنيهات . وبنك مصر نفسه يخصص

أموالاً متزايدة ما يقرب من ٢٥ ٪ من رأسمال - للاشتراك في الأعمال الصناعية والمالية . وبهذا الشكل تتضح سيطرة البنوك على الصناعة أيضاً !

وهذه النظرة الإجمالية على البنوك لن تكون كافية إذ لم نلاحظ تركيز الجزء الأكبر من سلطاتها في عدد قليل من المصارف ، فبنك مصر والبنك الأهلي يجمعان رأسمالاً يساوي ٤ ملايين من الجنيهات ، أى ٧٠ ٪ من مجموع رؤوس الأموال المصرفية التجارية . والكريدى ليونيه يستغل رأسمالاً يساوي ١٥ مليوناً ونصف مليون من الجنيهات - أى ٧٠ ٪ من مجموع رؤوس الأموال المصرفية العقارية في البلاد .

ثم يتضح تركيز تلك السلطة المالية الهائلة وضوحاً أكبر إذا لاحظنا اجتماع البنوك كلها في هيئة واحدة - هي الاتحاد المصرى للصناعات الذى من أعضائه نواب وشيوخ فى البرلمان - تشرف بهذا الشكل على سياسة الاقتصاد المصرى بأكمله . وكذلك يزداد ذلك الوضوح إذا أضفنا إلى الصفة الاحتكارية التى وصفناها من قبل ، الاتحادات الشخصية ، التى تربط المنشآت المالية المختلفة ربطاً يزيد من قوة احتكارها فى تداول المنتجات . وأعنى بالاتحاد الشخصى وجود شخصيات قليلة تدير مؤسسات صناعية وتجارية ومالية مختلفة فى آن واحد فتفرض عليها جميعاً خطة واحدة واتجاهاً واحداً . فهناك مثلاً حافظ عفيفى باشا - وهو عضو مجلس إدارة ٣٣ شركة ومنها بنك مصر ، وهناك أيضاً عبد المصود أحمد بك - وهو عضو مجلس إدارة ٢٤ شركة ، منها شركات بنك مصر والبنك الأهلى . وهكذا يرتبط بنك مصر بالبنك الأهلى ارتباطاً يمكننا أن نسميه شخصياً لأنه ينشط خلال الشخصيات الكبرى المتقاربة .

وأخيراً ، فلن تكون هذه النظرة على حالة البنوك في مصر كاملة

إن لم نلجأ إلى الإصرار الناتج من ذلك التركيز الاحتكاري في البنوك وإن لم
نختتم نظرتنا الإجمالية هذه ، بأن التركيز القوي الذي يبناه يوسع أمام الدولة
فرصة فرض إشرافها - إشراف الشعب المصري - على تلك المجموعه الصغيرة
من الاحتكارات المالية ، ومن ثمة التجارية والصناعية الكبرى . -

أحمد سعيد

(السنة الاولى - العدد الثالث - ١٦ / ٦ / ١٩٤٥)

**ملاحظات على تحديد الملكية الزراعية
بمناسبة عرض مشروع خطاب بك على مجلس الشيوخ**

ليس من السهل أن يحدد الباحث موقف الطبقات الاجتماعية المصرية من مسألة تحديد الملكية وذلك لتضارب المصالح طبقية - إزاء تلك المسألة - وهذا التضارب لا يشمل فقط التضارب بين طبقة وطبقة أخرى ، بل يشمل أيضاً التضارب بين المصالح المباشرة والبعيدة لكل طبقة ، وتشمل بدرجة أكبر تأثير الموقف السياسى الحالى على هذا وذاك ، ونحن حين نتحدث عن الموقف السياسى فلا نفى أن للاستعمار اليد الطولى فيه .

لذلك نود أن نحلل مسألة تحديد الملكية الزراعية تحليلًا نظريًا قبل أن نتعرض لمشروع محمد خطاب بك وإلى رد الفعل الذى أحدثه . تبادر فكرة تحديد الملكية الزراعية إلى ذهن المصلح الاجتماعى من أول نظرة يلقيها على إحصاءات توزيع الملكية فى مصر ، لأنه يرى مباشرة التفاوت الواضح فى هذا التوزيع ، التفاوت الناتج من أن ١٢.٠٠٠ مالكا - ٥ فى الألف من الملاك - يملك ما يقرب من نصف الأراضى الزراعية المصرية ، فى حين أن ما يقرب من ٢ مليون ونصف من المليون من الملاك - الباقين - يملك النصف الآخر .

من هنا جاءت فكرة وجوب تحديد الملكية الزراعية وتوزيع ما يزيد عن الحد المقرر إلى الفلاحين الفقراء ، ولا سيما أن معظم هؤلاء الملاك الكبار لم يحصلوا على أراضيهم بعملهم وجهدهم ، بل أتت عن طريق الوراثة وهى فى أصلها هبات وزعها محمد على باشا ، ونخلفاؤه ، أو أنها وصلتهم عن طريق إقرار الحالة الاقطاعية التى كانت تسود مصر فى أوائل القرن الماضى ، والفلاحون - الذين يرون باستمرار أن هذا التفاوت فى توزيع الملكية الزراعية بهذا الشكل البسيط - أعنى تحديد حد أقصى للملكية ونزع الباقى لتوزيعه على الفلاحين الفقراء :

أما الطبقة البورجوازية — طبقة التجار وأصحاب المصانع — فهي ترى في ذلك التفاوت في الملكية ضرراً مزدوجاً لمصالحها المباشرة ، لأن تركيز الأرض الزراعية تركزاً احتكارياً يسبب غلاءها وارتفاع الإيجار ، ومن ثمة يسبب غلاء المنتجات الزراعية ، ونتيجة هذا الغلاء أن الرأسماليين يضطرون أن يدفعوا أجوراً أعلى لعاملهم ، وبما لاشك فيه أن هذا ليس في صالحهم .. ومن جهة أخرى ، فتفاوت توزيع الملكية يسبب فقر الفلاحين ، أى عجز غالبية الأمة عن استهلاك البضائع المصنوعة ولذلك يفهم الرأسماليون أن التفاوت يضيق السوق المصرية بشكل ملحوظ ، ولذلك تؤيد البورجوازية فكرة تحديد الملكية الزراعية ، ولكنها تؤيدها تأييداً متردداً متذبذباً ، لأن التركيز الاحتكارى في الإنتاج موجود أيضاً في الصناعة والتجارة ، وإن لم يكن بالشكل الواضح الذى وجد في الزراعة — ولأن العمال الصناعيين في حالة من الفقر تشبه حالة زملائهم الفلاحين . فأى مساس بالملكية الزراعية الكبرى قد يوحى للرأى العام ضرورة المساس بالملكية الصناعية والتجارية والمصرفية الكبرى ، وهذا ما تعارضه البورجوازية أشد المعارضه وتخافه أشد الخوف .

وأما الاستعمار فمن الطبيعى أنه يعارض تحديد الملكية الزراعية معارضه أساسيه ، ولطالما عضد كبار الملاك ونفوذهم الاجتماعى والسياسى في سبيل إبقاء قبضته الاقتصادية والسياسية على البلاد . وذلك بإبقاء مصر دولة زراعية متأخرة تنتج القطن لمصانع لانكشاير وغيرها وبإبقاء حياتنا البرلمانية في أطوارها الطفلة باستمرار .. ويمكننا على ضوء هذا التحليل السريع أن نعوض لمشروع محمد خطاب بك الذى لا يمثل أكثر من خطوة متواضعة في سبيل تحديد الملكية الزراعية إذ أنه لا يهدف إلا أن يمنع في المستقبل المالكين الذين في حيازتهم أكثر من خمسون فداناً من أن يشتروا

أرضاً جديدة ... يصرح خطاب بك أن هذا المشروع سينتف من التفاوت في توزيع المالكه في المستقبل لأن التشتت الناتج من توزيع المالكه على الورثه لن يجد — إذا سن القانون — التأثير المعارض المثل الآن في إمكانه ابتعا الأراضى الجديدة . كما أن خطاب بك يشرح وجهه نظره بقوله : إن القانون سيعول كثيراً من رؤوس الأموال من الزراعه إلى الصناعه ، وهذا في مصلحه الامه بأجمعها دون تفرقه . إذن ، فالمشروع المعارض الآن على مجلس الشيوخ — لن يغير شيئاً جوهرياً عظيماً من الوضعيه الحاليه لتوزيع المالكه في مصر ، مع أن بلادنا أحوج ما تكون إلى هذا التغيير في سبيل رفع مستوى الفلاحين الفقراء من جهة وفي سبيل إلغاء نفوذ كبار الملاك الإقطاعيين — وبالدرجه الأولى نفوذهم السياسى — من جهة أخرى ، ويمكن هذا المشروع — رغم عدم جديته — يمثل ، كما قلنا خطوة إلى الأمام ، لأنه يبرهن للطبقات الشعبيه المصريه أن الوضع الاحتكارى الحالى ليس وضعاً منزلاً من السماء فلا يمكن — ولا يجب — تغييره بأى حال من الأحوال ، بل على تقيض من ذلك فإن في استطاعه ممثلى الشعب أن يحدوا من حقوق المالكه المقدسه تحديدأ يثق واحتياجات الشعب نفسه ، ولعل مشروعا آخر يقدم في المستقبل ، يربى إلى تحقيق التفاوت الحاضر في المالكه الزراعيه تخطيطاً حاسماً ..

• • •

ولقد لقي مشروع محمد خطاب بك معارضه عنيفه في مجلس الشيوخ . والأرجح أن يرفضه المجلس رفضاً نهائياً ، ويمكننا تقسيم هذه المعارضه قسمين قسم يعبر عن مصلحته المباشرة وهو مثل كبار الملاك وقسم آخر يرفض المشروع في سبيل تحقيق أغراض حزبيه ضيقه — لأن صاحب المشروع ليس منتسباً إلى لونه السياسى من جهة ، ولأنه يعارض في سبيل المعارضه من جهة أخرى —

ولان مصالحه الطبقيه ليست مفعولة عن مصالح كبار الملاك فضلاً واضحاً من
جبهه ثالثه ، ولو أن القسم الثاني أيد مشروع خطاب بك إذن ل زاد التفاف الشعب
حوله ، ول زاد تأييده له ... وهنا يظهر العنصر السياسى الذى ذكرنا وجوده
فى أول حديثنا . فتقاضى غالبية الشيوخ عن مصالح الامة الحقيقة العميقة وهذا
يدل مرة أخرى على حاجتنا الشديدة العميقة إلى إيجاد ديمقراطية سياسية سليمة
فى بلادنا ، ديمقراطية ورقية فقط ، بل ديمقراطية تمثل حاجات الشعب
ويلعب فيها الوعى الشعبى نفسه دوراً أساسياً ، وليس دوراً ثانوياً كما هو الحال
فى الوقت الحاضر .

(أحمد سعيد)

(السنة الأولى - العدد الخامس - ١٦ / ٧ / ١٩٤٥)

الإصلاح الزراعى

بقلم مريت غالى

كاتب يعبر تعبيراً صادقاً عن قلق بعض المثقفين من الطبقة المتوسطة بيننا إزاء المآزق الظاهر الذى وصلنا إليه فى شئوننا العامة . فقد أصدرت هذا الكتيب « جماعة النهضة القومية » وصدرته ببيان قالت فيه : « إننا لم نحظ بعد بفكرة واضحة عن كثير من أهدافنا الداخلية التى تتصل بالنهوض الاقتصادى والتقدم الاجتماعى ، وكثيراً ما شغلنا بأزمات مصطنعة ومجادلات عقيمة فى هذا الموضوع . ويختتم المؤلف بحشه بأنه « لم يحاول أن يقدم صورة منسقة للأفكار والآراء التى تجول بخاطر كل محب لبلده وأن يصوغها فى قالب برنامج عملى قابل للتنفيذ فى الحال . » وقد وضع أثناء البحث حذر المؤلف من التدخل فى أمور سياسية لمح إليها مراراً بنقده ، لأفكار الأيسر وعقليات الماضى ، السائدة فى أعمال الحكومة ، وزاد هذا الحذر وضوحاً تصريح الجماعة فى بيانها بأنها « لا تتحيز لى مذهب اجتماعى لذاته أو نظرية اقتصادية من تلك النظريات التى نتقاسم العالم اليوم ، فكانت بوقاً لياس جمهرة المثقفين - المنتمين إلى الطبقة المتوسطة - بعد فشل السياسة التى عرفتتها مصر أثناء ربع القرن المنصرم . ولذلك كله تخرج أهمية هذا البحث من دائرة الإصلاح الاقتصادى إلى دائرة أوسع وأشمل ، دائرة التعبير عن تحرك طبقاتنا الاجتماعية وازدياد يقظتها فى الوقت الحاضر .

* * *

يحتوى البحث على إيضاح طيب لكثير من الأفكار والآراء الإصلاحية المتقدمة التى تجد استجابة واسعة فى مصر الآن . فالمثقفون الأحرار - والحالة هذه - علمهم أن يؤيدوا هذه الإصلاحات لتطوير هذه الآراء إلى مستوى أعلى وأكمل ، وقد أوضح المؤلف أن سوء توزيع الملكية الزراعية يوداد مع مرور

الأيام بسبب تناؤل الملكيات الصغيرة وثبات الملكيات الكبيرة وكثرة المزارعين وقلة الأرض ، وأن هذه العوامل قد تعاونت على استيلاء المالك الكبير على أكثرية الأرباح في حين أن المستأجر والعامل الزراعى والفلاح الصغير يتخبطون في الحرمان فيهبطون إلى مستوى ، لا يستقيم معه نظام اقتصادى أو اجتماعى ، ثم أشار إلى انتشار الوعى واليقظة الاجتماعية في مصر أثناء الحرب فاستفج من هذا كله ضرورة الإصلاح على أساس النظر إلى الأرض كوسيلة النهوض بصغار المزارعين وليس فقط كأداة إنتاج تعود بالأرباح على المالك ،

ثم يستعرض المؤلف الأسس الأربعة الضرورية للإصلاح الزراعى . ألا وهى نشر الملكية للصغيرة والمحافظة عليها وتقييد الملكية الكبيرة وإصلاح الإيجار والعمل . وعنده أن نشر الملكية الصغيرة يجب أن يأتى فى المقام الأول بتوزيع الأراضى الحكومية على صغار الفلاحين وكذلك بمراقبة للشركات العقارية حتى تبقى شركات استصلاح الأراضى وتمنع من استغلال الأرض ، ثم بإلغاء الوقف الأهلى ، وهذا كله سيمكن الحكومة من توزيع ما يزيد عن مليون فدان على ثلاثمائة ألف أسرة فلاحيّة صغيرة لتكوين طبقة ثابتة من صغار الملاك (ويظهر المؤلف باستمرار أنه يريد تكوين طبقة ثابتة ، من صغار الملاك وقد احتوى هذا الباب على اقتراح بتأسيس مستعمرات تعاونية لتجميع الملاك الصغار . ويؤيد البحث تأييداً قوياً مبدأ مشروع خطاب بك فى تحديد الملكية الزراعية عن طريق منع الملاك الذين تزيد ملكيتهم حد معين) وقد رفع المؤلف هذا الحد إلى ١٠٠ فدان) - من شراء أراضى جديدة ، ولم يفس المؤلف أن الضرائب التصاعدية على الأرض طريقة من طرق التقييد للملكية الكبيرة ، فشرح ضرورتها شرحاً لا بأس به .

وفي الباب الرابع أخذ المؤلف يشرح ضرورة تنظيم الإيجار الزراعى

وحماية العمال الزراعيين وهذا يوضع حد أعلى للمساحة المؤجرة للشخص الواحد ثم يرفع مدة الإيجار إلى ثلاثة سنوات على الأقل وبتحديد حد أعلى لفته الإيجار أما حماية العمال الزراعيين فيكون طبعاً بتحديد حد أدنى للأجر الزراعى على شرط أن يختلف هذا الحد الأدنى مع اختلاف المناطق خصوبة وغنى .

° ° °

وقد سبق أن قلنا فى مقال — بصدد مشروع خطاب بك — إن الطبقة الوسطى تظهر كثيراً من التردد فى مسألة تحديد الملكية الزراعية ، وقد جاء الكتيب الذى نحن بصددته مثالا جديداً لقولنا هذا . وقد تعرضنا فيما انصرم من المقال للاقتراحات المتقدمة التى احنواها وأعطيناها حقها من الثناء ، والآن تعرض لواحى النقص فى التفاعيل فنلاحظ افتقارا كبيراً فى نظرة الكاتب العامة إلى المشكلة المعروضة وهى تحتاج إلى جرأة واتساع فى الافق من الوجهتين النظرية والعملية وهنا تظهر مرة أخرى ضرورة قيام المتقنين الأحرار — الذين يفكرون تفكيراً شعبياً أولاً وأخيراً — بمثل هذه الأبحاث لتأتى كاملة لا نقص فيها . .

فن النقائص الجزئية أن المؤلف يقترح توزيع مليون فدان على ثلاثمائة ألف أسرة . وهذا فى بحر ٢٥ سنة — فى حين أن الملاك الصغار جداً الذين تقل ملكيتهم عن الفدان الواحد يبلغون ١٠٠٠٠٠ / ١٠٠٠ مالك تقريباً ، هذا عدا العمال الزراعيين الذين لا أرض لهم على الإطلاق ، وتكون نتيجة اقتراح مريت ظالى أن نسبة صغيرة من الفلاحين الفقراء ستحصل على ٣ فدادين — بعد ٢٥ سنة وواضح أن هذا لا يمكن أن يحل المشكلة حلاً مرضياً ، لاسيما أن عدد الفلاحين سيزداد حتماً بعد ٢٥ سنة وتصل أزمة الأرض الحاضرة إلى قمة أعلى .

ونحن نرى أن العيب الأساسى للبحث أنه فى خوفه التعرض لأمور سياسية فاشلة وامتناعه دائماً عن الوقوف موقفاً واضحاً من تطوراتنا الاجتماعى — قد

صرف نظره عن عناصر في غاية الأهمية تلعب في المشكلة الفلاحية دوراً جوهرياً فقد نظر إلى الحالة الحاضرة لتوزيع الأرض على أنها توزيع سيء للملكية وليس احتكاراً لوسيلة من وسائل الإنتاج ، فكانت النتيجة أنه أراد تحسين التوزيع بالتصدق على الفلاحين الفقراء ببعض الفئات بدلا من أن يقبض دور هذا الاحتكار في منح كبار الملاك نفوذاً اجتماعياً وسياسياً يلعب الدور الأول في إبقاء الطبقة الفلاحية في مستواها المنحط . وقد تعرض المؤلف لتحديد الملكية الكبرى عن طريق فروع الزيادة عن حد معين للملكية الكبرى فاستبعد المبدأ ببعض الجمل لا تخلو من الغموض والنهيب مثل : القصد في الفئات بقدر الإمكان ، و د وما أجدرنا أن نوجه المجهود الضخم والأموال الطائلة التي يتطلبها نزع الملكيات الكبيرة نحو زيادة طاقتنا الانتاجية ، دون أن يثنى إلى أن احتكار نصف الأرض الزراعية المصرية في يد فئة صغيرة لا تتجاوز على الأغلب ٣٠٠ أو ٤٠٠ عائلة - هذا الاحتكار هو الذي يحد من طاقتنا الانتاجية ويبقى زراعتنا في مستوى منحط كما أن المؤلف في ابتعاده عن المسائل السياسية لم يتعرض - إلا بالتلميح الغامض - للدور الذي يلعبه الاستعمار الأجنبي في إبقاء الفلاحين دون مستوى الحرمان وفي المحافظة على الملكيات الكبيرة .

لهذا كله جاء السكتيب هزئياً نحيفاً ينقصه حب الشعب العميق وقد دفعه عدم التحيز لمذهب اجتماعي لذاته - إلى عدم التحيز للديمقراطية نفسها . فقد يبحث القارئ عن هذه الكلمة طوال الصفحات المئة للكتاب ، ولكن عبثاً ودون جدوى ... !

أحمد سعيد

(السنة الأولى - العدد السابع - ١٦ / ٨ / ١٩٤٥)

مأساة التكوين
فطرة قومية عليية لأسباب مشكلة التكوين

أصدرت دار القرن العشرين للنشر بالقاهرة كتاباً جديداً بقلم
الزميل صادق سعد عنوانه (مأساة التكوين) تناول فيه مشكلة التكوين
في مصر بالتحليل العميق والدراسة العلية فارجع أسبابها إلى طبيعة
النظام الاقتصادي السائد في البلاد ورد سوءها إلى الخلل الاجتماعي
والاقتصادي والسياسي فيها. ويسر الفجر الجديد أن تقتطف لقراءها من
الكتاب ما تسعه هذه العجالة ..

يقول المؤلف في مقدمة الكتاب ..

« وإن دل هذا (أي الشكوى من سوء حالة التكوين) على شيء فإنما يدل
على أن كارثة التكوين والغلاء ليست متعلقة باللون السياسي للحكومة القائمة تعلقاً
كبيراً ، بل أنها أصبحت من المشا كل المستعمية التي تواجه كل حكومة مواجهم
دائمة ... والحقيقة أن كل حكومة تحاول أن تتناول هذه المسألة بطرق متشابهة
— كتشديد المراقبة وإعادة النظر في نظام التوزيع — وتزيد تشاها كثرة
الوعود الحلوة التي تبذل في كرم ، ولكن الحقيقة أيضاً أن هذه المحاولات كلها
لا تنجح إلا نجاحاً يسيراً ، وأن المسألة لا تلبث أن تتفاقم أكثر فأكثر فتذكرنا
بمسألة الفقر والجهل والمرض ، التي تتناولها أيضاً كل حكومة بوعود عديدة
في أول الأمر ثم يتضح شيء كثير من عجزها عن معالجتها فيما بعد ..

ثم يخرج المؤلف بمأساة التكوين من الدائرة الضيقة التي أبقى فيها إلى الآن
دائرة أخطاء المراقبين وسوء نيتهم أو جشع التجار ورشوة بعض الموظفين ..
إلى مجال أوسع وأعمق .. يتصل بفقر الشعب وجهله ومرضه اتصالاً عميقاً ،

ويتبين أن كارثة التموين الحاضرة جزء لا يتجزأ من كارثة مصر كلها، تلك التي لازمت الشعب المصري منذ قرون لا تحصى، ثم ازدادت التصاقاً به منذ عرف الاستعمار.

وهناك مسألة أخرى تخرج مشكلة التموين من تلك الحدود الضيقة وهي انتهاء الحرب في أوروبا باندحار الفاشية: وانتعاش الحركات الشعبية انتعاشاً كبيراً، فهذا يدفع بمصر قدماً إلى مرحلة حاسمة من مراحل تاريخها. : مرحلة يجب أن تحمل فيها نهائياً علاقاتها السياسية والحرية والاقتصادية مع الاستعمار الأجنبي . .

وفي خلال عرضه لأسباب المأساة يقول : « إن سلسلة من الوسطاء منتشرة في طول البلاد وعرضها ، يخفون البضائع ويتلاعبون بها . . وبين هؤلاء المضاربين وبين الفاشيين صلات متينة — وأطالما كانوا يصيغون المأكل كانت ضربة تنزل بالفاشية جديدة . .

وهؤلاء الوسطاء معظمهم من الأجانب ، فإنك لو عددت أعضاء اللجان التي تشرف على البورصات المصرية الأربعة لوجدت أن ثلاثة من أعضاء هذه اللجان وأن الـ ٣٧ الباقين أجانب . .

ويقول الكاتب شارحاً العلاقة بين أزمة التموين وقضية الوطنية أننا « إذا كنا نتحدث عن علاقة أزمة التموين بقضية الوطنية فلا يمكن أن نتجاهل الـ ٣٠٠ مليون جنيه التي أصبحت الآن ٣٥٠ مليوناً ، ويستطيع الإنسان أن يقدر أهميتها إذا لاحظ أن قيمة الصادرات الانجليزية إلى مصر كانت ١٠ ملايين من الجنيهات سنوياً في المتوسط وعلى ذلك فسوف يستغرق تسديد الدين إلى ما يقرب من ٣٥ سنة ١١ .

وأما دور الحكومة في مأساة التموين فيبدو المؤلف قائلاً « ورائع أسباب

التموين الحاضرة بيروقراطية الآلة الحكومية (أى اعتمادها على النظام المكتبي الآلى) وانفصالها عن الطبقات الشعبية بل ارتباطها المتين بالطبقات الحاكمة والتعاون معها على الاستبداد بالشعب فى بعض الأحيان .

ويصف المجتمع المصرى حق وعرف فيقول : إن مجتمعا كله مبنى على أسس خاطئة مريضة عنصرها الجوهرى أن أعضاءه لا يعملون مدفوعين برغبة سامية : رغبة مساعدة الإنسان لأخيه الإنسان ، بل يعملون للربح ، وللربح فقط وللربح فقط أولا وأخيراً .

ويقترح حلولاً لازمة التموين :

(أ) أن تراقب الحكومة الانتاج الكبير ولا سيما إنتاج الحاجيات الشعبية .
(ب) أن تستولى الدولة على الشركات الاحتكارية الكبرى لتحقيق مصلحة الجمهور .

(ج) أن تراقب الدولة الإنتاج الزراعى الكبير مراقبة دقيقة .

(د) أن يعنى المنتج المتوسط من الاستغلاء على جزء من إنتاجه وأن يعنى المنتج الصغير إعفاء تاماً .

(هـ) إشراك الطبقات الشعبية فى مراقبة أمور التموين وذلك بتكوين لجان من المستهلكين .

(و) تعديل المعاهدة المصرية الإنجليزية التى تربطنا بالرأسماليين الإنجليز وإبدالها بمعاهدة لا يعترف فيها لإنجلترا بمركز ممتاز .

بدون توقيع

(السنة الأولى - العدد الثامن - ١ / ٩ / ١٩٤٥)

مستقبل العلاقات الاقتصادية في الجامعة العربية

ظهرت قرارات اللجنة الصناعية والتجارية للجامعة العربية ، ولقارء هذه القرارات الحق في أن يتساءل ما إذا كان الفاعلون بالأمم يعتبرون أن للدول العربية مصالح مشتركة على الإطلاق ؛ فقد جاءت هذه القرارات وكأنها تخص دولاً عادية تريد أن توجد علاقات تجارية انقطعت بسبب الحرب أو تريد تقوية علاقات قائمة وتيسيرها شيئاً ما . وإلى القراء رؤوس الموضوعات التي طرقت (بعد أبحاث طويلة) : تصدير الفائض ، تيسير وسائل النقل ، تبادل المعلومات المعارض الصناعي ، تنشيط السياحة . النشاط الصهيوني والحماية الجركية ، تبادل البعثات ، المؤسسات الصناعية ، البحوث العلمية الفنية ، الغرف التجارية والصناعية ، التعليم الصناعي والتجاري ، توحيد الموازين والمكاييل ، التداول النقدي .

وما لا شك فيه أن موضوعات مثل تبادل المعلومات وتنشيط السياحة وتوحيد الموازين والمكاييل من الأهمية البالغة في الوقت الحاضر على الأخص . وما لا شك فيه أيضاً أن القيام بأبحاث طويلة بصدد لها لبرهان على ضرورة وجود تلك اللجنة التجارية والصناعية بل لبرهان على ضرورة وجود الجامعة العربية ذاتها .. ١١

ولكننا نلاحظ أن هذه القرارات الضعيفة الهزيلة — التي لا تمنح لب الموضوع — قد جاءت يغلفها سياج من الغموض والتسويف والتهرب : فتصدير الفائض « يقتضى جمع بيانات إحصائية » ، وتيسير وسائل النقل يكون « حسب ما يتفق عليه بين دول الجامعة » ، والتمثيل التجاري يوجب « الاتصال مع الدول العربية لمعرفة وسائله » ، وأما النشاط الصهيوني فقد قررت اللجنة

ومراقبته ودراسة اتجاهاته ، وكفى ! والقرار المهم الواضح الوحيد هو الخاص بإنشاء غرفة تجارية وصناعية مشتركة وعقد صفقات تجارية متبادلة ، ووضوح هذا القرار يرجع إلى وضوح مصالح الرأسماليين وعدم تعارضها مع مصالح الاستعمار في كثير ..

الآنكى من الغرض والتسويق في هذه القرارات أنها لم تمس أبداً الموضوع من قريب أو بعيد . فالذى نغتمه من معنى وجود الجامعة العربية أنها ربطت الشعوب العربية المستعمرة التي تهدف إلى التحرر والاستقلال ، ومن كفاحها التحررى كفاحها الخاص بتحرير اقتصادياتها من قبضة الاستعمار . وأما الجوانب الاقتصادية البارزة المهمة التي يتسلط خلالها الاستعمار على حياة الشعوب العربية ، فمن لا تحتاج إلى التواءات ديبلوماسية ماهرة : هي أولاً انفراد كل من الأمم العربية بإنتاج المواد الخام الرخيصة للدول الاستعمارية ، فصر قنطرة لمصانع لانكشاير والعراق ينتج بترولاً لأرباب مصانع الأسلحة وفلسطين تذيب فواكه وموالح وأملاح البوتاس للتجارة الانجليزية .

وهى ثانياً تسرب الرأسمال الأجنبي في اقتصاديات الأمم العربية عن طريق ديونهم الخارجية الباهظة واحتكرا - المرافق العامة وتمويل الرهونات العقارية ونزع الأراضي من العرب في فلسطين لصالح الاستعمار الصهيوني .

وهى ثالثاً تفرغ البلاد العربية الاقتصادية وبمقاومتها في نظام نصف إقطاعي وافقارها إلى استغلال مواردها الكامنة وانتقارها أيضاً إلى نهضة صناعية لا يعرفها الاستعمار بمناوراته المختلفة .

وهى رابعاً وقوع معظم البلاد العربية في الدائرة الاسترلينية ، وتسليم الاستعمار المالي الأجنبي على بنوكها المركزية وعلى هملتها ، وتحكم الانجليز الاقتصادي في معاملتها التجارية مع الخرج في الوقت الحاضر .

هذه ولا شك مسائل كلها حيوية مشتركة لأمم الجامعة العربية ، وأهميتها تفوق بكثير أهمية تبادل المعلومات أو توحيد الموازين والمكاييل لأنها مسائل متصلة أوثق الاتصال بقضيتها الوطنية المشتركة ولأنها مرتبطة أشد الارتباط بقضية إرفع مستوى الشعوب العربية الفقيرة المستغلة . وهي من الواضح بحيث لا يمكن أن يغفلها أى وطنى مخلص إذا فمكر فى مطالب الشعوب العربية تفكيراً قليلاً .

وكان منظوراً أن تقوم الجامعة العربية بهذا التفكير البسيط الأولى ، وكان منظوراً أن يستغل ممثلو الشعوب العربية منبر الجامعة للمجاهرة بمطالب شعوبهم .

ولكن الجامعة العربية — جامعة الدول العربية كما سميت بحق — تغاضت عن مطالب الشعوب العربية الاقتصادية وأعفلت تغفل الرأسمال الأجنبى فى حياتها الاقتصادية ولم تنال بأن الاستعمار يخلق الآن الطبقات الشعبية العربية . لماذا ؟ لأن هذه الجامعة جماعة دول وليست جامعة شعوب ، فهى تمثل الطبقات الحاكمة دون غيرها ، ولأن الحياة السياسية للشعوب العربية لا تزال متأخرة تشكو ضغط الاستعمار الثقيل . وبهذا يتضح أن حل المسائل الاقتصادية للشعوب العربية معقود بتحرير هذه الشعوب من الاستعمار محرراً لا يأتى عن طريق الزعماء والساسة الرسميين بل عن طريق السكفاح الشعبى نفسه .

(أحمد سعيد)

(السنة الأولى - العدد ٩ - ١٦ / ٩ / ١٩٤٥)

يجب ان نقبل الراسمال الاجنبى بشروط

انتهت الحرب العالمية وبانتهايتها ستخرج مصر لا محالة من العزلة الاقتصادية التى بقيت فيها بسبب انقطاع المواصلات البحرية بالخارج ، ستوجد العلاقات الاقتصادية التى كانت تربط مصر بالبلاد الأجنبية مرة ثانية . والذى يخشاه الوطنيون المصريون أن يكون مركز مصر فى هذه العلاقات الاقتصادية الخارجية هو مركزها قبل الحرب ، مركز مستعمرة يستغلها ويستضعفها الاستعمار . ولذلك علينا أن ندقق النظر فى مسألة موقفنا من المنافسة القائمة بين إنجلترا وأمريكا ، ولأنى كنتى فقط بالقول بأن إنجلترا تريد أن تبقى الحصار الاقتصادى المضروب حول الكتلة الاسترلينية فى حين أن الأحوال الاقتصادية الداخلية فى الولايات المتحدة تدفع هذه البلاد إلى التوسع فى التجارة العالمية ، أى تدفعها إلى (تأييد التعاون الدولى) ، إذ أن قولاً كهذا يتناسى أن الولايات المتحدة بلاد رأسمالية وصلت صناعتها إلى درجة كبيرة من التركيز فى أيدى حفنة صغيرة من المحتكرين وأن هذا التركيز سيؤدى حتماً إلى اتجاه استعمارى يجب أن لا نتغاضى عنه .

غير أن مصر فى أشد الحاجة إلى تشييد اقتصادها القومى ، إلى تحسين زراعتها وبناء صناعتها وتوسيع شبكه مواصلاتها وهذا كله يتطلب رأسمالاً ضخماً نستطيع إيجاد بعضه فى مصر ذاتها ولكننا سنضطر إلى استيراد البعض الآخر من الخارج . هذا أمر لا جدال فيه ، بيد أن نقاشاً كبيراً حول وسائل استيراد المال ، وشروط الاستيراد يثار عادة بين الوطنيين المصريين — والتقدميين منهم خاصة — فالبعض يفضل الاستيراد رأسمالاً على الإطلاق لأنه يربطنا بالبلاد الاستعمارية من جهة ولأننا نستطيع أن نوجد الرأسمال اللازم لنا عن طريق الضرائب التصاعديّة الثقيلة من جهة أخرى . والىك هؤلآء ينسبون أن

مسألة توفير رؤوس الاموال مسألة مباشرة تواجهنا الآن ولا يمكن أن نهرب منها بإجابة نظرية بل علينا أن نحدد موقفنا منها في الوقت الحاضر .

وطبيعى أننا لن نقبل أن نستورد الرأسمال الاجنبى بدون أن نفرض شروطاً دقيقة على هذا الاستيراد ، إذ أن التجارب القاسية قد علمتنا أن استيراد الرأسمال الاجنبى معناه زياده استغلال الرأسماليين للطبقات الشعبية وتأخير وضعنا السياسى واستئاد الرجعية المصرية على حراب الاستعمار وتكاتف الاستعمار والرجعية المصرية على كبت الحركات الشعبية فى بلادنا . وعليه ، فماهى الشروط التى يجب أن نعرضها على الرأسمال الاجنبى ؟ للإجابة على هذا السؤال لابد أن ندرس حالة الرأسمال الاجنبى المستغل فى مصر لنرى ما هى اتجاهاته الناجية وكيف تعارض نمو الاقتصاد المصرى .

يبين الإحصائية التالية الأخوذة من كتاب كراوتشلى واستثمار الرأسمال الاجنبى فى مصر (ص ٩٢) والتى تعتبر أحدث الإحصائيات المنشورة رغم تقادم عمرها نسبياً ، تبين توزيع الرأسمال الاجنبى على الفروع المختلفة من النشاط الاقتصادى المصرى :

٤٤٠٣١٠	رهون عقارية
٥٠٠٨٥	بنوك
٦٠٨٤٥	زراعة
٤٠٤٤٥	نقل وترع
٢٠٠٧٠٠	صناعة ومناجم وتجارة
٢٠٠٠٠	قناة السويس
<u>١٠١٣٦٥</u>	المجموع
(الأرقام بالآلاف الجنيهات)	

يتضح إذن أن الرأسمال الأجنبي المستغل في الصناعة والتجارة والمناجم عبارة عن ٢٠٪ فقط الرأسمال الأجنبي في مصر. وإذا قارنا توزيع الرأسمال الأجنبي بتوزيع الرأسمال الكلي في الحياة الاقتصادية المصرية، استطعنا أن نقول أن الصناعة تمثل ٥٦٪ من النسبة السابقة، أي أن ١٠,٠٪ فقط من الرأسمال الأجنبي في مصر يستغل في الصناعة المصرية، أما الباقي - ٩,٢٪ - فهو يستغل في الرهون العقارية والزراعة والمناجم والنقل، أي يستغل في سبيل استخراج المواد الخام في وطننا ونقلها إلى الخارج لتستعملها الصناعة الأجنبية في البلاد الاستعمارية، وبهذا الشكل يتضح أن الرأسمال الأجنبي عندما وقع في الجزء العظيم منه تحت ما سماه لينين «الطافيل» أي أنه رأسمال يأتي إلى البلاد المستعمرة ومثل المستعمرة لا يسكن فيها اقتصاداً متقدماً بل ليمتص ما فيها من مواد خام - من قوة وحيوية - ليقى اقتصاد البلاد الاستعمارية على قيد الحياة وليلاً جيوب الرأسماليين بالأرباح الباهظة التي يعيشون عليها تطفلين دون أن يؤدوا عملاً ما. وعليه، فيجب ألا تغرينا التصريحات الرسمية وغير الرسمية عن مبادئ (الحرية) الأمريكية في التجارة الدولية، إذ أن الرأسمال الأمريكي نفسه الذي يستثمر في الخارج موزع على شكل نسبته توزيع الرأسمال الأجنبي عندما. فقد ذكر جيمس آلن في مجلة (نيوماسز) الأمريكية أن ٦٢٪ من الرأسمال الأمريكي الذي كان مستثمراً في الخارج كان في الصناعات الاستخراجية (الزراعة والمناجم والبتروك) وأن ٢٥٪ كان مستثمراً في المرافق العمومية والنقل، وأن ٧٪ فقط كان مستثمراً في الصناعات الإنتاجية. ويقول آلن «إن الرأسمال الأمريكي يتخصص في تنمية المواد الخام التي تحتاج إليها الصناعة في الولايات المتحدة وأن يتجه نحو تأسيس احتكار (دولي) في منابع المواد الخام ولذلك فجميع الجهود التي تبذل لمقاومة الاستعمار في الميدان الاقتصادي يجب أن تشمل قيوداً معينة على الرأسمال الأجنبي وأن تراقبه في استثماره في الاقتصاد الوطني».

فأول شرط يجب أن نقره، إذن على الرأسمال الاجنبي الذي يدخل مصر هو أن يتجه اتجاهاً غير طفيلي ، أى أن يستغل بنسبة عالية في إقامة اقتصاداً قومياً لدينا ، في الصداقة المصرية وأن الرأسمالية المصرية ذاتها لتشعر بهذه الضرورة فيسكتب (باحث اقتصادى) في جريدة الوفد المصرى (بتاريخ ٢٥ / ٥ / ١٩٤٥) يقول فيه : أنه يرضى بالرأسمال الاجنبي إذا حقق شرطين أولهما . أن يجيء بشكل آلات وصناعات وما إليه ، وثانيهما أن يقبل مشاركة الرأسمالية المصرية له .

ثم ينبغى أن ننظر إلى هذه المسألة نظرة أوسع من هذا أيضاً : فاستيراد الرأسمال الاجنبي معناه دفع فوائد معينة لهذا الرأسمال ، وطبيعى أنها ستكون في شكل مواد خام تصدرها إلى الخارج ، والذي يحدث غالباً أن هذه المواد الخام تستعمل لإنتاج سلع مصنوعة في البلاد الاجنبية ثم ترد إلينا ثانياً وتباع بأسعار تحددها السوق العالمية - بكثير من الفوضى - والاحتكارات المختلفة .. وكثيراً ما تكون هذه الاسعار مرتفعة على حساب المستهلك المصرى . وعليه فيجب أن يقرن استيراد الرأسمال بتحديد أسعار البضائع المصنوعة التى ستأتى لنا من البلاد التى نستورد منها الرأسمال .

ومن لاجية أخرى ، إذا استوردنا الرأسمال الاجنبي وأجبرناه على أن يستثمر في الصناعة ثم تركناه وشأنه ، لعبت القوانين الرأسمالية دورها العادى وتمركز الإنتاج الصناعى في أيدي فئة صغيرة من المحتكرين ينافسون الاتحاح الصغير والمتوسط ، ويقضون عليه آخر الأمر ، ولذلك يجب أن توضع الاشتراطات المخالفة على الرأسمال الاجنبي - مثل المراقبة الحكومية على الاتحاح والأرباح - حتى لا يفتى المنتجون الصغار والمتوسطون ، كما أن العلاقات بين أصحاب تلك المصانع والعمال الذين يشتغلون فيها يجب أن تحدد على أساس حماية العمال من الجشع الرأسمالى . ويجب أخيراً أن نضمن أن ذلك للرأسمال لن يؤثر

على حياتنا السياسية ، أى أنه لن يتحول من رأسمال اقتصادى إلى رأسمال سياسى
يربطنا بمصير الطبقة الحاكمة فى دولة معينة أو فى مجموعة من الدول الرأسمالية
يبقىنا فى حالة من التأخر السياسى ويعرقل تقدمنا الديموقراطى . والحق أن
تلك الاشتراطات المختلفة التى ذكرناها سابقاً — من توجيه استثمار الرأسمال
الأجنبى وتحطيم أسعار السلع المستوردة وحماية المنتجين الصغار والعمال — لن
تتحقق إلا إذا كانت الحكومة القائمة ترمى حقاً إلى دفع الخطر الاستعمارى عن
مصر وحماية الطبقات الشعبية من الاستغلال وإلى تطوير الاقتصاد القومى فى
وجهته السلمية أى إذا كانت حكومة ديموقراطية صحيحة .

(صادق سعد)

(السنة الأولى - العدد الثانى عشر - ١ / ١١ / ١٩٤٥)

تطور مصر الرأسمالي

١٩١٩ — ١٩٤٥

نقول اليوم بضرورة ربط مطالبنا الوطنية بمطالبنا الديمقراطية
لأن الطبقات الشعبية في طليعة الحركة الوطنية في الوقت الحاضر ،
لا لنكتل الجماهير حولنا فحسب .

ثارت مصر ثورتها الكبرى سنة ١٩١٩ لأن ظروف الحرب العالمية الأولى كانت قد ركزت تطور مصر الطويل — أثناء الاحتلال الإنجليزي — وجعلت الطبقات الشعبية تصل في تبرمها إلى أقصاه . وكانت ثورتها على استعمار أضعفته الحرب وهزت أركانه هزاً عنيفاً إذ كانت الحرب العالمية الأولى حرباً تطاحنت فيها القوى الاستعمارية وانتهت بتحطيم حلقة من السلسلة الاستعمارية في روسيا القيصرية وذلك بنجاح الثورة الروسية الاشتراكية ، أما مصر فقد ساعدت ظروف الحرب على تقدمها بل على تقدم طبقاتها المالكة وعلى فتح الإمكانيات الاقتصادية الواسعة أمامها ، فوعيت هذه الطبقات بأن نهضتها مرهونة بتقهقر الاستعمار واستيلائها على الحكم السياسي في مصر ، وهكذا قادت الثورة المصرية .

أنت الحرب بمنحصر عييم للطبقات المالكة المصرية ، وهي وقتئذ لم تزد على طبقتي الملاك الكبار والرأسماليين الزراعيين وطبقة صغيرة من التجار ، فقد ارتفعت أسعار الفطن ارتفاعاً هائلاً — وصلت إلى ٢٠٠ ريال سنة ١٩٢٠ — وأنفقت الجيوش البريطانية مبالغ كبيرة — بلغت ١٧ مليوناً ونصف المليون سنة ١٩١٦ . وكدمس هذا كله الأرباح الطائلة في أيدي الملاك الكبار

والرأسماليين الزراعيين والتجار ، ومساعد الكثيرين من الملاك على دفع التأخرات من الرهون العقارية - أى على تحررهم من قبضة البنوك الأجنبية ، وخلال الحرب أصدرت القوانين التى تحد من زراعة القطن فدفعت بالزراعة المصرية فى طريقها الطبيعى ، فى زراعة المحاصيل التى تباع فى السوق المصرية ، وفهت هذه السوق أمام المنتجين المصريين وقد كانت تباع وفقاً على المحاصيل الزراعية الأجنبية .

ولم تكن مصر قد انتشر فيها التعامل المالى بعد : فالبنوك مركزة فى المدن والتعامل فى الريف تعامل نوعى أو لئدى على أساس الذهب والفضة . ولكن الحرب منعت البنوك فى مصر - والبنك الأهلى خاصة من استيراد الذهب الضرورى للتعامل ، وكان هذا التعامل قد ازداد بسبب مشتريات الجيوش وأجور عمالها ، ولذلك أخذت الأوراق المصرفية - البنكنوت - صفة رسمية . وهذه باقترانها بوفرة الأموال والدائع فى البنوك - علمت المصريين فوائد التعامل المصرفى وسرعته فساعدت أكثر فأكثر على إدخال الطبقات المصرية المالكة فى دائرة الحياة الاقتصادية اليقظة الحياة الرأسمالية للسريعة النبض .

وكانت التعبيرات الأولى لتلك الرأسمالية المصرية الفاضلة ازدياد زراعة المحاصيل المخصصة للسوق المصرية ثم الالتفات إلى استغلال بعض رؤوس الأموال فى الصناعة وإلى استغلال الباقي فى القراطيس المالية . وقد رأت مصر فعلا فى هذه الفترة انتشار زراعة الخضروات والفواكه وظهور صناعات جديدة أو ازدهار الصناعات القديمة (النسيج ، الزيوت والصابون ، السكر ، الأرز ، السجاير) ، وشهدت انتقال القراطيس المالية من الخارج إلى أيدي القاطنين مصر ، وقد ذكر (كراوتشلى) أنه فى سنة ١٩٢٣ كان نصف الدين المصرى العام فى أيدي المصريين ، وهذا كله قوى الطبقة الرأسمالية المصرية ، ودعهم مركزها .

ولكن الحرب العالمية أنهت سنة ١٩١٨ . وإذا بالطبقات المالكة المصرية مهددة في أرباحها وازدهارها ونهضتها . فالمشكلة الرئيسية (للبورجوازية الفتية هي مشكلة السوق ، ومن هنا أتت رغبتها في أن تضمن سوقها الداخلية . وأن السوق هي المدرسة الأولى التي تتعلم البورجوازية فيها وطنيتها (هـ) فالطبقة الرأسمالية الناشئة مهددة في أسواقها الزراعية لأن إنجلترا تنوى دون شك أن تغزوها مرة أخرى بمنتجات مـتـعـمـراتها الأخرى . بالدقيق الاسترالى مثلاً ، وهي مهددة أيضاً في أسواقها الصناعية لأن إنجلترا قاصدة استرجاع مكانتها كبائعة المنسوجات والمنتجات الصناعية الأخرى في مصر ، والطبقة الرأسمالية المصرية مهددة في معاملها المصرفية لأن جزءاً كبيراً من أموالها المسكدة في البنوك مستثمرة في بونات الخزينة البريطانية مما يربط الجنيه المصرى بالاسترليني رباطاً نهائياً . وعليه قامت الطبقة الرأسمالية المصرية بقيادة الثورة الوطنية سنة ١٩١٩ ، وكانت الأقسام الزراعية منها في رأس القيادة لأن السوق المصرية برهنت خلال الحرب على احتياجاتها الكبيرة إلى المحاصيل الزراعية .

ولأن هذه الأقسام أقرب إلى الطبقات الشعبية وألصق بها لوجودها في الريف ولارتباطها بالفلاحين الصغار ارتباطاً أصيلاً ولذلك وجدت صيحات لوفد بالدستور . . استجابة عميقة في الجماهير الشعبية المصرية ، فكما أن الحرب قد بلورت كيان الطبقة الرأسمالية المصرية وقوت مركزها ، فكذلك كانت الحرب بمثابة هزة طويلة للطبقات المصرية أيقظتها من السبات الذي غرقت فيه منذ الثورة العرابية . فقد تألمت الطبقات الشعبية كثيراً من أزمة التمويل بسبب انقطاع الواردات من البترول والقمح التي كانت تبلغ مليون جنيه قبل الحرب فلم تبلغ إلا نصف المليون سنة ١٦ — ١٧ ، في حين أن الإنتاج

(هـ) ستالين . الماركسية والمسألة الوطنية .

الزراعى قد هبط بسبب تجنيد الفلاحين فى فرق العمل البريطانية وأن مشتريات الجيوش استهلكت جزءاً كبيراً من الحاصلات المصرية ، وازداد فقر الطبقات الشعبية أيضاً نتيجة للارتفاع الهائل الذى أصاب الأسعار (٥) وتكاليف المعيشة التى بلغت ٢٣٧ فى المائة بالنسبة إلى ما قبل الحرب) وانخفض مستوى معيشة الفلاحين بنوع خاص بسبب سعر الأرض والايجارات . ولذلك كله اقترن إستياء الطبقة الرأسمالية المصرية وتهيجها بانفصال أوضح بين الطبقات المملوكة المستغلة فشهدت نهاية الحرب سلسلة من الاضطرابات العمالية وانتشاراً واسعاً لهماج الفلاحين فى الريف . وأن دقوة الحركة الوطنية تحددها الدرجة التى تشترك فيها الفئات الواسعة من الأمة الطبقة الفلاحية والبروليتاريا - فى تلك الحركة (٥٥) .

فكان يوم ١ نوفمبر ١٩١٩ الذى عبر فيه ذهاب سعد زغلول إلى السفارة عن نضوج الحركة الوطنية ووحدة عناصرها الثورية وأن الحركة السياسية التى تبعث هذا العمل - ولا سيما تكوين حزب الوفد - لتمثيل قيادة الرأسمالية المصرية للحركة الوطنية التى حصلت عن طريقها وبسببها على التغييرات الاقتصادية والسياسية الهامة المعروفة . وإن كان الدستور الذى أعلن بعدئذ قد أعطى حقوقاً ديمقراطية جديدة للطبقات الشعبية فقد كانت وظيفته الأولى أن يفسح المجال أمام الطبقة الرأسمالية المصرية لتستغل وتسيطر .

غير أنه ليس من شأنه هنا أن نتفحص مقدار ما استفادته الطبقات الشعبية المصرية من القيادة البورجوازية للحركة الوطنية ، بل علينا الآن أن نعرف

(٥) فقد بلغ الرقم القياسى لسعر القمح ٢٣٢ وللذرة ١٨٠ والبترول ٢١١ فى سنة ١٩١٩ (٩١٠ - ١٩١٤ - ١٠٠) .

(٥٥) ستالين : الماركسيه والمسألة الوطنية .

تطور الطبقات الرأسمالية في مصر — بشكل عام — وأن نستنتج منه تطور موقفها من القضية الوطنية الراهنة .

أما تطور الطبقات الرأسمالية المصرية فقد كان سريعاً ، يتجه نحو ازدياد الإنتاج وتركيزه في أيدي قليلة ، وتصلط الرأسمال المالي — المصرفي — عليه وارتباطه بالرأسمال الأجنبي .

وقد كان التطور الرأسمالي العادي — الذي حدث في أوروبا ، وأمريكا مثلاً — يقضى في انتشار الإنتاج الصناعي ثم تركيزه ثم خضوعه للرأسمال المالي . أما في مصر فقد بدأ هذا التطور من (طرفه) ، إذ دعا تكديس الأموال المصرية في البنوك إلى تأسيس بنك مصر سنة ١٩٢٠ — وكان هذا البنك هو الذي قدم مباشرة القسم الأكبر من النهضة الصناعية المصرية ، فوجدت هذه الأخيرة ، وهي تحت نفوذ الرأسمال المالي منذ ولادتها . وكان من أثر الكفاح الذي قامت به الرأسمالية المصرية ضد الأجنبية أن ازداد عدد المصريين في مجالس إدارة الشركات في مصر وارتفعت نسبتهم فيها ، وقد قام بنك مصر فعلاً بشراء بعض الشركات الصناعية أو بالاشتراك في رأسمالها ، وأمثال تلك الشركات شركة ليندمان التي سميت بعد الشراء ، وشركة مصر لتصدير القطن ، وشركة لافلو فيال (فان ديرزى) التي أصبحت الآن شركة مصر للملاحة النهرية ، وقد عبر طلعت حرب نفسه عن اتجاه بنك مصر في تقريره عن سنة ١٩٢٢ إذ قال في ثناياه : (إن البنك لا يتراجع أمام التعاون مع الأجانب بشرط أن يكون أساس هذا التعاون المساواة والاحترام المتبادل بين الفريقين وأن يعترف بحق المصريين في الاشتراك في الأعمال) .

ثم ازداد ارتباط الرأسمالية المصرية بالرأسمال الأجنبي عن طريق تعيين الرأسماليين المصريين في الشركات الأجنبية . ففي سنة ١٩٢٢ مثلاً كان أحمد عبود

باشا رئيس شركة السيارات والامينيوس بالقاهرة ورئيساً لشركة تيلبوري للمقاولات ورئيساً لشركة البترول الوطنية ، وكان على بك أمين يحيى رئيس الشركة التجارية المصرية (بمانتشستر) وكان أمين يحيى باشا رئيس البنك البلجيكي والدولى بمصر ، وكان طلعت باشا حـرب فى مجلس إدارة الكريدى ليونيه وشركة كوم أمبر . ولا غرو بعد ذلك أن تبقى المعاهدة التى تمضيها القيادة الرأسمالية المصرية مع بر يطانيا (سنة ١٩٣٦) قوات الاحتلال فى مصر وتربط بلادنا رسمياً وبخليفتها ، فى السياسة الدولية .

وقد ازدادت سرعة التطور الرأسمالى فى مصر إلى أن أصبح قريباً من المرحلة الاحتكارية والمالية . فتقرير بنك مصر يوضح لنا مثلاً تسلط هذا البنك على تجارة المحاصيل الزراعية فيذكر أن الغلال التى دخلت شونه كانت ٤٥٠.٠٠٠ أردب سنة ١٩٤٠ قبلت ٥٠٠.٠٠٠ ر. ٢٠٠ أردباً سنة ١٩٤٥ . وأن تعداد سنة ١٩٣٧ (وهو أحدثها) يظهر لنا أن المنشآت الصناعية ذات الرأسمال الزائد عن ١٠.٠٠٠ جنيه عبارة عن خمسة فى الألف من مجموع المنشآت الصناعية ومع ذلك فهى تملك ٨٢ ٪ من الرأسمال المستثمر فى الصناعة ، وهناك اتفاقات احتكارية تعقد بين الشركات الصناعية أو الزراعية الكبرى ، قبل الاتفاق المبرم بين شركة مصر للذبيج والمحلة الكبرى وشركة الغزل الأهلية لتحديد الأسعار التى يباع بها الغزل المصرى فى الأسواق المصرية . وكان من الطبيعى أن يقترن هذا التطور نحو التركيز والاحتكار بتداخل متزايد العمق بين الرأسمال المصرى والاجبى ، فنجد الآن أن حافظ عفيفى - وهو عضو مجلس إدارة ٣٢ شركة - مجلس فى مجلس إدارة شركة ماركوفى وشركة السكر والكريدى ليونيه ، وأن فرغلى باشا يكون عضواً فى شركة لافلوفيال (فان ديرزى) وفى مجلس إدارة البنك الأهلى . .

وهذا هو الفرق الأساسى الأول بين ظروف ١٩١٩ وظروف اليوم ،

أعنى تعمق التطور الرأسمالي في حالة مصر الاقتصادية واقترابه من المرحلة الاحتكارية المالية ثم ارتباطه ارتباطاً وثيقاً بالرأسمال الأجنبي - وبالأستعمار ، وهذا هو الذي دعا إلى فشل القيادة الرأسمالية في توجيه الحركة الوطنية في الوقت الحاضر .

أما السبب الثاني فهو اختلاف أساسي آخر بين ظروف ١٩١٩ وظروف اليوم ، ولسنا نقصد الظروف الدولية لحسب - تلك الظروف التي تبين اتجاه العالم إلى اليسار ، إلى الاشتراكية - بل نقصد في المرتبة الأولى تطور الطبقات الشعبية المصرية ، وتبلور كياناتها وفصلها أكثر فأكثر عن الطبقات الوسطى ثم تحديد موقفها تحديداً أوضح فأوضح من الطبقات المالكة فقد ظهر في الجوء الأخير من الفترة بين الحربين طبقتان جديدتان ، وهما طبقة العمال الصناعيين - التي يبلغ مجموع أفرادها الآن مليون ونصف المليون - وطبقة العمال الزراعيين - التي تبلغ نفس المجموع حسب تعداد ١٩٣٧ . وقد تركت الظروف القاسية التي فرضتها الحرب وتسلسل الاستعمار على مصر تأثيراً عظيماً على يقظة الطبقة ووعيها الطبقي بشكل خاص ، فأنشأت منظماتها الطبقيّة الأولى ، وهي النقابات والنفت - حولها التماساً قوياً دعا الرأسمالية في مصر إلى التردد . فالبورجوازية لا تعود ثورية كلما حملت البروليتاريا مستقلة عنها ، (١) والبورجوازية المصرية تجد أمامها قوة كبيرة تناهض مصالحها الخاعة وتسكفح في سبيل التحرر من الجوع والحرمان ، ولذلك تهادن رأسماليتنا الاستعمار الأجنبي لأنها تأمل أن تجد فيه سنداً قوياً ضد الطبقات الشعبية ، ولذلك أيضاً وعيت تلك الطبقات - وفي طليعتها الطبقات العاملة - أن تحررها الداخلي مربوط بتحررها الخارجي ، ومربوط بتحرر الطبقات الشعبية كلها من الاستغلال والاستعمار ولذلك انتقلت إلى أيدي الطبقة العاملة راية الكفاح الوطني منذ الآن .

صادق سعد

(السنة الأولى - العدد ١٢ - ١٠ / ١١ / ١٩٤٥)

(١) . كاونسكي .

حول مقال يجب ان لقبل الراسمال الاجنبى بشروط

(إيضاح وشكر)

بلغتنا انتقادات على المقال الذى نشر فى العدد الثانى عشر تحت عنوان :
" يجب أن نقيّد الرأسمال الأجنبي بشروط " ، وقد انضح من المناقشة التى جرت
مع بعض الزملاء أن العنوان لم يكن يحمل المعنى المقصود ، وقد اتفق على أن
العنوان الذى يؤدى الفكرة المقصودة هو : " يجب أن تفرض شروطاً على
الرأسمال الأجنبي " . ولا شك أنه كان ضرورياً أن نقدم للمقال بمقدمة نشرح
فيها أن فرض " الشروط على الرأسمال الأجنبي يجب أن يقترن بالإصلاحات
الاقتصادية والسياسية تلك التى تهدف إلى أن يتمتع الشعب المصرى برقاهية
اقتصادية واجتماعية لائقة به . ونحن إذ نعترف بخطأ العنوان والتقصير فى تقديم
المقال المذكور نشكر زملائنا وأصدقائنا الذين توجهوا إلينا بالمقد .

غير أنه قد جاءتنا رسالة بإمضاء (باحث) من الاسكندرية ، وهى تشير
إلى نظرية هامة ، ألا وهى قيمة اهتمامنا بالإصلاح الجزئى - ومنه قبول الرأسمال
الأجنبي ولو كان خاضعاً لشروط . ثم أن صديقنا (الباحث) قد انتهى فى
رسالة إلى أن الإنتاج الجمعى ، (وهو لا يقصد الانتاج ، الاشتراكى ، أو
الجماعى ، بدليل أنه يضرب له المثل بالاتحاد السوفيتى) هو الوحيد الذى يجب
عليها أن ندرسه ونهتم به .

إتنا نعلم علم اليقين أن النظام الاشتراكى هو الوحيد الذى يخلو من التناقضات
والإزمات إلا أننا نرى ضرورة الانتباه إلى الإصلاحات الجزئية التى يمكن القيام
بها فى الوقت الحاضر وفى ظل نظامنا الرأسمالى الحالى ذلك بأن الإصلاحات الجزئية
تضعف جهة المستغلين وتزيد قوة الكادحين مالياً ومعنوياً . ومن جهة أخرى فلا يكفى
على الإطلاق أننا نعرف أن النظام الحالى نظام رأسمالى مليء بالتناقضات وسيبىء
إلى أقصى حدود السوء . بل علينا أن نعرف ماهى خصائص النظام الرأسمالى

مصر بالذات ، وما هي التناقضات - في مصر - التي ستمكننا من الكفاح في سبيل النظام العادي السليم ، ولا شك أن المطالبة برفع الأجور مثلاً أو إصلاح دستورنا إصلاحاً ديمقراطياً . . إلخ . جزء لا يتجزأ من كفاحنا في سبيل حريتنا الاجتماعية والسياسية خاصة وأنها تستطيع خلال الكفاح الجزئي أن تبين للناس عملياً معائب النظام الحالي وأضراره .

ولنا ملاحظة أخيرة ، وهي عدم وجود أي تضارب بين قبول الرأسمال الأجنبي بشروط وبين ترقية الاقتصاد القومي وتطويره . فهناك بلاد امتازت بسير اقتصادها لمصلحة الشعب ومنها الاتحاد السوفيتي - وطن الاشتراكية - وبعض بلاد البلقان ، فهي تقبل الرأسمال الأجنبي إذا خضع للشروط التي تخدم مصلحة الشعب ،

صادق سعيد

(السنة الأولى - العدد ١٤ - ١٢/٦ / ١٩٤٥ - ص ٢١)

حول البعثة التجارية البريطانية

تبدو البعثة التجارية البريطانية الموجودة في مصر الآن كأنها بعثة غير رسمية أتت هنا للتحرى عن الاقتصاد المصرى في مصلحة مصر والحليفة .. ولكن علينا نحن الوطنيين المخلصين أن ندرك أن هذه البعثة قد تؤدي إلى ربطنا بالاستعمار البريطانى ربطاً أقوى مما هو عليه الآن إن لم تكن يقظين منتهين .

ونحن لا نعارض مبدئياً الاتفاق مع البعثات التجارية - بريطانية أو غيرها - ولكننا نطالب بأن يكون الاتفاق معها في مصلحة الشعب المصرى قبل أى شئ آخر .

لم تخض الطبقات الحاكمة الانجليزية غمار الحرب العالمية الثانية دون أن يتغير وضعها السياسى ودون أن تتأثر قبضتها على شعبها وعلى شعوب مستعمراتها . مع أن بريطانيا خرجت من هذه الحرب منتصرة انتصاراً عسكرياً ساحقاً ، ولكن على أى عدو انتصرت؟ انتصرت إنجلترا - وحليفاتها الدول الديمقراطية الأخرى - على ألمانيا وإيطاليا واليابان وحلفائهما وهى الدول التى كانت قد تركز فيها أبشع نوع من أنواع الاستبداد السياسى الرأسمالى على الطبقات السكادحة ، ولذلك لم تسكد تنهى هذه الحرب إلا وعبرت جميع الشعوب عن إرادتها الأكيدة فى أن تتحرر من الاستعمار الخارجى والاستغلال الداخلى ، فرأينا الحركات الوطنية الرائعة فى الشام والصين والهند وأندونيسيا ورأينا اتجاه أوروبا إلى تأييد الأحزاب الاشتراكية والشيوعية فى إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وبلغوسلافيا وألبانيا ورومانيا وبلغاريا وبولاندا ، وشعرنا جميعاً بتحفز الشعوب الأخرى - فلسطين ، العراق ، مصر - إلى الانعتاق والتمخلص من أغلال الظلم والطغيان ، ولذلك كله تخرج مركز بريطانيا الاستعماري في العالم كله لأن

هذه الحالة الجديدة قد تخرج من يد ما الشعوب التي تتطفل عليها وتعتمدها
اعتساراً عاماً جيوب الرأسماليين الانجليز بالأرباح الطائلة ، وقد زاد الطين بلة
أن الولايات المتحدة قد ظهرت خلال هذه الحرب منافسة قوية لبريطانيا ،
تفتز فرصة توجيه الصناعات الإنجليزية نحو المجهود الحربي كي تغزو المستعمرات
البريطانية والبلاد التابعة للاقتصاد البريطاني بالمنتجات الأمريكية ، وتعلم
الشعوب الأخرى - على حد قول صحافي أمريكي - أن تمنع (اللبان) وتأكل
الأطعمة المحفوظة .

وإزاء هذه الحالة الخطيرة ، لم يكن بد الرأسماليين الانجليز من أن يقوموا
بهجوم مضاد ، هجوم لن يكون - على أية حال - في مصلحة الشعوب المستعمرة
التابعة ، فأرسلت الوزارة . . . الاشتراكية - كما تسمي نفسها - الطائرات
والدبابات والفرق الهندسية لتقمع الحركة في أندونيسيا والهند الصينية وأطلق
على المظاهرين الهنود في كالكوتا . أما فيما يخص الشرق الأوسط فقد اجتمع
الممثلون البريطانيون في البراء العربية في لندن بالذات ثم ظهر الهجوم على حرية
العرب واستقلالهم شيئاً فشيئاً .

أما فيما يخص مصر ، فقد صرح بيفن بأن جلاء الجيوس البريطانية غير
مناسب الآن ، وكذلك الحال بالذمة إلى تعديل المعاهدة التي تربطنا بالخليفة ،
ثم جاءتنا تصريحات الشخصيات المصرية المختلفة التي زارت لندن أخيراً ، فهناك
من قال بوجود إهمال ديننا على بريطانيا ، وهناك من قال باستعداده لقمع
اضطرابات العمال المصريين . وهذا عبود باشا يصرح أخيراً بأنه لا أمل لمصر
في أن تصبح صناعية ، فغاية ما يجب أن ترمى إليه هي أن تتمتع بصناعة النسيج .

غير أن بعض كبار الرأسماليين المصريين بصداقة بريطانيا لم يكف الاستعمار
فأتممت الحكومة الإنجليزية بإرسال بعثة تجارية وأيد الاتحاد الإنجليزي

للصناعات هذا الاهتمام تأييداً كبيراً . ذلك لأن بريطانيا تحاول أن تضمن قبضتها على الأسواق المصرية قبل أن تضطر أن تتنازل بأي شيء من قبضتها السياسية والعسكرية على مصر . لجريدة المانشستر جارديان تلاحظ : أن مصر لا تعوزها للقدرة على الشراء ، وإن كانت هذه القدرة لا تعدو - في الغالب - فئة محدودة من السكان . ثم تعكس ضغط الاستعمار البريطاني على مصر لتخفيض أسعار القطن بقولها : « وما لاشك فيه أن السلطات المصرية تدرك تمام الإدراك مدى الفوائد (؟) التي تجنيها مضر من عرض مقادير وافرة من القطن ذي التيلة القصيرة مقابل أسعار مناسبة » . أما من الوجهة الرسمية فالبعثة التجارية - والتي أتت بناء على اتفاق مع الحكومة المصرية - ليست إلا بعثة صغيرة متواضعة بريئة ، لا سلطة لها ، ولا تقصد غير استشارة رجال الأعمال المصريين والعمل على تنمية التجارة مع البلدين ، . ولكن الحقيقة غير هذه الرسمية ، فرئيس البعثة ذاته قد صرح بأنه في وسعها بحث جميع نواحي الروابط الاقتصادية القائمة بين البلدين . وتسكوين البعثة نفسها يدل على أهميتها ، إذ أن هذا الرئيس ليس إلا أحد مديري بنك إنجلترا وأن أعضائها من كبار الخبراء في الصناعة والمواصلات والكهرباء ، وأتينا لو تذكرنا بأن المواصفات لمشروع خزان أسوان تتولى الآن ونضعها شركة (كندى ودونكن) ، ولو أدركنا أهمية هذا المشروع وقدرته على نشر صناعة مصرية ناهضة تنافس البضائع الانجليزية لو تذكرنا هذا كله ومركز إنجلترا الحرج الحاضر بالنسبة للتجارة العالمية لقلمنا أن في استطاعة هذه البعثة (المتواضعة) أن تلقى باقتصادنا في أحضان الاستعمار إلقاء يزيد من تحكمه على حياتنا السياسية ويدفع بشعبنا في فقر أعظم وحرمان أكبر . . في استطاعة هذه البعثة (التجارية) أن تعمل هذا إلا إذا كانت حكومتنا تقدم إليها بمطالب مصر الاقتصادية العاجلة ، تلك المطالب التي ترمي إلى تحريرنا من الاستعمار الاقتصادي وهي تلخص فيما يلي :

١ (حل مسألة الارصدة الاسترلينية حلا سريعاً واسترداد مبلغ ٤٠٠ مليون جنيه التي على (حليفتنا) .

ب (نقض اتفاقية العملة وتمتع مصر بالحرية الكاملة في الاتجار مع البلاد الخارجة على نفوذ الانجليز .

ج (استقلال عملتنا وتأهيل البنك (الاهلي) تأهيلا كاملا .

صادق سعد

(السنة الاولى - العدد الخامس عشر - ١٦ / ٢ / ١٩٤٥)

يجب أن نوجه صغار المنتجين

ميزان تقديرنا للمشروعات الحكومية ذو كفتين : مدى الدفاع
عن الطبقات السكادحة في صلب المشروع . . . ومدى ديموقراطية
الحكومة القائمة به .

وأخيراً ، بعد تلكؤ وأناة ومرور السنوات الطوال وصل مشروع البنك
الصناعى إلى مجلس النواب ، والمتوقع أن يقره البرلمان تتوفر لمصر أداة مهمة
في جهازها الاقتصادى . وقد قابلت الطبقات المالكة الكبيرة هذا المشروع
بكثير من الارتياح والتأييد يجعلانها - والحق يقال - تفكر طويلاً . ذلك لأننا
لضع مصلحة الطبقات الشعبية في المرتبة الأولى إذا أردنا أن نجدد موقفنا إزاء
مسألة من المسائل . زلأننا لا يمكن أن نعتقد لحظه واحدة - ومصر وصلت إلى
ما وصلت ، إليه الآن من النضج الاجتماعى - إن المصلحة المباشرة للطبقات الشعبية
قد تنفصل عن مصالح الأمة بأسرها وعن المصالح البعيدة لتلك الطبقات ذاتها .

فإننا نرغب في النهضة الصناعية في بلادنا رغبة صادقة لا يعترىها الضعف ،
ونؤيد تصنيع بلادنا حتى يستطيع اقتصادنا أن يستل عن قبضة الاستعمار
وحق تتوفر الحاجيات لشعبنا العزيز ، وأخيراً - وليس آخراً - حتى تبقى طبقتنا
العالية عدداً ووعياً فيسرع مجتمعا في تطوره ، إلا أن هذا كله لا يعنى أنه
يتعتم على الوطنيين المخلمين أن يؤيدوا المشروعات التى يقال أنها ترمى إلى
تقوية النهضة الصناعية تأييداً أعمى دون قيد ولا شرط .

هناك نهضة صناعية تحرر اقتصاد الوطن من قبضة الاستعمار ، وهناك
نهضة صناعية أخرى ترتبط به أكثر من ذى قبل . فالصناعات الوطنية التى
قامت في مصر خلال الحرب العالمية الأولى ، مثلاً ، كانت معتمدة على رأسمال

مصرى يأخذ مكانه فى منافسة الاستعمار ومحاولة تحطيمه . غير أن كثيراً من الصناعات التى قامت بعد ١٩٣٦ ، مثلاً ، كانت معتمدة على خليط من الرأسمالين المصرى والأجنبى فأدى إلى انحياز كبار رأسمالينا إلى مصالح الاستعمار فى بلادنا .

وهناك نهضة صناعية توفر للشعب حاجياته — النهضة الصناعية العربية فى فلسطين — لأنها لا تزال فى دور المنافسة الحرة . وهناك نهضة صناعية — جوهرها المنشآت الاحتكارية — تحرم الشعب من مطالبه المادية الأولى وهذا ما وقع فى اليابان مثلاً .

وهناك نهضة صناعية لا تعوق الحركة العمالية — مثل ما يحدث فى فرنسا الآن — ونهضة أخرى تبطش بها وتنزل بالعمال أبشع أنواع الاستغلال ، ونستطيع أن نضرب لذلك مثل النهضة الصناعية فى ألمانيا النازية . وعليه فمسألة نهضتنا الصناعية — وبالتالى مسألة البنك الصناعى المرتبط بها — مرهون تقديرها بالظرف التاريخى الذى تقع فيه وبالعلاقات الاجتماعية السائدة حينئذ ، وهى فى ذلك لا تختلف عن أية مسألة أخرى من المسائل الاجتماعية .

• • •

نلاحظ أول ما نلاحظه على مشروع البنك الصناعى — غموض أغلب فقراته فيما يخص حماية الطبقات الكادحة والمتوسطة ، وهذا ما يهم تلك الطبقات بشكل جوهرى (ولم يدقق المشروع فى هذا الأمر إلا فى الفقرة الخاصة بمحاولة خربجى المدارس الفنية ، وهذه خطوة إن حققتها الحكومة تحقيقاً فعلياً لا تشوبه الوسطات والمجاملات المعتادة بين كبرائنا) . فالمشروع يتحدث عن اشتراك الدولة فى تدعيم المؤسسات الصناعية القائمة وعن تقديم السلف لها ، واستثمار الفائض من أموال البنك الصناعى فى شراء أسهم ومعدات الشركات الصناعية

« اننا جعده » ، ولا ندري ماذا يعنى هذا اللفظ فى نظر الحكومة الحاضرة . هل معنى النجاح وفرة الأرباح أم وفرة الحاجات الرخيصة للشعب فالأثنان قد يختلفان .

إننا نأخذ على هذا المشروع انه لم يعتمد أساسياً على أن هناك ثلاثة أنواع من المنشآت الصناعية ولم يذكر بالتفصيل أيها من الثلاثة سيؤيد ويدعم ويمد بالقروض ، هناك المنشآت الصناعية الضخمة مثل شركات بنك مصر الصناعية وشركة السكر وشركة البوستة الخديوية وشركة الغزل الأهلية بالاسكندرية ، والمنتظر أن تطالب هذه الشركات الصناعية الضخمة بالاستفادة من وجود البنك الصناعى لأن أمثال تلك المؤسسات — الشبيهة بالاحتكارية — لا تقنع أبداً بوضعها المالى بل تسعى دائماً إلى التوسع . وهناك شركات صناعية متوسطة عديدة قد تحتاج إلى المال من وقت لآخر ، وهناك آلاف من المنشآت الصناعية الصغيرة جداً التى يقل رأسمالها عن ٥٠ جنيه (بأسعار ما قبل الحرب) والتى تستخدم عاملاً واحداً أو عاملين . وهذا النوع من الأخير من المؤسسات الصناعية هو الذى يكون أبداً فى أشد الاحتياج إلى المال بفائدة منخفضة لأن تنافس المنشآت الصناعية الكبيرة يسحقه وهذا النوع الأخير أيضاً هو الذى يتكون أغلبه من رأسمال مصرى صرف ، وأخيراً فهذا النوع الأخير هو الذى يفتح بضائعه بأسعار معقولة لأنه بعيد كل البعد عن احتكار السوق . وقد أوضح الإحصاء الرسمى لسنة ١٩٢٧ - وهو آخر إحصاء قامت به الحكومة — أن المؤسسات الصناعية ذات رأسمال يقل عن ١٠.٠٠٠ ج تكون ٩٩٪ من مجموع المؤسسات الصناعية ، ومع ذلك فإنها لا تملك إلا ١٨٪ من مجموع الرأسمال المشتغل فى الصناعة . أما المؤسسات الصناعية ذات الرأسمال الزائد على ١٠.٠٠٠ ج . فإن نسبتها إلى المجموع ٥٪ (خمسة فى الألف) ومع ذلك فإنها تملك ٨٢٪ من الرأسمال المستثمر فى الصناعة ولا شك أن وطأة ظروف

الحرب الأخيرة كانت شديدة جداً على المؤسسات الصغيرة في حين أن المؤسسات الصناعية الكبرى قد انتعشت ايما انتعاش وربحت مالا يحصى من آلاف الجنيهات فأيهما أولى بالتأييد المالى والدعم ؟

وثانى ملاحظة لنا على مشروع البنك الصناعى أنه لم يوضح ماذا يقصد من « رسم برنامج صناعى » . وفى هذا الشأن أيضاً اخذ ورد ، هناك برنامج صناعى يسير على ارض معبدة من قبل فيرمى إلى نشر صناعه الاسيج والسجائر والصناعات الخفيفة الأخرى التى تنتج السلع الاستهلاكية المباشرة - والاستعداد الاجنبى قد لا يخشى هذه النهضة كثيراً لأنها تعتمد على آلات تنتجها الصناعة البريطانية وتصدرها إلى مصر . وهناك برنامج صناعى آخر نحن أخرج ما نكون إليه - وهو ذلك البرنامج الذى يهدف إلى استغلال موارد الحديد والموارد السكياويه والقوى المحركة التى ستمكننا من تأسيس الصناعات الثقيلة الكبرى التى يمكن أن تحررنا حقاً من الاستعمار ومن ارتباط اقتصادنا به . فأى البرنامجين ستنفذ الحكومة وأيهما سيفيد من إنشاء البنك الصناعى ؟

هذه ملاحظتنا على مشروع البنك الصناعى فى الحدود التى رسمت له من جانب الوزارة الحاضرة . إلا أننا لا نملك أن نتغاضى عن حقيق تلك الحدود وعن القصور الواضح فيها . فالواقع ان مصر لا تريد نهضة صناعية ضيقة كي تتمتع برؤيه المبانى الصناعية الضخمة والمداخن الشائخة . بل إنها تريد هذه النهضة للصناعية حتى يتوفر الإنتاج الرخيص ويسعد المواطنين الذين ينتجونه بأيديهم .. ثم ان مشروع البنك الصناعى لم يذكّر شيئاً عن تحديد اسعار المنتجات التى ستشغلها المؤسسات الصناعية التى تحصل على قروض البنك ، ورغم ان فى إمكان البنك ان يشترط مستوى معين للأسعار او ان يفرض نسبة معبولة من الأرباح على المنشآت التى تطلب منه المعونة المالية ، اما بغير هذه الشروط فقد يؤدى

فقد يؤدى تأييد البنك المالى للشركات الصناعية - ولاسيما الضخمة منها - إلى مجرد تأييد سياستها المعهودة وهى استغلال المستهلكين عن طريق رفع الاسعار بأقصى ما تستطيع تحقيقه دون المساس بأرباحها .

كما أن المشروع الذى نحن بصددده لم يفرق إطلاقاً بين المؤسسات الصناعية التى تستبد بهاها وتهمل تطبيق القوانين العمالية وإرشادات مكتب العمل (حينما تكون فى صالح العمل) - وبين المؤسسات الصناعية الأخرى التى تنفذ بأمانة روح التشريع العمالى والاتفاقات بين الإدارة والنقابات . فهل تتوى الحكومة أن يعاون البنك - الذى يتكون ٥١٪ من رأسماله من أموال الضرائب المفروضة على الشعب المصرى - أن يعاون هذا البنك أصحاب الأعمال الذين يستبدون بأفراد الشعب ؟

* * *

وخلاصة القول أننا نطالب بأن يكون مشروع البنك الصناعى خاضعاً للاشتراطات الآتية :

- (١) أن يوجه البنك إلى حماية الإنتاج الصناعى الصغير الحالى .
- (٢) أن يوجه البنك إلى إنشاء الصناعات الثقيلة .
- (٣) أن يشترط البنك تحديد نسبة معقولة من الأرباح على المنشآت الصناعية التى يعاونها .
- (٤) أن يشترط البنك أن تنفذ هذه المنشآت القوانين العمالية .

وقد أثار موضوع البنك الصناعى كثيراً من الجدل فى البرلمان وخارج البرلمان ، فهناك بعض الرأسماليين الذين يعارضون فى تدخل الدولة فى المشروعات الصناعية تمسكاً بشعار ، المنافسة الحرة ، ، كأن المنافسة بين شركة الغزل الأهلية

الضخمة الجبارة والألوال اليدوية الضعيفة في مديرية جرجا مثلاً يمكن أن تسمى
« حرة » ، ١ وهناك بعض المفكرين الذين رأوا في تدخل الدولة خطوة متقدمة
« جديرة المذهب » ، لأن الأحزاب العمالية تدعو جميعاً إلى تأهيل المؤسسات
الإنتاجية والمصرفية الكبرى . غير أننا نرى ضرورة التدقيق في هذا الموقف ،
فليس كل تدخل للدولة في المشروعات الرأسمالية مما يجب أن نرتاح إليه إذ أن
تأييدنا له يتوقف على مدى ديموقراطية الدولة ومدى تمثيل الحكومة للشعب
وطبقاته الكادحة : أن الدولة تشرف الآن على بنك التسليف الزراعي ومع ذلك
فلهذا البنك سياسة معروفة تثقل كاهل الفلاح الصغير . وفي تركيا اليوم تتدخل
الدولة في الإنتاج الكبير تدخلا رسمياً ، ومع ذلك فهل يمكن أن نعتقد لحظة
واحدة أن هذا التدخل يأتي بالخير على الطبقات الشعبية التركية ؟ إننا إذا أخذنا
بعين الاعتبار أن الوزارة الحاضرة تعتمد في تصرفاتها على « استشارات » اللجنة
السياسية العليا غير الدستورية لانستطيع أن نتوقع خيراً عمياً من تأييد الوزارة
النقراشية لمشروع البنك الصناعي .

صادق معد

(السنة الأولى - العدد الثامن - ٢٢ / ١ / ١٩٤٦)

مواقف الوزارة الأخيرة من :

اتفاقية العملة الصعبة ، محاصيل الحبوب ، عضوية الشركات

إن سياسة الحكومة الداخلية تكاملة منطقية لسياستها الخارجية ،
هى سياسة تقوى سلطة الاستعمار على بلادنا وتشدد قبضة الاحتكار
على حياتنا القومية . هى سياسة تظلم العمال والفلاحين والطبقات
المتوسطة الصغيرة ، نريد حكومة شعبية نحقق مطالب الطبقات
الكادحة .

كانت الفترة الأخيرة امتحاناً قاسياً للسياسة الداخلية للحكومة الصديقة
الحالية فقد تولت هذه الحكومة مقاليد الدولة ، وهى تقسم بيننا مقدسة بأنها
سترفع مستوى معيشة الشعب المصرى . والآن ، وقد نشطت ، الوزارة
ومحركات ، وحضرت مشروعات القوانين المختلفة ظهر بوضوح أن تلك المي
لم تكن إلا وعداً معسولاً ما لبث أن اختفى سريعاً . وأن القرارات المختلفة
التي اتخذتها الوزارة بصدد ذوى الدخل الثابت — مثل قرار إلغاء إنصاف
الموظفين — ما هى إلا جانب صغير من الأعمال الاستبدادية التى تقوم بها .
وهى التى كشفت عن بعضها بعض من فضائح البرلمان الأخيرة .

وبينما هنا أن نبرز بعض الموضوعات الرئيسية فى السياسة الاقتصادية
للحكومة الحاضرة ، وهى اتفاقية العملة الصعبة وسياستها فى تسعير الحبوب ،
وموقفها من قانون الشركات الذى تقسدم به النائب المحترم عطاً عفيفى بك ،
وتحويلها لتصدير القطن — فهذه الموضوعات جميعها تمس حياتنا الاقتصادية
فى الصميم .

اتفاقية العملة الصعبة :

مدت الحكومة الصديقة أجل اتفاقية العملة الصعبة إلى مارس ١٩٤٧ وهذا يعني أننا لن نحصل على عملات البلاد الأجنبية التي على استعداد لأن نورد لها كميات كبيرة من منتجاتها — مثل السويد وسويسرا والولايات المتحدة — إلا بالقدر الذي ترضاه بريطانيا العظمى : وهو ١٢ مليون جنيه في السنة . أما إذا استطعنا أن نصدر إلى هذه البلاد بضائعنا — وخاصة القطن مثلاً — فإن كميات العملة التي تزيد عن ١٢ مليون جنيه سنوياً تذهب . . . لا إلى مصر وإنما إلى إنجلترا مقابل تضخيم ذلك الرصيد الاستراتيجي الذي زاد عن ٤٥٠ مليون جنيه الآن . وهذا معناه أن بريطانيا العظمى تتحكم في تجارتنا الخارجية كما تشاء وتجبرنا ألا نتاجر إلا بها — وإن لم يكن لديها إنتاج كاف لتسد احتياجاتنا ، فلا بأس ولتبقى مصر دون ما تحتاج إليه ، وبالأحرى ، فإن مد اتفاقية العملة الصعبة إلى مارس ١٩٧٤ خدمة جليلة تقدمت بها هذه الوزارة إلى الاستعمار البريطاني ، وهي في نفس الوقت تبقى تمويننا في أحوال الصعبة العسيرة — لأننا لا نستطيع أن نستورد البضائع التي تحتاج إليها إلا بصورة تافهة — وهذا يحافظ على ارتفاع الأسعار الموجودة في أسواقنا . . . أليست هذه طريقة (فذة) في محاربه الفقر ؟ ١٩ .

غير أن تقييد تجارتنا الخارجية ذو أثر مزدوج ، فهو من جهة يبقئ الطبقات الشعبية في هاوية الفاقة — وهذا الأمر قد لا يهم الحكومة — ولكنه يصيب أرباح كبار الملاك وكبار تجار القطن وكبار مصدريه في الصميم . ولذا نشطت هذه الوزارة وعملت وأصدرت مرسوماً بمشروع قانون يضع تحت تصرف بنك مصر ٥ ملايين من الجنيئات . والغرض من هذا المشروع — كما تقول المذكرة الإيضاحية ذاتها هو : « توفير الأموال في أيدي مصدري القطن

وتشجيعهم على التوسع في عملياتهم وضمان ديونهم ، . وهذه الجملة من الوضوح بحيث لا تحتاج إلى تعليق

سياسة الحكومة إزاء الحبوب :

وقد أثيرت في مجلس النواب سياسة الحكومة في شراء محصول الحبوب المصرى وتحديد أسعارها ، ورفضت الوزارة الحالية أن تحدد هذه الأسعار مقدماً بل وعدت بأن تحدد الأسعار بعد ما تحاط علماً بنكية المحصول . وقد يتساءل القارئ عن أهمية هذا كله ومعناها . أما أهميته فنتيجة عن الظروف التي تحيط بعلاقة للفلاحين — منتجي الحبوب — بالتجار الذين يشترون المحصول ، فالمعروف أن هؤلاء وخاصة البنوك الكبرى مثل بنك مصر وبنك التسليف — يقدمون سلفيات على المحصول للفلاحين ، وأن ثمن المحصول الباقي يدفع لهم بعد الحصاد . ولكن مجموع المحصول لا يمتثل معرفته إلا بعد أن يجمع كله في شئون البنوك أو كبار الملاك . والحكومة إذ ترفض أن تحدد سعر الحبوب قبل إحاطتها علماً بكمياتها إنما تترك المعاملات بين صغار الفلاحين والبيوت التجارية والبنوك « حرة » أى تترك هذه البيوت التجارية والبنوك تنزل هؤلاء الفلاحين أشد الظلم وأقساه ، وقد وعدت الحكومة الصديقة أن يكون سعر الحبوب مجزياً وهذا معناه — بطبيعة الحال — أنه سيكون مجزياً . . . للبيوت التجارية الكبيرة والبنوك الرئيسية في البلاد . وقد فضحت الحكومة نفسها بنفسها عندما ذكر وزير التجارة في بيانه في البرلمان أن السعر هبط سعره في العام الماضى إلى ١٥٠ قرشاً ولما رفعت الحكومة الماضية سعره بعد ذلك إلى ٢٥٠ قرشاً كان الجزء الأكبر منه قد أصبح في أيدي التجار . وواضح أن الحكومة باتباعها نفس الطريقة

الغراشية ، إنما ترى إلى نفس الهدف وهو زيادة أرباح كبار التجار
الماليين ، وتضييق الخناق على صغار الفلاحين والمزارعين وبهذا
تحارب الحكومة الصدقية الفقر ، ولكن يظهر أنها تحارب فقر الأغنياء
لا فقر الفقراء .

عضوية الشركات :

وقد تقدم النائب المحترم عطا عفيفي بمشروع قديم إلى البرلمان ، ونقـرل
قديم لأن عطا بك يتقدم به منذ سنة ١٩٣٠ .. ويرمى هذا المشروع الوطنى فيما
يرمى إليه إلى الآتى :

(١) عدم الجمع بين الوظائف العامة وعضوية مجالس الشركات .

(٢) عدم السماح للوزير السابق أن يعمل كمدير أو عضو مجلس إدارة الخ.
فى شركة مساهمة تكفل لها الحكومة مزايا خاصة (شركة السكر أو قناة
السويس مثلا) إلا بعد انقضاء ٣ سنوات لترك الوزارة .

(٣) عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة لأكثر من ٥ شركات
ولا لرياسة أو مركز العضو المنتدب لأكثر من شركتين .

لماذا نعتبر هذا المشروع وطنياً قيمياً ؟ لأن الجمع بين الوظائف العامة
وعضوية مجالس الشركات المساهمة معناه تأكيد خضوع الدولة لمصالح طبقية
خاصة — مصالح اصحاب الأعمال — ووعول نفوذ هذه الطبقة بشكل مباشر
إلى الاداة الحكومية ، وهذا يتعارض مع مصالح الطبقات الشعبية الكادحة ،
مصالح الفلاحين والعمال وصغار الافراد المنتمين إلى الطبقات الوسطى ، ثم إن
السماح لعدد من الشخصيات البارزة أن تجمع بين عضوية ٣٢ شركة — مثل

حافظ عفيفى باشا — يزيد من الصفات الاحتكارية لبعض الشركات المساهمة ، ويفسخ الطريق أمامها للتفاهم على حساب المستهلكين والكداحين بتحديد الأسعار فى مستوى مرتفع وتحدد الأجور فى مستوى منخفض . وإذن فمحاولة إصلاح الحالة القائمة الآن يعنى محاولة تطهير الأداة الحكومية وعرقلة نشاط الاحتكارات وهذا فى صالح الطبقات الشعبية التى يتكون منها جمهور شعبنا .

غير أن الحكومة الحاضرة لم تر مشروع عطا عفيفى بك بهذا العين بل حاولت — ونجحت — فى إرجاء النظر فيه حتى تتقدم هى بمشروعها . وأما الاعتبارات التى تقدمت بها فى هذا السبيل فعلامة واضحة تدلنا على العناصر الرئيسية فى هذا المشروع الحكومى ، فقد اعترضت على إقرار مجلس النواب لمشروع عطا بقولها : إن منع كبار الموظفين — والوزراء — من قبول المناصب فى مجلس الإدارة د من أخص شئون التوظيف ، وأنه تقييد الحرية الشخصية د فإذا أقرها البرلمان وجب تغيير الدستور إذن ، فمشروع الحكومة لن يخل بشئون التوظيف ولن يقيّد الحرية الشخصية . . إنه سيترك الحالة الحالية كما هى الآن . . وسيعطى الصفة القانونية للتداخل الظالم بين الدولة وكبار الرأسماليين . وبهذا الشكل استغلت الوزارة الحاضرة — مرة أخرى — الشعارات الديموقراطية مثل الحرية الشخصية فى سبيل قتل الديموقراطية ذاتها ، فى سبيل تقوية الاحتكاريين وكبار المالكين الذين تبقى د حريتهم الشخصية ، وشعبنا فى حالته الراهنة من الفقر والمرض والجهل .

• • •

إن السياسة الحائرة التى تتبعها الحكومة إزاء الطبقات الشعبية ، إزاء الفلاحين والعمال وإزاء صغار الموظفين وصغار التجار والصناع ، وإزاء المثقفين الأحرار د تجعل محاربة الجهل والمرض والفقر ، التى أعلنتها الحكومة خداعاً

وكذباً وتضليلاً . إنما تؤيد هؤلاء النواب والكتاب الوطنيين الدين عارضوا سياسة الحكومة في البرلمان ، وخارج البرلمان والذين نجحوا في فضحها وكشف الستار عنها . ولكن اعتقادنا الراسخ أن هذا لا يكفي ، وإنما يجب أن تتغير السياسة الحكومية بأكملها ، وأن تتغير الحكومة بأكملها ، فإن نسعد الفلاحين والعمال وصغار المتوسطين إلا حكم شعبي صحيح ، يمشل مصالح الشعب ويستجيب لها ،

(صادق سعد)

(السنة الأولى - العدد الثلاثون - ١٧ / ٤ / ١٩٤٦)

حول اتفاقية الطيران

(لا مركز ممتاز للاستعمار)

جاءت حكومة العمال إلى الحكم على أساس . . . مايج يتمسح بالاشتراكية .
وكان من أهم ما تضمنه هذا البرنامج تأهيل الاحتكارات البريطانية الكبرى ،
بما فيها خطوط المواصلات البرية والجوية والبحرية . وبصرف النظر عما
حقته الحكومة البريطانية الحالية من هذا المشروع ، فإنه يهدد احتكاراً من
الاحتكارات البريطانية للطيران وهو (شركة خطوط الجوية الامبراطورية لما
وراء البحار) التي بذلت أقصى جهودها لتوجد منفذاً لها من هذا التهديد
ولتهرب من التأهيل بشكل أو بآخر . وما هي الآن وجدت ذلك المنفذ
وحققت هذا التهرب ، وذلك بأن تحول جزءاً من شبكتها الجوية - وهو الجزء
الذي يتخذ مصر محوراً له - إلى شركة مصرية للطيران ، فلا يطولها التأهيل
الحكومي البريطاني . واتفاقية الطيران التي وقعتا الحكومتان المصرية والإنجليزية
أخيراً تضع الصيغة النهائية لذلك كله ، فتجلبت مساعي الشعب البريطاني الكاحل
في كفاحه لنقل مصادر الثروة الرئيسية من أيدي الإحتكاريين البريطانيين
إلى سيطرة الدولة الإنجليزية . وليس أدل على ضعف حزب العمال البريطاني
أمام نفوذ هذه الحفنة الصغيرة من الإحتكاريين - بل قل ليس أدل على تمسك
هذا الحزب معهم - أن تعمل الحكومة البريطانية ذاتها على إنقاذ ما يمكن إنقاذه
من شركة خطوط الجوية الامبراطورية . فتوقع إتفاقية الطيران الأخيرة نفسها .
ولا شك أن هذا العمل يكشف مرة أخرى عن الحقيقة الواضحة التي أذهرتنا
(الفجر الجديد) أكثر من مرة ، وهي أن حزب العمال البريطاني لا يمثل المصالح
الجوهرية للطبقة العاملة البريطانية ، وأنه لا يتمسح بمسحة الاشتراكية إلا
لتضليل الجماهير الكادحة الإنجليزية ولحماية مصالح الإحتكاريين البحار من
ضغط هذه الجماهير الكادحة .

غير أن لهذه الإتفاقية وجهاً آخر ، وهو خاص بمصر . فهي تربط شركة مصر للطيران بشركة الخطوط الجوية الإمبراطورية في تأسيس شركة مصرية جديدة تشترك الشركتان — الإنجليزية والمصرية — فيها ، وقد تشبه واضعوا الإتفاقية إلى أن نقادها سوف يجدون هذا إخضاعا للاقتصاد المصري إلى الرأسمالي البريطاني ، فنصت الفقرة الأخيرة للاتفاقية على أنه .

و يدير الشركة مجلس إدارة من الجمعية العمومية لشركة مصر للطيران وشركة الخطوط الجوية الإمبراطورية — وراء البحار . ويتألف من ٧ مديرين ، أربعة مديرين مصريين تقترح شركة مصر للطيران إنتخابهم — والثلاثة الباقون تقترح شركة الخطوط الإمبراطورية إنتخابهم . ويعين أحد المديرين المصريين الأربعة رئيساً لمجلس الإدارة .

وبهذا الشكل أعطيت الأولوية للمصريين . أو أعطيت رسمياً على الأقل . فان الإتفاقية لم تهص صراحة على نسبة الرأسمالي التي تساهم بها كل من الشركتين وأغلب الظن أن الرأسمال الإنجليزي سوف يكون الغالب ، كما أن لهذا الرأسمال الإنجليزي وسائل إكراه وضغط على الاقتصاد المصري — أهمها القوات المسلحة التي تحتل بلادنا . وهذه كلها ليست في يد الرأسماليين المصريين الكبار . ولكن هل يعني هذا أن الإتفاقية وقعت من الجانب المصري تحت الضغط الشديد والإرهاب المستمر ؟ هذا ما لا نعتقد ، إذ أنها ليست بالتعاقد الاقتصادي الوحيد بين الرأسمال المصري وبين الأجنبي . فقبل هذا رأينا إتفاقات غير حكومية قد تم بين شركة مصر للغزل والنسيج في المحلة وشركة الغزل الأهلية — ذات الرأسمال الأجنبي بالأسكندرية — حول تحديد سعر الخيوط القطنية في السوق المصري . كما أن الحكومة المصرية — النقراشية والصدقيه — قد وقعت إتفاقية العملة السعبة قبل ذلك مع الحكومة البريطانية . إذن فليست إتفاقية الطيران شيئاً جديداً في الحياة الاقتصادية المصرية . وأنها ، وإن دلت على شيء ، فإنما

تدل على ترابط المصالح بين الرأسمال المالى المصرى - التابع لبنك مصر - والرأسمال المالى الإنجليزى . وهذا يعطى المعنى الصحيح للفظ (المشاركة) الذى كثر استعماله من الجانب البريطانى فى هذه الشهور الأخيرة ، والذى يعنى فى حقيقته مشاركة المصالح والأرباح بين كبار الرأسماليين - ومن ثمة الساسة الحاليين - المصريين والإنجليز .

. . .

ولذلك يجب علينا ألا نأخذ كلمة (المشاركة) بشكل كامل دون أن نراعى أن المجتمع المصرى والإنجليزى منقسم إلى طبقات . وقد كتب الدكتور محمد مندور فى جريدة الوفد المصرى (بتاريخ ١ - ٥ - ١٩٤٦) يقول .

أن مصر ليست لها مصالح فى إنجلترا ، وأن الإنجليز هم أصحاب المصالح فى مصر . فاية مشاركة يريدون أن يتخذوها مبرراً لاستعمارهم لمصر وسيطرتهم على مصادر الثروة فيها ؟

أفنا نرى أن هذا التعبير غير دقيق . فصحيح أن الطبقات الكادحة المصرية لا مصالح لها فى إنجلترا ، والطبقات الكادحة البريطانية - بالمثل - لا مصالح لها فى مصر . ولكن كبار الرأسماليين الإنجليز يحكم الترابط المالى الذى بين الرأسمال المصرى والإنجليزى الكبير . وهذا ما يجب ألا ننساه .

أما مكان مصالح الشعب المصرى الكادح من كل هذا ، فهو شيء آخر . هل أن هذه المصالح تعارض مصالح كبار الرأسماليين المصريين وتناقضها على خط مستقيم . فاتفقية مثل هذه تقوى الاحتكار فى بلادنا . وتمكن الرأسمال الأجنبى من السيطرة على مرافقنا الأساسية أكثر من ذى قبل . ومن ثمة ، فإنها سوف توجد مسلحاً سهلاً - ولكنه خفى - للنفوذ البريطانى على الدولة المصرية

وسياستها . ونقول سهلاً لأن هذا النفوذ سيتحقق خلال قبضه الرأسمالية المصرية الكبيرة على تلك الدولة . وأن توقيع تلك الاتفاقية في ذات الوقت تقريباً الذي تعلن فيه بريطانيا استعدادها للجلاء عن مصر لئلا تدل على أن الاستعمار البريطاني يفهم تمام الفهم قيمة هذه المناورة ، وأنه ينقل شكل سيطرته على مصر من الوجهة العسكرية إلى الوجهة الاقتصادية البحتة . وهذا ما لاحظته جريدة « الديلي ووركر » الإنجليزية الشيوعية التي كتبت تقول .

(أنه بينما ينتهي الاحتلال العسكري تحقيقاً لرغبات البلاد فإن السيطرة الاقتصادية ستبقى كما هي .

. . .

أما الوطنيون المصريون المخلصون ، فقد تنبهوا إلى هذا كله ، ورعوا أن سيطرة الاستعمار على مصر سوف تحول أن تجد منفذاً لها في الاتفاقات الاقتصادية أو العسكرية أو السياسية التي قد تبرم بين الحكومة المصرية وبين الاستعمار البريطاني . ولذلك فهم ينادون (لا مركز ممتاز للاستعمار وإنما الجلاء العسكري دون قيد أو شرط) . أما وقد أعطى هذا المركز الممتاز - وسيعطى غيره - فهذا يفهمنا أن الكفاح ضد الاستعمار البريطاني ليس بكاف ، وأنه يجب أن يرتبط أشد الارتباط بالكفاح ضد شريكه الرجعية المصرية ، أي في سبيل ديمقراطية حقيقية تسود بلادنا .

صادق سعد

(السنة الأولى - العدد ١٤ - ١٩ / ٥ / ١٩٤٦ - ص ١٢ ، ٢٢)

نريد حلاً وطنياً ديوقراطياً

نكاشة البطالة

تفشيت البطالة في صفوف العمال المصريين ، فهناك ربع مليون أو أكثر من العمال الذين كانت تستخدمهم المصانع العسكرية . فطردوا بسبب إقفال معظم المصانع والورش الخربية . وهناك عدد ليس بمعلوم من العمال الآخرين الذين كانت تستخدمهم الشركات والمصانع الأهلية التي ازدهرت أثناء الحرب ، ولكنها الآن لا تستطيع منافسة المصانع الأجنبية التي أصبحت تتدفق على الأسواق المصرية . وبدأت الصيحات تتعالى من جميع النواحي ، تنذر بالخطر الذي يهدد مصر . ومن الغريب — بل ليس بعريب في الحقيقة — أن الغالبية الكبرى من الصيحات هذه تبرز نشئة واحدة ، وهي أن هؤلاء العمال العاطلين — ومن سيلتحق بجيوشهم فيما بعد حتماً — يمثلون تبعاً قاراً من السخط والضجر . وأن مشكلتهم إن بقيت بدون معالجتها إنما قد تسبب ثورة أو ثورات في بلادنا . فباسم الأمن العام — وباسم تقاينا هذه الطريقة التي يهددها خطر ، الأفكار الجديدة ، تطالب الجهات الرسمية وغير الرسمية أن يهتم أولو الأمر بهذه المشكلة . إذن . فليس العنصر الإنساني الحي هو الذي تفرجه إليه الأنظار الرسمية أو الشبيهة بالرسمية . ليس كون هؤلاء العمال من المصريين ومن بني وطننا الذي يستاهل الاهتمام حسب هؤلاء . وليس سببه أن هؤلاء العاطلين جائعون سوف يموتون من الحرمان هم وعائلاتهم . وإنما المهم في نظر الجهات الرسمية والشبيهة بالرسمية . حقاً ، أننا إذا كنا لا نزال نحتاج إلى دليل على احتقار حكومتنا وصحافتنا الكبرى والأحزاب الفاشية لشعبنا وكادحيه — فهناك هذا الدليل !

• • •

وبما أن هذا الاحتقار للشعب ، وهذا التخوف منه هما مصدر التفكير لدى هؤلاء ، فينتج بالضرورة أن اقتراحاتهم وأعمالهم جميعاً تستهدف مرمى

واحداً لا ثانى له ، وهو ستر الحقائق والإسراف في الوعود الخلابية التي لا تشفى غليلاً . كل هذا في سبيل إسكات السخط وكبت الضجر وتنحية المشكلة جانبا . إذ أن جوع العاطلين وحرمانهم أمر ثانوى - وعادى جداً بالنسبة لسااستنا الرجعيين ...!

هذه لجنة مكافحة البطالة - التي كونتها الوزارة الصديقة الحاضرة - تجتمع في يوم ١٢ الجارى وتصدر قرارات . وإذا بها تيكاد تنحصر في تشجيع الصفاة والإنتاج - لا الاستهلاك - وفي إلغاء غلاء المعيشة وفي توزيع مئة ألف جنيه على المتعطلين . مئة ألف جنيه . . . ولكن هذا يعنى ثلاثين قرشاً تقريباً للمتعطلين الحاليين - في السنة - فهل يمكن اعتبار هذا القرار شيئاً يخرج عن نطاق الخداع والتضليل ؟

وهذه مجلة « المصور » - (أليس رئيس تحريرها من « الوطنيين » ؟) - تنادى برجوع ثلثى المتعطلين - وهم غير الفنيين أو الفعلة - إلى الريف ، ففيه « متسع للجميع » . . . إن الفلاح المصرى لا يعمل في المتوسط إلا خلال ثلث السنة ، إنه فقير يتضور جوعاً ، مريض بالحملى الراجعة . ومع ذلك تؤكد « المصور » أن في الريف مقسماً للجميع .. ما في ذلك شك !

وكنا نعتقد أن للتضليل حدوداً والخداع الكاذب مجالاً لا يتعداه المصرى ، إذ يخاطب مواطنيه . ولكننا كنا مخطئين . فمجلة « مصر الفتاة » تنشر في غلافها كلمة بعنوان « العمال - العمال - إفسحوا الطريق لمصر الفتاة » تقول فيها :

« توشك البلاد أن تتعرض لعاصفة جامحة تشنها العمال المتعطلون وتشنها الطبقات الكادحة التي بلغ الوعي الاجتماعى عندها الآن حداً يصل إلى مرحلة الخطر . . . مصر الفتاة هي وحدها القادرة على القيام بالثورة في غير حاجة إلى

إراقة الدم . وهى وحدها للقادرة على إحداث الانقلاب المنشود لمصلحة العمال والطبقات السكادحة .. .

الوعى الاجتماعى خطر عند مصر الفتاة ، فما علينا إلا أن نسلم لها مقاليد الحكم — وطبعاً — نسلمها فى الوقت ذاته إلى أعدائها من بقايا الاستعماريين الفاشيين . الذين كانوا الممانا وإيطاليين بالأمس وأصبحوا إنجليز اليوم . وبصرف النظر عن استطاعة مصر الفتاة القيام بما يتفق ومصلحة العمال والسكادحين (وقد رأينا مثالا لذلك فى أوروبا الفاشية) ، فواضح وضوح الشمس فى النهار أن مصر الفتاة لا تطالب بحلول واضحة لمصلحة العمال ؛ وإنما تطالب بحل واحد غامض ، وهو وجودها فى رأس الحكم على وطننا . إن الأجسام الجائعة العارية من عمالنا المتعطلين ومن كادحيننا المظلومين ليست إلا جسر فى العقلية الفاشية . جسرا تريد مصر الفتاة أن تعبر عليه بتقديمها لتصل إلى ديكتاتوريتها على العمال وسائر السكادحين المصريين !

* * *

هناك - للبطالة المتعاظمة الآن - سببان رئيسيان ، نستطيع التفريق بينهما ولو أنهما غير منفصلين .

أما السبب الأول ، فهو إقفال بعض المصانع وتقليص بعضها أيضاً إلى الاسكندرية . ويترتب على ذلك العمل الواعى - من جهة أصحاب تلك المصانع - تشريد العمال فى شبرا الخيمة . وما من شك أن هذا العمل تحت قيادة الاتحاد المصرى للصناعات ، أما له من تنسيق والسجام . وغرضه تفكيك الكتلة العمالية التى تجمعت فى الأحياء الصناعية فى القاهرة . هذا التفكيك الذى ترمى إليه الحكومة عندما حلت نقابة عمال النسيج الميكانيكى سنة ١٩٤٥ بأمر إدارى . ولا يوجد حل عملى لهذه الحالة إلا كفاح العمال - وتأييد جميع الموظفين

لهم في سبيل فتح النقابة من جديد وفي سبيل إيجاد حكم ديموقراطى سليم في مصر .
حكم لا يظلم العمال والكادحين الآخرين .

وأما السبب الثانى . فهو الأزمة التى بدت بوادرها في مصر الآن . فقد ازدهرت الصناعة المصرية أثناء الحرب بسبب الاستهلاك الضخم الذى كانت تمثله الجيوش الحليفة في وطننا ، وبسبب اختفاء المنافسة الخارجية للإنتاج المصرى . أما الآن ، وقد زالت هذه الظروف الاستثنائية ، فلا يوجد أمام الإنتاج المحلى إلا استهلاك ضعيف . هو استهلاك الجماهير الفقيرة من العمال والفلاحين . أنعمى هذا أن تلك الجماهير ليست محتاجة إلى بضائع تستهلكها ؟ كلا ، وإنما يعنى أنها لا قدرة لها على استهلاكها . أى هذا أيضاً أنه لا يمكن استغلال ثرواتنا الطبيعية بدرجة أكبر من الحد الذى وصلنا إليه الآن فنوجد عمالاً للتعطيل ؟ كلا . وإنما يعنى أن استغلال هذه الثروات قد لا يؤتى بأرباح كافية لأصحاب الأموال في مصر ، أو أنه لا يمكن تحقيقه لأنه يمثل تنافساً للاستثمار يخشاه لأنه يخشى على أرباح المخترعين .

إذن . فالحل العملى لهذا السبب الثانى للبطالة مزدوج :

١ - رفع مستوى المعيشة عند الجماهير الشعبية برفع الأجور وإنقااص ساعا العمل ومن التشريع الاجتماعى ، وفتح الإمكانيات المادية والثقافية على العموم للجميع .

٢ - قيام الدولة بالمشاريع العمرانية الكبرى (كهربة خزان أسوان ، شق الترعة وتعبد الطرق ، وبناء المدارس والمستشفيات . . الخ) .

أما والحكومة الحاضرة حكومة رجعية ، فهي لن تحقق أبداً الشرط الأول ، ولن تحقق حتى أقل منه (مثل إعانة البطالة) . أما والاستعمار جاثم على صدورنا ، فلن يتحقق الشرط الثاني . فلا حل لمشكلة البطالة إلا بالاستقلال والديموقراطية !

صادق سعد

(السنة الأولى - العدد ٢٥ - ٢٢ / ٥ / ١٩٤٥ - ص ١٢ ، ١٣ / ٢٣)

جلاء الاقتصادى امردى وراى

كنا قد فتحنا باب المناقشة عن « الجلاء الاقتصادى » ، ثم توقفنا عن النشر فى هذا الموضوع بسبب المناقشات التى حدثت بين بعض الزملاء لتصفية الآراء . وقد تقدمت هيئة تحرير « الفجر الجديد » ، بتقرير عن هذا الموضوع فنشره فيما يلى بعد إضافة بعض النقط التى أثارها زملاء آخرون) .

تعريف :

ينبغى أن نعرف كلمة الجلاء قبل أن نبدأ فى مناقشة الجلاء الاقتصادى أو العسكرى الخ . . . وطبيعى أنه يجب ألا نأخذ تعريفاً لكلمة الجلاء ما قد يفهمه بعض الناس - وخاصة التقدميين - منها بسبب التفسيرات الخاصة التى أعطيت لهذا اللفظ ، وإنما يجب أن نأخذه كما هو وكما يفهم منه فى اللغة العربية الشائعة .

ما هو الجلاء ؟ الجلاء معناه الترك والمغادرة ، إذن . فالجلاء العسكرى معناه أن يغادر الجنود الأجانب بلادنا ، بعرف النظر عما يتركه هؤلاء الجنود فى وطننا من بقايا الاستعمار ومآثره . وكذلك الجلاء الاقتصادى معناه أن يغادر مصر للاقتصاد الأجنبى الذى تطفل على الاقتصاد الوطنى . وقل ذات الشيء عن الجلاء السياسى أو الإدارى أو الثقافى . الخ .

(الجلاء الاقتصادى) شعار خاطيء :

ونسلم أولاً وقبل كل شيء بأن أساس الاستعمار أساس اقتصادى . بمعنى أن توظيف رؤوس الأموال ، والاستيلاء على الثروات الطبيعية فى البلاد المستعمرة ، والتحكم فى التصدير والاستيراد ، واعتصار الطبقات السكادحة فى البلاد المستعمرة والتابعة ، هذا كله أساس الامبريالية ، كما أنه أيضاً السبب الجوهرى - فى التحليل الأخير - لتصرفات الاستعمار فى الخطوط العامة لسياسته

وطبيعى أن هذا ليس بغريب على تفكيرنا المادى. فإلنا نعتقد أن عموم الحوادث الاجتماعية لها أساس اقتصادى — فى التحليل الأخير أيضاً — وأن الاستعمار والامبريالية لهما من الحوادث الاجتماعية العامة ، فيخضعان لذات القانون المادى الذى تؤمن بهن.

وعليه فالذى يهدف إليه الاستعمار البريطانى فى قبضته على مصر هو أيضاً ذو أساس اقتصادى فى المحل الأول . إن الاستعمار البريطانى قد وظف أموالاً هائلة فى البنوك والبيوتات التجارية . وهو يريد شراء المواد الخام التى تنتجها بلادنا بـ ٥٠ ٪ وهو يريد أن يبيع لنا منتجاته المصنوعة بـ ٥٠ ٪ . وأن يستفيد من التوسط فى تجارتنا الحرجية والداخلية . ولكن القبضة الاقتصادية لم تكن كافية للاستعمار البريطانى كي يضمن أرباح كبار الاحتكارين الانجليز ولذلك لجأ إلى الاحتلال العسكرى . وهنا يظهر قانون آخر للنظرة الماركسية للحوادث الاجتماعية ، ألا وهو الجدلية ، فإن الاحتلال العسكرى مختلف عن القبضة الاقتصادية ولكنه ظهر بالضرورة بعد ظهور تلك القبضة الاقتصادية .

ويجب الإضافة إلى ذلك أن القوات المسلحة الانجليزية لا تحمى فقط الاحتكارات الأجنبية فى بلادنا ، وإنما تحمى أيضاً مصالح بعض الفئات التى تداخلت مع مصالح الاستعمار . إن القوات المسلحة البريطانية تحمى أيضاً الرجعية المصرية من ضغط الطبقات السكادحة الاقتصادى والسياسى (بالدرجة الأولى) .

ونحن نريد أساساً أن نرفع مستوى معيشة الجماهير الشعبية المصرية . أى أن هدفنا بمعنى التحليل الأخير ، هو هدف اقتصادى . وفى سبيل هذا نرى وجوب تمكين تلك الطبقات الشعبية من التأثير القوى على دولاب الحكومة والدولة (وهذه هى الديمقراطية) حتى تفسح المجال لتحقيق حكم الأغلبية الصحيح .

ولكن هناك خطوات مباشرة يجب أن نخطوها وأن ندعو إليها في سبيل رفع مستوى الجماهير الشعبية . فالذى يقف عقبة كأداء في هذا السبيل هو الاستعمار يقبضته على بلادنا وبوسائل الإكراه الضخمة التى فى يده والتي يستعملها ضد الحركة الشعبية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر : ولذلك يجب علينا أن نكافح الاستعمار وأن ندعو إلى الكفاح ضده حتى تزول تلك العقبة الرئيسية فى سبيل الديمقراطية المصرية .

إذن فشعارنا هو التحرر من الاستعمار بشتى نواحيه . وواضح أن التحرر من الاستعمار من الناحية العسكرية هو جلاء القوات المسلحة الأجنبية عن بلادنا . وأن هذه القوات العسكرية فى يد الحكومة البريطانية وتحت سلطتها . ولذلك يمكننا أن نطالب هذه الحكومة بإجلاء قواتها عن مصر وأن نوجه كفاحنا هذا للتوجيه . ولذلك فمن الممكن أن نطالب الحكومة المصرية بأن تعرض هذه المسألة على منظمة الأمم المتحدة وعلى مجلس الأمن ، وأن نوجه كفاحنا هذا للتوجيه أيضاً .

ولكن للاستعمار فى بلادنا ناحية أخرى ، مهمة - بل هى كما قلنا الناحية الجهورية والسبب الرئيسى لتبعية مصر لبريطانيا العظمى - ألا وهى الناحية الاقتصادية . وقد عبر التقدميون عن ضرورة التحرر من التبعية الاقتصادية للاستعمار باتخاذهم شعاراً خاصاً - هو موضع المناقشة الآن - وهو « الجلاء الاقتصادى » .

حقاً إننا نريد أن نتحرر من قبضة الاستعمار البريطانى على بلادنا من الناحية الاقتصادية . ولكن هناك طريقتين يمكن السير فيهما للوصول إلى هذا الهدف . أما الطريقة الأولى فهى أن تطرد رؤوس الأموال الأجنبية ، بمعنى أن تعرض الاحتكارات الكبرى بأى طريقة من الطرق ، أو حتى أن تطرد بشكل فاضح

(كما يدعوا إليه الفاشيون) . ونحن التقدميين المصريين لا نقبل هذه الطريقة ، بل نريد الطريقة الأخرى ، وهي الاستيلاء على الاحتكارات الأجنبية - وغير الأجنبية - الكبرى . إذن ، فنحن لا نريد الجلاء الاقتصادي ، وإنما نريد تحكم الدولة في الاحتكارات الكبرى .

وهذا عنصر من عناصر برنامج كامل يقع تحت عنوان كبير وهو : بناء الديمقراطية في بلادنا ، وواضح أن المطالبة باستيلاء الدولة على الاحتكارات الكبرى يجب أن تكون مرتبطة أشد الارتباط بالعناصر الأخرى التي يقتضى تحقيقها بناء الديمقراطية المصرية ، منها رفع رفع مستوى المعيشة ، وتوسيع التمثيل الشعبي وإطلاق حرية التنظيم السياسى الخ .

ومنا يتساءل البعض : هل المطالبة بالديموقراطية مفصولة عن المطالبة بالجلاء الممكرى ؟ طبعاً لا ، وهذا لسببين :

(١) إن الرجعية المصرية متحالفة بشكل طبيعى مع الاستعمار البريطانى ، فالأثنان عدوان لنهضتنا الديمقراطية .

(٢) إن الكفاح فى سبيل الاستقلال والتحرر من الاستعمار ليس هدفاً أخيراً ، وإنما هو وسيلة - أو كما قلنا فيما يلى هو خطوة أولى - فى سبيل رفع مستوى الطبقات الشعبية .

ولذلك فنحن التقدميين المصريين نؤكد أن الاستقلال دون الديمقراطية استقلال ناقص ، لا يمكن أن يثبت . وأن الديمقراطية دون الاستقلال زائفة عرضة أشد التعرض لضربات الرجعية المصرية وللناورات الاستعمار البريطانى . وهذا ما نراه اليوم وما رأيناه منذ سنة ١٩٢٢ إلى اليوم .

(الجللاء الاقتصادي) شعار منخر :

غير أن شعار ، الجللاء الاقتصادي ، ليس خاطئاً فقط ، بل أنه منخر أيضاً .
بمعنى أنه يحدث تحويراً في كفاحنا الوطني ويضع أمام الجماهير الشعبية والمفانيلين
أهدافاً وهمية ضالة .

(ا) قد رأينا أن هذا الشعار خاطئ . ، وأن الفاشيين يستعملونه بغية
قميع مطالبنا الوطنية . فإذا تمسكنا بمطلب الجللاء الاقتصادي - وهو مطلب
خاطئ - نخدمنا الفاشيين خدمة مباشرة بدلاً من أن نكشفهم .

(ب) أن ضم الجللاء الاقتصادي - والمقصود هو التحرر من القبضة الاقتصادية -
مع الجللاء العسكري ، معناه مواجهة الاستعمار البريطاني بهذا المطلب أى توجيه
كفاحنا في سبيل الديمقراطية الاقتصادية نحو الاستعمار ، فهل هذا صحيح ؟
لا ، لأن الكفاح في سبيل الديمقراطية الاقتصادية يجب أن يوجه نحو الحكم
المصري لا نحو الاستعمار .

ويظهر خطأ هذا الشعار وضرره من أننا نستطيع عرض قنيتنا الوطنية
على مجلس الأمن بمعنى أننا نستطيع مطالبتة بالضغط على بريطانيا حتى تسحب
قواتها المسلحة من بلادنا . ولكن لا نستطيع ابدأ أن نطالب مجلس الأمن بأن
يضغط على الاستعمار البريطاني فيجلى رؤوس أمواله عن مصر .

(ج) أننا قد رأينا أيضاً أن الجللاء الاقتصادي يعنى - في مفهوم التقدميين -
التحرر من قبضة الاحتكار الأجنبي أى الديمقراطية من الناحية الاقتصادية .
ولكن المطالبة بهذه الديمقراطية يجب أن توجه إلى الحكومة المصرية . وأن
توجه إلى الحكومة المصرية ، وأن تجنيد الجماهير الشعبية الذى تستهدفه في دعوتنا
وشعاراتنا - هو موجه ضد الرجعية المصرية في هذه النقطة بالذات . ولكن
ربط التحرر الاقتصادي - بإعطاء لفظ الجللاء شعاراً له - مع التحرر من
الاستعمار ، هذا الربط يهمل الرجعية كمسئولة عن ضعف الديمقراطية في مصر .

إذن فهذا الرُبط يضع أهدافاً خاطئة . فهو خطر على الحركة الوطنية .

(د) إن شعار د الجلاء الاقتصادي ، إذ يقصد به التحرر من الاحتكار الأجنبي ، إنما يوجه ضد الاحتكار الأجنبي فقط ، ويهمل الاحتكار المصري . هذا في حين أننا لانعرف عنصرية في دعوتنا الديمقراطية ولا نفضل الاحتكار المصري على الاحتكار الأجنبي لا لسبب إلا لأنه مصري .

إذن . فالشعار الصحيح هو الاستقلال والديموقراطية .

بدون توقيع .

(السنة الأولى — العدد ٣٨ — ١٢ / ٦ / ١٩٤٦ — ص ١١ / ١٢)

حول مشروع الميزانية

(التغييرات الاقتصادية للسياسة الصديقة)

السياسة الصديقة سياسة تم اوان مع الاستعمار وسياسة تقوية للفئات العليا من الطبقات الرأسمالية وسياسة تهرب وبما طله من مطالب الطبقات الشعبية. وقد اودعت الوزارة مكتب مجلس النواب بياقا عن مشروع ميزانيتها فكان تعبيراً صادقاً لنشاط الحكومة الحاضرة .

بمختار قارىء البيان أول وهله ، إذ يخيّل له أن هذا البيان لم يصدر عن خطة إقتصادية أو مالية موحده . فالموضوعات المتقاربة مشتتة متناثرة غارقة في بحر من الالفاظ المائعة عن (جد الوزارة في إصلاح هذا أو ذاك . ولذلك يضطر باحث البيان الوزاري أن يرتب المسائل الممتازة ترتيباً من جديد . وحينئذ تظهر حقيقة مشروع الميزانية دون ما جهد أو عناء .

فالساسة الاقتصادية المصرية فيما يخص علاقاتنا الخارجية — وخاصة علاقاتنا مع الاستعمار البريطاني — خمس نقطاً جوهرية ثلاث ، إلا وهي الارصدة الاسترلينية والعمله الصعبة والقطن . وقد قتل الناس هذه النقط بحثاً فأتضح بجلاء أن السياسة الوحيدة التي يجب السير فيها بالنسبة إليها تتخلص فيما يأتي .

١ — تصفية الارصدة الاسترلينية ،

٢ — التحرر من إتفاقية العمله الصعبة .

٣ — تحديد مساحة الأرض المنزرعة قطناً اعتماداً بشكل أساسي على احتياجات صناعة النسيج المصرية .

فإذا كان موقف الوزارة الحالية من هذه الحلول قال البيان (أنها تعنى)

بالنقطة الأولى وإنها (جادة في التحلل من قيود الثانية . أما عن القطن - وقد
أعترفت الوزارة أن المتبقي منه يساوى محصولاً سنوياً كاملاً - فلم يذكر البيان
إلا كلمات الأمل والثقة بالمستقبل . يستقبل من ؟ يجيب على هذا السؤال النشاط
الوزارى العملى وهو القيام بقرض تمويل شراء القطن ، أى انتقال ميزانية
الحكومة بدين جديد يدفع أرباحه المواطنون ويذهب فى جيوب البنوك الكبرى
والبيوت التجارى الضخمة - وخاصة الأجنبية - وفى جيوب كبار الملاك الذين
يزرعون قطناً . وأخيراً ، فعدم تحديد المساحة المزروعة قطناً مع وجود
الاحتياطى الضخم فى الشون ، معناه البقاء على الحالة الحاضرة فى تجارتنا الخارجية
وعدم التحرر من قبضة الاستعمار البريطانى عليها . أن الطبقات الشعبية جائعة
تطالب بالخبز ومع ذلك نزرع قطناً زائداً عن حاجتنا ، وأن الاستعمار
البريطانى يحتق تجارتنا ومع ذلك فحكومة صدقى باشا لاتعالج الموقف إلا بالفاظ
الجد والاعتناء ، وما أشبه هذا كله بموقفها من قضيتنا الوطنية الذى يتلخص فى
الإبقاء على الحالة القائمة وتغطية المماطلة والتسويق بالتصريح بأن الوزارة
تدخل المفاوضات الحرة من كل قيد .

. . .

ولا تمس السياسة الإقتصادية العامة - فى نظر الوزارة الحاضرة - غير
النهضة الصناعية وسوق الأوراق المالية وأوراق البنكنوت المتداول أما إصلاح
الأراضى البور ، وأما توزيع الأراضى الحكومية على الفلاحين ، وأما كهربة
أسوان ، فلا أثر على الإطلاق من هذا كله . ومع ذلك فترى الحكومة أن
أنهاض الصناعة يقوم على أساس تشديد السياج الجمركى - لا على أساس إنشاء
البنك الصناعى مثلاً لحماية متوسط أرباب الأعمال وصغارهم - وهى فى ذلك
تستجيب لمطالب اتحاد الصناعات كما وضحتها فى تقريره السنوى الأخير . وقد
أوضح البيان أن الحماية الجمركية ستخصص (للصناعات) التى تقوم على أسس

اقتصادية سليمة أى للصناعة الكبرى والاحتكارية . . .

وقد أهتم البيان بسوق الأوراق المالية اهتماماً خاصاً . فقد أصيب هذا السوق في الأيام الأخيرة بهبوط مستمر ، فوعد بأن (يدبر علاجاً لكل حالة طارئة للاحتفاظ بأولئك الذين استثمروا ما أدخروا من أموال في القراطيس المالية بشركات كدهم وتديرهم . أن هذه العبارة العاطفية لتدعوا إلى السخرية ، فهو لا هم كبار الرأسماليين والمضاربين في البورصة ، وهم لم يحصلوا على غناهم (بالكسب والتدبير ، وإنما بالتلاعب والتخزين . ولا تعمل تدبيرات الوزارة ، محافظة على الأسعار العالية للقراطيس المالية إلا على إبقاء أسعار البضائع - ومن ثمة تكاليف المعيشة - مرتفعة أيضاً .

ونحن ، أن ربطنا هذا بإهمال الوزارة الواضح نحو التضخم الكبير الحالي - إذ وصلت النقود المتداولة حسب البيان ذاته إلى ٤٨ مليون جنيه - وما ينجم عن هذا من تخفيض في قيمة العملة ومن ثلاء في مستوى المعيشة ، لو ربطنا هذه النقطة بالعنصرين السابقين لوجدنا أن الوزارة الصديقة تعمل (بحجة ونشاط على حماية الفئات العليا من الرأسماليين وعلى تشجيع جشعهم على حساب الشعب .

* * *

أما السياسة الاجتماعية لميزانية الدولة ؛ فقد تمسها البيان الوزاري في صرعة البرق ، فتحدث عن خفض تكاليف المعيشة ومعاربة الفقر والمرض والجهل في فقرتين صغيرتين مهملتين . وقد أدعت الوزارة في الأولى أن خفض تكاليف المعيشة يأتي بتشجيع الاستيراد ونحن ، أن سلنا جدلاً بهذا ، نجد أن الاستيراد مقيد أشد التقيد الآن بسبب إتفاقية العملة الصعبة . وعلى هذا الأساس فلا ندري كيف تشجع الحكومة الإستهلاك .

وعلى كل فتشجيع الاستيراد سوف يخفض أسعار البضائع - على شرط ألا يكون الاستيراد كله في أيدي الشركات الرأسمالية الكبرى - ولكن تكاليف المعيشة لن تنخفض إلا إذا ربطنا هذا الاستيراد بعنصرين رئيسيين ، هما مراعاة الإنتاج المحلي - وخاصة الزراعى - ومنع التلاعب في أسعاره وتخزينه من جهة ، ورفع مستوى الطبقات الشعبية من جهة أخرى . أما والإيجارات الزراعيه لا تزال مرتفعة ، وأجور العمال الزراعيين لا تزال تافهة ، والحكومة لا تزال عاجزة عن معالجة البطالة ، فإن أدراج تشجيع الاستيراد تحت عنوان (خفض تكاليف المعيشة) لا يمثل إلا تضليلا وخداعا .

أما في (محاربة الفقر والمرض والجهل) فلم يجد البيان طريقاً إلا بإقامه الحمامات والمغاسل) . . . وهكذا انتهى دوره صدق باشا بحملته المعروفة في مستنقعات الصدقة والإحسان، في حين أن شعبنا يطالب بحقة في الحياة الانسانية اللائقة به . وأن شعبنا يدرك يوماً بعد يوم أنه لن يحصل عليه إلا إذا ذهب صدق باشا وحكمه .

صادق سعد

(السنة الثانيه - العدد ٤١ - ٣ / ٧ / ١٩٤٦ - ص ١٨٠٩)

(٣)

في قضايا التحرر العربي والعالمي كفاح فلسطين الوطني الديمقراطي

يتجه كفاح فلسطين الوطني الديمقراطي ، إلى الحصول على الاستقلال ، والتخلص من الطغيان الصهيوني ، وإقامة الديمقراطية السليمة فيها . وتهب على فلسطين الآن ريح وطنية قوية لا فطن أنها عرفت مثلها من قبل . فمن أهم خصائص الحركة الوطنية الفلسطينية في الوقت الحاضر أنها قد نجحت في إيقاظ جميع طبقات الشعب العربي واستطاعت أن تستعين بقواه في الكفاح في سبيل تحرير فلسطين . ولا شك أن أنشط طبقة من هذه الطبقات وأكثرها أهمية في الكفاح الوطني في فلسطين ، هي طبقة العمال العرب . فهي تعرف تمام المعرفة أن مستوى معيشتها لا يمكن أن يتحسن إلا إذا حكمت البلاد حكماً وطنياً غير خاضع للرأسمال الأجنبي أو الصهيوني . وهي تعرف تمام المعرفة أيضاً أن لها - كما لجميع الطبقات الشعبية الفلسطينية - حقوقاً سياسية ديمقراطية لن تحصل عليها إلا إذا حكمت البلاد حكماً وطنياً ديمقراطياً غير خاضع للرأسمال الأجنبي أو الصهيوني ، فتصدر جمعية العمال العربية بياناً حول أزمة البلدية ، تطالب فيه بانتخابات ديمقراطية للبلدية . وتستقبل الطبقة العاملة وفدها - الذي اشترك في مؤتمر النقابات الدولي بلندن ، استقبالا وطنياً رائعاً جعل جريدة الدفاع تقول بهذه المناسبة :

« قد تبين الحركة العمالية العربية لم تعد حركة محلية لا قيمة لها ولا وزن . وإنما غدت جزءاً لا يتجزأ من نضال البلاد في سبيل استقلالها وكيانها ، »

وتطالب الحركة الوطنية في فلسطين بحق تنظيم النقابات العمالية . وبتفتح مدارس جديدة كثيرة ، لاسيما في القرى ، وبناء المستشفيات والملاجئ ، وبفرض الضرائب التصاعدية بحيث لا يرهق العمال والفلاحون وصغار الموظفين . والحركة الوطنية الفلسطينية لا تطالب فقط بهذه المطالب المادية لتحسين حالة الشعب ، بل تطالب

بالدرجة الأولى بحكم ديمقراطى تمثيلى ، فالهيئات التمثيلية الوحيدة الموجودة الآن فى فلسطين هى البلديات ومع ذلك فقد مر على بلدية حيفا - مثلاً ١١ عاماً دون أن يعاد انتخاب أعضائها ، وكذلك بلدية الناصرة فقد بقيت ٨ سنوات لم تسع فى خلالها الحكومة لإعادة تأليف المجلس البلدى بواسطة الانتخابات الشعبية . وأما مسألة بلدية القدس التى حاولت السلطات أن تعين أعضائها تعييناً - فلا تزال حية فى الأذهان . هذا كله قد جعل الفلسطينيين المخلصين يطالبون بإيجاد مجلس نيابى . وهذه عصبية التحرر الوطنى فى فلسطين تقول أنها تضع أمام الشعب العربى الآن ، هدف السعى لإيجاد مجلس نيابى فى البلاد يمثل الشعب تمثيلاً ديمقراطياً ويمكن لجميع السكان من الاشتراك فى إدارة شئونه كخطوة تقربه أكثر فأكثر من هدفه النهائى ، الاستقلال والسيادة الوطنية .

وأما الذى يشجع هذه الحركة الوطنية المباركة فهو الاتجاه الامضى العام اتجاه الشعوب إلى الاستزادة من الحريات الديمقراطية . وتعلق جريدة «فلسطين» على اندحار النازية الألمانية بقولها .

« ومن الدكتاتوريات المستترة ، حكم الدول القوية بالدول الصغيرة ، وتقييد التفكير والتعبير ، ونظم توزيع الثروة فى أشكالها الحاضرة .. »

بينما تكتب جريدة الدفاع :

« نريد تجارة حرة واجتماعات حرة ورأياً عاماً حراً . نريد أن تستأنف الحكومة عملها جزياً على سياسة الكتاب الأبيض . نريد أن تحول ميزانية الحكومة الضخمة إلى تنفيذ مشروعات الإنشائى ليعم الرخاء ويستتب الأمن وتتوفر للجميع أولى ضروريات الحياة الشريفة .. »

ومن أول ماتصطدم به الحركة الوطنية العربية - الصهيونية ، فالصهيونية حركة استعمارية ليست فى الواقع سوى شكل قديم جديد لتصدير الرأسمال والاستيلاء على الأسواق واحتكار أكثر ما يمكن من مصادرة المواد الأولية

لحساب الشركات الاستعمارية الضخمة. والصهيونية بطبيعتها التي أشرنا إليها معارضة حركة العرب الديمقراطية. وهذا مؤسسها هرتزل يقول في كتابه «الدولة اليهودية»، أن الأمم الآن لا تستأهل أن تحكم حكماً ديمقراطياً غير محبوس وأن استعدادها هذا سيقل أكثر فأكثر في المستقبل. والصهيونية تستثمر ١٠٥ ملايين من الجنيهات في فلسطين لحساب أمثال «شركة البوتاس» و «شركة السكر» و «شركة الكهرباء» و «شركة السكك الحديدية» وغيرها من المؤسسات الرأسمالية التي تعتصر الشعب الفلسطيني كلها استطاعت إلى ذلك سبيلاً. والصهيونية تجد سنداً قانونياً في تصريح بلفور وغيره من الرسمىين البريطانيين ويربطها هذا بالانتداب ويكون سبباً من الأسباب التي تحميها عن الحركة الوطنية في فلسطين :

ولذا يقاومها العرب. . . غير أن كفاحهم المجيد ضد الصهيونية ، لا يعنى كفاح اليهود اطلاقاً . فتكتب مجلة «الاتحاد» النقاية :

« أن الصهيونية لم تكن في يوم من الأيام لتدافع عن اليهود أو لتحارب أعدائهم ، إنما كانت في الواقع الصحيح الصريح تستغل آلامهم وتستفيد من مآسهم ومصائبهم لتستثمر فلسطين ولتستغل مواردها ، :

والحقيقة أن هذا الموقف قد بدأ يؤثر في يهود فلسطين أنفسهم . فبدأ يفهم بعضهم أن مصيرهم مرتبط بدرجة اشتراكهم في الحركة الوطنية التحريرية مع العرب وضد الصهيونية .

وقد نشرت الصحافة الفلسطينية منذ مدة قصيرة احتجاجاً لليهود الشرقيين في فلسطين يرفضون فيه الحركة الصهيونية ويطالبون بإيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، كما نشرت تلك الصحافة أيضاً احتجاج العمال اليهود الذين يعملون في

شركة د يورشليم كوهين للحيال ، على طرد عمال عرب من تلك المؤسسة لاسبب
إلا كولههم عربا . .

فالعهيونية تصدع ويتمسك الشعب الفلسطيني بمطالبه التحريرية
الديمقراطية . وهل يمكن أن يقف -ائل دون تحقيق مطلب ذلك الشعب
الباسل ؟ .

وطنى

(العهه الثالث - السنة الأولى - ١٦ / ٦ / ١٩٤٥)

جامعة الدول العربية على ضوء موقفها

من مسأله سوريا ولبنان

أستقبلت الشعوب العربية بيان مجلس جامعة الدول العربية الأخير بدمشة بالغه . هذه الطنطنه الكبرى كلها وهذه الاجتماعات المتكررة وتلك الموائد وحفلات الشاي ، هذا كله لم يسفر إلا عن نتيجة بسيطة أحبطت بسياج غامض من السرية وتضمنت الاعتراف بالاعتداء الفرنسي وتسجيله .

لن تفيد الجامعة العربية شيئاً إذا استمرت على هذه الأسس الغامضة ، بل أنها ستضر بالقضية العربية ضرراً بليغاً . فهذه القضية واضحة بسيطة لا تحتاج إلى لف ودوران . ولن تجدى الدبلوماسية الرقيقة التي تسير على قشر البيض في حين أن الشعوب العربية تستطيع أن تسير إلى الأمام في قزة عظيمة فتستجيب لها الشعوب الأخرى وتؤيدها . أن القضية العربية تلخص في كلمتين: الاستقلال والديمقراطية ، ونحن لم نعد في عصور الظلام حتى نقول مطالبنا بصوت خافت من أذن لاذن بل أن الظروف العالمية تمكنا من أن نجاهر بها .

أما الاستقلال ، فهو ما تطالب به جميع الشعوب العربية لأنها جميعاً واقعة في قبضة الاستعمار : سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ، وفلسطين وشرق الأردن تحت رحمة الانتداب الإنجليزي ، ومصر والعراق قيدتهما معاهدتان بانجلترا بأغلال ثقيلة ، وهل يجوز أحد أن ينفي أن (الحليفة) تضغط على حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أو يستطيع أن ينكر كيف أثرت في حياتنا الاقتصادية ، وما هي ذى قد استبدات منا ٢٥٠ مليون جنيه ، ما طلت وما تزال في ردها أو تحويلها . فتشل بهذا تمويلنا ويقفز الغلاء قفزة عالية وتشارك بنشاطها السياسي والاقتصادي في إبقاء شعبنا فقيراً .

تجاهلت الجامعة العربية الأوضاع الرئيسية للشعوب العربية فتناست أن

فلسطين تشكو من الانتداب والصهيونية معا ، وقررت « استقلال » البلاد العربية ثم سجلت ضمها في موقفها من مسألة سوريا ولبنان الاعتداء الفرنسي ، ولماذا ؟ لأن الاستعمار الاجنبي يرى ضرورة إبقاء مسألة سوريا في حدودها الضيقة حتى لا تصبح مسألة الشرق العربي كله ، وحتى تضغط على فرنسا ضغطاً شديداً . وفي نفس الوقت حرصت أن لا تشير مسألة سوريا الروح الوطنية فتندفع البلاد العربية مطالبة بما أحرزته سوريا من الاستقلال والسيادة والحكم الديمقراطي . حرصت حرصها الشديد لأن هذا كله يهدد مصالح الاستعمار ويهدد الشركات الاحتكارية الكبرى والهيئات (الثقافية ، الاستعمارية ، ويهدد كذلك المراكز (الاستراتيجية) التي يتمتع بها الاستعمار باحتلاله البلاد العربية احتلالاً عسكرياً .

والمطلب العربي الآخر هو الحكم الديمقراطي . وكلا المطلبين - الاستقلال والديموقراطية - يرتبطان ارتباطاً وثيقاً ويتبادلان التأثير المباشر . إذ أن الاستعمار قد ركز جهده دائماً وأبداً في مطاردة كل حركة ديموقراطية دستورية والمصريون يعرفون تاريخهم - ويعرفون سياسته الوفاق بين غورست وحزب الأمة التي أريد بها مناهضة الحركة الوطنية وقد كان شعارها (دائماً الاستقلال والبرلمان) والمصريون يعرفون أن بريطانيا أقدمت مذكرة لحكومتنا الحاضرة تطالب فيها بإبقاء (بعض قيود الاحكام العرفية ..)

ثم أن البلاد العربية جميعاً لاتزال متأخرة تأخرًا اقتصادياً واجتماعياً كبيراً والاستعمار يستغل هذا التأخر ، ويؤيد تأييداً عظيماً الطبقات الإقطاعية الكبرى وكبار الرأسماليين الذين يعضدون الرأسمال الاجنبي . لذلك تكون الحياة الدستورية في البلاد العربية مشلولة دائماً - إن لم تكن منعدمة تماماً فيعرف العراق نظام الحزب الواحد وتعرف مصر الاحكام العرفية أكثر مما تعرف

الحياة الدستورية ولا تجد فلسطين طريقاً غير الإضراب لتبين احتجاجها على ديمقراطية الاستعمار .

أما جامعة الدول العربية ، فلم تفكر على الإطلاق في مطالب العرب الديموقراطية ، فكانت اتحاد دول — أى اتحاد طبقات حاكمة — ولم تكن اتحاد شعوب . وهل يمكن لهيئة أن تكون شعبية إن لم تصرح بتأييدها للديموقراطية تصريحاً واضحاً عالياً ؟

لا فائدة من أن تتجنب جامعة الدول العربية مطالب العرب الوطنيه والديموقراطية بل الخطر كل الخطر من هذا التجنب خطر داخلي أولاً ، لأن البلاد العربية في درجات متفاوتة من الاستقلال والديموقراطية والجامعة — بإهمال هذا التفاوت — تصبح بمثابة ثقل كبير يعرقل نهضة البلاد العربية — المتقدمة — ولنا أن نسأل أليس هذا ما يريده الاستعمار ؟ وهناك خطر دولي عالمي ثانياً ، فالجامعة — بإظهار رضاها عن الحالة الراهنة وبما قرارها له — تشعر الشعوب الحرة بأن الشعوب العربية أيضاً ترضى بالحالة الراهنة وتقرها ، فتفقد الشعوب العربية بهذا الشكل تأييد تلك الشعوب الحرة لمطالبها التحريرية — ولنا أن نسأل أليس هذا ما يريده الاستعمار ؟

صادق سعد

السنة الأولى - العدد الرابع - ١ / ٧ / ١٩٤٥

كفاح الهند الوطني الديموقراطي

و إن تطورات الموقف الحربى ذات خطورة كبرى بالنسبة للهند . ولكن الجماهير الهندية لن تتحقق إلا هذا إذا انقلب أساس العلاقات الهندية البريطانية إلى الاعتراف باستقلال الهند وإلى التعاون بين الأمم الحرة .

(جواهر لال نهرو)

مر الاستعمار البريطانى فى الهند بثلاثة عهود متغير ، ولكنها متداخلة وتدل على اشتداد قبضة الاستعمار على الشعب الهندى اشتداداً نجم عنه نهضة الحركة الوطنية الهندية وتقوية ساعدها . وكانت الفترة الاولى — إلى منتصف القرن الثامن عشر — فترة نهب موارد الهند — ولاسيما ذهبها — يقوم بها وكلاء شركة الهند الشرقية . وكانت الفترة الثانية — إلى أواخر القرن التاسع عشر — فترة تجارة حقيقية بين الهند وبريطانيا تستخدم الهند فيها كسوق للمنتجات الصناعية الإنجليزية وتستغل كورد للمواد الخام — ومنها القطن . وقد أدت هذه للعلاقات التجارية بين الهند وبريطانيا إلى تدهور صناعات النسيج الهندية وموتها لأن رسوماً تبلغ ٤٠ ٪ من القيمة كانت تفرض على المنسوجات الهندية فى حين أن المنسوجات الإنجليزية المصدرة إلى الهند تضاعف ٥٠ مرة خلال عشرين سنة . وأحسن دليل على نشاط تلك العلاقات التجارية ونوعها هو أن قيمة الأرز والتمح المصدرين من الهند إلى بريطانيا ارتفعت من ٨ ملايين سنة ١٨٧٧ إلى ٢٠ مليوناً سنة ١٩١٤ . ولعل خير دليل على نتائج ذلك النشاط التجارى قد ماتوا جوعاً فيما بين ١٨٧٥ و ١٩٠٠ .

أما الفترة الثالثة التى مر بها الاستعمار البريطانى فى الهند فهى الفترة التى عرفناها نحن فى مصر — أعنى تصدير الرأسمال البريطانى إلى المستعمرات . ويقدر هذا الرأسمال فى الهند بـ ١٠٠٠ مليون من الجنيهات الأسترلينية تستغل

في مزارع الشاي ومصانع الجوت . وتعمصر بريطانيا — بواسطة الضرائب والرسوم المختلفة — ما يقرب من ١٥٠ مليوناً من الجنيهات سنوياً من الشعب الهندي . ولو كانت هذه الأرباح الطائلة توزع على أصحابها الشرعيين بالتساوي لارتفع إيراد كل هندي بخمسين قرشاً سنوياً وهذا المبلغ لا يستهان به فهو يمثل ٥٠ ٪ من متوسط إيراد المواطن الهندي في بعض الأحيان !

كان من نتائج الاستعمار البريطاني في الهند أن حياة الفلاحين الهنود قد تحولت تحولاً تاريخياً . فقد كانت أرض الهند تستغل استغلالاً جماعياً ، وكانت الضريبة على الأرض ضريبة نوعية تمثل نسبة ثابتة من المحصول يتقاضاها الأمير ولكن الاستعمار البريطاني غير هذه الضريبة من نوعية إلى نقدية مهما انحط المحصول السنوي وجعل من جابي الضرائب مالكاً كبيراً . فنتج عن ذلك انحطاط الزراعة الهندي وتجريد ٣٠ مليوناً من الفلاحين من الأرض تجريداً كاملاً يجبرهم على الاشتغال كأجراء في مزارع الشاي الانجليزية . فإذا رفضوا العمل فإن هناك قانوناً يعتبرهم مشردين ويحكم عليهم بالسجن لمدة سنة إذا ارتكبوا هذه الجريمة ، للمرة الأولى ! وكان من نتائج هذه السياسة الاستعمارية إيجاد طبقة من كبار الملاك وتثبيت سلطتهم . كتب لورد ويليام بينتيك — حاكم الهند العام سنة ١٨٨٨ — يقول : إن أكبر ميزة (لهذه السياسة) خلق فئة كبيرة من الملاك الأغنياء مصالحهم العميقة أن تستمر السلطة الانجليزية وتتحكم هذه الفئة تحكماً كاملاً في عامة الشعب .

وكان من نتائج الاستعمار في الهند الاستبداد بالشعب الهندي واستعباده وكان من نتائج تلك السياسة الاستعمارية أن طغلا هندياً يموت بين كل ٦ أطفال وأن ١٥٠٦ ٪ من الرجال الهنود يلبون بالقراءة والكتابة ! وكان أخيراً من نتائج تلك السياسة الاستعمارية في الهند التفرقة الدينية بين الهنود . وقد اعترف

إمرى Emery وزير الدولة للهند في حكومة تشرشل — بمسئولية الحكم البريطاني في هذا الصدد في أكثر من تصريح له .

ولكن كان من نتائج تلك السياسة الاستعمارية توحيد صفوف الشعب الهندي في مطالبته بالاستقلال والحرية . وأكبر الهيئات المنظمة التي تقود كفاح الشعب الهندي في مطالبته بالاستقلال اتحاد للأحزاب والهيئات السياسية الهنديه المختلفه يطلق عليها اسم « المؤتمر الوطني الهندي » ، قد تأسس في أواخر القرن السابق وتقدم بسرعة فائقة في القيام بمهمه توجيه الجماهير الهنديه الشعبية فالمؤتمر وضع برنامج وطنياً يطالب فيه بجلاء الإنجليز عن الهند . ولم يهتمل النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي ترتبط بذلك المطلب الوطني الرئدي ، ولذلك انضمت الطبقات الشعبية الهنديه إليه كما انضمت إليه طبقة كبيرة من أصحاب المصانع والمناجم الهنود الذين يرون في بقاء الاستعمار خطراً داهماً للاقتصاد الهندي ويميته .

وقد بدأ كفاح الهند الوطني بمقاطعة البضائع الإنجليزية سنة ١٩٠٥ واستمرت هذه المقاطعة إلى سنة ١٩١١ ، ثم عادت إلى كل مرة يصل الفضال فيها إلى قته . ولكن هذه المقاطعة للبضائع الإنجليزية أخذت تمشي شيئاً فشيئاً مع ازدياد وعي الشعب الهندي — وبمظاهرات واضطرابات العمال ونهوض الصحافه الوطنيه القويه . وكان الاستعمار يجيب على هذا كله بإطلاق النار على المتظاهرين ويزج عشرات الآلاف منهم في السجون ويحكم على زعماء المؤتمر أحكاماً إرهابيه متناهية في العنف . فقد بلغ عدد المسجونين ٩.٠٠٠ سنة ١٣٩٠ و ١٢.٠٠٠ سنة ١٩٣٣ ، وحكم على الزعيم الاشتراكي جواهر لال نهرو بالسجن ٨ مرات ، وكان الحكم الأخير بأربع سنوات سنة ١٩٤٠ . . . ومع ذلك فقد استطاع الشعب الهندي أن يستولي على مدينة بيشاور لمدة عشرة أيام وعلى مدينة شولابور لمدة أسبوع سنة ١٩٣٠ !

أترضف الشفب الهنءى فى الءكم البرىطانى؁ فقرر أن ىمنء الهنء ءءسءوراء؁ زائفاف ذلك أن الامراء الهنوء الذين ىءكمون مقاطعاتهم ءكماً مطلقاف لهم سلطه إءءام رعائهم؁ ولا يزال فى إمارة راجىوتانا ١٦٠٠٠٠ عبءاء - هؤلاء الامراء قء مثلوا فى الءمعة النشرىعه تمثيلاً مباشراً؁ وأنه رغم وءوء ٨٠ مليون من المسلمين و ٢٤٠ مليوناً من الهنءوسيين فقء فص ذلك الءسءور على أن شروط تمفع المسلم بءق الاءءخاب هى : أن ىكون له ءءل ىساوى ٣٠٠٠ روبى فى السنة أما ءءل الهنءوسى ٣٠٠٠٠ روبى سنوفاً . ثم أءرىء اءءخابات على تلك الأسس الزائفه ومع ذلك فقء اءنصر المؤتمر اءنصاراف باهراً . وءبن الخرىطة المقاطعات الءى ءصل المؤتمر فىا على أغلبه ساءقة؁ فسكونء الوزارات من أعضائه؁ والمقاطعتى اللئىىن تكونء فىها وزارءان اءتلافىءان على أساس برنامء المؤتمر الاقءصاءى والاءءماى . وقء بلغ عءء أعضاء المؤتمر فى هذه الفءرة ٥ ملاىىن من الهنوء بما فىهم غالبىة المسلمين وانضمء إلى المؤتمر رابطة المسلمين الشىعه - الءى تمثل ٢٠ ٪ من المسلمين فى الهنء . أما الرابطة الإسلامىة الهنءىة - الءى ىرأسها السىء ءناء - والءى قطالب باىءاء ءولة هنءىة إسلامىة منفصلة فى الهنء (الباكسءان) فىطنطن ءولها الاستعمار لبرىطانى لىظهر مءى الفءرقة فى صفوف الهنوء - أما هذه الرابطة فلم ءءصل إلا على ٥ ٪ من بءموع الأصواء المسلمين الهنوء (٣٠٠٠ ٢ صواءاً من ١٩٠٠٠٠ ر/صواءاً) .

ومن هذا نرى كىف أظهر الشعب الهنءى قوة اءءاءه وإصراره على المطالبة بالاستقلال والتمسك بالءكم الءىموقراطى .

(وطفى)

(السنة الأولى - العءء الرابع - ١ / ٧ / ١٩٤٥)

كفاح الصين الوطنى الديموقراطى

عرفت الصين الاستعمار الاجنبى منذ القرن السابع عشر، فتمد بدأ البرتغاليون والهولنديون فى هذا القرن يوجدون صلات التجارة — والنهب — مع الشواطىء الصينيه كما بدأت شركة الهند الشرقية الانجليزية فى إرسال تجارها إلى كانتون حوالى عام ١٦٣٧ . وكان يغرى هؤلاء للتجار منتجات الصين الزراعيه — القمح والفواكه والشاي — والصناعات الرافيه — الحرير والصينى والذهب .

وكان المجتمع الصينى وقتئذ مجتمعا إقطاعيا ، تسرده الامبراطور الماشو ، وتنقسم بلاده إلى اقطاعيات كبيرة يمدش أغلبية سكانها من الإنتاج الزراعى . ولذلك لم يكن فى وسع التجار الأجانب أن يجدوا شيئا غير الافيون يبادلون به البضائع التى يملكونها ، ولكن استيراد الافيون قوبل باعتراض ومقاومة السلطات الصينيه ، فشنت إنجلترا الحرب على الصين لتجبرها على قبول المخدرات التى تنتجها مستعمراتها الآسيويه الرئيسيه — الهند . وترقب على انتشار الاستعمار فى الصين فتح الاسواق الصينيه للافيون والمنتجات الاوروبيه وسراعا ما تهدمت أسس المجتمع الصينى وانتشر الفقر والبؤس والمجاعات المتتاليه التى أدت إلى ثورات وطنيه قامت بدورها المهم فى إيقاف الصين من سباتها المشهور .

وكان الاستعمار يهدم أسس المجتمع الصينى قاصداً تحويل الصين من بلاد تعيش على الاكتفاء الذاتى ، ويفسككها نظام الدويلات الإقطاعيه العديده إلى بلاد تعرف التجارة الواسعه ويمكن استثمار رؤوس الاموال فيها يسودها حكم موحد يستطيع الرأسمال الاجنبى القساط عليه وتوجيهه فى سبيل الخضوع للاحتلال العسكرى . وفتح أسواق الصين لمنتجات الاستعمار ورأسماله ينشط حياة الصين الاقتصاديه لينشأ أول خط للسكة الحديد عام ١٨٧٠ ، ويؤسس أول مصنع للنسيج القطن فى عام ١٨٩٠ ، ثم يزداد تصنيع الصين ابتداء من

عام ١٩٠٠ زيادة سريعة ، ولكن هذا كله لا يحدث دون ان يزيد الاقتصاد الصينى ضغطاً على ضغط ودون أن يزيد الطبقات الشعبية الصينية فقراً على فقر ، ثم لا يحدث ذلك التنشيط للحياة الاقتصادية الصينية دون أن يوجد طبقات جديدة فى المجتمع الصينى ، فقد ولدت طبقة التجار والصناع الصينيين - البورجوازية - والطبقة العمالية الصناعية - البوليتاريا - وطبقة واسعة من الفلاحين الصينيين لا أرض لهم على الإطلاق . وكان الاستعمار يستغل الأسواق الصينية فيحول دون استغلال البورجوازية الصينية لها ، وكان الاستعمار يحول باستمرار دون تنظيم الطبقة العمالية الصينية فى منظماتها الخاصة ويعمل على قمع احتجاجاتها واضراباتهما بالحديد والنار ، وكان الاستعمار عون الإقطاعيين الرئيسى ليحصل على القمح والشاى والأرز بأسعار منخفضة ، فيتضح للفلاحين الصينيين وضوحاً أكبر فأكبر أن الذين يستغلونهم هم الاستعماريون الأجانب ، لاسيما أن اليابان باحتلاله أراضى صينية واسعة كان يثبت وجوده إثباتاً يصحبه الإرهاب والنهب الدائم .

إذن ، فقد واجهت الاستعمار طبقات اجتماعية مختلفة فى الصين ، وكانت مراجعتها هذه تختلف كل الاختلاف تبعاً للمصالح الطبقيّة العميقة الخاصة بكل منها ، فطبقة التجار والصناع كانت تكافح الاستعمار ويتخلل كفاحها الخوف الدائم من الاضطرابات الشعبية التى تهدد كيانها كما تهدد أركان الاستعمار . وأما الطبقات الشعبية فهى التى أظهرت استعداداً نبيلاً للكفاح ضد المستغلين ، سواء أكانوا أجانب أم صينيين . والحرب الحاضرة ضد الفاشية جعلت من كفاح الصين حدثاً دولياً وجزءاً لا يتجزأ من كفاح الشعوب جميعاً فساعدت على تطور الحرب الصينية اليابانية إلى حرب تحريرية كاملة تمتد لجميع المواطنين المخلصين .

ومأساة الصين أنها ولدت قوادها الشعبين - طبقة وأفرادا - مولدا دموياً مريراً . ففي سنة ١٩٠٥ أسس الدكتور سون يات سين ، الرابطة الثورية المتحدة للصين ، والتي لخصت برنامجها في مبادئ الشعب الثلاثة الشهيرة : الوطنية والديموقراطية والتقدم الاجتماعى ، وانفجرت الثورة يوم ١٠ أكتوبر ١٩١١ في ووشانج ثم امتدت إلى هانكيو وهانانج وهايويه وهونان وكاتجسى . . الخ . فاستنجد الامبراطور بالدول الاجنبية ، ولكنها كانت مشغولة بتحضير الحرب العالمية الاستعمارية فلم يكن فى وسعه إلا التخلي عن العرش لابنة الذى خلع بدوره سنة ١٩١٢ فأعلنت الجمهورية فى الصين . ولكن هذه الجمهورية لم تقدم على الكفاح الوطنى الواضح قبل ١٩٢١ - ١٩٢٤ حين نهضت الحركة النقابية الصينية نهضة كبرى . وقد ظهرت هذه النهضة بسلسلة من الاضرابات ، منها إضراب بحارة هونج كونج فى يناير ١٩٢٢ ، لأن أغلب شركات الملاحة فى هونج كونج فى أيدي الأجانب ، وقد أيد الكوميين تانج - تحت قيادة الدكتور سون يات سين - الإضرابات وجمع التبرعات ، وفى مايو ١٩٢٢ يعقد أول مؤتمر للنقابات فى كانتون فيجمع ١٦٠ مندوباً يمثلون ٢٠٠ نقابة و ٣٠٠٠ عضو .

وعلى أثر الحركة الشعبية التى امتدت فى الصين ، يجتمع المؤتمر الأول للكوميين تانج فى عام ١٩٢٤ فى كانتون وبكون من أهم قراراته - علاوة على إقراره وعزمه على الماضى فى تحقيق مبادئ الشعب الثلاثة - التعاون مع الاتحاد السوفيتى وقبول الشيوعيين فى الكوميين تانج . وعلى ذلك يشرع الدكتور سين فى توحيد الصين فيؤسس كلية حربية فى وانموا لإخراج ضباط الجيش الوطنى الجديد ، ويكلف شانج كاي شيك بإدارتها ويرسل الاتحاد السوفيتى لها مستشارين حربيين .

واسكن هذا كله لا يحدث دون أن يوقع الهياج بين صفوف كبار التجار

والصناع الصينيين ، ومؤيديهم الاستعماريين الأجانب - ولا سيما الإنجليز الذين يمدون التأثير ضد حكومة الجمهورية بالأسلحة . فيصرح الدكتور سون :
« كان شعارنا إلى الآن قلب الامبراطورية المانشو ، أما الآن فصاعداً فيجب علينا أن نقلب حكم الاستعمار الأجنبي العائق الرئيسي للثورة » .

وتمتد الفترة الرجعية بين الجنراليين ، ويموت سون وهو يدعو تلاميذه إلى الاتحاد في سبيل انعقاد الجمعية الوطنية (١٢ مارس ١٩٢٥) ، وفي ذات السنة تقوم النقابات العمالية باضرابات سياسية عظيمة ضد الشركات الاستعمارية وتؤيد هذه الاضرابات طبقة الصناع الصينيين الذين تهددهم المنافسة الأجنبية - وخاصة اليابان - كما تؤيدها جماهير واسعة من المثقفين والطلبة . فيضرب عمال شانجهاى ، ولكن الغرفة التجارية تقرر سحب تأييدها للاضراب بعد أن دام ثلاثة أشهر ، فتنتقل الحركة إلى كانتون ومونج كوفج حيث تبقى قائمة ١٥ شهراً .

ولكن البورجوازية الكبرى - بتأييد من الاستعمار - تنجح في قمع الإضراب بالارهاب الدموي ، ولا سيما أن حركة العمال الوطنية لم تنجح بعد في جر الملايين من الفلاحين إلى الكفاح . ومع ذلك فاضرابات عام ١٩٢٥ برهنت على قوة الطبقة العاملة الصينية وانضمامها النهائي إلى الكفاح الوطنى .

وقد وقعت بعد ذلك فترة من الهدوء النسبى استغلها شيانج كاي شيك في متابعة الكفاح ضد الإقطاعيين وتوحيد الصين وتزجج اقتصاراته في هذا الصدد إلى تحالفه مع الشيوعيين ، ففي نوفمبر سنة ١٩٢٦ تأسس حكومة ائتلافية مركزية في ووهان تجمع عناصر الكوميين تانج والشيوعيين .

ولكن لم تحمل سنة ١٩٢٧ حتى كان الحناح اليميني في الكومين تانج قد غلب على شعور شانج كاي شيك الوطنى فيدفعه إلى القبض على الزعماء النقابيين في شانجهاى الذين ساعدوا جيوشه على تحرير المدينة . وعليه تتكون حكومتان في الصين : حكومة تشيانج في نالكين - وهى تتمتع بتأييد الاستعمار الاجنبى وأغنياء الصينيين من التجار والصناع . وحكومة وطنيه في ووهان تجمع على صفار البورجوازيين والمثقفين والعمال والفلاحين ، ثم تتحول هذه الحكومة الأخيرة إلى حكومة سوفيتيه بعد انفصال العناصر الأخيرة من الكوميين تانج عنها فينشأ الجيش الأحمر الصينى الذى يصبح هدف ست حملات حربية يوجهها تشانج كاي شيك تجمع أخيرتها ما يقرب من مليون جندى ما بين ١٩٢٧ ، ١٩٢٨ ، ١٩٢٩ ، فيضطر الجيش الأحمر الصينى إلى الانتقال من جنوب الصين إلى شمالها ليتحصن فى منطقة شيفان التى تقرب من جبهة اليابانيين قاطعاً بذلك ١٥٠٠ ميلاً على قدميه مقاتلاً جيوش تشيانج مقاومة مستمرة .

وقد تميزت فترة ١٩٣٥ - ١٩٤٥ بمحاولات الشيوعيين الصينيين الدائمة أن يحملوا تشيانج على الاتحاد الوطنى ضد الاستعمار اليابانى وكان تشانج يلبى هذه الغدائم تلبية شكلية ولكنه لم يتورع مره إثر أخرى أن يضعف جهته ضد اليابانيين فى سبيل إرسال الحملات ضد الصين السوفيتية . وكانت الولايات المتحدة وإنجلترا تؤيدانه بدعوة أن حكومته هى الحكومة الديمقراطية الوحيدة فى الصين . ولأن الحرب التى بدأتها اليابان ضد الحلفاء . أجبرتهم على استقصاء موقف تشيانج بشكل أدق فكانت تصريحات الجنرال سكيلويل - المنسوب الحربى الأمريكى فى الصين - الذى استقال لأنه رأى أن تشيانج يستحيل عليه توحيد صفوف الوطنيين بسبب سوء الإدارة والفوضى الضاربة

أطاعها في جيوشه ، وخيانة ضباطه الذين يتاجرون مع العدو ، ثم كانت إقالة تشيانج من رئاسة الوزارة وإعطاء هذا المنصب إلى الدكتور سونج . وكان سفر هذا الأخير إلى موسكو دليلا على اتجاه الكوميين تانج الجديد ، وهو الكف عن محاربه الشيوعيين الصينيين في سبيل الوحدة الوطنية ضد الاستعمار الياباني .

صادق معد

(السنة الاولى - العدد السابع - ١٦ / ٨ / ١٩٤٥)

احضار الصهيونية

يتخبط الاستعمار الآن ، وتتخبط الصهيونية معه في أزمة عذيفة حادة ، ولكنهما يساندان بعضهما بعضا . فترى هذا التذبذب العجيب في موقف الدول الاستعمارية الكبرى . ونرى في الجانب الآخر نهضة القوات الشعبية تهدد كل استعمار وكل استغلال .

الصهيونية حركة رأسمالية استعمارية يقوم بها كبار الرأسماليين الاحتكاريين كي يستغلوا موارد فلسطين وشعبها وموقعها الاستراتيجي . وليستعملوا الطبقات اليهودية الشعبية كسكبش فداء في صراعمهم ضد الطبقات الفلسطينية . فالوطن ، القومي ، الذي تسعى الصهيونية إلى تأسيسه لم يكن إلا عن طريق رؤوس أموال ضخمة تبلغ ١٠٥ ملايين دخلت البلاد ، ولم تكن رؤوس الأموال التي جمعت بواسطة التبرعات إلا جزءاً ضئيلاً منها ، إذ بلغت ٢٠ مليون فقط . أما الباقي — وهو الجزء الأكبر — فجاء عن طريق المؤسسات المالية الإنجليزية — التي أتت بمئتين مليوناً من الجنيهات — والأمريكية التي ساهمت بعشرة ملايين ، والألمانية .. الخ . ولم تكن هذه المنشآت يهودية جميعاً ، كما لم تكن أيضاً أموالها يهودية صرفة . فلورد هيرست — رئيس الشركة الكهربائية الإنجليزية ، وجرال اليكتريك ، عضو مجلس إدارة شركة الكهرباء الفلسطينية . ولورد ملتش — رئيس شركة الصناعات الكيميائية الامبراطورية — عضو مجلس إدارة شركة البوتاس الفلسطينية ، ومجلس بجانب مسترها . ساش . . . وهو مدير شركة ماكس وسيدر لمتد الإنجليزية ، وبنك باركلز الإنجليزي هو الذي يقدم للقروض إلى شركات الأراضي الصهيونية ، في حين أن شركة بروود ينشبال للتأمين الأمريكية استثمرت مليون و ٧٥٠ ألف جنيه في قروض البناء سنة ١٩٣٥ .

ولذلك ليس جميع الصهيونيين يهودا — فثرومان وآتلي والمارشال سمطس ولويد جورج ولورد بلغور ، منهم من المسيحيين الانجليز والأمريكان الذين يرون أن فلسطين تنتج البوتاس والمواالح . وأن أرضها يمكن نزعها من العرب ، وأن أنابيب البترول تنتهي عند شواطئها ، وأن أموالا باهظة مستثمرة فيها — والواجب أن تظل كذلك بل أن تزداد . فليس من بد من اختلاق ، وطنية ، يهودية زائفة يقشبت بها صغار البورجوازيين اليهود ، صغار التجار والحرفيين حتى يقتنعوا بأن مهمتهم الأساسية في فلسطين أن يحولوا دون وصول العرب إلى الاستقلال من الاستعمار الإنجليزي والصهيوني .

إن الفاشية قد سلطت ا وتصدعت مع سقوطها جهة الاضطهاد العنصرى ، وقرب زوالها . وقد أشار د روبين ، أحد الصهيونيين المعروفين إلى خطر اندحار النازية على الصهيونية بقول : « إن تلاشى اضطهاد اليهود يسبب تلاشى الصهيونية . . . فاضطهاد اليهود أحسن مشير لمصلحة الصهيونية ، (يهود العصر الحاضر ص ٢٤٦) .

فلن يوجد بعد اليوم يهود يريدون مغادرة بلادهم ليذهبوا إلى فلسطين يعرضون فيها للبطالة ليجدوا مصالح المستغلين . بل إن الخطر أكبر وأجل من انقطاع اليهودية ، فهناك يهود كثيرون في فلسطين يرغبون رغبة شديدة في الرجوع إلى وطنهم الأصلي ، بل يستعدون فعلا للرحيل منذ إعلان الفصح في أوروبا . وبهذا يهدد استغلال كبار الرأسماليين للجماهير اليهودية الكادحة ، ويتصدع د تعاون الطبقات اليهودية في وجه الحركة الوطنية العربية . . ومعها مركز الاستعمار كله في الشرق العربي . ولكن الواضح أن الاستعمار الانجليزى لن يترك فلسطين في بساطة وسهولة . فقد صرح إيدن في سان فرانسيسكو د بمواصلة بريطانيا (بأعباء) الانتداب في فلسطين ، وسرعان

ما شعره باقى الاستعمارين بضرورة مساندة الاستعمار الانجليزى ، لأن ذلك يقوى مركزهم أيضاً . فصرح دييجول لمراسل التايمس بأنه إذا تحققت سياسة مشتركة بين انجلترا وفرنسا فى الشرق الأدنى ، حلت عدة مسائل منها الهجرة اليهودية . ولحق الرئيس ترومان بمؤلاء فقال بضرورة إدخال ١٠٠.٠٠٠ يهودى فوراً إلى فلسطين . فبدأت القوات الإنجليزية تحشد فى فلسطين . وتقرر تحويل بعض ، القوانين الاستثنائية التى صدرت تحت الأحكام العرفية إلى قوانين دائمة يكبت بها صوت المجاهدين العرب وتشل عن طريقها حركتهم .

ثم خرجت المسألة للفلسطينية من هذه الدائرة إلى أخرى أوسع وأعمق . فرددت بعض الصحف الإشاعات حول فية الحكومة ، الاشتراكية ، البريطانية !! فى أن تسحب قواتها المسلحة من مصر والشام والعراق لتركزها فى فلسطين ، وتجعل من هذا البلد الشقيق قاعدة حرية واستراتيجية تضمن سلامة المواصلات الامبراطورية ، وبالأحرى تمكن الاستعمار البريطانى من الإغارة على البلاد العربية مرة أخرى إذا دعت الضرورة إلى ذلك .

وإزاء الضجة التى أثارها هذه المناورة المكشوفة فى الأوساط الوطنية — ولأسيما الفلسطينية — اختفت الإشاعات ، ثم طار الأمين العام للجامعة العربية إلى العواصم المختلفة للمشاورة فى القضية الفلسطينية . فكانت النتيجة أن عبد الرحمن عزام بك صرح فى لندن بأن الجامعة العربية ترغب فى وضع مسألة فلسطين على الرف لمنه واحدة ،

هذه المناورات الاستعمارية المختلفة ، وتلك الصيحات الصهيونية المتألمة ، والاستعدادات الإرهابية والحربية فى فلسطين ، إن دلت على شيء فإنما تدل على أن الصهيونية تعافى الآن جروحاً قاتلة . وأنها تحاول أن تدافع عن البقية الباقية من حياتها باستنهاض قواها جميعاً ، وباستنجد حلفائها الإستهماريين جميعاً .

ولكن للضربات الشديدة تناولها الواحدة إثر الأخرى . فصفوف اليهود تتفكك بمقاومة اليهود الشرقيين (السفرديم) للصهيونية . والطبقة العاملة العربية تلتقي بقواها اليقظة في الحركة الوطنية ، وتزداد الإضرابات العالمية - اليهودية والعربية من ٨٠ إضراباً يشمل ٣٨٠٠ عاملاً سنة ١٩٤١ إلى ١٤ إضراباً تشمل ١٧٥٨٤٦ عاملاً سنة ١٩٤٣ . فيظهر بهذا الشكل أن الطبقات اليهودية السكادحة قد بدأت تياس من سياسة « تعاون الطبقات » .

تم تدسج الموجة المغامضة للصهيونية وتكسب قوة جديدة بالاضام هيئات يهودية إليها . فهذا المر برجر - مدير جمعية يهودية أمريكية - يقول : « أن حل المسألة اليهودية لا يكون بإنشاء أرض يهودية في فلسطين ، ولكن بواسطة الاعتراف لليهود بحقوق ومسؤوليات في أي بلد يهبطون إليه أو عاشوا فيه » . وهؤلاء يهود الاتحاد السوفيتي يستنكرون الصهيونية ويقطعون علاقاتهم مع « جمعية النصر التابعة لها » . بل ونرى الشعب الهندي يؤيد قضية العرب في مؤتمر العمال الدولي الذي انعقد في لندن منذ شهور قليلة . وبهذا الشكل تمتد الطبقات الشعبية في العالم أجمع يدعماً للشعب الفلسطيني في كفاحه للقضاء النهائي على الصهيونية المحتضرة .

صادق سعد

(السنة الأولى - العدد ١١ - ١٥ / ١٠ / ١٩٤٥ - ص ١٢ ، ١٥)

الاتفاق الفرنسي الانجليزي

ليست لبلائنا طريقاً إمبراطوريا بل وطننا لشعوب تريد أن
تعيش بكرامة وحرية واستقلال ؟
« صوت الشعب »

أعلن في منتصف الشهر الماضي أن اتفاقاً قد وقع بين فرنسا وإنجلترا
للمحافظة على مصالح البلدين في المشرق والشرق الأدنى وعلى جلاء القوات الأجنبية
عن سوريا ولبنان ، وقد دارت المفاوضات بين البلدين دون أن تدعى سوريا
ولبنان إلى إبداء رأيهما أو سماع صوتهما . والأغرب من ذلك أن نص الاتفاق
لم يعلن ، بل قد أبلغت الحكومتان الشقيقتان به ببيان مقتضب جاء فيه أن
المحادثات بين ميسو بيدو ومستريغن قد انتهت إلى اتفاق تناول القضايا
المبعوثة بمختلف نواحيها ، وأن هذا الاتفاق حرص أن يتجنب كل تباين في
السياسة بين البلدين — فرنسا وإنجلترا — حتى يسهل ازدهار شعوب الشرق
الأوسط ، . وأن فرنسا وإنجلترا قد قررتا أن تدرساً معاً شروط تجميع
قواتهما جميعاً منظمًا في هذه المنطقة وجلاء تلك القوات عنها .

وبهذا الاتفاق وضع حداً — مؤقتاً لا شك — في التنافس بين الاستعمارين
الإنجليزي والفرنسي ، ولعل قراءنا يتذكرون كفاح الشام الشقيق المجيد ضد
الاستعمار الفرنسي وأن القوات الإنجليزية تدخلت لإرجاع الأمن إلى نصابه ،
في ربوعه ، ولكن هذا الاتفاق يحاول أن يفرض استعمارين متفقين على بلاد
ناضلت وتناضل للتحرر من الاستعمار . وهذا الاتفاق يعترف بأن هناك مصالح
لفرنسا وإنجلترا يجب أن تصان ، بعد أن ناضل الشعبان السوري واللبناني ضد
« مصالح » الاستعمار المنفرد . ويحاول الاستعمار الفرنسي والإنجليزي أن يبررا
هذا الفرض التعسقي بأن يضعاً نفسيهما موضع الذي يريد أن يحقق رفاهية

الشعبين وبأن يربطاً بين مصالحهما وبين تحقيق تلك الرفاهية . كذب مفضوح . .
إن مصالح الاستعمارين الفرنسي والإنجليزي هي مصالح الاحتكارات الرأسمالية
الكبرى الانجليزية والفرنسية . هي مصالح كبار أصحاب البنوك والمصانع والمناجم
والتجار الكبار ، هي مصالح تقضى بأن يعتمر الشعبان السوري واللبناني
اعتصاراً حتى تتحول ذماؤهما وعرقهما إلى أرباح طائلة يقبضها الرأسماليون
الأجانب الكبار . هي مصالح تقضى بأن يبقى الشعبان السوري واللبناني
متأخرين ، في دياجير الجهل التام . وأن يحكما حكماً استبدادياً ليسهل استغلالهما
فإن المصالح الفرنسية والانجليزية من رفاهية الشعبين السوري واللبناني؟ الواقع
أن هذه المصالح تتحقق بأن يضمن لها بترول العراق ومراقبة تجارة الشام
الداخلية والخارجية ، وأن تحتل القوات الأجنبية القطرين الشقيقين العزيرين حتى
تحتفظ على الطرق الامبراطورية ، — أى أن يستمر استغلال الاستعمار
للشعوب العربية في فلسطين والعراق ومصر وطرابلس — وبالمثل يستمر استغلال
الشعوب الآسيوية في إيران والهند وأندونيسيا والملايو .

وفي هذا الاتفاق الاستعماري مناورة مكشوفة صارخة لإرجاع سوريا
ولبنان داخلياً ودولياً إلى ما كنا عليه قبل الحرب وفرض الحدود على سيادتهما
بحيث يتشكل استقلالهما بما يمنحه الاستعماران الفرنسي والإنجليزي، يقول البيان
المشترك : « إن الحكومتين رغبة منهما بأن تؤمنا لسوريا ولبنان ممارستهما
التامة للاستقلال الذي (أعلنته) فرنسا في عام ١٩٤١ . . . ورغبة منهما في
استنباط النتائج الطبيعية الناشئة عن انتهاء القتال فيما يتعلق بأوضاع الحلفاء
العسكرية في الشرق . قد قررنا أن يجتمع خبراء عسكريون لأجل تعيين موعد
قريب جداً للتدابير الأولية للجلاء . . . فالاستعمار ينسكح على سوريا ولبنان
أنهما حصلتا على استقلالهما بكفاحهما الذاتي ، وينسكح أن دولتين كبيرتين
— الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة — قد اعترفتا بهذا الاستقلال اعترافاً

لم تشبه شروط أو حدود . والاستعمار يماطل ويتباطأ في الاستجابة لمطالبه الشرق له أن يحلو سريعاً .

غير أن الشعبين السوري واللبناني اللذين لم يخضعا للاستعمار الفرنسي ليسا مستعدين للخضوع للاستعمار المزدوج الفرنسي والانجليزي ، إنهما لا يريدان توطيد الحالة الراهنة ، بل يريدان تغييرها ، يريدان الاستقلال التام والسيادة المطلقة ، والاستعمار الأجنبي لم يستطع أن يربط مصالح فئات كبيرة من الطبقات الحاكمة في هذين البلدين بمصالحه الاستبدادية الظالمة . كما أن الحركات الوطنية الشعبية التي وقعت في القطرين الشقيقين خلال السنوات الأخيرة قد زادت من وعي الطبقات الشعبية زيادة كبيرة ونهضت بيقظتها واستعدادها للتضال نهضة مباركة ظلت ترفض التدخل الاستعماري بمختلف أنواعه وشتى مناوراته .

ويقف الشعبان السوري واللبناني متحدین أمام الاستعمار الأجنبي ، ونجد الشخصيات السورية واللبنانية الرسمية في الصفوف الأولى تكاد لا تتخلف عن الأحزاب الوطنية والديموقراطية الصحيحة ، كما أننا نجد أن الصحافة بأكملها - بما فيها الصحف المعروفة باعتمادها ومناصرتها للأوضاع الحاضرة مثل جريدة « الإنشاء » - تجاهر بأعلى صوتها أن لبنان وسوريا لن يتقيدا باتفاق لم يرضاهما ، وأنهما يصران على الاستقلال التام والجلء السريع الكامل . وحكومة لبنان مثلاً ليست من الحكومات الضعيفة التي تستبد بالشعب والتي تمثل طبقات رجعية تجبرها مصالحها على التهادن مع الاستعمار ، بل إنها حكومة لا تخشى أن تعتمد على قوة الشعب ، وإرادة الشعب الفولاذية ، فتعلن الإضراب العام احتجاجاً على الاتفاق الاستعماري المشؤم .

والحالة في المشرق تضرب لنا - نحن المصريين الوطنيين المخلصين - مثلاً واضحاً لما يجب أن موقف الحكومة عليه وكيف يتحتم أن تعتمد اعتماداً صحيحاً

على الحركات الشعبية ، وتعمل بإخلاص كي تساعد على تحرير البلاد من وطأة الاستعمار الذى بان اليوم أنه يقوم بالمناورات القديمة الجديدة ، ف يرجع إلى نصوص المعاهدة تارة ، وإلى الوقت المناسب تارة أخرى ، يتذرع بالأحوال العسكرية طورا وبالمواصلات الامبراطورية طورا آخر . . . والحكومة الحاضرة تتجاهل تلك الحقيقة الساطعة الضخمة التى تقول أن الاستعمار لا يحامل بل يقهر ويقهر بقوة الجماهير الواعية الحازمة ، لا بالألفاظ المعسولة والمفاوضات الغامضة وراء الستار ، تلك المفاوضات الخطرة على استقلالها الضعيف الهزيل لأنها خارجة عن مراقبة الشعب وعن توجيهه ، والحالة فى المشرق تظهر لنا أن الشعب الذى يكون مستعدا للفضال وحرراً فى التعبير عن غيابه ، هو الشعب الذى يستطيع أن يصمد فى وجه الاستعمار العاشم ، أما الاعتماد على برلمان لا يمثل الأمة ، وأما القبض على المفكرين الوطنيين الأحرار وإفساح المجال أمام المحمكرين والمستغلين ، فهذا كله يودى إلى فصل الحكومة عن الشعب والعدو بكرامتنا القومية وباستقلالنا وديمقراطيتنا .

صادق سعد

{ السنة الأولى - العدد السادس عشر - ١١ / ١ / ١٩٤٤ }

التحرر من الاستعمار والاستقلال

هدف جميع البلاد العربية

في البلاد العربية حركة وطنية نامضة تضغط على الحكومات وتجبر الشخصيات البارزة — أرادوا أم لم يريدوا — على التحدث عن « الحرية » . غير أن محك إخلاص تلك الشخصيات أعمالها لا أقوالها ..

التي سعادة عبد الرحمن عزام باشا أمين الجامعة العربية أخيراً محاضرة عن (الجامعة العربية والوحدة العالمية) ، والكلمات الزائدة التي استعملها عزام باشا في محاضراته هذه دليل إيمان على وعيه بالمطالب الوطنية للشعوب العربية وعلى أن الهيئات الحاكمة الرسمية لا تستطيع أن تتغاضى عنها . فلا يبقى لها إن أرادت مقاومة تلك المطالب — إلا أن تلف وتدور وأن تجرد الوقائع من حقائقها وأن تحول الالفاظ والمثل العليا إلى أرواني جوفاء تملؤها بما تشاء من المعاني المائعة والأمين العام للجامعة العربية يعترف بذلك فيقول أن الديمقراطية أصبحت في هذا العصر مثل كلمة الاستقلال تحمل كثيراً من المعاني أما عند العرب فعنماها الحرية المطلقة ، . غريب حقاً أن يقول هذا سعادة عزام باشا وهو يعلم بلا شك أن الديمقراطية لا تحتل غير معنى واحد لا ثانى له ، وهو حكم الشعب ومن الشعب والشعب ، وغريب أن يقول أيضاً أن الاستقلال يحمل معاني كثيرة والمشاع بين الناس أن الاستقلال لا يحتمل إلا تفسيراً واحداً أوحد وهو انفصال الشؤون الداخلية والخارجية للأمة عن تحكم وفقر دولة أخرى سواء أكان عسكرياً أم اقتصادياً أم سياسياً .

وقد استطرد عزام باشا في محاضراته فعدز للجامعة العربية الحالية ضيق حدودها وصغر نطاقها بأن الميثاق على كل حال يسمح بتعاون والحمد لله ، فقد

يتوقع البعض أن تجتمع الأمم العربية في جامعة سياسية في سبيل التطاحن والحروب بين أفراد معروفة أليس كذلك ، فعلياً أن نبارك الجامعة العربية لأنها تفادت ذلك بمهارتها السياسية المعهودة .

ومن النقط التي تستلفت أنظار القارئ أن عبد الرحمن عزام باشا قال « لا نريد حرباً بين الأفراد والطبقات والقيصر ، ولا نريد قوميات جديدة » . وقد تحدث سعادته قبل ذلك عن الحرية التي تطالب بها الجامعة لبلادنا العربية وللأتراك والإيرانيين ففهمنا أن الحرية التي تريدها الجامعة العربية ذات معنى خاص غير المعنى الذي اعتاده الناس وغير المعنى الذي كالت من أجله الشعوب العربية وتسكفح ، فهمنا أن الجامعة العربية تؤيد استعمار الأتراك للأرمن في قارص واردهان واستعمار الأتراك للعرب في الاسكندرونة وتقف بجانب الحكومة الرجعية الحالية في إيران إزاء معاداتها للحركة الديمقراطية في أذربيجان ، وبجانب الحكومة العراقية إذ تطارد زعماء الحركة الوطنية الكردية وقد تفهم شيئاً كثيراً غير هذا كله ، فسعادته يطالب بالجللاء عن مصر وسوريا ولبنان وشمال أفريقيا ولكنه لم يذكر شيئاً عن فلسطين ولم يذكر شيئاً عن السودان ..

وفي محاضرة عزام باشا ألقاها معروفة قد لجأ إلى استعمالها كمحسنات لفظية ولا يسع القارئ الكريم إلا أن يعتبرها كذلك فما معنى أن الجامعة العربية « تضرب المثل للأمم الكبيرة في التعاون على السلم وعلى إسعادنا بعضنا بعضاً وعلى ضمان العدالة الاجتماعية » . ما معنى هذه الجملة إذا كان معروفاً شائعاً أن الجامعة العربية لم تقم بشيء جدي واحد في سبيل قضية البلاد العربية الحقيقية ، كفاحها في سبيل التحرر من الاستعمار وفي سبيل الديمقراطية ؟ ما معناه إذا كان معروفاً شائعاً بين المصريين أن الحكومة الحاضرة — التي جاءت بسعادة

عزام باشا - لم تقيم بشيء جدى واحد فى سبيل رفع مستوى الطبقات الشعبية، بل على العكس راحت تزج بمن يطالب به فى أحماق السجون . .

غير أن هناك - فى محاضرة سعادة الأمين العام - ما يمكن أن يعتبر أهم وأخطر من ذلك كله . فعنوان المحاضرة - وكذا ناساها - هو : الجامعة العربية والوحدة العالمية ، ومع ذلك فقد خلت تماماً من ذكر التعاون العالمى والحركات التحريرية الواسعة التى تغمر أوروبا والعالم أجمع فى الوقت الحاضر : بل جاءت تأكيدات سعاداته عن تفسيره الخاص للحرية والديموقراطية والاستقلال والقومية . . الخ. جاءت هذه التأكيدات تمهيداً صريحاً وصارخاً للتعاون الدولى الذى تبنيه الشعوب الحرة رغم المناورات الاستعمارية التى تقوم بها بريطانيا مثلاً و حليفة ، مصر و صديقة ، البلاد العربية و مؤيدة ، الجامعة العربية ،

أحمد سعيد

(السنة الأولى - العدد السابع عشر - ١٩ / ١ / ١٩٤٦)

في قضايا نظرية

الثورة الفرنسية والحركات الوطنية

والحرية — المساواة — الإخاء ، كلمات ثلاثة طنانة ختم بها على أعمال الجمهورية الفرنسية منذ الثورة الكبرى . كلمات تذكر تارة بالخماس البالغ ، وتارة أخرى بالسخرية المرة ، وكثيراً ما تتخذ كمثل عليا دائمة ، في حين أنها لم تعبر إلا عن مثل عليا خاصة لفترة تاريخية معينة أيضاً . كانت كلمة الحرية ذات معنى خاص لتلك الطبقة ، كانت تعنى بالدرجة الأولى حرية تبادل السلع دون التعثر المستمر في امتيازات الوراثة والدم . وكانت أخيراً كلمة الإخاء تعنى — للطبقة الرأسمالية الناشئة — أخاء أفرادها وتعارفهم على جمع الأرباح .

ولكن هذه المثل العليا "الطبقية" كانت تعبر عن إرادة الطبقة الرأسمالية الناشئة في تحطيم القيود الإقطاعية البالية التي كانت تعوق سير التقدم الإنساني وفي ذلك كانت تلك المثل العليا مثلاً تحريرية آتية . ولذلك رفع شعب سترابورج سنة ١٧٩٠ على كوبري د كيل ، العلم الثلاثي اللون وعليه العبارة التالية : « هنا تبدأ بلاد الحرية » ، في وجه أوروبا المستعبدة ، في وجه أوروبا التي لم تكن بعد قد عرفت مبادئ تقرير المصير فكانت النمسا تحتل النصف الشمالي من إيطاليا وجزءاً من الصرب والمجر وجزءاً من بولنده ومن ألمانيا ، وبلجيكا . وكان البابا يملك وسط إيطاليا ومنطقة « أفينون » ، وكانت تركيا تحتل البلقان والبلاد العربية وفي هذه البلاد المستعبدة المحتلة تستغل الشعوب استغلالاً إقطاعياً منذ قرون طويلة فلما قامت الثورة الفرنسية إلا وعرفت تلك الشعوب أن حدثاً خطيراً قد وقع — وفهمت بوجوازية تلك الشعوب أن الوقت قد حان لتطالب بحريتها ومساواتها وإخائها ، ولتحقق لها سوقاً داخلية تستغلها فتربح منها دون

أن يتدخل في شئونها أمراء الأرض الإقطاعيون الذين لم يعرفوا للأمة معنى ..
تقل ليوهيو بيرمان — في كتابه « سلع الإنسان للعالمية » — حديثاً جرى في
العصور الوسطى بين نبيل وقس ، وصف فيه القس شعوب أوروبا بالفرنسيين
والألمان والitalيين .. الخ ، فرد عليه النبيل بأنه « إذا كانت تلك الشعوب
ستسمى نفسها بهذا الشكل فلن يطول حكم النبلاء لها كثيراً ... » .

قامت الثورة في فرنسا وسقطت الباستيل ، وبدأت تستيقظ شعوب أوروبا
من سباتها الطويل . وكتب الترويجي ستيفنس : « لم تكن قد بدأت الثورة في
فرنسا فقط ، بل في أوروبا كلها ، كانت تتعمق جذورها في ملايين الأرواح .
وتملك قلبى أمل هائل » . وأعلنت الجمعية التشريعية الفرنسية للعالم أجمع : « أن
الأمة الفرنسية لا ترغب في حرب في سبيل الفتح ، وهي أن تستغل قواتها
للاعتداء على حرية أى شعب من الشعوب » . فثارت بلجيكا ضد الاحتلال
النسوى وثار مدينته أفينون ضد البابا ، وامتد الهياج الثورى الوطنى في
البلاد المجاورة لفرنسا (دويلات الراين ، سافوى ، بيمونت) وقامت حركة
ديموقراطية في بولنده ، فأرسل الملك البولندى رسالة للجمعية الوطنية الفرنسية
يحيا ويحي مبادئها التحريرية ودخلت الجيوش الفرنسية في بلجيكا فاستقبلها
الشعب استقبالا حماسياً . واحتل نابليون إيطاليا فأسس فيها أول جمهورية
إيطالية — الجمهورية « السيزالية » ...

ولكن سرعان ما جاءت النكسة الرجعية مع تولى نابليون عرش
الامبراطورية الفرنسية . وهل من طبقة بورجوازية تستطيع أن تقاوم رغبتها
في فتح الأسواق ؟ امتدت الامبراطورية النابوليونية إلى أسبانيا وإيطاليا
وسويسرا وجزء من النمسا وألمانيا وبلجيكا وهولندا وخضعت لها بولنده
فاضطر الأمراء الأوربيون أن يستقندوا إلى الشعور الوطنى الهائج في البلاد

المحتلة انتقام نابليون وتخطيم سيادة فرنسا على أوروبا . كان الألمان يقاومون الاحتلال الفرنسي وهم يمدحون في مظاهراتهم «تحياتاً لتيتونيا» (١) واشتركت العصابات الأسبانية في هزيمة الجيوش الفرنسية اشتراكاً فعالاً . ولكن الامبراطورية النابوليونية انهارت ولم يتبع انهيارها تحرير الشعوب الأوروبية المستعبدة ، لأن الأمراء الإقطاعيين تمكنوا من إعادة سيادتهم ظاهرياً على الأقل ، فكانت النكسة الرجعية الثانية .

ولكن سيادة الأمراء استعيدت على أسس كانت مختلفة تمام الاختلاف عن ذي قبل . فالمبادئ الثورية كانت قد تعمقت في أذهان المفكرين الوطنيين في أوروبا الذين وجدوا فيها محور مطالبهم وشعاراتهم . وكانت الجيوش الفرنسية — أثناء احتلالها لأوروبا — قد زعزت العناصر الإقطاعية الجوهريّة — الرسوم الجمركية الداخلية وربط الفلاحين بالأرض ، والسيادة الزمنية للكنيسة — فكانت بهذا الشكل قد مهدت بعض الطريق أمام الطبقة الرأسمالية الناهضة في البلاد المستعبدة وفي الامبراطوريات الإقطاعية الواسعة ، وكان الاحتلال الفرنسي قد أشعر الشعوب بتجانس أفرادها ووحدتها الوطنية في وجه الأجنبي وبعبارة أخرى ، فقد أوجدت الثورة الفرنسية العناصر الثلاثة الضرورية للحركات الوطنية في أوروبا . تقوية مركز الطبقة الموجهة ونشر المبادئ الثورية التي تبلور مطالبها ، واستعداداً شعبياً واسعاً للتحرك . ولكن النكسة الرجعية الإقطاعية التي سادت أوروبا في عشرينيات القرن الماضي — والتي قادها (التحالف المقدس) الرابط بين ملوك أوروبا — قد استطاعت أن تلمع الحركة الوطنية بعض الوقت ، إلى أن تقوت البورجوازية الأوروبية وبدأت تحقق استقلالها في منتصف القرن الماضي . وكانت الحركة الشعبية في فرنسا نفسها قد

(١) التيتون هم شعب ألمانيا الأصلي .

تحولت شيئاً فشيئاً وكانت قيادتها قد انتقلت من أيدي الرأسمالية إلى الطبقة
العمالية الناهضة التي لم تكن تحمل في مصالحها الطبقيّة مضموناً يناقض مصالح
الطبقات الشعبية الأخرى . ولذلك كانت الثورات الفرنسية المقتالية - في ١٨٣٠ ،
١٨٤٨ ، ١٨٧٠ - تبعث روحاً جديدة صاعدة للحركات الوطنية في أوروبا ،
ونجحت فيما لم تنجح فيه الثورة الفرنسية من قبل - في قيادة الحركات الوطنية
الأوروبية قيادة سايمة تحقق انضمام الجماهير الشعبية إليها انضماماً متيناً مستمراً .

صادق سعد

(السفة الأولى - العدد الخامس - ١٦ / ٧ / ١٩٤٥)

ثورة أكتوبر مرحلة تحول في تاريخ البشرية

ثورة أكتوبر الاشتراكية حدث لم يقع مثيله من قبل في التاريخ الإنسانية ، وقد حاول الرجعيون ذور الألوان السياسية المختلفة أن يخفوا بالميزات الفريدة لثورة أكتوبر بتشيويه الحقائق وبالقيام بحملات الافتراء المستور ضد الاتحاد السوفيتي ، واليوم . بعد أن وضع لهم أن هذه الخطة فاشلة لا محالة ، يحاولون أن يظهروا أن الانتصارات السوفيتية لاعلاقة لها البتة بالثورة الاشتراكية ، أي أنها انتصارات الجيش الروسي دون غيره من الأجناس ، بل أنها معجزات روسية ، . . . ولكن التحقيق العميق بين - وبين لشعوب العالم جميعاً - أن انتصارات الاشتراكية هي النتيجة التي لا مفر منها للثورة الاشتراكية نقطة التحول في تاريخ البشرية .

فإذا تميز الثورة الاشتراكية عن غيرها ، وما هي أهميتها ثورة أكتوبر ؟ .

بثورة أكتوبر استولت البلوريتاليا - طبقة العمال ، وطليعة السكادحين - على الحكم السياسي في روسيا . وكانت هذه هي المرة الأولى التي تتولى فيها الغالبية الشعبية ، الحكم السياسي ، وبالأحرى كانت المرة الأولى التي فيها تأخذ الحكم طبقة من الطبقات السكادحة ، فقد استبدلت جميع الثورات السابقة - مثل الثورة الفرنسية - طبقة من الأقلية بطبقة أخرى من الأقلية في الحكم . أما ثورة أكتوبر فقد أفسحت - لأول مرة في التاريخ - المجال أمام الحكم البروليتاري ليحقق مجتمعاً جديداً من الرأس إلى العقب مجتمعاً يتميز أساسياً عن جميع المجتمعات الأخرى في التاريخ . اعني مجتمعاً ديمقراطياً بالمعنى الصحيح ، يلغي بشكل جوهري استغلال الإنسان للإنسان ، ففي المجتمع الاشتراكي الذي أسسته ثورة أكتوبر لا تستولي طبقة طفيلية على نتيجة جهود السكادحين ، بل ينتج

الشعب لنفسه ويراقب الإنتاج الاجتماعى ويشرف عليه ، حيث أن وسائل الإنتاج ملكا له وليست ملكا لغيره .

وكان عتبا أن يمتحنى — فى المجتمع الاشتراكى — تقسيم المجتمع إلى طبقات مستغلة وطبقات مستغلة . ومع اختفاء هذا التقسيم زالت من الوجود الاداة التى تستعملها الطبقات المستغلة المتطفلة ، أعنى أداة الدولة ، وقد استطاع الحكم البروليتارى — بتخطيطه الاستغلال والطغيان وإزالة التقسيم إلى طبقات — أن ينظم الإنتاج المادى والأدبى وأن يوفر التعليم والراحة والطمانينة للشعب بأسره .

وقد استطاع أيضاً — بتحقيقه الاشتراكية — أن يحطم لأول مرة فى التاريخ الفصل بين العمل اليدوى والعمل الذهنى ، فهذا الشكل رفع طاقة الإنسان فى الخلق والتصرف الذاتى إلى عشرات ومئات أضعاف ما كان عليه من قبل .

وتمكنت الثورة الاشتراكية من أن تحقق — لأول مرة فى التاريخ — ما كان يحلم به الإنسان فى جميع العصور : الحرية ، جعلتها حقيقة موضوعية ومادية — وليس هذا غريبا ، فالطبقة العاملة أصبحت قوة سياسية فى السكفاح التحريرى ، وقد أصبحت كذلك خلال التحرير ذاته . وكلية الحرية كانت مكشوفة منذ نشأتها على رايها الحمراء التى تعبر عن الدم الذى أراقته فى سبيل تحرير البشرية . فمذ اليوم الأول الذى جاء فيه السوفيتات إلى الحكم فى روسيا ، أعيدت إلى الشعب الأرض والصناعات الكبرى التى كان كبار الملاك والرأسماليين قد استولوا عليها وجعلوا منها أساس استغلالهم لعمل السكادحين . وكذلك أعيدت القوميات التى استعبدها القيصريّة حريتها الكاملة بما فيها حريتها فى الانفصال عن روسيا وفى تكوين دولة مستقلة .

إن النظام السوفيتي — بتحريره الإنسان من أغلال الاستغلال الاقتصادي والمادى وقد حرره من الأغلال العنصرية والدينية والجنسية التي كانت مفروضة عليه في النظام القيصري . ولأول مرة في التاريخ أصبحت المرأة الشريكة المساوية للرجاله ، وأصبح اليهودى والمسلم مساويين للمسيحي . وسار الآسرى رفيق الأوربي وزميله .

وفي الوقت ذاته حرر النظام السوفيتي الإنسان الكادح من الجهل المظلم الذى كان يتخبط فيه ، فأوجد ثقافته جديدة خالقه غير منفصلة عن العمل اليدوى بل تتحد معه الصق الاتحاد وتوجد حوله هالة من المجد الصحيح .

وأخيراً بتحرير المجتمع من قاداته المتطفلين تخلص النظام السوفيتي من الرشوة والكذب والخبث وأوجد أخلاقيات جديدة ، أخلاقيات إنسانية نظيفة حقاً .

هذه هى الأسس الحقيقية والمادية للحرية التي حققها الثورة الاشتراكية .

• • •

لم يأت خلق ذلك المجتمع الجديد في شكل دولته ، وفي نظامه الاقتصادي ، وفي العلاقات السائدة فيه بين الناس وبين الشعوب ، لم يأت هذا كله صدفة أو نتيجة لمعززة تاريخية ، بل كان نتيجة التفكير المنظم العلمى المقترن بالعمل السياسى والعلمى المنظم أيضاً .

وهذا هو عنصر آخر لم يسبق وجوده في تاريخ البشرية ، أعنى أن تتجج حركة سياسية تعتمد على نظرية سياسية علمية ، بل هناك أكثر من هذا وهو أن ثورة أكتوبر لم تكن معتمدة على نظرية سياسية دون غيرها بل أنها كانت معتمدة أيضاً على نظرة جديدة — علمية — للتاريخ والاجتماع والفلسفة والعلم نظرة تحتضن جميع المعارف والتجارب البشرية وتصرها في وحدة كاملة يربطها

كلها بالحركة السياسية وتجعل منها سلاح الانتصار والحرية والتقدم : لم تكن ثورة أكتوبر ثورة حركة الآلاف الكادحين في روسيا لحسب ، بل كانت أيضاً ثمرة عمل ماركس وإنجلز ولينين ، بل كانت ثمرة العمل المنتج لأجيال متتالية من المفكرين والمكافحين في جميع البلاد وجميع العصور الذين اشتركوا بأحلامهم وحكمهم وتجاربهم المجيدة في بناء الفلسفة الماركسية والنظرية الماركسية عامة .

ولم تكن ثورة أكتوبر فريدة في نوعها بسبب الانتصارات الهائلة التي حققتها لحسب ، بل كانت هذه الثورة فريدة في شكلها ذاته ، فعلى رأس الثورة كانت طبقة البروليتاريا - طبقة العمال - التي ولدت من تناقضات المجتمع الرأسمالي والتي تناهض جوهرياً الطبقة الحاكمة . طبقة الرأسماليين . وهذه القيادة الطبقيّة الخاصة تختلف أساسياً عما حدث في الثورات السابقة . ففي الثورة الفرنسية كانت البورجوازية - طبقة الرأسماليين - هي القائمة للثورة . وقد كانت البورجوازية وليدة المجتمع الإقطاعي بل إنها تعاونت معه في كثير من الأحيان ولاسيما بعد ثورتها . ولذلك لم تستطع البورجوازية أن تحرر البشرية من الطغيان الإقطاعي تحريراً نهائياً ، بل استبدلت به طغيانها هي واستغلاها الأكثر تنسيقاً واعتصاراً للجماهير الكادحة .

وهذا الاختلاف الجوهرى يفسر لنا لماذا كانت الثورة البروليتارية ثورة أعمق وأوسع من الثورات الأخرى ، فقد كان دورها التاريخي أن تبنى المجتمع بناءً جديداً من أساسه وليس فقط أن تغير وجهه .

ولذلك اشتملت الثورة الاشتراكية بالضرورة على فترة سميت ديكتاتورية البروليتارية ، وهي ديكتاتورية الأغلبية المنتصرة على الأقلية المتطرفة . ففي حين أن البورجوازية استطاعت أن تمنع بأن تأخذ زمام الحكم من الإقطاعيين المنزومين ، اضطرت البروليتاريا أن تكافح كفاحاً مستميتاً ضد مقاومة الطبقات

المستغلة الحقيقة وأن تحارب التدخل الاستعماري المسلح سنة ١٩١٩ — ١٩٢٢
والهجوم الهتلري سنة ١٩٤١ — ١٩٤٢ .

وقد كانت ديكتاتورية البروليتاريا وتحقيق الديمقراطية الواسعة عن طريق
سوفيئات قوالب العمال والفلاحين والجند هما الميزتان لثورة أكتوبر
الاشتراكية :

ولم يكن الممكن أن تحقق ثورة هذا اتساعها وعمقها - بأن تستمد تفكيرها
من مثاليات إنسانية غامضة مهما يكن علوها .

إن ثورة أكتوبر كانت ثمرة إنتاج الحزب البلشفي الذي تسكن خلال ١٥
سنة من الكفاح ضد الانتهازية والانحرافات والذي قاده لينين ، ذلك الحزب
البلشفي الذي قد أوجد نظريته السياسية وخطته وتكتيكه المستقيم ، والذي
شكله نظام حديدي في كفاحه العملي الدائم ضد الطغمان والاستغلال .

على أن هناك رجعيين مشبوهين يريدون أن يفتروا الناس بأن هناك (خطرا
بلشفيا ، وهم يقصدون بذلك أن الاتحاد السوفيتي « يدبر الثورة » في جميع البلاد
هم يتحدثون عن الاستعمار الروسي ، وعن مناطق النفوذ الروسي ، .. ولكن
هذا شكل جديد من أشكال الدعاية ضد الاتحاد السوفيتي يحاولون من وراءه
تشويه ثورة أكتوبر وإخفاء حقيقتها وحقيقة المجتمع السوفيتي الذي صدر عنها .

إن ثورة أكتوبر لم تقصد أبداً أن تسلب البلاد الأخرى أرضها ، بل على
نقيض ذلك فتروتسكي - الذي أراد أن يدخل الحزب البلشفي « نظريات ،
توسعية - قد طرد من الاتحاد السوفيتي وكشف القناع عن عمله كخائن وعميل
للفاعية ..

وإن نت الشعوب توجه أظارها نحو الاتحاد السوفيتي فليس ذلك لأنها

تنتظر "منها أن تدبو ، لها الثورة بل إن هذه الشعوب جميعاً تعلم علم اليقين أن الحرية لن تأتي لها من الخارج بل عليها أن تهبها بأيديها وبكفاحها هي :

غير أن ثورة أكتوبر ذات مغزى آخر للشعوب . مغزى أوسع وأهمق مما يحاول أن يلمسه بها الرجعيون : فهي تؤكد للشعوب أن الحصول على الحرية ممكن ، وأن الحرية ليست بعيدة عن البشرية . إن ثورة أكتوبر تضرب للشعوب المثل التاريخي في المنهج العلمي الذي يجب أن يتبع للحصول على الحرية الاشتراكية ، أي الحرية الكاملة .

وقد أظهر النظام السوفيتي منذ نشأته — وهو يظهر كل يوم وكل ساعة — أن الطبقة العاملة هي — دون غيرها من الطبقات — التي تستطيع أن تحل المشكلة بكفاحها وانتصارها لأنها الطبقة الخالقة ، الطبقة الإنسانية التي لا يمكن أن توشى .

أحمد سعيد

السنة الأولى - العدد الثالث عشر - ١٦ / ١١ / ١٩٤٥

قاموس الاقتصاد السياسى
علاقات الإنتاج — السلع — التبادل النوعى

(١)

الاقتصاد السياسى :

علم مزدوج النواحي ، فهو من جهة ، يبحث القوانين التى تحكم الإنتاج والتوزيع والتبادل فى المجتمع ، ومن الجهة الأخرى يدرس الاقتصاد السياسى علاقات الإنتاج فى المجتمع أى يدرس العلاقات الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية .

العمل : على كل مجتمع من المجتمعات أن ينتج الأشياء اللازمة لوجوده ، وتوجد هذه الأشياء بشكل خام فى الطبيعة ، فيحصل عليها الإنسان بعمله ، ويغير مادتها ويشكلها حسب احتياجاته .

غير أن المرء لا يحيا منفردا - فهو كائن اجتماعى ، لذلك يدمج عمله مع أعمال الآخرين فى الإنتاج الاجتماعى . ومن هنا يأتى تقسيم العمل . ويبادل الإنسان نتاج عمله بنتاج الآخرين إما بشكل بدائى - بالتبادل النوعى - وإما عن طريق مقياس يتفق عليه - بالعملة .

علاقات الإنتاج : يستعمل المرء فى عمله إما أيديه وعضلاته وإما أدوات إنتاج وهى قد تكون أبسطها (مثل الأحجار والعصى) أو أعقدها مثل (الآلات الضخمة الحديثة) ، كما أن الإنسان يستعمل القوى الطبيعية التى تحت تصرفه (قوة الحيوان أو الدواء أو المياه الساقطة أو الكهرباء) . وأما الشكل الرئيسى لقوى الإنتاج الذى يستعملها الإنسان فهى قوة أخيه الإنسان، قوة العمل .

ويتمشى استغلال الإنسان لكل من هذه القوى الإنتاجية مع تقسيم العمل في المجتمع . ولذلك فإن نمو هذا التقسيم يدل على مراحل تاريخية معينة في تطور المجتمع ، أى أن إنتاجاً معيناً والعكس بالعكس ، فالعهد الاقطاعى تناسبه المطحنة البدائية والعهد الرأسمالى تناسبه المطحنة البخارية .

وعليه ، توجد علاقات معينة — في عملية الإنتاج — بين المجتمع الحالى والطبيعة الخام ، وعلاقات أخرى بين أفراد المجتمع ذاته ، وهذه الأخيرة تسمى بعلاقات الإنتاج .

الإنتاج التجارى :

يحكم هذا الإنتاج مجتمعا ، المجتمع الرأسمالى . وهذا معناه أن وسائل المعيشة تنتج للتبادل فى السوق ، ولا ينتج للاستهلاك المباشر إلا بشكل نادر جداً . ولذلك تظهر علاقات الإنتاج فى المجتمع الرأسمالى كعلاقات بين الأشياء التى تتبادل ، كعلاقات بين السلع . فتظهر قوة العمل أيضاً كسلعة فى مجتمعا ، إذ أن الرأسمالى - وهو المالك لأدوات الإنتاج - يشتري قوة عماله كما يشتري أية سلعة أخرى ، ويبيع العامل قوة عمله بسعر معين هو أجره الذى به يتناح سلعا أخرى هى وسائل عيشه ، وكذلك الرأسماليين فهم يشترون ويبيعون سلعا ، إذن فكل شيء فى المجتمع الرأسمالى عبارة عن سلعة أو ما يرتبط بها .

السلعة والقيمة الاستهلاكية :

يطلق اسم السلعة على كل شيء يسد حاجة من حاجات الإنسان ويمكن تبديله بشيء آخر .

أما خاصية السلعة فى سد هذه الحاجة الانسانية أو تلك . فهى قيمتها الاستهلاكية . ولا يمكن أن يصبح سلعة أى شيء ليست له قيمة استهلاكية .

أما نوع الحاجة التي تسدها السلعة ، فهو ليس مهماً إذ أنه قد يكون للحاجة ضرورة — مثل الملابس والغذاء — أو غير ضرورية مثل القراءة وتكييف الهواء في السيارات .

ويشترط أن تحوى كل سلعة من السلع قيمة استهلاكية ، ولكن ليست كل قيمة استهلاكية سلعة ، فالهواء الذي نستنشقهُ ذو قيمة استهلاكية ولكنه ليس سلعة وكذلك الخبز الذي يعججه الفلاح لغذائه الخاص ليس سلعة أيضاً . فلكي يصبح شيء ما ذا قيمة استهلاكية أى لكي يصبح سلعة يجب أن يكون غرض إنتاجه أن يبادل في السوق بسلع أخرى أو بنقود .

التبادل والتبادل النوعى :

من النادر في أيامنا هذه أن تبادل سلعة بسلعة أخرى ، فهي تباع أو تشتري عن طريق النقود . ولكن نظام التبادل النوعى قد وجد في الطور الأول للإنتاج التجارى وفي هذا النظام كانت تستبدل السلع بسلع أخرى مختلفة (لم يكن التبادل بين القمح والقمح أو بين الجلباب والجلباب مثلاً) ، أى سلع ذات القيمة الاستهلاكية المختلفة . فكان الفلاح يستبدل الجلباب بالقمح أو الذرة . غير أن كمية الذرة أو القمح كانت محدودة ومعينة . مثلاً كان يتفق على استبدال الجلباب الواحد بعشر أوقات من الذرة . إذن . فكانت توجد علاقة كمية بين السلع المتبادلة ، فهذه العلاقة تسمى القيمة التبادلية . ونستطيع أن نقول مثلاً أن القيمة التبادلية للجلباب عن عشر أوقات من الذرة .

أحمد سعيد

(السنة الأولى - العدد السادس عشر - - ١١ / ١ / ١٩٤٩)

موس الاقتصاد السياسى

(٢)

تحديد القيمة — الزمن الضرورى اجتماعيا — حجم القيمة

القيمة : كمية من العمل الانسانى المطلق المستحيل إلى مادة في شكل سلعة .
وخلال عملية الإنتاج يجب التفريق بين العمل والسلعة التى أنتجها هذا العمل ،
فالعمل نشاط أو قل طاقة إنسانية مبذولة . وطالما وجدت السلعة بشكلها الكامل
توقف ذلك النشاط والذي يوجد حينئذ ليس العمل بل السلعة ، أى تبلور
العمل المبذول في عملية الإنتاج .

وقد راوغ الاقتصاديون المدرسيون في ماهية القيمة فتمسك بعضهم بأمثلة
الصور الفنية وما إلى ذلك ليبرهوا أن القيمة الاستهلاكية هى أساس القيمة ،
غير أنه واضح جداً أن النظام التجارى مبنى على تبادل السلع أى مبنى على وجود
صفة مشتركة بين السلع جميعا ، وهذا لا يمكن أن يكون الاستهلاك أو الرغبة
الشخصية ، بل هو العمل الانسانى المطلق .

تحديد القيمة : نحدد قيمة السلعة بكمية العمل الانسانى المطلق المبذول في
إنتاجها . وكلما زاد هذا العمل ، كلما كبرت قيمة السلعة .

فتلا إذا صرفت ٢ ساعة عمل لإنتاج جلباب ما ، وإذا كان ضرورياً أن
تبذل ٤ ساعات لإنتاج قبقابين ، ستكون قيمة الجلباب خمسة أضعاف قيمة
القبقابين وسوف يمكن استبدال الجلباب بخمسة أزواج من القباقيب .

وقد يخيل إلينا تبعاً لذلك أنه كلما كان المنتج كسولا وإذا عمل أبطأ كلما
زادت قيمة السلعة التى ينتجها ، لأنه يبذل طاقة أكبر من المنتجين الآخرين ،

فمثلا إذا كان جميع منتجي القباقيب يستهلكون ٤ ساعات من عملهم لإنتاج زوج منها ، في حين أن عاملا آخر يستهلك ٥ ساعات لذلك هل معنى هذا أن قباقيب هذا العامل الأخير ستكون ذات قيمة أكبر ؟

كلا . لأن الذي يحدد قيمة السلعة ليس الزمن المستغرق عند كل من المنتجين على انفراد ، بل هو الزمن الضروري اجتماعياً لإنتاج ساعة من السلع .

الزمن الضروري اجتماعياً : هو الزمن اللازم لإنتاج قيمة استهلاكية معينة في ظروف اجتماعية متوسطة وعادية يمكن أن تحيط بالإنتاج وبشرط أن يحدث الإنتاج بالمتوسط الاجتماعي للمهارة والسرعة المتوفرين عادة عند المنتجين .

إن الاقتصادي يعلم جيداً أن هناك تفاوتاً بين المنتجين ، ولذلك فإنه لا يلقفت إلى كل منهم على انفراد ، بل يدفعه وجود قيمة متوسطة لكل سلعة من السلع - هي قيمة السوق الحرة يدفعه ذلك إلى الإدراك بأن المجتمع بأسره يشترك في الإنتاج بمهارة معينة - هي متوسط المهارات المتوفرة عند المنتجين المختلفين - وبسرعة معينة - وهي أيضاً متوسط السرعات التي يتمكن بها التقدم الفني والآلي الذي وصل إليه كل من المنتجين المتعددين .

حجم القيمة : يتحدد حجم القيمة بالدرجة التي وصل إليها المجتمع في إنتاجية العمل تحديداً عكسياً . وهذا يعني أنه كلما ارتفعت إنتاجية العمل - فزادت كمية السلع المنتجة في زمن معين . كلما هبطت قيمة الوحدة التي تقاس بها تلك السلع بالواحدة (بالتر أو بالكيلو . الخ) .

وترتفع إنتاجية العمل باستعمال آلات جديدة أو فن متقدم في الإنتاج أو طرق جديدة في ترتيب العمليات الإنتاجية المختلفة وربطها ببعضها ببعض .

مثلاً كان ضرورياً أن يستغرق إنتاج قبقابين - بأدوات بسيطة - ٤ ساعات من العمل ، ولكن إذا استعمل المنشار الميكانيكي في هذا الإنتاج أصبح من المستطاع إنتاج ٠ ٤ زوجاً من القباقيب في ٤ ساعات . ولا شك حينئذ أن قيمة الزوج الواحد من القباقيب ستهبط كثيراً ،

وبالعكس إذا كانت إنتاجية العمل منخفضة كما يحدث مثلاً في البلاد المتأخرة سيزداد الزمن الضروري اجتماعياً لإنتاج سلعة من السلع وسكون قيمتها مرتفعة . علينا أن نلاحظ هنا أننا إذا استعملنا المنشار الميكانيكي الذي ماهو لإعمال إنسانى متباور - كانت لقيمة هذا المنشار أثر على كل زوج من القباقيب المنتوجة وسوف تفسر هذا الأثر في تعريف قادم .

أحمد سعيد

(السنة الأولى - العدد الثانى والعشرين - - ٢٠ / ٢ / ١٩٤٦)

هوامش وملاحظات

١ — يناقش هذا المقال الفكرة الخاصة بالبورجوازية الليبرالية المصرية في ذلك الوقت — والوفدية بشكل خاص — والتي كانت تضع الكفاح الوطنى فى صيغة قانونية ضيقة ، أن تأخذ بنود معاهدة ١٩٣٦ محوراً لها وتنطلق منها . وعليه ، فلا تفكر فى إمكان إيجاد أوضاع مختلفة عن إلقاءه ، ولا تتصور مصر المستقلة تمام الاستقلال وغير المرتبطة بإنجلترا بأى رباط خاص .

وكذلك يناقش المقال إتجاه البورجوازية القومية بأسرها — ومعها قسم من مثقفي البورجوازية الصغيرة — إلى فصل للقضية الوطنية عن القضية الاجتماعية . وكانت فكرة الرهط بين القضيتين فكرة جديدة فى ذلك الوقت بالنسبة للحركة الوطنية ، وتميز بها الشيوعيون عن التيارات السياسية البورجوازية .

٢ — أعتمد الأستاذ طارق البشري — فى كتابه (تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢) — أعتمد على هذا المقال وغيره لينقذ موقف الفجر الجديد من حزب مصر الفتاة الذى تحول إلى حزب إشتراكى بعد ذلك . ولا بد من أن أعترف أن هجوم هذا المقال على أحمد حسين فيه فجاءه و وشد ، الأمور إلى أكثر مما يبدو الآن أن تحتمله الألفاظ . بيد أننى مازلت — بعد تفكير — على نفس رأينا السابق . وهو أن الوقوف بحزم ضد أحمد حسين وحزبه كان ضرورة وطنية . فلم يكن هذا الحزب يمثل إتجاهاً وطنياً مستمساكاً إيجابياً ، بل كان يعبر عن تلك العناصر من البورجوازية الصغيرة المصرية . القائمة على سطح الحركة الوطنية وذات الميل العميق إلى الديكتاتورية . وهى عناصر تميز فى الوقت نفسه بعدم التناسق الفكرى وعدم الاتزان السياسى ، وتستطيع أن تقف فى وقت واحد أشد المواقف السياسية تناقضاً أو تنتقل بينها فى سرعة البرق . وقد بين الأستاذ طارق نفسه فى كتابه كيف انتهى حزب

أحمد حسين إلى مساندة الرجعية المصرية عند حرق القاهرة عام ١٩٥٢ . وقد عانت الحركة الوطنية المصرية من مثل هذه التيارات البورجوازية الصغيرة التي تتقدم بوجه براق من الشعارات الصارخة ولا تشر حركتها إلا في توجيه المناصرين لها إلى الارتقاء في أحضان الرجعية .

٣ — اليوم الذي أحاطت فيه دبابات الجيش البريطاني بقصر الملك فاروق وفرض السفير الإنجليزي تعيين مصطفى النحاس رئيساً للوزراء . وقد اتخذت الرجعية المصرية — يفتى أجنحتها وألوانها — هذا اليوم مناسبة للتباكى على استقلال مصر المهدر . ورأس الإخوان أمين — صاحباً أخبار اليوم واللذان افتضحت فيما بعد خيانتهم للوطن وعمالتهم لأجهزة المخابرات الاستعمارية الأمريكية — رأساً الحلة حول هذا اليوم لإدانة الوفد ورمية بالحياة، ولإبراز الملك فاروق والثلة المنحلة المحيطة به كقادة وأبطال وطنيين ضحايا الإعتداء الاستعماري .

والحقيقة التاريخية أن العملية التي قام بها جيش الاحتلال — لإجباط مؤامرة السراي الهادفة إلى تسليم مصر للجيش النازي — كانت عملية مفيدة لحركة البشرية بأسرها ، إذ كانت تساند الحرب الديمقراطية التي شنها الحلفاء ضد المحور . وفي هذه اللحظة بالذات ، فإن قبول النحاس للوزارة كان خطوة وطنية أيضاً وذات نتيجة إيجابية للتقدم للعام في مصر والعالم أيضاً .

٤ — الاحتجاجات بمناسبة ذكرى وعد بالفور في ٢ نوفمبر .

٥ — خلال الحرب العالمية الثانية ، اشترت إنجلترا في السوق المصرية السلع والخدمات بمبالغ وصلت إلى عدة مئات من ملايين الجنيهات ، واعتبرتها قرصاً من الخزانة المصرية على حكومة لندن . وسميت هذه المبالغ بالـ « د » بالأرصدة الأسترلينية ، فظلت دينا لمصر مدة طويلة إلى أن سددتها إنجلترا على فترة طويلة.

٦ — أرى هذا التعبير زلة لسان ، إذ لم أكن موافقاً على شعار « الجلاء الإقتصادي » ، ونشرت في المجلة تقريراً كاملاً سيجده القارىء بعد ذلك .

٧ — مبالغة وتقدير سياسي خاطئ . عندما ننظر إليه الآن . فكفاح البورجوازية القومية المصرية ضد الإقطاع كان يفتقر دائماً إلى الجذرية ، كما أفقر كفاحها ضد الاستعمار إليها .

٨ — يمكن أن يقال نفس الملاحظة السابقة بالنسبة لموقف البورجوازية القومية المصرية من الحركة الشعبية . خطتها العام إزاءها كان عدم إثارتها ، وتسريحها بأسرع ما يمكن وإن لم تنجح فلا أقل من أن تركب موجتها .

٩ — كانت صحيفة « أخبار اليوم » تقود الحملة الرجعية التي تفتادى بحل الأحزاب . وفي حقيقة الأمر ، كانت هذه الحملة تهدف إلى القضاء على الوفد باعتباره الحركة الجماهيرية الواسعة الوحيدة في مصر . وقد تحقق هذا بحل الأحزاب في ١٩٥٣ .

١٠ — هذه فكرة خاطئة . فكأن الحكومة تصطنع المشا كل المعيشية إصطفاً ما لصرف الشعب عن الحركة الوطنية ... والحقيقة طبعاً ، أن تلك المشاكل هي الوجه الآخر لنفس القضية .

١١ — مبدأ جوهرى من المبادئ التي ما زالت صحيحة للاتجاه التقدمى عايناه في الحركة الوطنية المصرية . وهو القائل بأزدواجية مطالبها وكفاحها (ضد الاستعمار الأجنبي وضد الرجعية الداخلية) . هذا في وجه القومية المطلقة التي تدين بها الأجنحة الرجعية للبورجوازية الصغيرة ، بمعنى حركة مقاومة الاستعمار المجردة من الاتجاه الطبقي . وكذلك يقف ذلك المبدأ التقدمى في وجه بعض الأجنحة من البورجوازية الإصلاحية الواعية إلى الإصلاح الداخلى بواسطة تهديم المهارات والتنازلات للاستعمال .

١٢ - في يونيو ١٩٤٦ وقف إسماعيل صدقي باشا يعلن في مجلس النواب قراره بمنع صدور عدد من المجلات (ومن بينها الفجر الجديد والضمير) ، وكذلك حل عدداً من الجمعيات . وكان عنوان هذا المقال من بين « الحجج » التي قدمها على خطورة هذه المجلة .

١٣ - نرى هنا تقدراً أساسياً لسياسة الوفد التي تساوم الرجعية على حساب التمثيل الشعبي في البرلمان ، وبالتالي على حساب القضية الوطنية .

١٤ - ألا يذكرنا هذا القول القديم نسمعه اليوم على لسان الرجعية من ضرورة عدم إطلاق حرية تكوين الأحزاب محافظة على الوحدة الوطنية ، وتمكيناً للحكومة من خوض المعركة ضد إسرائيل ؟

١٥ - تطور هذا المطلب فيما بعد إلى إلغاء مجلس الشيوخ والاكتفاء بمجلس نيابي واحد .

١٦ - وفي ظل النظام الناصري ، اتخذ عدم اهتمام الشعب بالانتخابات ذريعة لإدخال مبدأ إجبارية التصويت ، في نفس الوقت الذي كانت الهيئات الرسمية فيه تضع مختلف القيود الهادفة إلى تجريد الانتخابات من طبيعتها الساسية . وهكذا حصلت الحكومة على ٩٩.٩٪ « نعم » في جميع الاستفتاءات تقريباً

١٧ - هذا المقال شرح جزئياً لموقف الحلقة الثورية من الوفد . فهي تؤيد استقلال التنظيمات النقابية من الوفد . ولكنها في الوقت نفسه ترحب بالتطورات اليسارية التي كانت تجري داخل أجنحة معينة من هذا الحزب ، وتدعو إلى التحالف الوطني الديمقراطي معها .

١٨ - في رأينا أن هذه الشعارات العامة مازالت سليمة اليوم . فجوهر

الحلول المطلوبة الآن لازمه التكوين الحالية عبارة عن إطلاق الحريات الديمقراطية وفرض الرقابة الشعبية من جهة ، واتخاذ خطوات جريئة في عملية جديدة من التأمينات والاصلاح الزراعى من جهة أخرى .

١٩ — يبدو أنى ترددت هنا فى المطالبه بتأميم البنوك .

٢٠ — مناقشه علنيه بين اتجاهين فى الحركة الشيوعيه المصريه وقتذاك . وقد دعت الحركة الديمقراطيه لتحرير الوطنى ، (حدتو) إلى الجلاء الاقتصادى ، فى حين أن حلقه الفجر الجديد عارضت هذا الشعار . وقد حسم التاريخ الموقف بعد ذلك ، إذ لم يحدث جلاء اقتصادى بل تأميم للمصالح الاجنبيه فى مصر .

٢١ — تبدو اليوم نهاية هذا المقال بعيدة عن الواقع ، وإن كان المقال يشير مسألة مبدئيه عن ضرورة التقاء السكادحين العرب واليهود فى الكفاح ضد الاستعمار والصهيونه .

٢٢ — نفس الملحوظه السابقه .

{ فهرست }

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
مقدمة تحليلية	٣	سياسة إيجابية إزاء السكاديين	١١٤
الجزء الأول	٢٥	دور الجماهير في الحركة الوطنية	
الفجر الجديد	٢٨	والمفاوضات الحالية .	١١٨
الجزء الثاني	٦١	حول سير المفاوضات .	١٢٣
وثائق مقالات من الفجر الجديد		وسعوا الديمقراطية في بلادنا .	١٢٩
في قضايا التحرر الوطني		حول مقالات الدكتور مندور	١٣٤
والديموقراطية .	٦٢	حول اجتماع بلودان	١٣٨
وهذا صوت مصر	٦٦	حول تعطيل المفاوضات	١٤٣
وأي قضية استقلالنا	٧٢	في قضايا التحرر الاقتصادي	
لتحرر من الاستعمار البريطاني	٧٦	والاجتماعي في التوطين	١٤٨
يجب أن نصلح الجيش على		البنوك في مصر والاقتصاد	
أساس وطني وديمقراطي	٨٠	القومي .	١٥٢
هل نلغى الأحزاب ؟	٨٤	ملاحظات على تحديد الملكية	
أطلقوا الحريات	٨٧	الزراعية .	١٥٧
الشعب ضمان انتصار حركتنا		الإصلاح الزراعي	١٦١
الوطنية .	٩٠	مأساة التوطين	١٦٥
سياسة شعبية	٩٣	مستقبل العلاقات الاقتصادية في	
حق التظاهر للطبقات الشعبية	٩٦	العربية .	١٦٨
لماذا نطالب بإجراء انتخابات	١٠٠	يجب أن تقبل الرأسمال الأجنبي	
للتحرر من الاستعمار البريطاني		بشروط .	١٧١
والمفاوضات الحالية .	١٠٦	تطوير مصر الرأسمالي	١٧٦
معاهدة ١٩٣٦	١١٠	حول مقال يجب أن تقبل	
		الرأسمال الأجنبي بشروط .	١٨٣

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٢٧	كفاح الهند الوطنى الديمقراطى	١٨٥	حول البعثة التجارية البريطانية
٢٣١	كفاح الصين الوطنى الديمقراطى	١٧٩	يجب أن تحمى صغار المنتجين
٢٣٧	احتضار الصهيونية		مواقف الوزارة الأخيرة من
٢٤١	الاتفاق القومى الانجليزى	١٩٥	اتفاقية العملة الصعبة .
٢٤٥	التحرر من الاستعمار والاستقلال	١٩٧	سياسة الحكومة إزاء الحبوب
٢٤٨	فى قضايا نظرية	١٩٨	عضوية الممرات
٢٥٢	ثورة أكتوبر مرحلة تحول	٢٠١	حول إتفاقية الطيران
	١ - قاموس الاقتصاد السياسى		نريد حلا ديموقراطياً لمسألة
٢٥٨	علاقات الإنتاج .	٢٠٥	البطالة
٢٥٩	السلمه والقيمة الاستهلاكية	٢١٠	جلاء اقتصادى أم ديمقراطى
٢٦٠	التبادل والتبادل النوعى		الجلاء الاقتصادى شعار عاملى .
	٢ - قاموس الاقتصاد السياسى	٢١٤	الجلاء الاقتصادى شعار مضر
٢٦١	تحديد القيمة .	٢١٦	حول مشروع الميزانية
٢٦٢	الزمن الضرورى اجتماعياً	٢٢٠	فى قضايا التحرر الوطنى والعالمى
٢٦٢	حجم القيمة		جامعة الدول العربية على ضوء
٢٦٤	هوامش وملاحظات	٢٢٤	موقفها .

استدراك

وقعت بعض الأخطاء المطبعية سموا وهذه الأخطاء لا تؤثر على
المعنى ، فترجوا ملاحظاتها وشكرا .

دار الزينى الطباعة



۲۰ شعب

مکتبہ مدبولی